

مركز دراسات الوحدة العربية

مقاومة التطبيع

ثلاثون عاماً من المواجهة

محسن عوض
ممدوح سالم
أحمد عبيد





مقاومة التطبيع

ثلاثون عاماً من المواجهة

محسن عوض
ممدوح سالم
أحمد عبيد

مقاومة التطبيع

ثلاثون عاماً من المواجهة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عوض، محسن

مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة / محسن عوض، ممدوح سالم وأحمد عبيد.

٣٥١ ص.

ببليوغرافية: ص ٣١٧-٣٣٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-169-6

١. التطبيع. ٢. المقاطعة العربية لإسرائيل. ٣. النزاع العربي ـ الإسرائيلي. ٤. الأمن القومي العربي. أ. العنوان. ب. سالم، ممدوح. ج. عبيد، أحمد.

327.56

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧

المحتويـــــات

خلاصـــة تنفيذيـــة

يهدف هذا الكتاب إلى تقييم أبعاد التطبيع الحاصل بين البلدان العربية وإسرائيل، والمدى الذي بلغه على المستويين الثنائي والإقليمي، وتطور آلياته، وجهود الحركة الشعبية لمناهضته، والتحديات التي تواجهها. وقد تناول الكتاب موضوعه عبر خمسة فصول، تعرض ثلاثة منها لأبعاد التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي، وتعرض الفصل الرابع لمخاطر التطبيع على الأمن القومي العربي، بينما تناول الفصل الخامس قضية المقاطعة ومقاومة التطبيع.

تناول **الفصل الأول** التطبيع السياسي عبر ثلاثة مباحث، تعرض **أولها** لمفهوم التطبيع لدى النخب الإسرائيلية، وقد خلص إلى أن هذا المفهوم يختلط مع مفهوم إسرائيل عن التسوية وأهدافها، ومن ثم اختلف تجاه كل حالة من حالات التسوية، كما أنه اختلف أيضاً من وقت إلى آخر، فبينما بدأ في بداية الأمر في زعم أصحابه كإجراء من إجراءات الثقة، لكسب القبول به داخلياً، تحول في نهاية الأمر إلى هدف في حدّ ذاته يدور في فلك مستقل عن التسويات، كما أنه تطور من مفهوم فرض قبول إسرائيل كدولة من دول المنطقة إلى محاولة فرض قبول الأساس الصهيوني للدولة الإسرائيلية بكل ما يترتب على ذلك من معطيات.

وعلى رغم جهود منظّري التطبيع في إسرائيل لإضفاء طابع منطقي على خطاب التطبيع يستند إلى نماذج دولية للتدليل على صحته، فالواقع أنه لا يكاد يصمد لأي قدر من التمحيص، ويظل في جوهره دعوة صريحة إلى الاستسلام لغطرسة القوة الإسرائيلية، فهل يستقيم القول إن إسرائيل كانت دائماً طالبة سلام، ولم يكن لديها أي شكوك حول الاعتراف بالدول العربية، وأن الرفض العربي ذو طابع أيديولوجي؟ وهل يمكن المطابقة بين العلاقات بين فرنسا وبريطانيا، وبين علاقات إسرائيل بأي من فلسطين أو سوريا أو لبنان؟

بالطبع، لا تستقيم هذه الحجج حتى مع الأيديولوجية الصهيونية ذاتها، والتي تطرح أطماعاً صريحة ليس في أراضي البلدان العربية فحسب، بل في مواردها أيضاً من مياه وطاقة وثروات طبيعية، كما لا تستقيم مع الخطاب الإسرائيلي ذاته الذي شكك في وجود شعب فلسطيني من أساسه وفي وجود الأردن أيضاً، وكذا في تبعية سيناء لمصر التي لا يزال بعض القادة الإسرائيليين يرون فيها حلاً لمشكلة الدولة الفلسطينية، وفي تبعية الجولان لسوريا. ثم ماذا كان ردّ إسرائيل على مبادرة القمة العربية في عام ٢٠٠٢ بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل السلام والتطبيع، وللتذكرة، فقد تراوحت بين الاستخفاف والرفض الرسمي.

وتابع المبحث **الثاني** حال التطبيع السياسي على المستوى الثنائي بدءاً ببلدان المواجهة: مصر وفلسطين والأردن، والمشروع الإسرائيلي للتطبيع مع سوريا من واقع ما عبّرت عنه المفاوضات، إلى التطبيع مع العراق في ظل الاحتلال، كما تابع حال التطبيع السياسي مع البلدان العربية التي أقامت علاقات رسمية مع إسرائيل، وهي المغرب وتونس وموريتانيا وعُمان وقطر، وقد خلصت الدراسة إلى الآتي:

- من بين الحالات التسع التي انخرطت في شكل من أشكال التطبيع الرسمي مع إسرائيل أو تفاوضت بشأنه، اقترن أكثر من نصفها بحالة الاحتلال، وعلقت سوريا إتمامه على الوصول لاتفاق السلام الذي أرجئ، ولم تجرؤ الحكومات التي تشكلت في العراق بعد الاحتلال على إقامة تمثيل دبلوماسي مع إسرائيل بسبب المقاومة.

- أما الدول التي طبّعت علاقتها مع إسرائيل باختيارها، فباستثناء موريتانيا التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٩، فقد اقتصرت الحالات الأربع الأخرى على إقامة مكاتب اتصال، وأغلقتها من الناحية الرسمية في إطار قرارات الجامعة العربية التي ربطت بين التطبيع وتقدم التسوية السياسية.

- انتكس التطبيع السياسي كلية في حالتين: لبنان الذي أسقط اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣، ثم طردت قِواه المقاوِمة الاحتلال من دون اتفاق سلام أو تطبيع في عام ٢٠٠٠، وجزر القمر التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها.

اتسم التطبيع السياسي في الحالات الرئيسية بالسمات التالية:

- بعد الزخم القوي للتطبيع السياسي في ظل الرئيس السادات الذي كان يرفع شعار خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من مصر، اتسم التطبيع السياسي في عهد الرئيس حسني مبارك بمسار متعرج ارتبط أساساً بموقف إسرائيل من جهود التسوية واعتداءاتها على البلدان العربية، فازدهر مع تقدم التسوية واضمحل مع جمودها، وتم استدعاء السفير المصري من إسرائيل مرتين من جراء اعتداءات إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢، وعلى الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٠، وقد قرر مجلس الوزراء في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ وقف الاتصالات كافة مع الحكومة الإسرائيلية عدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية. لكن اعتباراً من عام ٢٠٠٤ شهد التطبيع بين الجانبين تحولاً جوهرياً لا يتسق مع المسار السياسي للعلاقات بينهما، فوقّعت مصر اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة واتفاق تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي اللذين ظلت ترفضهما لسنوات، وانعكس هذا التحول على سياستها تجاه إسرائيل والبلدان العربية.

- اتسم التطبيع السياسي بين الأردن وإسرائيل بقدر كبير من الدينامية، واتسم بـ «الدفء»، وأخذ طابع شراكة استراتيجية، وعلى رغم تعرض العلاقات بين الطرفين لاختبار دقيق في أعقاب انتفاضة الأقصى، وتأخير الحكومة الأردنية عودة السفير الأردني في إسرائيل إلى مقر عمله احتجاجاً على الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، فسرعان ما تجاوز الطرفان هذه الأزمة واستأنفا تدعيم علاقتهما.

- أما التطبيع السياسي مع فلسطين، فقد ظل في حقيقة الأمر أداة لتطويع الشعب الفلسطيني لقبول الاحتلال، ونقل مسؤولية قمع المقاومة إلى السلطة الفلسطينية، وعندما عجزت إسرائيل عن تحقيق أهدافها تلك بادرت إلى تجميد المفاوضات وتدمير سلطة الرئيس عرفات، ثم تهميش خليفته، ومقاطعة حكومة حماس المنتخبة والسعي للقضاء عليها.

وشهد التطبيع السياسي على المستوى الإقليمي ـ كما يرصده المبحث **الثالث** ـ منظومة من المشروعات بتغيير واقع المنطقة التي بدأت بالمشروع الإسرائيلي الأمريكي: الشرق الأوسط الجديد والشرق أوسطية، ومرت بالمشاريع الأمريكية الرامية إلى تغيير خرائط المنطقة ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وأهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤، وانتهت إلى مشروع الشرق الأوسط الموسع الذي كان

ثمرة إدماج مشاريع الإصلاح الأوروبية في المشروع الأمريكي، والذي أقرته قمة مجموعة الثماني الكبار (G8) في عام ٢٠٠٤ أيضاً. وقد اختلفت نقاط التركيز من مشروع إلى آخر، واختلفت اللافتات والشعارات والوسائل، لكن ظل خيط واحد يجمع بينها جميعاً، وهو القضاء على النظام الإقليمي العربي وإبداله بنظام شرق أوسطي، وفي أدنى الأحوال محاذاته بنظام إقليمي تكون إسرائيل الفاعل الأساسي فيه.

كما تابعت الدراسة المشاريع الأوروبية للشراكة الأورومتوسطية التي استهدفت، بين أمور أخرى، تطبيع علاقات إسرائيل مع البلدان العربية عبر مفهوم تشجيع التعاون بين دول حوض البحر المتوسط، وكذلك مشروعات حلف شمال الأطلسي للقيام بالدور ذاته.

وقد تابعت الدراسة مظاهر التطبيع عبر هذه المشاريع كلها، وآليات عملها مثل المفاوضات المتعددة الأطراف، والمؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت أربع دورات، وأسست آليات تنظيمية ومالية واقتصادية للتعاون الإقليمي، وعلى رغم توقفها إثر قرارات الجامعة العربية بتجميد التطبيع مع إسرائيل إلى حين استئناف جهود السلام التي أعاقتها سياسات نتنياهو، فقد جرى الالتفاف على هذه القرارات، وانخرطت النظم العربية التي شاركت في إصدار هذه القرارات في أشكال من التعاون الإقليمي، أبرزها مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي التي حلت محل المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وابتدعت آليات مماثلة.

تناول **الفصل الثاني** التطبيع الاقتصادي تحت خمسة مباحث رئيسية، تعرض **الأول** لمتابعة التطبيع الثنائي، ولاحظت الدراسة أن التطبيع الاقتصادي مع مصر الذي ارتبط بمسار التسوية ونمط تفاعل إسرائيل تجاه البلدان العربية لأكثر من عقدين، اتخذ منذ عام ٢٠٠٤ مداراً مستقلاً عن المسار السياسي، فعلى رغم اعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني فلم يستمر التطبيع الاقتصادي فحسب، بل تدعم أيضاً على نحو غير مسبوق من خلال الانخراط في اتفاقية الكويز، واتفاقية تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي. أما التطبيع الاقتصادي مع الأردن الذي اتخذ منذ البداية طابع الشراكة الاستراتيجية، فقد تحول بالفعل إلى «مفاعل» التطبيع في المنطقة من خلال دعوته الدؤوبة إلى التطبيع مع إسرائيل، واستضافته مؤتمرات المنتدى الاقتصادي في البحر الميت، ومدّ جسوره إلى أخطر مشروعات التطبيع من خلال موافقته على مشروع «قناة البحرين» التي ظل يرفضها لآثارها الضارة على الأردن أعواماً طويلة. ولكن تظل الكارثة الحقيقية في نماذج التطبيع

الثنائي هي النموذج الفلسطيني القهري، والذي أبقى على حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بشكل كامل، ويبقى مستقبل الاختراق الإسرائيلي للعراق في ظل الاحتلال منوطاً بكفاح المقاومة العراقية من أجل تحرير العراق.

وخارج دول الطوق لاحظت الدراسة أن التطبيع الاقتصادي أخذ في موريتانيا طابعاً احتكارياً لاستخراج وتصنيع خام الليثيوم، وأن تجميد مكاتب الاتصال مع كل من المغرب وتونس وقطر وعُمان لم يمنع وجود مظاهر للتطبيع الاقتصادي، على رغم تأثر العلاقات كماً وكيفاً.

أما التعاون الإقليمي الذي تتابعه الدراسة في المبحث **الثاني** و**الثالث** و**الرابع**، فيكشف عن أهداف ثابتة في مشهد متغير، فعلى رغم تجميد المفاوضات المتعددة الأطراف، وما انبثق عنها من أطر اقتصادية وبرامج ومؤسسات منذ عام ١٩٩٧، فقد حلت محلها مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت وشرم الشيخ التي كرست مفهوم تعاون إقليمي تؤدي فيه إسرائيل الدور القائد. كما كرست مفهوم الفصل بين التعاون الاقتصادي والتقدم في جهود السلام، وأقامت جسراً للتواصل بين رجال الأعمال العرب والإسرائيليين، وأصبحت حاضنةً لمشروعات إقليمية بارزة.

وأوضح المبحث **الخامس** الذي تناول آليات التطبيع الاقتصادي، تعدد هذه الآليات سواء بفرضها في صلب اتفاقيات التسوية مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعقد عشرات من الاتفاقيات والبرتوكولات في مختلف المجالات الاقتصادية والنقل والمواصلات والسياحة والبيئة، ومأسسة العلاقات من خلال القنصليات واللجان المشتركة الدائمة والموقتة، وتنظيم برامج التعاون الفني من خلال المؤسسات الرسمية أو استحداث مؤسسات لهذا الغرض، وتوظيف الجاليات اليهودية في بعض البلدان العربية كجسور للتواصل والتطبيع، وتطوير هذه الآليات بدمجها في آليات العولمة والتعاون الدولي من أجل تكريس التعاون الإقليمي مثل مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن بعدها مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي في المنطقة (ديفوس)، واتفاقيات التجارة الحرة، والمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، بل استخدام آليات مكافحة الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال كذلك.

وتخلص الدراسة في تقويمها هذه الآليات إلى أنه كان من الطبيعي أن تكون شروط التطبيع الاقتصادي في ظل احتلال الأراضي مجحفة تلبي احتياجات إسرائيل وأهدافها من دون مراعاة لمصالح البلدان العربية، ولا تقدم صورة

«ملهمة» تبرر طابع الهرولة التي اتبعتها بعض النظم العربية، فباستثناء علاقات إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع النفط لم تزد تجارة إسرائيل مع المنطقة عن عمليات شركة متوسطة. وكان أخطر آليات التطبيع هو «نهج الكويز» الذي أفضى إلى هرولة مئات الشركات في مصر والأردن للالتحاق بعملية التطبيع بحثاً عن المزايا والإعفاءات في السوق الأمريكي أو مقاومة فقد الأسواق. لكن الدراسة تكشف في الوقت ذاته بعض مضار هذا النهج، حيث جاء على حساب الاقتصاد الفلسطيني، واستخدم قدرات الدولتين من دون أن يوفر أي ميزات تكنولوجية متقدمة، إذ إنه احتفظ بالعمليات الفنية المتقدمة داخل إسرائيل، واقتصرت فائدته على فئات محددة في البلدين احتكرت المزايا الرئيسية. أما ادعاء النظم بقيمة هذا النهج في جذب الاستثمارات وتوفير آلاف من فرص العمل، فلا تستقيم مع لامبالاتها في هدر الموارد الوطنية أو سياستها في الخصخصة التي تؤدي إلى فقد مئات الآلاف من الوظائف.

ويبقى الاستخلاص الأهم، وهو الفكرة التي يجري الترويج لها الآن، وهي الفصل بين عملية التسوية والتطبيع الاقتصادي التي تدفع بها إسرائيل وحلفاؤها بثبات، الأمر الذي أصبح يطلق عليه «بيزنس السلام».

ويتناول **الفصل الثالث** «التطبيع الثقافي» الذي يعدّ لبّ عملية السلام في الفكر الإسرائيلي، ويبدو لدى بعض المفكرين الإسرائيليين أكثر أهمية من نزع السلاح والمناطق العازلة. وتذهب الدراسة إلى أنه إذا كان من المفهوم أن تتطلع إسرائيل في إطار التسويات لإشاعة ثقافة سلام، فإن عملية التطبيع الثقافي تبرز مشكلتين: **الأولى**، أنها ترغب في إحداث التغيير الثقافي على الجانب العربي، بينما تحتفظ هي بمنظومتها القيمية بكل أبعادها العنصرية والعدوانية، بل تطالب أيضاً بأن يتقبلها الجانب العربي على ما هي عليه، أما **الثانية**، فهي أنها ترغب في الاحتفاظ بثمار اعتداءاتها المدعومة دولياً باحتلال الأراضي وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، وثمار السلام معاً، وهو أمر لا يمكن أن يمر إلا عبر قبول حكومات ومجتمعات البلدان العربية لمفهوم إسرائيل عن أنفسهم، أي أن يقتنعوا بأنهم ضعفاء ومتخلفون وإرهابيون، وأن خلاصهم في تصحيح أوضاعهم ونبذ الإرهاب وتشجيع إسرائيل على السلام.

تعرضت الدراسة في المبحث **الأول** من هذا الفصل للإطار القانوني والمؤسسي للتطبيع الثقافي، من خلال اتفاقيات السلام والاتفاقيات الثقافية، وتنصّ كلها على إتاحة تبادل ثقافي وعلمي في كل الحقول، كما تؤسس لجاناً دائمة وموقتة ومراكز أكاديمية وجامعات، ومع افتراض أن هذه المبادلات الثقافية من مقتضيات السلام،

فإن سياق إبرام هذه الاتفاقيات في ظل الاحتلال وكشرط من شروطه، فضلاً عن شروطها التكميلية بوقف الدعاية أو التحريض وغيرها من العبارات التي أوردتها الاتفاقيات من أجل كبت معارضة الاتفاقيات تظل نموذجاً لخلل جوهري في هذا الشأن. وكالمعتاد في كل مجالات التطبيع يبقى النموذج الفلسطيني هو الأسوأ، ففي هذا النموذج كان على المفاوض الفلسطيني أن يقبل بدمغ نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب ويتعهد بنبذه، وكان عليه أن يقبل بحماية قانونية للعملاء المتعاونين مع الاحتلال، بينما كان مطالباً باعتقال مناهضيه، من دون أن يقابل ذلك أي تغيير في ادعاءات إسرائيل حول حقوقها التاريخية في فلسطين. ولم تكن شروط الاختبار لمدى انصياع السلطة الفلسطينية تتعلق بسلوك الشعب الفلسطيني والتزامه بشروط سلام غير متكافئ فحسب، ولكن بدعوته إلى تقبل مفاهيمها حول الذات الفلسطينية التي ترى العرب غرباء عن أرض فلسطين.

ويتناول المبحث **الثاني** مستهدفات التطبيع الثقافي، وقد أوجزها في ثلاثة مستهدفات رئيسية هي: مواجهة العروبة والقومية العربية، ومواجهة الإسلام والفكر الجهادي، ومواجهة ثقافة التحرر الوطني. وتهدف هذه المواجهات إلى زعزعة الهوية العربية، ونزع فكرة المقاومة، وخلق صورة زائفة لطبيعة الاحتلال الإسرائيلي تكرس قبول الاستسلام للشروط الإسرائيلية.

وعبر العقود الثلاثة التي استغرقتها جهود التطبيع الثقافي، طور التحالف الصهيوني ـ الأمريكي من آلياته اتساقاً مع المتغيرات الدولية والإقليمية ـ على نحو ما رصده المبحث **الثالث** ـ فبعد أن ركز في الثمانينيات على مؤتمرات الطب النفسي من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع، وتجاوز الحاجز النفسي، وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادي، طور من آلياته في التسعينيات لدمج التطبيع الثقافي مع مفاهيم العولمة التي سعت إلى تذويب ثقافة المنطقة، فركز على فكرة الشرق أوسطية، والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات في المنطقة، كما يعمل منذ بداية العقد الحالي على استخدام آلية مكافحة الإرهاب، بدءاً من توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل عزل المقاومة وإضعاف الأصوات الداعمة لها، إلى استصدار تشريعات من الكونغرس الأمريكي بتعقب معاداة السامية، وانتهاء ببرامج الإصلاح التي أطلقتها الدول الغربية من أجل تغيير نظمها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد تناول هذا المبحث خبرات «الحوار الديني»، و«تطوير الخطاب الديني»، وتعديل المناهج التعليمية، وبناء جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني، وجهود التحالف الصهيوني ـ الأمريكي لتبييض وجه الصهيونية، وإصدار تشريعات

أمريكية لحماية إسرائيل من النقد، والاختراقات التي أحدثتها إسرائيل في جبهة الممانعة بين المثقفين العرب.

ويعرض المبحث **الرابع** لمظاهر «التغيير من طرف واحد»، فعلى رغم النقد الذي يكيله المسؤولون الإسرائيليون للبلدان العربية عن التقاعس عن نشر ثقافة السلام، وتذويب الصور النمطية السلبية عن إسرائيل، ومطالبهم التي لا تنتهي بإحداث تغييرات جوهرية في الثقافة العربية الإسلامية تصل إلى نخاعها، يقدم هذا الفصل نماذج من إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بنسقها الثقافي العنصري من دون تغيير.

ويتناول المبحث **الخامس** والأخير «ثقافة الاستسلام»، ويقدم ثمانية نماذج من فكر رواد التطبيع الثقافي، لا تقتصر فحسب على الترويج للتطبيع، وثقافة الاستسلام، بل تذهب إلى تبييض وجه الصهيونية وإسرائيل، وتحميل العرب مسؤولية الفشل في الاستفادة من وجود إسرائيل كواجهة للحداثة والديمقراطية في المنطقة.

وينطلق **الفصل الرابع** الذي يتناول «الأمن القومي العربي ومخاطر التطبيع مع إسرائيل» من حقيقة أن التسويات السياسية التي تمت بين العرب وإسرائيل قبل مدريد عام ١٩٩١ ـ أو بعده قد جاءت في ظل خلل في الموازين الاستراتيجية لصالح إسرائيل نتيجة ظروف محلية وإقليمية ودولية طرحت سلبياتها على النظام الإقليمي العربي، ومقرراته، ومن ثم فإن إقرار أي أوضاع مستقبلية بناء عليها يعكس هذا الخلل في التوازن ويتأثر به، وتكون العلاقات العربية ـ الإسرائيلية بالتالي بمثابة تكريس لهذا الخلل، والتطبيع نوعاً من التسليم بمصالحها، حتى وإن تعارض مع الحقوق والمصالح والغايات القومية العربية.

ويتناول هذا الفصل موضوعه من خلال ثلاثة مباحث، يتعرض **أولها** لماهية الأمن القومي العربي والأمن الوطني الإسرائيلي، ويلفت الانتباه إلى أن الفكر السياسي العربي لم يتوصل إلى صياغة محددة ومحكمة لمفهوم الأمن القومي العربي، كما أن كلمة «الأمن» لم ترد صراحة في ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤ أو معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، ولكن كليهما أورد تعبير «الضمان الجماعي».

ويتعرض المبحث **الثاني** لاستراتيجية السلام والتطبيع بين العرب وإسرائيل، ويذهب إلى أن استراتيجية إسرائيل للسلام تقوم على سلام مشروط يحقق لها السيطرة والتحكم في المنطقة، بمعنى إحداث تغييرات استراتيجية واسعة على

الجانب العربي تبدأ بفرض قبول إسرائيل ذات سيادة وشرعية إقليمية، وتمتد إلى تقييد القدرات العسكرية العربية. وهكذا، فإن السلام الذي تلحّ إسرائيل في طلبه ما هو إلا أداة من أدواتها في إدارة صراعها مع العرب لم تتخل خلاله في تعاملها معهم عن استراتيجية القوة العسكرية، فهي تعمل على الاستفادة من خيار السلام من دون التنازل عن منطق القوة وتزاوج بين وظيفتي القوة العسكرية وعملية السلام.

وقد أدى تحول العرب من استراتيجية المواجهة إلى استراتيجية المصالحة إلى تحول في موقفهم من قضية الصراع من كونه صراع وجود إلى مواجهة سياسية، قوامها خلاف على الحدود تحكمه موازين القوى الثنائية بين كل من أطرافه وإسرائيل بعد أن أخرجت سياسة التطبيع، فضلاً عن الظروف الداخلية والخارجية المصاحبة، أهم آليات الصراع، وهو خيار استخدام القوة العسكرية أو حتى مجرد التلويح بها من حسابات العمل العربي المشترك، لتنفرد بها إسرائيل في مواجهة أي من الدول أو القوى العربية في الزمان والمكان والقدر الذي تراه ملائماً لاستراتيجيها الرامية إلى فرض سلامها الخاص في المنطقة.

ويتناول المبحث **الثالث** تهديدات الأمن القومي العربي في ظل التطبيع، وتوجزها خمسة تهديدات رئيسية: **أولها** القدرات العسكرية الإسرائيلية، سواء أسلحة الدمار الشامل من قدرات نووية وأسلحة كيميائية وبيولوجية، إلى منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ، والقوات التقليدية. و**ثانيها** الأنشطة الأمنية الإسرائيلية الموجهة إلى البلدان العربية، والتي زادت وتدعمت في ظل أجواء السلام، سواء ما يتعلق منها بجمع المعلومات أو يبث بذور التخريب المادي والمعنوي والسلوكي اعتقاداً منها أن هذا المناخ قد يؤدي إلى نوع من الاسترخاء، وتراجع الحذر الأمني لدى تلك الدول العربية، وتعرض الدراسة نماذج معبرة من هذه الأنشطة الأمنية التي استهدفت مصر، والعراق، وفلسطين، ولبنان، والأردن. و**ثالثها** الترتيبات الأمنية الإقليمية، حيث أدى عدم اتفاق الدول العربية حول مفهوم محدد لأمنها القومي، وغياب آليات الدفاع عنه، إلى تباين المواقف إزاء طبيعة التهديدات والمخاطر وأولوياتها، واندفاع بعض البلدان العربية إلى التماس الأمن والحماية من أطراف دولية، وتزايد مخططات دمج المنطقة في نظام للأمن الإقليمي، أو عبر قنوات حلف الأطلسي. و**رابع** هذه المخاطر هو تحديات الأمن المائي، حيث ترد أكثر من ٦٠ في المئة من مياه المنطقة العربية من خارجها، ومحدودية الموارد المائية المتجددة، وقلة كفاءة استخدام الموارد المائية، فضلاً عن دخول إسرائيل كطرف مناوئ في العديد من الملفات المائية العربية. و**خامس** هذه

المخاطر هو: التغلغل الإسرائيلي في نطاقات الأمن الاستراتيجية العربية في أفريقيا وآسيا.

ويخلص هذا الفصل إلى أن مفهوم «الأمن القومي العربي» كان قبل احتدام الصراع مع المشروع الصهيوني غائماً، وربما في بعض الأحيان غائباً، ولكن تبلورت له معالم أساسية حتى قبل إعلان قيام إسرائيل، ثم مضى بشكل أو بآخر يحدد طبيعة العدو، وأبعاد الصراع معه، وحدود الهدف من الصراع، ونوعية الأدوات التي ينبغي أن يخوض بها هذا الصراع، بمعنى أنه قد استقر في أعماق الوجدان العربي حدّ أدنى من الاتفاق حول هذه العناصر، أو على بعضها، حتى إنه في ظل أصعب مراحل الانكسار والهزيمة لم تغب عن الإدراك العربي بعض الثوابت المتعلقة بالموقف وأبعاده، وبقدر ما كان الصراع العربي ـ الصهيوني بمثابة جرس تنبيه للأمة العربية لما يحدق بها من أخطار وأطماع وتربص، فقد كان يمثل دافعاً لآمال إحياء المشروع القومي يوماً ما، بل إن البعض يمضي ليقول إن حالة الاحتقان والتحفز التي ولّدها مناخ الصراع كانت حافزاً للأمة العربية للأخذ بأسباب التطور والتحديث، ولا سيما في المجال العسكري، حتى وإن استغلته معظم الأنظمة لإحكام قبضتها على أعناق شعوبها.

والآن، وقد وقعت اتفاقات التسوية، وخبت أصوات المدافع في المنطقة، هل زال الخطر والتهديد عن «الأمن القومي العربي»، أو حتى عن الأمن الوطني لكل دولة عربية؟ العكس هو الصحيح. لقد زادت فرقة العرب وتشرذمهم، وصودر حقهم الطبيعي في البحث عن عناصر القوة لصالح تفوق استراتيجي كاسح لإسرائيل، ومن ثم فقد غاب أي نظام للأمن الإقليمي إلا أن يكون حامياً لإسرائيل، وضامناً لتسييدها المنطقة، وخرجت دول عربية كثيرة ـ فرادى أو مجتمعة ـ تبحث عن أمنها القطري في منظومات خارج الإقليم، وانكفأت أخرى على نفسها من دون قدرات ذاتية تكفي لحمايتها من الخطر أو التهديد خارجياً كان أو داخلياً. أما النظام العالمي للأمن فقد احتكرته القوة العالمية القائدة وسخّرته لما يتفق ومصالحها، والتي يأتي تفوق إسرائيل المطلق على جيرانها، على رأس أولوياتها.

لقد كان كل شيء يخصّ الأمن القومي/ الوطني قبل التسويات السياسية والتطبيع يبدو محدداً وحاسماً، وتبدو المصالح والغايات القومية/ الوطنية لا لبس فيها ولا غموض، ونطاقات الأمن الاستراتيجية لا مجال للتهاون في العمل على حمايتها وإبعاد القوى المناوئة عنها، والقوى الصديقة من داخل أو خارج المنطقة ظاهرة وواضحة، وهوامش الحركة إزاءها مرسومة بدقة؛ ولكن كل ذلك الآن

أصبح موضع شكوك كثيرة، إذا ما كانت إسرائيل والولايات المتحدة واحداً من مكوناته، وكأن وجودهما يقلب أرقام المعادلات رأساً على عقب، فاختلط على البعض ما إذا كان تصدّي «حزب الله» و«حركة حماس» لإسرائيل مقاومة مشروعة دفاعاً عن الحق، أو إرهاباً جرّ على الأمة العربية ما لا طاقة لها به من ويلات الحرب والدمار! تماماً كما اختلط عليهم ما إذا كان امتلاك إيران القدرات النووية خيراً أو شراً، إضافة إلى الأرصدة العربية أو خصماً منها.

لقد اختلطت أمور كثيرة، ولم يعد بالإمكان حسمها وفقاً للقواعد والثوابت التقليدية المتعارف عليها، لأن هذه القواعد والثوابت فقدت قيمتها بفعل واقع غير طبيعي وغير متوازن بين الدول العربية وإسرائيل اسمه «التطبيع من طرف واحد» هو العرب، ولصالح طرف واحد هو إسرائيل، ولأن الواقع الحالي قد أفرز عشرات المعطيات السلبية، أهمها ذلك الخلل الفادح في موازين القوى بين العرب وإسرائيل، واختلال الرؤية في التمييز بين العدو والصديق؛ وفي هذا السياق يقف «الأمن القومي العربي» متخبطاً، ومُهدداً، ومستسلماً لأقداره، ينتظر ما يأتي به المجهول.

ويتناول **الفصل الخامس** والأخير «المقاطعة ومقاومة التطبيع» من خلال خمسة مباحث، تعرض **أولها** لقضية المقاطعة، فاستعرض نشأتها، وأحكامها، وأبعادها، حتى تحللها في إطار دعم جهود التسوية بعد مؤتمر مدريد، وأثر هذا التطور في الاقتصاد الإسرائيلي، وأخيراً في قرارات الجامعة العربية بإحياء المقاطعة بقرار القمة العربية رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١. ويخلص هذا المبحث إلى نتيجتين:

أولاهما، أن المقاطعة، على رغم كل ما كان يشوبها من عيوب، ظلت سلاحاً فاعلاً في مقاومة التغلغل الإسرائيلي في البلدان العربية، وفي عرقلة الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل ودخول بعض الشركات الكبيرة أسواقها. وقد ظهر ذلك الأثر بشكل ملموس في تدفق الاستثمارات مع إسرائيل إثر تحلل المقاطعة، والتي زادت بمقدار عشرة أضعاف ما كانت عليه، وانفتاح العديد من الأسواق جنوب شرق آسيا أمامها.

وثانيتهما، أنه على رغم جهود مكتب المقاطعة لتفعيل قرار القمة العربية رقم ٢٠٢، عام ٢٠٠١، وإصداره العديد من التوصيات في هذا الشأن، فإن هذا القرار لا يجد استجابة من جانب الحكومات العربية التي أصدرت هذا القرار.

وتعرض المبحث **الثاني** في هذا الفصل لمقاومة التطبيع على المستوى القطري، وقد بيّن أنه في خضم موجات التطبيع المتتالية الرامية إلى إخضاع بلدان المنطقة للاستسلام انبثقت حركة شعبية لمقاومة التطبيع والاستسلام والعنصرية الصهيونية.

وكما كانت مصر أول من استقبل هذه الأمواج، فقد كانت الحركة الشعبية في مصر أول من تحداها، وكانت مهمة عسيرة ليس فقط وسط جمهور قيل له إن كل معاناته سوف تنتهي دفعة واحدة بإحلال السلام، ولكن أيضاً بإجراءات قمع الممانعين من نظام راهن بكل شيء على نجاح مبادرته.

لقد انخرطت في هذه الحركة الأحزاب السياسية والحركة النقابية والحركة الطلابية، وانبثقت عبر الممارسة لجان شعبية متخصصة في مناهضة التطبيع في كل المجالات تعززت يوماً بعد يوم، ليس فقط بالإصرار والاستعداد للتضحية، ولكن أيضاً بفضل تبدد الأوهام وحماقات إسرائيل التي حرصت على أن تظل مبادرة السادات مجرد صفقة لحل منفرد تعزل مصر عن الصراع وعن أمتها العربية في آن واحد، وباستعلائها بتقنين مكانة لعلاقتها بمصر تفوق مكانة علاقة مصر بالبلدان العربية، بينما تدّعي لنفسها مكانة المركز للحركة اليهودية العالمية، وبنيلها من كرامة مصر الوطنية بفرض التطبيع في أثناء الاحتلال. ووجدت هذه الحركة عمقاً شعبياً ورسمياً قوياً في الأغلبية الساحقة للبلدان العربية. وقد انكفأت هذه **الموجة** من التطبيع بمقتل السادات، وتبني خليفته الرئيس مبارك سياسة حذرة وضعت في صدر أولوياتها إنهاء الاحتقان الداخلي والمقاطعة العربية لمصر، وانتهت إلى ما سمي بـ «السلام البارد».

وبينما جاءت الموجة **الثانية** للتطبيع أعتى من الأولى، وفي ظروف أقل ملاءمة للحركة الشعبية العربية لمقاومة التطبيع، بما رافقها من التباسات من جراء انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة أوسلو، والضغوط التي كان يتعرض لها التياران القومي والإسلامي في أعقاب حرب الخليج الثانية، وانخراط الجناح الجهادي من التيار الإسلامي في أعمال عنف ضد الحكومات، إلا أنها كانت مزوّدة بوعي التجربة الأولى في مصر، وخبرة الانتفاضة الأولى في فلسطين، وجشع القيادة العنصرية في إسرائيل التي أرادت أن تحوز كل شيء من دون مقابل، وبلغت فجاجتها مداها في فترة حكومة نتنياهو الذي عرقل كل جهود التسوية، وقد انكفأت هذه الموجة بدورها بثلاثة أحداث كبرى، هي نجاح المقاومة الشعبية في لبنان بقيادة حزب الله في طرد الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان بلا سفارة ولا علم، وانفجار انتفاضة الأقصى، واندلاع تظاهرات الاحتجاج العربية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

أما الموجه **الثالثة** والراهنة للتطبيع التي دشنها التحالف الصهيوني ـ الأمريكي بالدم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، واستحدثت العديد من الآليات الجديدة تحت مقولات مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وتعزيز فرص

التنمية، فتحمل دلالتين في المواجهة الشعبية، إذ جعلت مقاومة التطبيع أكثر يسراً في بعض جوانبها، وأكثر صعوبة في جوانب أخرى؛ أكثر يسراً لأن حماقات إسرائيل واعتداءاتها المتواصلة أثبتت صدق رؤية الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية والتطبيع لأهداف التحالف الصهيوني ـ الأمريكي، وكذا من جراء بروز أثر نماذج المقاومة الشعبية في العراق وفلسطين ولبنان، وقدرتها على إفشال المشاريع الصهيونية. أما موضع الصعوبة فيتمثل في الآليات الجديدة التي دفع بها التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، والتي خلقت حوافز جاذبة للنظم وبعض القوى الاجتماعية، مثل نهج «الكويز»، والمناطق الحرة، وأخرى سلبية مثل آليات مكافحة الإرهاب، وتوسيع نطاق الضغوط على التيار الإسلامي وتنظيماته، وتكثيف استخدام الإجراءات والعقوبات الدولية ضد النظم والتنظيمات الممانعة.

وتناول المبحث **الثالث** مقاومة التطبيع على المستوى القومي، وقد أوضح أن العمل على المستوى القومي كان أحد الساحات المهمة، حيث تنطلق مؤسسات الحركة الشعبية على هذا المستوى بدءاً من الاتحادات المهنية إلى المنظمات النقابية العمالية، إلى التنظيمات الشعبية من توجه قومي، فضلاً عن أن قيادات عدد كبير من هذه التنظيمات تنبثق في الأساس من تمثيل الحركة النقابية المهنية والعمالية والثقافية القطرية المعارضة للتطبيع على الساحات الوطنية، فضلاً عن عامل ثالث وهو وجود التيارين القومي والإسلامي اللذين يعارضان التطبيع في قيادة عدد كبير من هذه التنظيمات. ولم يقتصر نشاط الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع عبر هذه التنظيمات، بل أسست إلى جانبها تنظيمات شعبية على المستوى القومي.

وعلى رغم الموقف العام الذي يجمع هذه التنظيمات في مقاومة التطبيع، فقد تنوعت نقاط التركيز لدى كل منها اتساقاً مع اهتماماته وما يمثله، فركزت المنظمات الحقوقية على الجوانب القانونية، وركزت اتحادات الأطباء والصيادلة على الجوانب الصحية ودعم ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، واهتمت التنظيمات الحقوقية بكشف الوجه العنصري للصهيونية، ومقاومة التطبيع الثقافي ومجادلة المنخرطين في أعمال التطبيع. وقدمت الدراسة ثلاثة نماذج لأداء هذه المنظمات كدراسات حالة، وهي: اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحافيين العرب، والمؤتمر القومي لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني.

وتناول المبحث **الرابع** آليات مقاومة التطبيع بدءاً من الإصدارات المختلفة من بيانات ونشرات وكتب، إلى عقد الندوات والمؤتمرات والملفات البحثية، إلى المسيرات والتظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية، وإحياء المناسبات التضامنية، إلى الفتاوى الدينية، وكذا اللجوء إلى المحاكم واستخدام الآليات القضائية، وطلبات

الإحاطة والاستجوابات في المجالس النيابية، ولم تخل أحياناً من مبادرات استخدم فيها العنف.

أما المبحث **الخامس** والأخير، فقد تناول خطاب مقاومة التطبيع، وأوضح أن هذا الخطاب استقى عناصره من روافد عديدة، عبّرت عن التيارات الفكرية والاجتماعية الكبرى الرافضة للاستسلام والتطبيع على الساحة العربية، وهي التيار القومي، والتيار الإسلامي، والتيار الماركسي، والتيار الليبرالي، فجاءت صياغة الخطاب ذات طابع جبهوي مع تبني كل تيار عناصر إضافية تنطلق من مفهومه لطبيعة الصراع، وتقديره لتأثيره في جمهوره، وقدرته على التعبئة الشعبية التي يتوخاها.

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن خطاب مقاومة التطبيع لم يكن جامداً، بل كان ديناميأ، وتطور على نحو كبير على مدار العقود الثلاثة الماضية على نحو استوعب التطورات التي شهدها الصراع، وطبيعة المتغيرات الدولية، مثل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وأتاح له ذلك توسيع قاعدة تحالفاته الاجتماعية وتنوعها.

وحاول ختام هذا الفصل أن يجيب عن السؤال المهم حول أثر جهود الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، والإنجازات التي حققها، والصعوبات التي تواجهها، والأفق المفتوح أمامها، وخلص إلى الآتي:

- إن أهم إنجاز حققته الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع هو عزل التطبيع عن العمل الشعبي، وهو أهم مقتضياته، ومحاصرته في مجرد علاقة بين حكومات، سواء كان ذلك في إطار السلام البارد في مصر، أو السلام الدافئ والشراكة الاستراتيجية في الأردن، وربما يكون هذا الاستخلاص أحد الاستخلاصات النادرة التي يتفق عليها المحللون العرب والإسرائيليون والغربيون بغض النظر عن الاستنتاجات التي يتوخاها كل منهم من وراء هذه النتيجة.
- إن الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع جعلت من انخراط النظم العربية في عملية التطبيع عملاً شائناً يستحق الإخفاء، فعدا مجالات محدودة جاهرت فيها النظم بأعمال التطبيع، فقد درجت على إخفاء أنشطته، والتلاعب في تسمية اتفاقياتها مع إسرائيل حوله لتجنب عرضها على مجالسها النيابية وتفادي مناقشتها، والمبالغة في بيان آثارها الإيجابية في الدولة والمجتمع، على نحو أضر بمصداقيتها أكثر مما جمع لها التأييد.
- أما الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين انخرطوا في التطبيع، فقد حرصوا بدورهم على إخفاء أنشطتهم، سواء خشية المقاطعة أو التشهير.

أما الصعوبات والتحديات التي تواجهها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، فيمكن إيجازها في ما يلي:

- في سياق تفاعل عملية التسوية الطويلة مع الواقع السياسي والاجتماعي، وما واكبها من مراجعات فكرية وسياسية على الساحة العربية، انبثقت قوى اجتماعية جديدة حملت رؤى جديدة لذاتها ومحيطها وللعالم كذلك، استلهمت أفكاراً كانت قد انقضت صلاحيتها، وسرعان ما رفعت شعارات تقول «مصر أولاً»، أو «الأردن أولاً»، أو «لبنان أولاً»، أو أي شيء آخر «أولاً» من دون أن تعي أن عالم الشظايا قد انتهى، وهو أمر ينتقص من مصلحة تستلزم روح التضامن في مواجهة قضية كل من بلدان المنطقة، وثمة آخرون اندفعوا على خط العولمة، استبدلوا حدود دولهم بخطوط الطول والعرض، حتى بشرنا أحدهم بأن الأوطان كالأحذية يستطيع المرء أن يستبدلها كما يشاء في ظل العولمة.

- التحدي الآخر المهم هو طبيعة الآليات الجديدة للتطبيع، إذ تخلق نمطاً من التناقص بين المصالح الشخصية للعديد من التجار ورجال الصناعة في مواجهة الإجماع العام لمقاومة التطبيع، ولا يقتصر ذلك على اتفاقيات الكويز، بل أيضاً على المناطق الحرة، فبينما تفرض الأولى نمطاً من التبادل الإجباري مع إسرائيل، ومزايا نسبية للفئات المتعاملة معها في السوق الأمريكية فإن الثانية تفضي إلى إلغاء المقاطعة على نحو ما حدث في البحرين إثر دخولها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والتعهد السعودي للولايات المتحدة بإلغائها نظر مساندتها لدخول منظمة التجارة العالمية.

- لكن يظل التحدي الأهم، كما كان دائماً، ليس في الصعوبات الموضوعية التي قد تواجهها أي حركة شعبية في ذاتها، وإنما في ما تستطيع أن تحشده هذه الحركة من إمكانيات لمواجهة هذه الصعوبات. وإذا كان ثمة ما يمكن استخلاصه من هذا العرض الموجز لجهود الحركة الشعبية لمناهضة التطبيع، فهي أنها تملك وضوح الرؤية، وتتوافر لها الآليات، ولا يعوزها قنوات التواصل بينها، لكن تظل الحاجة ماسة إلى تطوير مصادر معلوماتها وسبل إتاحتها.

مقدمـــــة

يصادف صدور هذا الكتاب مناسبة مرور ثلاثين عاماً على زيارة الرئيس المصري السابق الصادمة إلى إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٧، والتي فتحت الباب لـ «التطبيع» مع إسرائيل على مصراعيه، فدلفت منه العديد من النظم العربية فرادى وجماعات عبر المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن خلال الاتفاقيات والتفاهمات.

خلال هذه الحقبة الطويلة جرت تغييرات عميقة في المشهد الدولي والإقليمي، وحتى المستوى المحلي الراكد على كلا جانبي التل. لقد وقع زلزال انهيار الاتحاد السوفياتي، وما زالت توابعه تتداعى لتثبيت نظام دولي جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة بقمة النظام الدولي. وتداعى النظام الإقليمي العربي تحت وطأة خلافات سقيمة ومعه هرم كامل من الاتفاقيات، ليس أولها اتفاقية الدفاع المشترك، ولا آخرها اتفاقية الوحدة الاقتصادية، ولا تزال الجهود حثيثة من أجل استبداله بنظام إقليمي جديد، لم نعد نعرف اسمه من فرط ما تغير في العقدين الأخيرين، وهل هو «شرق أوسط جديد»؟ أم «شرق أوسط كبير»؟ أم «شرق أوسط موسع»؟ أو «شرق أوسط جديد» مرة أخرى؟. . المهم أن يكون عنواناً لهوية جديدة للمنطقة، وأن تدمج المنطقة طوعاً أو قسراً في النظام الاقتصادي العولمي، وتؤدي فيها إسرائيل دور القيادة.

حتى النظم القطرية الراكدة، فعلى رغم أنها شهدت بدورها تغييرات عديدة، وتغيرت قيادات ثلاثة أرباعها، بالوفاة والقتل والانقلابات العسكرية، فقد ظل معظمها مشدوداً إلى الاستراتيجية الأمريكية، وأما من أظهر الممانعة فقد كان مصيره إما الحصار والقتل، أو الاحتلال الأجنبي أو التهديد بهما.

أما إسرائيل التي بدلت واجهتها السياسية أكثر من مرة خلال هذه الفترة،

فقد ضبطت بوصلتها السياسية إلى أقصى اليمين العنصري، ليس فقط من خلال قيادات من أمثال نتنياهو وشارون وأولمرت، بل أيضاً حتى من خلال أدعياء السلام من وجوه حزب العمل، مثل باراك الذي فضل أن يهدم المعبد على من فيه في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، والدعوة إلى انتخابات مبكرة لم يطالبه أحد بها، حتى لا يسلم بمتطلبات أوسلو الهزيلة.

في هذه الحقبة التي بدأت بـ «بشارة» السلام الزائف، ووهم الرفاه الاقتصادي المفقود اللذين أطلقتهما إسرائيل والولايات المتحدة والنظم العربية المسماة بـ «المعتدلة»، تعهدت معظم النظم العربية بأن تكون حرب تشرين الأول/أكتوبر هي آخر الحروب، لكن فاتها أن إسرائيل كانت دائماً هي التي تشنّ الحروب، وأنها سوف تواصل استراتيجيتها بثبات في ظل مزاعم السلام، كما من دونه.

كما فاتها الدرس الذي استخلصه ملهم مسيرتها على طريق «الخطوة خطوة» هنري كيسنجر الذي خلص إلى أنه «إذا أصبح السلام هدفاً في حدّ ذاته فسوف يجد نفسه تحت وطأة أكثر أطرافه عنفاً، لأن الأطراف الأخرى سوف تحاول تهدئته بأي ثمن صيانة للسلام، وهذا ما يؤدي في الحقيقة إلى عدم الاستقرار وضياع الأمن»[1].

خلال هذه الفترة شهدت المنطقة ثلاث موجات تطبيعية كبرى، بدأت **الأولى** في أعقاب زيارة السادات لإسرائيل، وانكفأت عملياً تحت ضغط المعارضة الشعبية وقتل السادات لتتحول إلى ما أصبح يطلق عليه «السلام البارد» أو حتى «الحرب الباردة». وانطلقت **الثانية** في أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية، والمتعددة الأطراف، لتتحول المنطقة إلى «ورشة عمل» مكثفة من أجل التطبيع وأهدافه، وتهافتت مع وصول نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، والذي بدد كثيراً من الأوهام، وأطلق معادلة «السلام مقابل السلام» بدلاً من صيغة «الأرض مقابل السلام».

لكن بخلاف الموجتين السابقتين اللتين اقترنتا بـ «مشروعات سلامية»، جاءت الموجة **الثالثة** مثل «تسونامي» سياسي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ووسط حمامات الدم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. وقد استهلتها السعودية بمبادرة كانت تستهدف أساساً «تبييض» وجهها أمام الإدارة الأمريكية

---

(١) مقتبس من: بحث هنري كيسنجر «عالم أعيد بناؤه»، ورد في: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (آذار/مارس ١٩٩٧)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤١.

بعد اتهام مواطنين سعوديين بارتكاب أحداث نيويورك الدامية، لكن سرعان ما تم تعريبها، وأضافت التطبيع كأساس لأي تسوية، وتبعتها مبادرة أردنية اقترحت «التطبيع قبل التوقيع» على نحو يكرس المفهوم الصهيوني ـ الأمريكي بالفصل بين السلام والتطبيع.

ثم انحرفت النظم العربية بشدة خلال الحرب الأخيرة على كل من فلسطين ولبنان، فانضم معظمها إلى حصار التجويع الذي فرضته إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا لإخضاع حماس لشروط إسرائيل أو إسقاطها، وسواء كان ذلك خوفاً من صعود التيار الإسلامي، أو اندلاع مواجهات تفسد مشهد جهود التسوية الهزلية الذي تتستر وراءه للتهرب من مسؤولياتها أمام شعوبها، أم خوفاً من بطش المحافظين الجدد في البيت الأبيض أو حتى جلباً لرضاهم، فقد كانت النتيجة واحدة، فقد وضعت الشعب الفلسطيني على حافة المجاعة والاقتتال الداخلي في آن واحد، ولا بأس من أن تعلن الحكومة الأردنية وسط كل هذه الضغوط عن ضبط أسلحة موجهة إلى حماس المستهدفة، ومن سوريا المستهدفة.

كما قامت ثلاثة أنظمة عربية بإعطاء غطاء سياسي للعداون الإسرائيلي على لبنان بتحميل حزب الله مسؤولية بدء الحرب بـ «مغامرته غير المحسوبة»، فيما كانت مصادر دولية يعتدّ بها تؤكد أن هذه الحرب لم تكن صدى لعملية أسر الجنديين الإسرائيليين في ١٢ تموز/ يوليو، وإنما كانت تنفيذاً لخطة أمريكية ـ إسرائيلية أعدت سلفاً، وكان يفترض أن تدخل حيّز التنفيذ في خريف عام ٢٠٠٦. وفي كل الأحوال تبقى حقيقتان: **أولاهما** أن أولمرت رئيس وزراء إسرائيل أعلن تأييد قيادات عربية لحربه على لبنان، ولم يكذبه أحد، و**ثانيتهما** أن الحرب لا تشنّ لمقتل جندي أو أسر آخر.

في خضم هذه الأمواج العاتية لإخضاع بلدان المنطقة للاستسلام والتطبيع، انبثقت حركة شعبية لمقاومة التطبيع والاستسلام والعنصرية الصهيونية. وكما كانت مصر أول من استقبل هذه الأمواج، فقد كانت الحركة الشعبية في مصر أول من تحدّاها، وكانت مهمة عسيرة ليس فقط وسط جمهور قيل له إن كل معاناته سوف تنتهي دفعة واحدة بإحلال السلام، ولكن أيضاً بإجراءات قمع للممانعين من نظام راهن بكل شيء على نجاح مبادرته.

لقد انخرطت في هذه الحركة الأحزاب السياسية والحركة النقابية والحركة الطلابية، وانبثقت عبر الممارسة لجان شعبية متخصصة في مناهضة التطبيع في كل المجالات، تعززت يوماً بعد يوم ليس فقط بالإصرار والاستعداد للتضحية، ولكن

أيضاً بفضل تبدّد الأوهام وحماقات إسرائيل التي حرصت على أن تظل مبادرة السادات مجرد صفقة لحل منفرد تعزل فيه مصر عن الصراع وعن أمتها العربية في آن، وباستعلائها بتقنين مكانة لعلاقتها بمصر تفوق مكانة علاقة مصر بالبلدان العربية، بينما تدّعي لنفسها مكانة المركز للحركة اليهودية العالمية، وبنيلها من كرامة مصر الوطنية بفرض التطبيع في أثناء الاحتلال. ووجدت هذه الحركة عمقاً شعبياً ورسمياً قوياً في الأغلبية الساحقة للبلدان العربية. وقد انكفأت هذه **الموجة** من التطبيع بمقتل السادات، وتبني خليفته الرئيس مبارك سياسة حذرة وضعت في صدر أولوياتها إنهاء الاحتقان الداخلي والمقاطعة العربية لمصر، وانتهت إلى ما سُمي بـ «السلام البارد».

وبينما جاءت الموجة **الثانية** للتطبيع أعتى من الأولى، وفي ظروف أقل ملاءمة للحركة الشعبية العربية لمقاومة التطبيع، بما رافقها من التباسات جراء انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة أوسلو، والضغوط التي كان يتعرض لها التياران القومي والإسلامي في أعقاب حرب الخليج الثانية، وانخراط الجناح الجهادي من التيار الإسلامي في أعمال عنف ضد الحكومات، إلا أنها كانت مزوّدة بوعي التجربة الأولى في مصر، وخبرة الانتفاضة الأولى في فلسطين، وجشع القيادة العنصرية في إسرائيل التي أرادت أن تحوز كل شيء من دون مقابل، وبلغت فجاجتها مداها في حكومة نتنياهو الذي استبدل صيغة السلام مقابل الأرض بصيغة السلام مقابل السلام، وقد انكفأت هذه الموجة بدورها بثلاثة أحداث كبرى، هي نجاح المقاومة الشعبية في لبنان بقيادة حزب الله في طرد الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان بلا سفارة ولا علم، وانفجار انتفاضة الأقصى، واندلاع تظاهرات الاحتجاج العربية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

أما الموجة **الثالثة** للتطبيع التي دشنها التحالف الصهيوني ـ الأمريكي بالدم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، واستحدثت العديد من الآليات الجديدة تحت مقولات مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وتعزيز فرص التنمية، فتحمل دلالتين في المواجهة الشعبية. لقد أصبحت تحمل طابع المواجهة الشاملة بدءاً من مقاومة الشعب العراقي المذهلة لكبرى إمبراطوريات العصر، وصولاً إلى دفع الجماهير الفلسطينية بحركة حماس إلى سدة السلطة الوطنية لتأكيد خيار المقاومة، وانتهاء بالصمود الشعبي لحملات القمع والتجويع التي شنّتها إسرائيل وحلفاؤها الغربيون.

ويهدف هذا الكتاب إلى إجراء قراءة تقييمية لأبعاد «التطبيع» على الساحة

العربية في المجالات المختلفة، وواقع الحركة الشعبية في مواجهته عبر خمسة فصول: تتناول **ثلاثة** منها جوانب التطبيع السياسي، والاقتصادي، والثقافي، بينما يتناول **الفصل الرابع** أثر التطبيع على الأمن القومي العربي، وتناول **الفصل الخامس** قضية المقاطعة ومقاومة التطبيع. وقد فرضت المساحة المتاحة البعد عن التفاصيل إلا بمقدار ما تقتضيه الحاجة إلى التدليل، كما فرض امتداد الإطار الزمني إتاحة بعض المداخل التاريخية من دون الإخلال بالتركيز على التطورات والوقائع الحديثة.

توخّى الكاتب الموضوعية في تناوله والتدقيق في مصادره. لكنه لا يدّعي بأنه أحاط بكل المعلومات الواجب الاطلاع عليها لإنجاز مهمته على رغم كل ما بذله من جهد في هذا الشأن، إذ ظلت بعض المعلومات المهمة موضع تكتم من جانب الطرفين العربي والإسرائيلي على السواء، مثل وجود اتفاقية أمنية بين مصر وإسرائيل، وهي معلومة كشفت عنها محاكمة عناصر «تنظيم ثورة مصر»، على رغم نفي وزير داخلية مصر وجودها في شهادة له تحت القسم أمام المحكمة.

كما أن بعض المعلومات ظلت موضع تكتم من جانب الحكومات العربية، الأمر الذي يضع الباحثين تحت وطأة المعلومات والتحليلات الإسرائيلية المنحازة بالضرورة. وثمة نمط ثالث من المعلومات اضطر الكاتب إلى أن يتنازل عن عرض تفاصيلها على رغم أهميتها بسبب صعوبة توثيقها، مثل تلك المتعلقة بتورط رجال أعمال مصريين وفلسطينيين في تزويد إسرائيل بمستلزمات بناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات، وكذلك التعاون الأمني بين إسرائيل وبعض الدول العربية في إطار ما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب، أو حجم الاستثمارات الإسرائيلية بين الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية. ومع ذلك، يعتقد الكاتب أن القدر المتيقن من المعلومات الموثقة التي استندو إليها، وبنو تحليلاتهم عليها، كاف لبيان تضاريس خريطة التطبيع وتقييم أوجه مقاومته، وكاف لاستخلاص النتائج والاستنتاجات التي تم بلوغها.

ويبقى واجب الشكر، لكل الذين تفضلوا بتدقيق ما ورد في الكتاب أو جوانب منه من أكاديميين، وباحثين، ونشطاء، وقادة حركيين، سواء بمراجعة نصوصه، أو تدقيق ما ورد فيه من معلومات.

الفصل الأول

التطبيـــع السياســـي

أولاً: مفهوم التطبيع

يعدّ مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي، فطبقاً لميثاق الأمم المتحدة التي استند تأسيس قيام إسرائيل إلى قرار منها، تقوم علاقات السلام بين الدول على عدم استخدام القوة أو التهديد بها، واحترام الاستقلال السياسي لها، وفي ما عدا ذلك فإن تحديد طبيعة العلاقات ومستواها تظل من الأمور السيادية للدولة، وهي التي تحدّدها.

وفي البداية، لم يستخدم الإسرائيليون مصطلح «التطبيع» في توضيح طبيعة العلاقات التي يسعون إلى فرضها في علاقاتهم مع الدول العربية، بل استخدموا في مناقشاتهم، وفي مفاوضاتهم أيضاً مصطلح «طبيعة السلام». ومن ذلك شرح موشيه ديان، وزير خارجية إسرائيل آنئذ، معنى السلام موضحاً أن السلام له مفهومان: السلام بمعنى المحافظة على وضع قائم، وهذا هو السلام الجامد، والسلام باعتباره استراتيجية، أي حركة مستمرة، وهو ما تريده إسرائيل، أي حركة ليس لها نهاية، «فهل هناك نهاية لحركة العلاقات السلمية بين بريطانيا وفرنسا؟ إن السلام بينهما ليس موضع نصوص وقيود، ولكنه باب مفتوح على آخره».

وصنف ديان السلام في أربع درجات هي: السلام الأدنى (Minimal Peace)، والسلام الجزئي (Partial Peace)، والسلام العادي (Formal Peace)، والسلام الأقصى (Maximal Peace). وأوضح أن إسرائيل جربت السلام الأدنى بالقرار رقم (٣٣٨) الذي دعا إلى وقف إطلاق النار، وفي الوقت نفسه إلى المفاوضات بين الأطراف لأول مرة، كما جربت السلام الجزئي باتفاقيات الفصل بين القوات.

كما أن السلام العادي يمكن أن يتحقق بمبادرة الرئيس المصري وزيارته للقدس، على شرط أن تعرف إسرائيل أن السلام العادي مقدمة إلى السلام الأقصى، أي بمثابة فتح باب له، وإذا لم تفعل ذلك تراجعت عن مفهوم السلام

كاستراتيجية، إلى مفهوم السلام كوضع تريد المحافظة عليه، وذلك صعب[١].

وأضاف ديان أن السلام الأقصى ليس مجرد نبذ الحرب، والاتفاق على الحدود وتبادل السفراء، فهذه كلها خطوات في إطار السلام العادي، بل هو حدود مفتوحة بغير قيد، وتجارة، وتعاون علمي وتكنولوجي، واتفاقيات ثقافية، وسياحة، ومشروعات مشتركة في كل المجالات، وحرية لانتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة ـ حركة بلا نهاية.

من المنطلق نفسه استطرد الجنرال «غور»، رئيس أركان الحرب وقتها، وقال: «إنه لا بد من أن تمر فترة اختبار كافية لحالة «السلام الأقصى» قبل أن تعطي إسرائيل التنازلات النهائية التي يريدها العرب. إن صراع ثلاثين سنة لا يمكن أن يزول وتزول آثاره في أيام أو شهور. ومن ناحية أخرى، فلا بد من أن نتأكد أن العرب قد تحولوا إلى صراعات أخرى غير الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبالنسبة إلى العالم العربي كله فيبدو لي أنهم لا يعرفون بعد أن السلام عندما يجيء فسوف يفرض عليهم تغييرات اجتماعية عميقة وواسعة، وتأثير ذلك على الأوضاع السياسية مفتوح لكل الاحتمالات، ولكننا قد نجد أنفسنا أمام ظروف تختلف عن ظروف اليوم، وأمام إرادات قد تكون لها آراء معاكسة. ولذلك فإن حالة السلام الأقصى لا بد من أن توضع قيد الاختبار فترة عشر سنوات على الأقل قبل أن تفكر إسرائيل في التخلي عن بعض الميزات الحقيقية التي تمسك بها»[٢].

ويقرّ منظّرو التطبيع من الإسرائيليين بحقيقة أن مصطلح «التطبيع» مصطلح «غير عادي»، ولا يرد في معاهدات السلام التي تنظم العلاقات بين الدول عادة، وأنه من «مبتكرات الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، وأنه نشأ من عدم التناسق في هذا الصراع، فالإسرائيليون يدركون أن مضمون اتفاق سلام مع دولة عربية يعني تنازلهم عن أشياء محددة جداً، وأن ما يتوقعونه من العرب شيء مثالي مثل الاعتراف، والقبول، والاستعداد للحياة في سلام، وأن الصعوبات الكامنة في عدم التناسق هذه تمت ترجمتها في مفهوم «التطبيع»[٣]. فالتطبيع إذاً طريقة لإلزام العرب بتبادل سلمي نشط في عدد من المجالات من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين

---

(١) محمد حسنين هيكل، «الحوار الضائع: تصورات السلام كما يراها بيجن وديان وجور،» ضمن مجموعة مقالات «بصراحة»، **الأهرام**، ١٧/ ٤/ ١٩٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Shimon Shamir, «Two Years after the Signing of the Peace Treaty between Israel and Egypt,» Tel Aviv University, Peace Papers, 20 May 1981, p. 11.

على الجدية في تحول قلوبهم وعزمهم على تقبلهم كجيران، وككيان شرعي مساوٍ لهم في الشرق الأوسط، وهذا ما جعل اتفاقيات السلام تتضمن عدداً من المواد الخاصة عن العلاقات الاقتصادية والثقافية، وهو ما جعل الإسرائيليين يراقبون عملية التطبيع بهذا الاهتمام.

١ ـ النموذج المصري

في تطبيقه هذا المفهوم على واقع التطبيع بين مصر وإسرائيل، شبّه شمعون شامير الأبعاد الرئيسية لاختلاف النظرة إلى التطبيع بين الإسرائيليين والمصريين ـ بالصورة العكسية (A Mirror Image)، فالإسرائيليون ليس لهم مشاكل في المجال الأيديولوجي للسلام، الذي كان دائماً هدفاً للدولة، ولكن لديهم مشاكل على مستوى المنفعة (Utilitarian). فهم ينظرون إلى السلام على أنه التحقيق النهائي للرؤية الصهيونية، وليس لديهم مشكلة في الاعتراف بمصر أو أي دولة عربية أخرى، ولم يشكّوا أبداً في شرعية وجود هذه الدول في المنطقة، وتعدّ إقامة علاقات سلمية معها هي أكثر الأمور المرغوب فيها، والتي يمكن أن يتطلع إليها المجتمع الإسرائيلي، لكن هناك شكوكاً كثيرة في العقل الإسرائيلي بالنسبة إلى مظاهر النفع.

هل ما يجري هو حقاً سلام حقيقي؟ وهل يمكن أن يدوم؟ فالإسرائيليون أو حتى اليهود هم بطبيعتهم أصحاب شكوك مبررة بتجربتهم التاريخية مع العالم غير اليهودي. ولاحظنا تعبيرات عديدة لهذا الموقف التشككي، بينما في مصر كان الأمر على خلاف ذلك، فالقيمة العملية للسلام واضحة وموضوعية، فميزان مدفوعاتها أصبح إيجابياً نتيجة عدة تطورات ترتبط بنحو أو بآخر بمعاهدة السلام مع إسرائيل، مثل السياحة، واسترداد مناطق النفط التي أعيدت إلى مصر، وتدفق المعونة الأمريكية، وتأهل منطقة القناة للتنمية الاقتصادية بعد أن زالت مخاطر المواجهة العسكرية، واتجاه الأوروبيين واليابانيين وعدد من الدول الصناعية إلى الاستثمار في مصر نتيجة السلام وخلق المناخ الدائم للاستثمار.

والمشكلة في مصر هي مشكلة أيديولوجية وفكرية، وأهمية هذا العامل يجب عدم التقليل من شأنها، ولسنوات عديدة قيل للمصريين إن الصراع مع إسرائيل ليس بشأن مشكلات محددة بين إسرائيل والعالم العربي، أو بين إسرائيل ومصر، ولكن وجود إسرائيل نفسها غير مقبول، وليس هناك وقت في المستقبل لتضع مصر في اعتبارها الاعتراف بإسرائيل وتقبلها. وهذا جرى تكراره مرات ومرات من خلال وسائل الإعلام، وفي الخطب الرسمية، وفي الكتب والمقالات، وفي

الكتب المدرسية.. إلخ، وكان ذلك جزءاً من نظام عقيدة البلاد، وفجأة لم يتم السلام مع إسرائيل فقط، بل جرى تعامل نشط في شكل من أشكال التطبيع.

على رغم ذلك الإطار العام، اختلف مفهوم إسرائيل للتطبيع من بلد عربي إلى آخر، طبقاً لأهدافها من كل دولة، فبينما كان تصميم النموذج الإسرائيلي للتطبيع مع مصر، والذي كان يرمي بالأساس لفرض التقبل المصري لإسرائيل وتحييد دور مصر في الصراع، ونقلها من معسكر الائتلاف العربي إلى موقع الوسيط في نزاع يخص الجيران، فقد تم ترتيب البرنامج الزمني للتطبيع ليتقدم خطوة بخطوة مع برنامج الانسحاب من سيناء بحيث تتم كل إجراءات التطبيع في وجود الاحتلال، واختبار كل الفرضيات النظرية التي يمكن أن تواجه حالة «السلام» قبل استكمال الانسحاب، والتركيز على إحداث تغييرات جوهرية في التوجهات السياسية والثقافية والاقتصادية المصرية، وإخضاع سياساتها العربية والدولية لصالح الأهداف المنصوص عليها في اتفاقيات السلام.

لكن بخلاف ذلك، لم يكن التطبيع السياسي مع الفلسطينيين، ثمناً للسلام، أو حافزاً عليه، فقد كانت العلاقات والتعاملات قائمة بالضرورة بين المواطنين الفلسطينيين وسلطة الاحتلال في المناطق المحتلة منذ سقوط كامل التراب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال في عام ١٩٦٧، ومن ثم فإن التطبيع هنا كان يعني في المقام الأول طبيعة التسوية والنمط الذي سوف تنتقل إليه العلاقات بين الطرفين في ظل التسوية السياسية.

ومنذ احتلال الضفة وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ تراوح الفكر السياسي الإسرائيلي بين هدف الإلحاق التام، أو السيطرة التامة، وطرح سلسلة من الحلول حول مستقبل العلاقة مع الشعب الفلسطيني تراوحت بين فكرة الوطن البديل التي تقضي بتحرك إسرائيل خطوة أخرى نحو الشرق و«تحرير» الجانب الشرقي من نهر الأردن أيضاً، ونقل العرب من القطاع الغربي في «أرض إسرائيل» إلى القطاع الشرقي، وإقامة وطن لهم هناك.. إلى فكرة الحكم الذاتي لأجزاء من الضفة الغربية من خلال اتفاق أو بشكل منفرد.. إلى التسويات الوظيفية والحلول الوسط الإقليمية على نحو مشروع إيغال آلون ونماذج أخرى مشابهة.. إلى الخيار الأردني وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية فقط أو الضفة الشرقية وقطاع غزة[٤]. كما ظهرت أفكار أخرى لحل قضية «حدود إسرائيل الشرقية» من خلال فكرة اتحاد

---

(٤) محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٨.

فدرالي بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن[٥].

لكن من بين كل هذه الأفكار ظلت مسألة الحكم الذاتي الإداري هي الأكثر اختماراً ووضوحاً، وقد مرت بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى صيغتها الراهنة، إذ سعت إسرائيل في المرحلة الأولى، والتي استمرت حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر إلى تطبيق حكم «إداري» ذاتي على مواطني الضفة والقطاع بأسلوب مباشر، وذلك بتنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية وسياسية لسلطة حكم إداري ذاتي، ثم أعقبتها المرحلة الثانية التي استمرت حتى صعود حكومة الليكود إلى السلطة في إسرائيل (أيار/ مايو ١٩٧٧)، حيث تذبذبت سياسة الاحتواء الإسرائيلية بين السعي لتطبيق الحكم الذاتي الإداري بأسلوب مباشر، ومحاولة فرضه بأسلوب غير مباشر عن طريق توسيع الإدارة المدنية في الضفة والقطاع على أمل أن ينبثق عنها قيادات سياسية محلية تستطيع أن تتفاوض مع إسرائيل حول قضايا سياسية في المستقبل[٦].

ثم عرض بيغن في إطار «كامب ديفيد» خطة للحكم الذاتي، استهدفت سيطرة إسرائيل على الضفة والقطاع مع السماح للفلسطينيين بإدارة شؤونهم الخاصة، والحفاظ على روابطهم مع الأردن، وعمدت «كامب ديفيد» إلى تأجيل القرار حول الوضع النهائي للضفة وغزة إلى نهاية السنوات الخمس للحكم الذاتي، محتفظة لكل جانب بحقه في عرض مطالبه في المفاوضات حول هذا القرار. ووعدت «السكان العرب» بالحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية بما في ذلك الحق في انتخاب سلطة الحكم الذاتي، ومشاركة ممثلين منتخبين في المفاوضات لتحديد مستقبلها، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، وتركيز القوات الإسرائيلية الباقية في «مواقع أمنية محددة». وأقرت الاتفاقية دور مصر والأردن في المفاوضات حول إجراءات الحكم الذاتي والحالة النهائية للمناطق المحتلة.

لكن الاتفاقية تركت السيطرة الاستراتيجية على المناطق المحتلة في يد إسرائيل، ولم تفرض قيوداً على إنشاء المستوطنات اليهودية، بل لم ترد كلمة «القدس» أيضاً في نص الاتفاق، وبقي الخيار مفتوحاً للمطالبة بضم الأراضي في

---

(٥) أرنون سوفير وليئور ريفين، «مقاربات مختلفة من مسألة الحدود،» **الملف**، السنة ٣، العدد ٥ (٢٩) (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٣٨٧ ـ ٤١٠.

(٦) عواد الأسطل، «عملية الإحتواء السياسي الإسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٧٤ ـ ١٧٥ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٣.

المستقبل، أو على الأقل امتداد ترتيبات الحكم الذاتي لمدة أطول من الفترة الانتقالية، وحرص بيغن على أن يبيّن في أعقاب كامب ديفيد أن استمرار المستوطنات مستمر بشكل مؤكد، وأعطى تفسيراً ضيقاً للحكم الذاتي، وتفسيراً واسعاً لسلطات السيطرة الإسرائيلية ولامتيازات المستوطنين اليهود، وأعرب بوضوح عن عزمه على أن يطلب في نهاية الفترة الانتقالية بسيادة إسرائيل على المناطق بكاملها، وأعطى تعليمات بذلك لوفد المفاوضات التي بدأت في آذار/ مارس ١٩٧٩ وانتهت إلى الفشل في حزيران/ يونيو ١٩٨٢[٧].

وعندما آن الأوان لبدء مفاوضات التسوية ظل إسحق رابين على مدى شهور طويلة يقود المفاوضات في واشنطن من خلال التمسك بمبادئ مشروع بيغن، لكن في محادثات أوسلو فقط بدأ رابين وشمعون بيريس إعادة تصميم الحكم الذاتي من جديد وفقاً لوجهات نظرهما ـ أي الانفصال وخلق أساس لحل إقليمي، وقد حافظا فعلاً على الإطار العام لاتفاقية كامب ديفيد، إلا أنهما أدخلا عليه مضامين جديدة، وبدا الأمر، على نحو ما وصفه يوئيل زينجر ـ الذي كان يعمل مستشاراً قانونياً لوزارة الخارجية الإسرائيلية وصاغ نموذج الحكم الذاتي لحكومة بيغن، وأيضاً اتفاقيات أوسلو ـ أشبه بالأشياء القديمة التي جرى ترميمها، بحيث حافظ الترميم على الجدران الخارجية كشكل فقط، بينما استبدل القواطع القديمة لتأخذ شكلاً حديثاً[٨].

وبدلا من التقسيم الذي وضعه مشروع بيغن، تم خلق تقسيم إقليمي للمنطقة بين مناطق سيطرة فلسطينية شبه مؤكدة، ومناطق سيطرة إسرائيلية، لكن من الناحية السياسية أدرك الجميع أنه سيكون من الصعب على إسرائيل أن تعيد العجلة إلى الوراء في مفاوضات الاتفاق النهائي، وهكذا تحللت إحدى القواعد الرئيسية لمشروع بيغن للحكم الذاتي وهي المحافظة على كل الخيارات مفتوحة.

كذلك اضطر رابين وبيريس إلى التنازل عن مطلب آخر كان من الأحجار الأساسية في مشروع بيغن، وهو أن تظل الضفة الغربية في حوزة إسرائيل في فترة الحكم الذاتي، بعد أن وافقا في إطار صفقه شاملة مع ياسر عرفات على تحديد

(٧) Shimon Shamir, «Israeli Views of Egypt and the Peace Process: The Duality of Vision,» in: William B. Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988), p. 200.

(٨) يوئيل زينجر، «الهندسة الداخلية لاتفاقيات أوسلو،» **هآرتس**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧، و**مختارات إسرائيلية**، العدد ٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٧)، ص ١٦ ـ ١٧.

موعد استكمال إعادة الانتشار قبل عام ونصف من نهاية الفترة الانتقالية. وعندما سئلا عن ذلك أجابا بأن المسارين سوف يتوحدان في النهاية. ولكنهما لم يوضحا إذا ما كان الأمر ينبع من التعجيل بالمفاوضات أو من إرجاء إنهاء إعادة الانتشار (ليست هناك تواريخ مقدسة)، وأضافا أن في نيتهما تحديد مواقع انتشار الجيش بشكل واسع بحيث تبقى في حوزة إسرائيل مساحة كافية للمساومة حول الاتفاق النهائي.

إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق المرحلي أتاح لإسرائيل حتى نهاية الفترة الانتقالية الاحتفاظ بمناطق واسعة أخرى للمحافظة على الأمن في المنطقة (B) التي يمارس فيها الفلسطينيون الصلاحيات المدنية، بينما تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية.

وسواء جرت التطورات اللاحقة في إطار انجراف نتنياهو وراء محاولة إعادة مضامين مشروع بيغن إلى اتفاق أوسلو من خلال إعادة تفسير الفقرات الخاصة بإعادة الانتشار وصلاحيات السلطة الفلسطينية وحجم القوات الأمنية، أم اتجاه خليفته باراك لحرق المراحل والدخول في مفاوضات الحل النهائي وهو يحتفظ بمعظم الأراضي الفلسطينية، فقد وضع ذلك النهاية العملية لاتفاق أوسلو، وفتح الطريق لما أصبح يعرف بالحل الأحادي، والذي يمزج في حقيقة الأمر بين هدفي الإلحاق والسيطرة، ونموذجه الانسحاب الأحادي من قطاع غزة.

٢ ـ النموذج الأردني

يمثل النموذج التطبيعي لإسرائيل مع الأردن حالة مختلفة لتحقيق أهداف متناقضة، فقد كان الأردن يمثل النقيض والحل في آن واحد، إذ بينما كان الإسرائيليون يؤكدون دائماً أنه لا مكان لدولتين بين النهر والبحر، فقد خططوا أحياناً لأن يكون الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، وأحياناً أخرى لاقتسام السلطة معه في الضفة الغربية، وفيما تركت إسرائيل الخيارات مفتوحة أمامها لامتلاك حرية الحركة، فقد تحركت سياسياً باتجاه مشاركة أردنية في التسوية السياسية لمستقبل الضفة الغربية.

وقد مضت العلاقات الإسرائيلية منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ عبر ما يسمى «الجسور المفتوحة»، وتعني هذه السياسة حرية التنقل بين الضفتين الغربية والشرقية، حيث قرر موشي ديان بعد أيام من حرب حزيران/يونيو بقاء جسري اللنبي ودامية مفتوحين أمام حركة انتقال «السكان والبضائع» بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن. وقد تبلور عبر فلسفة الجسور المفتوحة حوار طويل بين الجانبين حول مستقبل التسوية وترتيباتها من ناحية، والعلاقات الثنائية بين الأردن

وإسرائيل من ناحية أخرى، تخلله تطبيع غير معلن بينهما في مجالات متعددة، وبخاصة في مجال الزراعة واستخراج البوتاس من البحر الميت، والمياه، وعندما آن الأوان لتوقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية كانت في الواقع ترسي أمراً واقعاً.

٣ ـ النموذج السوري

أما مشروع إسرائيل للتطبيع مع سوريا الذي جرت مناقشته في المفاوضات التي انقطعت فيقدم بدوره نموذجاً مختلفاً. وقد توصل الإسرائيليون إلى مقاربة مختلفة في بناء مستقبل العلاقات مع سوريا، وطبقاً لأوري سافير[٩]، فبدلاً من ملء محفوظات إسرائيل القانونية بعشرات من الاتفاقيات التي يتم تجاهلها بشأن التعاون، اتجه الإسرائيليون إلى التركيز على الخطوات العملية ذات الاهتمام المتبادل، مثل إنشاء طريق بين البلدين بدلاً من عقد اتفاقية نقل شاملة، وتم تعيين «دستة» من مجالات التطبيع يمكن إجمالها في ثلاثة مستويات: السفارة، والسياحة، والتجارة (مثل إنهاء المقاطعة، والاتصالات من بريد وهاتف وفاكس، والمواصلات من سكك حديد وخطوط بحرية، وهكذا).

وطبقاً للمصدر ذاته، فقد شعر الإسرائيليون أن السوريين لم يكونوا معنيين بالتخطيط لعلاقات اقتصادية ثنائية مع إسرائيل خشية أن يهيمن اقتصاد إسرائيل القوي نسبياً على اقتصادهم. ومن ثم اتجه الإسرائيليون إلى مدّ جسر بين اهتمامات سوريا ببناء علاقات مع الغرب، واهتمام إسرائيل ببناء علاقات اقتصادية مع سوريا ولبنان كوسيلة لتدعيم السلام، فوضعوا خطوطاً عامة لبرنامج اقتصادي للتفاعل بالتزامن لإلغاء ديون سوريا البالغة نحو ٧ مليارات دولار للقوى الاقتصادية الغربية، وتنمية اقتصادها، وخلق روابط مع إسرائيل (أساساً عبر البنية التحتية، مثل الطاقة والكهرباء والطرق)، وخلق علاقات اقتصادية متعددة ترتبط ببلدان أخرى في المنطقة، وتنمية مرتفعات الجولان من خلال استثمار دولي ابتداء بالسياحة. أما الشركاء في هذا البرنامج فينبغي أن يكونوا الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان على المستوى الدولي، والسعودية على المستوى الإقليمي. وقد أجرى الوفد الإسرائيلي محادثات مكثفة حول هذه الحزمة الاقتصادية مع دنيس روس، ومع رئيس البنك الدولي ونائب رئيس صندوق النقد الدولي[١٠].

---

(٩) Uri Savir, *The Process: 1,100 Days that Changed the Middle East* (New York: Random House, 1998), pp. 273-274.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

كذلك لم يكن مفهوم التطبيع يختلف من جبهة إلى أخرى فحسب، بل كان مفهوماً متطوراً اختلف من مرحلة إلى أخرى، وكذا من وقت إلى آخر في ضوء المتغيرات، سواء كانت داخلية مثل نتائج الانتخابات، أو كانت جراء استخلاص العبر من أحداث رئيسية.

وبينما ركزت إسرائيل في البداية على مفهوم التطبيع كدلالة على قبول إسرائيل، فسرعان ما طورت معنى القبول ذاته، بأن لا يكون قبول إسرائيل كدولة فحسب، ولكن أيضاً قبول الصهيونية، وبالنسبة إلى الإسرائيليين، فإن عدم الاعتراف بالأساس الأيديولوجي لدولتهم يبلغ معنى الإفراغ من الشرعية، ومن ثم يمثل تهديداً وشيكاً لدولتهم.

وفي الموجة الثانية للتطبيع، طورت إسرائيل مفهومها للتطبيع، ليشمل إعادة تشكيل المنطقة بأسرها حتى تتكيف مع إدماج إسرائيل فيها، بل تبوئها مركز القيادة أيضاً، وتغيير نظامها الإقليمي، على نحو ما عبّر عنه بيريس منذ عام ١٩٩٢، وما عبّرت عنه مشروعات التعاون الإقليمي والشرق أوسطية التي شغلت المنطقة في النصف الأول من التسعينيات.

وهو مفهوم لم يرق لنتنياهو الذي خلف بيريس في عام ١٩٩٦ وسخر منه، ومن أنصاره. يقول[١١]: «هذه الفكرة (الشرق الأوسط الجديد) سمة نموذجية لأناس يعيشون حصاراً طويلاً ويريدون تغيير ما يجري وراء الأسوار عن طريق تخيل واقع مختلف. أنا لا أتبنى سيكولوجية المحاصرين هذه، بل إنني أتطلع بصورة موضوعية إلى ما يجري هناك في الخارج، وأعلم أن استعداد العرب، في المستقبل المنظور، للقبول بدولة إسرائيل والعيش معها بسلام في ظل هذه التسوية السياسية أو تلك لا يزال مرهوناً بقدرتنا على أن نوضح لهم أننا لسنا حدثاً عابراً».

«هناك حديث كثير عن التطبيع والمتغيرات السيكولوجية والعلاقات الاقتصادية، وهي فعلاً أمور شديدة الأهمية، وعلينا تنميتها، لكن يجب أن نفحص ما يجري مثلاً للتطبيع بيننا وبين مصر بعد عشرين عاماً. . . والجواب مع الأسف هو أن هذا القول لم يستوعب هناك بما يكفي. . . فما الذي يحافظ، والحالة هذه، على السلام مع مصر؟ تحافظ عليه ثلاثة أمور: الأول استيعاب معين للسلام مع إسرائيل لدى قسم من القيادات المصرية، والثاني مقدار جزئي جداً من

---

(١١) بنيامين نتنياهو، «شرق أوسط جديد؟: يالها من فكرة مسلية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٩٢ ـ ١٠٢، وهو ترجمة من العبرية لحديث أجراه آري شافيط ونشر في: **ملحق هآرتس** (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

التطبيع، والثالث الردع والترتيبات الأمنية الفاعلة. ومن بين هذه الأمور الثلاثة، يشكل الردع والترتيبات الأمنية الشرط الحتمي الذي من دونه لا يمكن أن يكون هناك تطبيع، ومن دونه لا يمكن أن يكون هناك استيعاب. . ويجب أن يكون واضحاً لدينا أن هناك شكاً كبيراً في أن تتمكن إسرائيل ضعيفة من المحافظة على علاقات سلام بمصر».

المثال الآخر البارز هو ما استخلصه شمعون بيريس من حرب لبنان في حديث نشره في صحيفة **الغارديان** البريطانية[١٢]، ففضلاً عن استخلاصاته العسكرية التي تدعو إسرائيل إلى تغيير مقارباتها العسكرية في ضوء ما واجهته في لبنان، واستخلاصه السياسي أن مبادرة الانسحاب من جانب واحد في الضفة الغربية فقدت بريقها لدى الإسرائيليين، و«منع حماس» الجانب الفلسطيني من المضي في مفاوضات ثنائية على أساس خريطة الطريق، فقد خلص إلى أن البديل قد يكون شكل شراكة تضم إسرائيل والأردن والفلسطينيين تأخذ مساراً اقتصادياً وليس سياسياً، فهؤلاء الثلاثة قد وافقوا بالفعل على دفع الإقليم بأكمله بين البحر الأحمر ونهر الأردن في ممر تنمية سلام مشترك (Joint Economic Peace Corridor) جنباً إلى جنب مع مراكز صناعية وسياحة وزراعة سوف يتم تطويرها. هذه المقاربة نجحت في كل مكان آخر، فمعظم التغييرات التي حدثت حول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن نتاجاً للتدخل العسكري، ولكن للتقدم الاقتصادي.

إن الكيانات الثلاثة التي وافقت على هذه المبادرة تفتقر إلى الوسائل الضرورية لتطبيق هذه الخطة، لكن على أي حال فإن الموارد الدولية التي تسعى إلى أسواق وفرص جديدة، على رغم المخاطر الواردة، يمكن أن تجتذب مشروعات تعاون إقليمي مثل هذا، وإذا كنا استطعنا أن «نخوصص» جزءاً من الاقتصاد، فلماذا لا «نخوصص» جزءاً من السلام. وبناء على ذلك، فقد اقترح على الفلسطينيين الدخول في مفاوضات دبلوماسية/ سياسية على الأساس الوحيد المقبول لدى المجتمع الدولي والفلسطينيين أنفسهم، وهو خطة خريطة الطريق، وفي الوقت نفسه التحرك من خلال مثلث التنمية.

واستكملت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسويق مبدأ التطبيع الاقتصادي قبل التسوية السياسية في مناسبات متعددة، تقول في إحداها، في مقالة

(١٢) Shimon Peres, «This War Has Thought Us that Israel Must Revise it's Military Approach,» *Guardian*, 4/9/2006.

لها نشرت في صحيفة **الشرق الأوسط** السعودية(١٣): «يستطيع العالمان العربي والإسلامي أن يكونا أيضاً محفزان للمصالحة الإسرائيلية الفلسطينية، وذلك من خلال اتخاذ خطوات مماثلة باتجاه مصالحة إقليمية، وإعطاء جميع شعوب الشرق الأوسط دلائل ملموسة على الفوائد التي ستنعم بها تلك الشعوب عندما يعمّ السلام المنطقة. **بهذه الطريقة يمكن تحويل مبدأ التطبيع من مكافأة غامضة تقدم في نهاية النزاع إلى «عملية» ملموسة تساعد على إنهائه».**

وترى ليفني «أن هناك بعض الإشارات المشجعة بأننا نسير بهذا الاتجاه. وفي هذا الصدد عقد مؤخراً لقاء تاريخي هو الأول من نوعه بين إسرائيليين وممثلين من الجامعة العربية، وربما يشير هذا اللقاء إلى بداية مسيرة من العمل المشترك الذي يدعم السلام ويخلق الأجواء الملائمة لتعميق جذوره».

لكن ليفني لم تتوقف في دعوتها لتعزيز «خيار السلام» عند ذلك، ولكنها قرنتها بالشروط الإسرائيلية المعروفة، وعززتها بالدعوة إلى تضافر الجهود العربية والإسرائيلية الرامية لقهر المخاطر التي يشكلها «أعداء التعايش بقيادة جهات مثل إيران، و«حزب الله»، و«حماس» (الذين) سيفعلون كل ما في وسعهم لتقويض أي احتمال لإحلال السلام».

خلاصة القول إن مفهوم التطبيع لدى النخب الإسرائيلية يختلط مع أهدافهم من التسوية، ومن ثم اختلف تجاه كل حالة من حالات التسوية، كما أنه اختلف أيضاً من وقت إلى آخر، فبينما بدأ في بداية الأمر في زعم أصحابه كإجراء من إجراءات الثقة، لكسب القبول به داخلياً، تحول في نهاية الأمر إلى هدف في حدّ ذاته يدور في فلك مستقل عن التسويات، كما أنه تطور من مفهوم فرض قبول إسرائيل كدولة من دول المنطقة إلى محاولة فرض قبول الأساس الصهيوني للدولة الإسرائيلية بكل ما يترتب على ذلك من معطيات.

وعلى رغم جهود منظّري التطبيع في إسرائيل في إضفاء طابع منطقي على خطاب التطبيع يستند إلى نماذج دولية للتدليل على صحته، فالواقع أنه لا يكاد يصمد لأي قدر من التمحيص، ويظل في جوهره دعوة صريحة إلى الاستسلام لغطرسة القوة الإسرائيلية، فهل يستقيم القول إن إسرائيل كانت دائماً طالبة سلام، ولم يكن لديها أي شكوك حول الاعتراف بالدول العربية، وإن الرفض العربي ذو

---

(١٣) تسيبي ليفني، «خيار السلام،» **الشرق الأوسط**، ١٨/ ٦/ ٢٠٠٧، <http://www.asharqalawsat.com/print/default.asp?did=424203>.

طابع أيديولوجي؟ وهل يمكن المطابقة بين العلاقات بين فرنسا وبريطانيا، وعلاقات إسرائيل بأي من فلسطين أو سوريا أو لبنان؟

بالطبع، لا تستقيم هذه الحجج حتى مع الأيديولوجية الصهيونية ذاتها، والتي تطرح أطماعاً صريحة ليس في أراضي البلدان العربية فحسب، بل في مواردها من مياه وطاقة وثروات طبيعية، كما لا تستقيم مع الخطاب الإسرائيلي ذاته الذي شكك في وجود شعب فلسطيني من أساسه، وفي وجود الأردن أيضاً، وليس فحسب في تبعية سيناء لمصر التي لا يزال بعض القادة الإسرائيليين يرون فيها حلاً لمشكلة الدولة الفلسطينية، وفي تبعية المرتفعات السورية لسوريا، ثم ماذا كان ردّ إسرائيل على مبادرة القمة العربية في عام ٢٠٠٢ بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل السلام والتطبيع؟ للتذكرة، فقد تراوحت بين الاستخفاف والرفض الرسمي.

ثانياً: التطبيع السياسي الثنائي في واقع متغير

١ ـ دول المواجهة

أ ـ مصر

يقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر[١٤] وإسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق عن وثائق اتفاق كامب ديفيد (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) ونصوص معاهدة السلام، وملحقاتها (آذار/ مارس ١٩٧٩)، واتفاقية إنشاء القوات المتعددة الجنسيات (حزيران/ يونيو ١٩٨١).

ويحدّد اتفاق كامب ديفيد إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ومرجعيته ومبادئه، أما معاهدة السلام وملحقاتها، فقد تضمنت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وإقامة سلام بينهما يقوم على انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الانتداب) وفقاً لجدول زمني محدّد، واستئناف مصر سيادتها الكاملة على سيناء، مع عدم المساس بالوضع الخاص في غزة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد

(١٤) انظر: محسن عوض، **مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤). وفي تحليل الاتفاقية، انظر أيضاً: عدنان السيد حسين، **التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٣٥ ـ ٥٢.

والسلع، وترتيب نظام أمن متفق عليه، بما ذلك عبر مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية، ونشر قوات أمم متحدة، وأي ترتيبات أخرى قد يتفق عليها، مع التعهد بعدم سحب أفراد الأمم المتحدة إلا بموافقة مجلس الأمن، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وتعهد الطرفان كلاهما بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد الآخر، وحل المنازعات التي قد تنشأ بينهما بالوسائل السلمية، وكفالة عدم صدور فعل من الأفعال العدوانية من داخل إقليم كل منهما تجاه الطرف الآخر، والامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف ضد الطرف الآخر في أي مكان.

وأقرت مصر في المعاهدة بحق سفن إسرائيل المرور عبر قناة السويس، وحرية الملاحة والعبور الجوي في مضيق تيران وخليج العقبة.

كما أقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة من هذه المعاهدة هي التي تكون نافذة وملزمة.

وتضمنت ملحقات المعاهدة محضراً متفقاً عليه لتفسير بعض مواد المعاهدة، وخطاباً متبادلاً بين مصر وإسرائيل حول موعد بدء مفاوضات الحكم الذاتي، وبرتوكولاً بشأن علاقة الطرفين تناول إجراءات إقامة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإنهاء المقاطعة، وبرمجة المفاوضات المتعلقة باتفاقيات التعاون، والتعهد بتشجيع التفاهم والتعاون والامتناع عن الدعاية المعادية، وإقامة طريق برية بين مصر وإسرائيل والأردن، ومحضراً متفقاً عليه بخصوص بيع مصر نفطاً لإسرائيل، وملحقاً عسكرياً ينظم الانسحاب وإجراءات الأمن، وتحديد الخطوط النهائية والمناطق والنظام البحري وأجهزة الإنذار المبكر وعمليات الأمم المتحدة ونظام الاتصال والترتيبات الموقتة.

ورافق إبرام المعاهدة اتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل باسم «مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية» في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٩، يقدم ضمانات أمريكية لإسرائيل حول تدابير المراقبة الكاملة للمعاهدة، والتزام الولايات المتحدة بإجراءات محددة في حالة انتهاك المعاهدة منها: مساندة ما تقوم به إسرائيل لمواجهة انتهاك المعاهدة، واتخاذ إجراءات بأقصى سرعة، مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة، وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حدّ

للانتهاك، ومنها كذلك اعتراض الولايات المتحدة على أي عمل أو قرار للأمم المتحدة يتعارض من وجهة نظرها مع معاهدة السلام.

تضمنت اتفاقية القوات المتعددة الجنسيات تشكيل قوة متعددة الجنسيات ومراقبين، كبديل لقوة من الأمم المتحدة، تتشكل من قيادة عامة، وثلاث كتائب مشاة، ولا يزيد عددها على ٢٠٠٠ فرد، ووحدة بحرية تقوم بالدوريات، ووحدة طيران، ووحدة إشارة، ووحدة مساندة للأعمال الإدارية، وأتاحت لها حمل أسلحة تقليدية مناسبة تتفق وطبيعة مهامها. وألحق بالاتفاقية ملحق تفصيلي يوضح علاقة القوة بالدولة المضيفة، وأهمها عدم خضوع أفراد القوة للأحكام المدنية للدولة المضيفة أو للإجراءات القانونية التي تتبع في أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية، كما لا يخضعون لمحاكم الدولة المضيفة في حالة صدور هذه الأحكام في قضايا مدنية.

تعرضت معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية إلى انتقادات حادة في الأوساط السياسية المصرية، وعلى الساحة العربية لتكريسها الحل المنفرد، وإعلاء التزامات مصر تجاه إسرائيل على علاقاتها العربية، وكذلك بنزع سلاح بعض المناطق، وتقييد تسليح أخرى، والوجود الأمريكي داخل القوات المتعددة الجنسيات، وتأثيرها في الترابط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي. كما تعرضت لانتقادات مماثلة بسبب انتقاصها من السيادة المصرية من خلال وجود القوات المتعددة الجنسيات، وتنازل نظام السادات عن سيادة مصر على مضايق تيران، وتطبيع العلاقات في أثناء احتلال إسرائيل الأراضي المصرية، وفرضها التزامات على مصر لكبح المعارضة الوطنية للاتفاق. لكن أمكن لنظام الرئيس السادات تمرير الاتفاقية في مجلس الشعب بأغلبية كبيرة بفضل الأغلبية المصطنعة في المجلس للحزب الوطني (الحاكم)، وتحت وطأة الحشد السياسي والإعلامي الذي شنته الأجهزة السياسية المحلية والدولية للترويج للاتفاق وآثاره على حل أزمات البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك بادر النظام باستصدار سلسلة من التشريعات لتنفيذ الالتزامات الناشئة من المعاهدة، مثل إلغاء المقاطعة، أو كبح المعارضة بقوانين استثنائية مثل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون الأحزاب السياسية الذي يرمي إلى حرمان معارضي الاتفاق من المشاركة في الحياة السياسية الحزبية.

واتخذت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مساراً متعرجاً، فشهدت في عهد الرئيس السابق أنور السادات قفزة «جامحة»، فاختصرت الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت فترة ستة أشهر لمجرد بدء المفاوضات، فأنجزت

حكومتا مصر وإسرائيل تسع اتفاقيات للتطبيع قبل مضي هذه المدة، كما استجابت السياسة المصرية لعناصر من الاهتمام الاستراتيجي الإسرائيلي من خارج نصوص المعاهدة، مثل تعديل مناهج التعليم لتلائم الانفتاح على إسرائيل، أو تطلعها للتزود بمياه النيل، ولم تتوقف هذه الاستجابات عند حدود «التقبل» والتشجيع لمظاهر العلاقات، بل اتسمت في بعض الأحيان بافتعال مواقف لتحقيق بعض مظاهر التطبيع السياسي.

ساهم في جموح هذه الاستجابة المقاطعة العربية لمصر، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، إذ حررت السياسة المصرية من أي ضوابط، وكان من أبرز مظاهر العلاقات خلال هذه المرحلة لقاءات القمة بين الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل التي بلغت عشر لقاءات، واتخذت طابع هيئة عليا سياسية لم تقتصر على إصدار التوجيهات العامة فحسب، بل انغمست في أدق التفاصيل. وانعكس ذلك على مستويات العلاقات الرسمية كافة، وانخرطت المؤسسات الحكومية، والنيابية، ومسؤولو الحزب الوطني الحاكم في اتصالات وحوارات متتابعة مع نظرائهم في إسرائيل.

حاولت إسرائيل في أعقاب تولي الرئيس حسني مبارك المسؤولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، الاحتفاظ بنمط العلاقات السابقة نفسه، فحضر رئيس وزراء إسرائيل إلى مصر للاشتراك في جنازة الرئيس السابق، وللحصول على تأكيدات باستمرار المسيرة، وأعقبه عشرات من المسؤولين من بينهم رئيس الدولة ووزراء الحكومة وأعضاء من الكنيست وزعماء المعارضة، لكن أدى تحفظ الرئيس مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي، واشتراطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة، إلى تجميد لقاءات القمة لسنوات تالية، إذ اشترطت إسرائيل أن تتم الزيارة إلى القدس أو لا تتم على الإطلاق، كما أفضت سياسات إسرائيل العدوانية بمحاولة اقتطاع «طابا» عند إتمام الانسحاب، ثم عدوانها الشامل على لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ إلى دخول العلاقات في مأزق شديد انتهى إلى سحب السفير المصري في إسرائيل وزيادة الانتقادات المتبادلة، وإبطاء مظاهر العلاقات التجارية والثقافية.

وقد ساد التعامل بين البلدين نمط من العلاقات يكتنفه الكثير من الجدل وصف بـ «السلام البارد»، ويشوبه الكثير من التوتر، لكنه يمتثل لعناصر الاتفاقيات الموقعة وآلياتها بحذافيرها، ويعزل اتفاقية السلام عن أي مؤثرات داخلية أو خارجية، ويحدد خطوطاً حُمُر افتراضية تعمقت عبر سلسلة من الاختبارات العملية، فأحيل نزاع طابا إلى التحكيم وسلمت إسرائيل بنتائجه،

وأعيد السفير المصري إلى تل أبيب، وجرى الاحتكام بشكل نمطي للآليات المنبثقة عن المعاهدة وملحقاتها في ما يتعلق بادعاءات التجاوزات، كما جرى احتواء التوترات الناجمة عن الاختلالات الأمنية. وتشير دراسة إسرائيلية(١٥) إلى نماذج من ادعاءات التجاوزات التي جرى احتوائها من دون الإعلان عنها، ومن أمثلتها اختراقات الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية، وتدعيم مصر قدراتها العسكرية في المنطقة (ب) المحدودة التسليح.

استمرت هذه الملامح تطبع صورة العلاقات خلال العقد التالي، لكن شهدت تحولاً بارزاً منذ منتصف عام ١٩٩٢، إثر نجاح حزب العمل في تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، وإطلاق صيغة مدريد، فوافقت مصر على دعوة إسحق رابين لزيارة مصر، لتتصل بذلك لقاءات القمة التي انقطعت لستة أعوام، وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسؤولين من البلدين كليهما في إطار الإعداد للمفاوضات المتعددة الأطراف، أو في إطارها. كما ساهم اتفاقا أوسلو ووادي عربة في تعزيز العلاقات السياسية، ولم تؤثر أحداث بحجم اعترافات قادة عسكريين إسرائيليين بارتكاب جرائم حرب مشينة ومذابح للمدنيين والأسرى المصريين، ودفن بعضهم أحياء في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ التي أثارت غضباً هائلاً لدى الرأي العام المصري، في زعزعة العلاقات، فاعتبر رابين أن هذه الوقائع إنما هي جزء من الماضي الذي انقضى، ورفض طلب مصر بتشكيل لجنة تحقيق، وشكل خليفته بيريس لجنة تحقيق، وغضت الحكومة المصرية النظر عن عدم إعلان نتيجة التحقيق أو اتخاذ أي إجراء بحق مرتكبي جرائم الحرب الذين اعترفوا بجرمهم(١٦).

لكن برز خلال هذه التحولات نمط آخر من المشكلات والتوترات يتعلق بعضها بدور مصر الإقليمي الذي شرعت إسرائيل في السعي لتقويضه سياسياً، وتهميشه اقتصادياً، عبر المشروعات «الشرق أوسطية»، و«التعاون الإقليمي»، ويتعلق بعضها بالمخاطر الأمنية الناجمة عن انفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي، ورفضها الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ولكن مع وصول بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل في منتصف عام

---

(١٥) Ehud Yaari, *Peace by Piece: A Decade of Egyptian Policy towards Israel* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1987), p. 21.

(١٦) محسن عوض، «القتل الجماعي للأسرى والمدنيين: جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين العرب الذي نظمته خمس منظمات عربية ومصرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٩٩٦، وعرقلته تنفيذ التزامات إسرائيل النابعة من اتفاقات أوسلو، واندفاعه في خطط الاستيطان، وطرحه معادلة «السلام مقابل السلام» بديلاً من صيغة «السلام مقابل الأرض»، شاع قدر كبير من التوتر في العلاقات السياسية عبّر عنه **التقرير الاستراتيجي العربي**، وعن حق، بالانتقال من «السلام البارد» إلى «الحرب الباردة»[١٧]. لقد ازدادت المواجهات السياسية، واحتدمت الانتقادات العلنية. وجرى نقل خلافات كان يتم تسويتها بوسائل دبلوماسية سرية إلى العلن، مثل قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام. وانعكس ذلك على مسار التطبيع، فطرحت مصر لأول مرة الربط بين التطبيع وتطور عمليات السلام بشكل معلن، وشاركت في اتخاذ قرارات في الجامعة العربية بتجميد التطبيع مع إسرائيل، وتأكيد المقاطعة العربية، وتجميد المفاوضات المتعددة الأطراف، وناهضت عقد مؤتمر الدوحة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن ناحيتها بدأت إسرائيل بتنسيق أمريكي توجيه سلسلة من الضغوط إلى مصر في قضايا استراتيجية مثل المعونة الأمريكية لمصر، ومزاعم الاضطهاد الديني للمواطنين المصريين الأقباط.

شهدت العلاقات السياسية مزيداً من التوتر منذ اندلاع الانتفاضة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ووصول شارون إلى رئاسة الحكومة في شباط/ فبراير ٢٠٠١ وتوسعه في إجراءات القمع تجاه الشعب الفلسطيني. وتجاوبت الحكومة المصرية مع ضغوط الرأي العام المصري بسحب سفيرها لدى إسرائيل في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ للمرة الثانية، لكنها رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع إسرائيل أو طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. ثم صعدت احتجاجها مرة أخرى إثر إعادة احتلال المدن الفلسطينية في آذار/ مارس ٢٠٠٢، إذ قرر مجلس الوزراء المصري في نيسان/ أبريل وقف الاتصالات كافة بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية، عدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية. وكان من تداعيات ذلك القرار أن أعلن الدكتور يوسف والي، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، وقف كل أشكال التعاون العلمي والبحثي والإرشادي في مجال الزراعة بين مصر وإسرائيل، وتراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية، كما شهدت أنماط التطبيع الثقافي والاجتماعي تراجعاً أشد، وتبادل الإعلام المصري والإسرائيلي حملات إعلامية على نحو غير مسبوق.

واحتدم التصعيد بين الجانبين حول العديد من القضايا اختص بعضها

---

(١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧** (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

بالعلاقات الثنائية، مثل تلويح بعض قيادات إسرائيل بشنّ حرب إقليمية، وهو ما بلغ مداه بالتهديد المباشر باستهداف مصر عسكرياً، على نحو ما فعل الوزير الإسرائيلي إفيغيدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف، خلال الحملة الانتخابية لشارون، واتهام مصر بالتدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية خلال الانتخابات، واعتقال إسرائيل عدداً من البحارة المصريين ضمن طاقم سفينة الأسلحة «كارين إيه» التي تصدت لها البحرية الإسرائيلية في عرض البحر في مطلع عام ٢٠٠٢، وكذا اعتقالها عدداً من الطلاب المصريين ادعت تسللهم إلى إسرائيل لارتكاب أعمال إرهابية، ومضاعفة الضغط على مصر لمبادلتهم بالجاسوس عزام عزام، كما اختصت بعض هذه التوترات بالمواقف من القضية الفلسطينية، إذ اتهمت إسرائيل الحكومة المصرية بالتغاضي عن تهريب أسلحة إلى الفلسطينيين، واتهام المخابرات المصرية بدس أنفها في المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، فيما استمرت إدانة مصر للاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، واتهامها بالسعي لتقويض دور مصر في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية ونقلها عدداً من المواجهات الدبلوماسية إلى ساحة الأمم المتحدة، وتصعيد مطالبها.

توصلت الحكومتان المصرية والإسرائيلية إلى اتفاق في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن مبادلة الجاسوس عزام عزام بالطلاب المصريين، لكن لم تمتد هذه المبادلة لنحو ٤٥ مواطناً مصرياً من السجناء والمحتجزين لدى إسرائيل، وبعضهم محتجز لأسباب أمنية أو أعمال مقاومة أو مخالفات تسلل للداخل. والمؤسف أن حزب الله كان قد عرض أن يضم هؤلاء السجناء والمعتقلين إلى القائمة التي كان يساوم بها للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لديه في المفاوضات غير المباشرة التي تمت مع إسرائيل برعاية ألمانيا والصليب الأحمر، لكن رفضت الحكومة المصرية، وذلك بزعم أن مصر لديها علاقات مباشرة بإسرائيل، وليست في حاجة إلى هذه المساعدة[١٨].

لكن اعتباراً من عام ٢٠٠٤ شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحولاً جوهرياً في مسار التطبيع، سواء على المستوى السياسي الذي شهد اتصالات سياسية عديدة انتهت بإعادة السفير إلى إسرائيل في شباط/ فبراير ٢٠٠٥[١٩]، أو على المستوى الاقتصادي بتوقيع مصر اتفاقية المناطق المؤهلة صناعياً (الكويز) في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ التي ظلت ترفضها منذ عام ١٩٩٦، وتمثل

(١٨) **الأهرام العربي** (٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٩) <http://news.bbc.co.uk/hi/Arabic/press/newsid_4024000.stm>.

هذه التطورات نقلة نوعية في عملية التطبيع بين البلدين، غيّرت من المعادلة التي سادت سياسة التطبيع لأكثر من عقدين بالربط بين مسار التطبيع وتقدم إسرائيل في عملية السلام مع البلدان العربية، وهو توجه اطرد وتعمق منذ ذلك التاريخ.

ويفسر أحد الباحثين المتخصصين أسباب هذا التحول في إطار التطورات الإقليمية والدولية التي أثرت بقوة في البنية الحاكمة لهذه العلاقات منذ توقيع اتفاق السلام بين البلدين، وفي مقدمها: الغزو الأمريكي البريطاني للعراق واحتلاله، والتغييرات في مواقف الدول العربية التي كانت تتبنى رؤى متشددة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مثل ليبيا والسودان، والضغوط الأمريكية على الدول العربية لإدخال إصلاحات جذرية في مجالات شتى، تمثلت بوضوح في مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وتجاوب عدد من الدول العربية مع الضغوط الأمريكية، وابتعاد أخرى عن المشاركة في أي جهد تحت راية العمل العربي المشترك[٢٠].

وفي كل الأحوال، فقد عبّر هذا التحول عن سياق جديد في مسار التطبيع، سرعان ما انعكس على السياسات والمواقف المصرية حيال قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، اتضح عبر سلسلة اختبارات كان أبرزها موقف الحكومة المصرية إزاء تكرار جرائم قتل ارتكبها جنود إسرائيليون ضد جنود مصريين، ففي **أولها** جاء التفسير الإسرائيلي ونتائج التحقيقات ركيكين، ولا ينافسهما في ركاكتهما سوى الاحتجاج الرسمي المصري. ولم تؤد جريمة القتل الثانية إلى إرجاء زيارة رئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى القاهرة، أو حتى إلغاء الاحتفال الرسمي الذي حظي به، وعوملت الجريمة الثالثة إعلامياً، بمستوى معالجة حادث سيارة.

وجاء الاختبار **الثاني** في سياق الضغوط التي تعرضت لها حركة حماس إثر فوزها بانتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة، فعلى رغم جسامة الضغوط الرامية إلى إسقاط حكومة «حماس»، كان محور الموقف المصري هو إعطاؤها مهلة لمراجعة برنامجها السياسي، وكأن الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات السابقة التي ثبت فشلها واجب مقدس.

وكان الاختبار **الثالث** من العيار الثقيل، وهو العدوان الإسرائيلي الوحشي

---

(٢٠) عماد جاد، «مصر وإسرائيل: ربع قرن على معاهدة السلام،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٠، العدد ١٥٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٦ ـ ١٧.

على لبنان إثر أسر «حزب الله» لاثنين من الجنود الإسرائيليين (١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، إذ انتقدت مصر مع كل من السعودية والأردن ما أسموه «المغامرات غير المحسوبة لحزب الله»، وهو ما اعتبرته إسرائيل غطاء سياسياً للحرب، وهذا ما عبر عنه إيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، صراحة.

ب ـ فلسطين

خاضت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات سرية، بالتوازي مع المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد، انتهت إلى تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٩ ـ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وإعلان المبادئ بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وسلسلة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية شملت[٢١]:

(١) اتفاق غزة ومنطقة أريحا، وُقع بالقاهرة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، وأُلحق به أربعة ملاحق تختص بالترتيبات الأمنية، والشؤون المدنية، والشؤون القانونية، وبرتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية، ورسائل متبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل.

(٢) اتفاق النقل المبكر لبعض السلطات والمسؤوليات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٤.

(٣) برتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية، وقع بباريس في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(٤) الاتفاق المرحلي الإسرائيلي ـ الفلسطيني المعروف باسم «أوسلو ٢»، وُقع في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، وألحق به سبعة ملاحق تتعلق بإعادة الانتشار، والترتيبات الأمنية، وبرتوكول خاص بالانتخابات، وملحق بالشؤون القانونية، وملحق خاص بالعلاقات الاقتصادية، وملحق خاص بالتعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وملحق خاص بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، كما ألحقت به خرائط تتعلق بالمرحلة الأولى لإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية في قطاع غزة، وانتشار قوات الشرطة في قطاع غزة، والممر الآمن، ونطاق النشاط البحري، والخليل.

---

(٢١) للرجوع إلى نصوص اتفاقيات أوسلو، انظر موقع موسوعة ويكبيديا (Wikipedia) وهي موسوعة حرة متعددة اللغات بدأت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١، وتتوافر عليها نصوص الاتفاقيات باللغتين العربية والإنكليزية: <http://en.wikipedia.org/wiki/oslo_ accords>.

(٥) برتوكول بشأن إعادة الانتشار في الخليل يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، وقد ألحقت به مذكرة مسجلة، ومحضر متفق عليه، وتلاه توقيع اتفاق بشأن الوجود الدولي الموقت في الخليل.

(٦) مذكرة واي ريفر، وقعت في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ بهدف تطبيق الاتفاقية الانتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٧) مذكرة شرم الشيخ، ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، وكان هدفها تعديل بنود مذكرة واي ريفر، وتعرف باسم «اتفاقية واي٢».

ويجبّ الاتفاق المرحلي الإسرائيلي ـ الفلسطيني الموقع يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ طبقاً للمادة ٣١/ ١ من نصوصه اتفاق غزة أريحا (عدا المادة رقم (٢٠) الخاصة بإجراءات بناء الثقة وبرتوكول النقل الإضافي للسلطات والمسؤوليات).

وتأخذ الاتفاقيات بالهيكل العام للترتيبات الإجرائية الانتقالية التي جاء بها إطار كامب ديفيد مع اختلاف في التفاصيل، لكن بفارق جوهري يتعلق بآفاق المستقبل، فبعكس إطار ١٩٨٧ الذي كان مفتوحاً على ارتباط فلسطيني ـ أردني يمكن تحقيقه في نهاية المطاف، يبدو الاتفاق الأخير متجهاً إلى ارتباط إسرائيلي ـ فلسطيني[٢٢].

أغفلت هذه الاتفاقيات أي إشارة إلى الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير مصيره، وحقه في بناء نظامه السياسي بحرية وتأسيس دولته المستقلة، وحقه في العودة، ووضعت تفرقة غريبة تميز بين لاجئي ١٩٤٨ و١٩٦٧، واكتفت بالنص على أن موضوع اللاجئين من بين موضوعات الوضع النهائي. كذلك لم تجابه ادعاءات إسرائيل بملكية الأراضي المحتلة، والتي عبرت عنها بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وضم القدس. كما قبلت ضمناً بكيانين منفصلين في الأراضي المحتلة، وبإدارتين منفصلتين، ونظامين قضائيين بما يضفي شرعية على الإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي المحتلة. كذلك لم تورد ذكراً لأي انسحابات تتعدى تلك المقررة في المرحلة الانتقالية، أي الانسحاب الكامل خارج حدود الأراضي المحتلة، ولم تضعه في قضايا المرحلة النهائية[٢٣].

---

(٢٢) وحيد عبد المجيد، **الانحدار: القضية الفلسطينية من الكفاح المسلّح إلى غزّة ـ أريحا** (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢٣) انظر نص الحوار مع حيدر عبد الشافي حول اتفاقية أوسلو، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦ (خريف ١٩٩٣)، ص ٨٤ ـ ٩١.

وتؤسس هذه الاتفاقيات وملحقاتها حكماً ذاتياً فلسطينياً في مرحلة انتقالية تستمر لمدة خمس سنوات، تبدأ خلال العام الثالث منها مفاوضات حول الوضع النهائي، وتقضي بانسحاب الحكم العسكري الإسرائيلي، وحلّ الإدارة المدنية الإسرائيلية في المناطق المتفق عليها، وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في أماكن محدّدة، وانتخاب سلطة فلسطينية يوكل إليها إدارة الحكم الذاتي في مجالات معينة وطبقا لقيود محددة، واستثنت من صلاحياتها «الأمور التي ستبحث خلال مفاوضات المرحلة النهائية». كما نصت على تكوين شرطة فلسطينية «قوية» من أجل النظام العام والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما أبقت في يد إسرائيل مسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك مسؤولية «الأمن الإجمالي للإسرائيليين». وألزمت منظمة التحرير الفلسطينية بتعديل ميثاقها وإلغاء الفقرات التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، والإعلان عن نبذها اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وألزمتها بمسؤوليات أمنية مباشرة في وقف أعمال المقاومة تجاه إسرائيل، وتسليم المطلوبين لها، والعمل على تفكيك البنية التحية لـ «الإرهاب».

وأسست الاتفاقيات لجان ارتباط إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة لمعالجة القضايا التي تتطلب التنسيق، ولجان أمن مشتركة، ولجان خبراء مشتركة، ولجان أخرى مشتركة لتطبيق برامج التعاون الاقتصادي، وآلية لفضّ المنازعات بالمفاوضات أو التوفيق أو التحكيم من خلال لجنة ينشئها الطرفان.

وقسم اتفاق أوسلو (٢) المناطق المحتلة إلى ثلاثة أقسام: يرمز إليها بالمناطق أ، ب، ج؛ وتخضع المنطقتان الأوليان للحكم الذاتي، بينما بقيت المنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة مع منح صلاحيات للسلطة الفلسطينية لا تتعلق بالأرض. وتشمل المنطقة (أ) أجزاء من قطاع غزة، والمدن الرئيسية في الضفة (ما عدا الخليل) ويقوم فيها حكم ذاتي كامل، وتضم المنطقة (ب) معظم قرى الضفة، وتدير فيها السلطة الفلسطينية الشؤون المدنية، بينما يبقى «الأمن الداخلي» تحت سيطرة إسرائيل، ولا تتعدى مساحتها ٣٠ في المئة من مساحة الضفة الإجمالية، لكنها تشمل أكثر من ٩٠ في المئة من سكانها الفلسطينيين. وتشمل المنطقة (ج) نحو ٧٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية، وتضم المستعمرات اليهودية والمساحات الغنية بالمياه، والمناطق الحدودية والطرق الرئيسية، وتحيط بالمنطقتين (أ وب) في إجمالهما، وتحوّل أجزاءهما إلى جزر منعزلة. وقد تحولت سلطة السيادة والحكم التشريعي في المستعمرات من الإدارة المدنية داخل الأراضي المحتلة إلى جهاز الدولة في إسرائيل، الأمر الذي يعزز وضع المنطقة كجزء متكامل مع الأراضي الإسرائيلية وإدارتها الحكومية. وتضم المنطقة (ج) العديد من الطرق الالتفافية المحيطة بالمدن،

والتي شقت باستقطاعات كبيرة من الأراضي الفلسطينية كي تمحو الحدود بين إسرائيل والمستعمرات، وتيسر الاتصال بين المستعمرات بعضها ببعض، وكي تتجنب أيضاً الجزر الفلسطينية(٢٤).

وبينما اقتصر الضرر في تقسيم قطاع غزة وفقاً لاتفاق أوسلو على مناطق زراعية، ولم يتم تمزيق المدن من الداخل، فقد قسم اتفاق الخليل المدينة، ومنح ٤٠٠ مستوطن يهودي نحو ٢٠ في المئة من مساحتها، وكرس الاحتلال قبول حق المستعمرين في البقاء في قلب الخليل تحت حماية الجيش الإسرائيلي.

وفي الممارسة العملية أفضت الاتفاقيات إلى إعادة الانتشار العسكري الإسرائيلي من مساحة ٦٠ في المئة من قطاع غزة، وحوالى ٣ في المئة من مساحة الضفة الغربية، وتوقفت إسرائيل منذ آذار/مارس ١٩٩٦ إثر التفجيرات الفدائية التي شنتها حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس عن تنفيذ التزاماتها بإعادة الانتشار بذرائع مختلفة، عدا مدينة الخليل التي خضعت لاتفاق خاص بها في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وألقت حكومة نتنياهو اللوم على السلطة الفلسطينية بزعم تقاعسها عن تنفيذ التزاماتها الأمنية ورفضها تسليم مطلوبين، وعدم تعديلها لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. كما طرحت بدائل مجحفة، منها دمج إعادة الانتشار المقررة في مرحلة واحدة بدلاً من مرحلتين، وقصرها على مساحة حوالى ٩ في المئة بالتجاوز للاتفاقيات ولما اقترحته المبادرة الأمريكية بإعادة الانتشار في مساحة ١٣,١ في المئة، والانتقال مباشرة إلى مفاوضات الوضع النهائي. وانتهت المماحكات إلى جولة جديدة من المفاوضات بإشراف الولايات المتحدة، أسفرت عن مذكرة «واي ريفر» في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، التي حدّدت هدفها طبقاً لنصوصها بتسهيل تطبيق الاتفاقية الانتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وشملت خمسة موضوعات رئيسية هي: إعادة الانتشار، والأمن، وحقوق الإنسان، والقضايا الاقتصادية، ومفاوضات الحل النهائي(٢٥).

وعلى رغم غموض الاتفاق، وعدم استناده إلى أي خرائط تحدد مناطق إعادة

---

(٢٤) Mouin Rabbani, «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement,» *Middle East Report*, vol. 26, no. 4 (201) (October-December 1996), p. 6.

(٢٥) في تفصيل مذكرة «واي ريفر»، انظر: «حلقة نقاشية: حول اتفاق «واي ريفر»،» شارك في الحلقة حسن نافعة [وآخرون]؛ أعد ورقة العمل محسن عوض، **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٧٨.

الانتشار وتوسعه في المطالب الأمنية من السلطة الفلسطينية، فقد رأى فيه الخطاب الرسمي الفلسطيني بعض المكاسب الرئيسية، وهي: إعادة الانتشار، وإحباط استراتيجية «دمج المراحل» بالالتزام ببحث المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وإطلاق سراح الأسرى، والممرات الآمنة، الأمر الذي يعني إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وتأكيد الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية، والإصرار على إتمام مفاوضات الحل النهائي في موعدها الأصلي يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، وتسوية القضايا العالقة في الملف الاقتصادي، وتحديد الإجراءات الأحادية الجانب وفق «روزنامة متبادلة»[٢٦]. لكن حكومة نتنياهو أفرغت الاتفاق من أي مكاسب للفلسطينيين.

لم يفض تغيير الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو في أيار/مايو ١٩٩٩ إلى تغيير جدّي تجاه تنفيذ الاتفاقيات، فعلى رغم أن إيهود باراك حاول أن يحيط نفسه بهالة من الادعاءات السلمية، وتأكيداته تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، فقد سار على نهج نتنياهو بمطالبته بتعديل اتفاق «واي ريفر» ودمج مراحل إعادة الانتشار مع مفاوضات الحل النهائي، وماطل في تنفيذ اتفاق شرم الشيخ، وتجاوز أحكامه وتوقيتاته الزمنية. ومن ناحية أخرى، حالت الفجوة الواسعة بين الطرفين بشأن معظم قضايا الحل النهائي دون إحراز أي تقدم في مفاوضات الحل النهائي التي بدأت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بهدف التوصل إلى اتفاق إطار حول موضوعاتها. ومع ذلك، مارس ضغوطاً شديدة بمشاركة الولايات المتحدة على الرئيس ياسر عرفات من أجل خوض مفاوضات الحل النهائي، انتهت بعقد قمة كامب ديفيد الثانية.

عقدت القمة في ١٢ تموز/يوليو في منتجع كامب ديفيد، وانتهت كما هو معلوم إلى فشل ذريع كان بمثابة نقطة تحول في مسار التسوية السياسية، ونقطة ارتكاز للواقع المأساوي الراهن، وبينما حمّلت إسرائيل والولايات المتحدة الرئيس عرفات مسؤولية إفشالها، واتهمته برفض عرض من جانب باراك تجاوز كل الخطوط الحمر الإسرائيلية، وقدم تنازلات لم يعرضها رئيس وزراء قبله، بل شكك البعض أيضاً في أن يستطيع رئيس وزراء بعده أن يعرضها، فلم يكن عرضه في حقيقة الأمر سوى نسخه متشددة من وثيقة أبو مازن ـ بلين، والتي ذكر في الكنيست أنها تقوم على حلول لفظية، فيصبح للقدس أسماء مثل جيروزاليم، والقدس، وأورشاليم، ويكون نصيب الفلسطينيين منها قرية أبوديس القريبة من

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

القدس بعد ضمها إلى بلدية القدس، وتطلق عليها اسم القدس، فيما تظل القدس الموحدة عاصمة إسرائيل[٢٧]، وأقصى ما وصلت إليه المفاوضات في هذا الشأن أن تأخذ السلطة الفلسطينية مقراً له سيادة داخل سور القدس، أي «سفارة» على نحو ما ذكر محمود عباس (أبو مازن). أما حل مشكلة اللاجئين، فقد اقتصر بعد مفاوضات شاقة على عرض بعودة «بضع مئات» منهم على أسس إنسانية، وأما الحدود فقد ذهبت إسرائيل إلى المطالبة بالسيادة على ١٥ ـ ٢٠ في المئة من نهر الأردن، والسيطرة على قطاع من وادي الأردن، وضم ١٠,٥ في المئة من الحدود الغربية لتستوعب المستعمرات التي تقع في هذه المنطقة، بينما لا تشغل كل المستعمرات في الضفة الغربية ١,٨ في المئة من الأراضي الفلسطينية. وفي مجال الأمن، طالبت إسرائيل بنشر قوات مراقبة في الأراضي الفلسطينية، وقواعد انطلاق تكون جاهزة لاستعمال إسرائيل عند الحاجة، وأن تكون المناطق الفلسطينية منزوعة السلاح، فضلاً عن سيطرة إسرائيل على الأجواء بكل أشكالها، ووجود إسرائيلي في المنافذ الدولية لمراقبة دخول الأفراد والبضائع[٢٨].

وعلى رغم أن الانتفاضة التي اندلعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ جراء اقتحام أرئيل شارون المسجد الأقصى، خلقت وقائع استراتيجية جديدة على أرض الواقع، وعلى مسار الصراع بأبعاده المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، فقد تجاهل تحالف كلينتون ـ باراك كل المعطيات الجديدة والحاجة إلى تطوير موقفهما تجاه مطالب الحد الأدنى للشعب الفلسطيني، وركزا استجابتهما على جانب وحيد من هذه التطورات، وهو إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر، وتطويق آثار الانتفاضة، و«تعويم» باراك انتخابياً. وطرح الرئيس الأمريكي في نهاية العام مقترحات علنية للحل النهائي راعت العديد من الاعتبارات السياسية الداخلية الإسرائيلية والأمريكية من دون اعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني. وانتهى الأمر إلى عقد مؤتمر طابا على أساس المبادرة الأمريكية، والذي لم يكن مصيره أفضل من مصير مفاوضات كامب ديفيد الثانية، إذ أضيف إلى الفجوة بين الجانبين واقع اندلاع الانتفاضة، وتعقيدات السياسة الداخلية الإسرائيلية، بعد دعوة باراك إلى انتخابات مبكرة.

---

(٢٧) تانيا راينهارت، «أكاذيب عن السلام: حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين،» ترجمة أشرف الشرقاوي، **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٢٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

(٢٨) انظر تقرير محمود عباس (أبو مازن) إلى المجلس المركزي الفلسطيني في غزة، في: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠١)، ص ٦٢ و٦٤.

أما شارون الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في فبراير/ شباط ٢٠٠١، فقد حمل رؤية أمنية أحادية في مواجهة انتفاضة الشعب الفلسطيني، ومستقبل العلاقات مع السلطة الفلسطينية، واستخدم الوسائل العسكرية كافة لقمع الانتفاضة، لكن وقع التحول الدرامي في العمليات العسكرية تجاه الشعب الفلسطيني في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرى دمج أعمال القمع الإسرائيلي تجاه الانتفاضة في «الحرب العالمية على الإرهاب»، وتسمية أعمال المقاومة الفلسطينية بالإرهاب الذي يجرمه العالم، وتشبيهه الرئيس ياسر عرفات ببن لادن. وبلغ هذا التصعيد ذروته بإعادة احتلال المدن الفلسطينية في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢. وفي غضون ذلك، أوقفت إسرائيل المفاوضات السياسية بدعوى أن الرئيس عرفات لم يعد يصلح شريكاً للسلام، وعلقت استئنافها على شرط إنهاء «العنف»، أي وقف مقاومة الاحتلال والاستسلام لمقتضياته، من دون طرح أي أفق سياسي، كما قامت بتدمير البنية الأساسية للسلطة، وأخيراً بتحديد إقامة الرئيس الفلسطيني بمقره في «المقاطعة» بمدينة رام الله، والذي استمر بدرجات متفاوتة من الشدة حتى وفاته التي تثير شبهات قوية حول أنها تمت بتسميمه.

وجد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني دعماً مستمراً من الإدارة الأمريكية، وتبنت الإدارة الأمريكية معظم المطالب الإسرائيلية، وأطلق الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/ يونيو رؤيته[٢٩] التي تضمنت إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام بجانب إسرائيل، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وضرورة وقف بناء المستعمرات، وتوسيع دائرة المشاركة الدولية في عملية السلام. لكن شروط هذه الرؤية عكست مضمون الموقف الإسرائيلي، إذ اشترطت القضاء التام على الإرهاب (المقاومة)، وقيام الفلسطينيين بعملية الإصلاح بما في ذلك تغيير القيادة الفلسطينية، وتجاهلت اتفاقيات أوسلو وما حققته المفاوضات السابقة، ومدت أجل المرحلة الانتقالية التي كانت قد انتهت بالفعل عام ١٩٩٩ لست سنوات أخرى. وطرحت فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود الموقتة التي تلتقي مع ما كان يراه شارون عن الحل الانتقالي الطويل الأجل[٣٠].

(٢٩) انظر: «نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط (٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢)،» **قضايا حقوق الإنسان**، العدد ٨ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٢٤٦ ـ ٢٥١.

(٣٠) في تحليل البيان، انظر: علاء شلبي، «إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية،» **قضايا حقوق الإنسان**، العدد ٨ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ١٤٤ و١٥٢.

وفي إطار السعي لتحقيق رؤية بوش، شكلت لجنة دولية من وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، وسكرتير عام الأمم المتحدة، عرفت باسم «الرباعية الدولية»، وطرحت ما يسمى «خريطة الطريق» التي تعدّ بمثابة برنامج لتنفيذ «رؤية بوش» يقوم على ثلاث مراحل: تتضمن المرحلة **الأولى** إنهاء العنف وإجراء الإصلاحات الفلسطينية، وتتضمن المرحلة **الثانية** إقامة الدولة الفلسطينية الموقتة الحدود، أما **الثالثة** فهي التي تجري فيها مفاوضات التسوية النهائية وتقام في نهايتها الدولة الفلسطينية في شكلها النهائي. وترتب «الخريطة» التزامات على كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في كل من المراحل الثلاث من دون الربط بين كل التزام من جانب أحد الطرفين والآخر، فضلاً عن التزامات على الدول العربية، وأدوار للولايات المتحدة ومصر والأردن، كما تضع تنفيذ الخطة تحت إشراف ورقابة «الرباعية الدولية» التي تقرر متى يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بعد تحققها من تنفيذ كل طرف لالتزاماته، كما تنشئ آلية للرقابة على الأرض[٣١].

لم تكن خطة خريطة الطريق في حقيقة الأمر، بظروف إطلاقها، تعني أكثر من عملية إشغال لملء فراغ سياسي، تحتاج إليه الإدارة الأمريكية لدعم استراتيجيتها تجاه المنطقة في غضون استعداداتها لغزو العراق، ويحتاج إليها الحكام العرب لمواراة تخاذلهم أو عجزهم أمام شعوبهم في نصرة الشعب الفلسطيني الذي أغرقه شارون في حمامات الدم. كما لم تكن في مضمونها أكثر من طبعة رديئة لمنظومة اتفاقيات أوسلو، فلا هي تضمنت مطالب الحد الأدنى للحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ولا هي وضعت آليات جادة أو برامج زمنية محددة للوصول إلى هدف إقامة الدولة الفلسطينية، وأخيراً فقد كانت مثقلة بشروط إسرائيلية بدأت بمئة شرط، وانتهت إلى ١٤ شرطاً يكفي كل منها أن ينسف كل خرائط الطرق وليس خريطة الرباعية الدولية وحدها[٣٢].

وبينما أدت خريطة الطريق وظيفتها في إطار معطيات إطلاقها، سرعان ما قام شارون بتنحيتها جانباً، وطرح خطته للحل الأحادي بدعوى عدم وجود شريك

---

(٣١) انظر النص الكامل لخريطة الطريق المعدلة بشأن السلام في الشرق الأوسط بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، في: **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢١٠ و٢١٣.

(٣٢) في تحليل خريطة الطريق ومواقف الأطراف الدولية منها، انظر: رؤوف سليمان أبو عايد، «الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على القضية الفلسطينية،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٧)، ص ٤٦١ ـ ٤٦٦.

فلسطيني، وشملت الخطة الانسحاب العسكري والمدني من قطاع غزة، وإنهاء احتلاله رسمياً للتخلص من عبئه الأمني ومسؤوليات إسرائيل القانونية كقوة احتلال، وتم تصميم هذه الخطة التي استكملت في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، على نحو يبقي السيطرة الكاملة على القطاع(٣٣). أما الجهود الغربية لتحسين صورة الحل الأحادي، فقد انتهت إلى إبقاء صلة وهمية بين الانسحاب الأحادي من قطاع غزة وخريطة الطريق، وتوقيع اتفاق للمعابر بدعم من الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي جعل من القطاع بالممارسة سجناً كبيراً يشارك في حراسة بواباته المراقبون الأوروبيون الذين انصاعوا دوماً لقرارات الاحتلال بالإغلاق من دون معارضة أو حتى مناقشة.

ومع الغياب المفاجئ لشارون عن الساحة السياسية الإسرائيلية إثر عجزه الصحي، وانتقال زعامة حزبه «كاديما» إلى إيهود أولمرت، حدّد أولمرت في برنامجه الانتخابي أهداف حكومته من وضع الحدود النهائية لإسرائيل، وبادر بالحديث عن مرحلة جديدة من الحل الأحادي، وهي خطة «الانطواء»، لكن فاجأته بعد أشهر قليلة من تشكيل حكومته عمليتا أسر جنوده في فلسطين ولبنان، فاندفع في حرب مفتوحة على فلسطين كان قد بدأها قبل أشهر ضد حماس، وأخرى كانت مرجأة ضد لبنان على نحو ما أكدت مصادر غربية، وأنزل العدوان الإسرائيلي خراباً واسعاً بالبلدين، لكنه فشل في تحقيق أهداف إسرائيل في القضاء على المقاومة أو استعادة الأسرى الإسرائيليين.

وفي إطار الدروس التي استخلصها جميع الأطراف من الأحداث على الساحة الإقليمية، وفي مقدمها ما استخلصته إسرائيل من فشل مشروع الحل الأحادي، وما استخلصته الولايات المتحدة من أجل الخروج من مأزق فشل مشروعها في العراق، اتجهت الرؤى مجدداً لتحريك خطة خريطة الطريق، فطرحت الحكومة المصرية مبادرة تقوم على مرحلتين: **أولاهما** التهدئة، و**ثانيتهما** مفاوضات الحل النهائي، وزارت كوندوليزا رايس، وزير خارجية الولايات المتحدة، المنطقة مرتين منذ بداية عام ٢٠٠٧، ونظمت لقاء جمعها وأولمرت وعباس في القدس في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، وعقدت الرباعية جولة جديدة

---

(٣٣) في تقييم خطة الفصل الأحادي في قطاع غزة، انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **أوهام الانسحاب: تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بمناسبة مرور عام على تنفيذ خطة الفصل** (غزة: المركز، [٢٠٠٦]). انظر أيضاً: تقرير مؤسسة الحق، «عام على «فك الارتباط»: قطاع غزة محتل ومحاصر،» ٩/ ١١/ ٢٠٠٦.

من المناقشات، لم يفت الوزيرة الأمريكية أن تؤكد خلالها أنها غير معنية ببرامج زمنية. وتأتي هذه التحركات المكثفة في وقت تجري فيه استعدادات أمريكية وإسرائيلية عسكرية كثيفة تستهدف إيران، شرعت المصادر الغربية تتحدث عن ملامحها وتوقيتها.

ج ـ الأردن

جسدت المعاهدة التي وقعت في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٤ بعدين رئيسيين، اختص **أحدهما** بمبادئ إقامة السلام وأسسه وترسيم الحدود، وترتيبات الأمن، والعلاقات الثنائية في المجال الدبلوماسي والمياه والعلاقات الاقتصادية، واللاجئين والنازحين، وأوجه التبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والدخول إلى الموانىء، والطيران المدني والبريد والاتصالات، والسياحة، والبيئة والطاقة، والصحة والزراعة والتعويضات[٣٤].

وحددت المعاهدة الحدود بين الأردن وإسرائيل بتلك التي كانت قائمة زمن الانتداب من دون مساس بوضع أي أراض وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، لكن استثنت موقعين في منطقة الباقورة، ومنطقة الغمر في وادي عربة، إذ اعترفت بالسيادة الأردنية عليهما، فيما احتفظت بحقوق الملكية الخاصة الإسرائيلية عليهما، في ما وصف أحياناً بأنه «تأجير للأراضي»، وأحياناً أخرى بـ «قبول مستوطنات إسرائيلية على الأراضي الأردنية». وفي كل الأحوال، فقد نصت ملاحق الاتفاقية على إمكان تطبيق القوانين الإسرائيلية في هاتين المنطقتين، وعدم تطبيق القانون الجنائي الأردني فيهما، كما تم تبادل أراض حصل الأردن بمقتضاها على مساحة في منطقة وادي عربة مقابل مساحة في منطقة الملاحات[٣٥].

كذلك اعترفت المعاهدة بالدور الحالي الخاص للأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وإقرار إسرائيل بإعطاء أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي، الأمر الذي أثار نزاعاً فلسطينياً أردنياً.

---

(٣٤) اللجنة الإعلامية الأردنية، «معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل،» (مؤلف رقم ١٨، عمّان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤).

(٣٥) في تحليل مضمون المعاهدة، انظر: السيد حسين، **التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، ص ١١٥ ـ ١٣٣.

أولت هذه المعاهدة مناطق معينة بالاهتمام في إطار التعاون بين البلدين، وهي تنمية أخدود وادي الأردن، وترتيبات تعاون خاصة بين العقبة وإيلات. كما اختصت موضوعات معينة بالاهتمام، في مقدمها الأمور المتعلقة بالمياه والأمن. وشمل الالتزام الأخير تعهدات بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، والامتناع عن تنظيم أعمال عدائية أو التحريض عليها، واتخاذ إجراءات فاعلة للتأكد من عدم استخدام أي منهما أراضيه في ارتكاب مثل هذه الأعمال. وكذلك الامتناع عن الدخول في ائتلاف أو تنظيم مع طرف ثالث يكون من أهدافه العدوان أو أي أعمال أخرى تتناقض مع مواد هذه المعاهدة، أو السماح بدخول قوى عسكرية إلى أراضيه تخل بسلامة الطرف الآخر، كما تعهد الطرفان باتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة أعمال الإرهاب والتخريب والعنف، واتخاذ إجراءات ضرورية وفاعلة «دون مساس بالحريات الأساسية للتعبير عن الرأي وبالتنظيم» لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتهما الأساسية في أراضيها، إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر.

واختص البعد **الثاني** من المعاهدة بالبعد الإقليمي، فنصت المعاهدة في الأحكام المتعلقة بالأمن على التزام الطرفين بـ «أن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام»، والتزامهما بـ «إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط»، ويعني هذا الالتزام كما تضيف المعاهدة ـ تبني أطر إقليمية على النحو الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية، بما يتوّج بمنطقة أمن واستقرار، كما تضمن البعد الإقليمي في المجال الأمني أيضاً اتخاذ إجراءات ضرورية وفاعلة، وتعاوناً على «محاربة الإرهاب بأشكاله كلها»، «وإيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط».

كذلك تضمنت أحكام المعاهدة تعهدات بتعاون إقليمي في مجال المياه «عبر وسائل ومشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي» والعلاقات الاقتصادية بـ «ترويج التعاون الاقتصادي، ليس بينهما فحسب، وإنما أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي»، «وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتفاوض لإقامة طريق سريع بين الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات، واعتبار «الطاقة» جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي أوسع، والعمل على توطين اللاجئين».

وتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع المعاهدة، وفي حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى،

فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

تعرضت المعاهدة لانتقادات عديدة من جانب القوى السياسية الأردنية تتعلق بالأحكام المتعلقة بتأجير الأراضي، ومسألة المياه، وإشارتها إلى النازحين كقضية إنسانية، والتزامها بالعمل على توطين اللاجئين، وإعطاء الأولوية لالتزامات الأردن في المعاهدة على التزاماته الأخرى، وتقييد حرية التعبير تجاه معارضي المعاهدة[٣٦].

وأحدثت المعاهدة نقلة نوعية في طبيعة العلاقات السياسية بين الأردن وإسرائيل، بما خلقته من حقائق قانونية وسياسية، إذ نقلت التطبيع السياسي من الإطار الواقعي إلى الالتزام التعاهدي، ومن السرية إلى العلنية، وأعادت هيكلة العلاقات بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتأسيس البنية التحتية للاتصالات والنقل والتعاون في مختلف المجالات. واستصدرت الحكومة الأردنية من مجلس النواب تشريعات بالتصديق على المعاهدة، وإلغاء المقاطعة، واتخذت سلسلة من التدابير التشريعية والإجرائية لحماية المعاهدة وملاحقة معارضيها، وبصفة خاصة تجاه الصحافة والصحافيين، بلغت ذروتها في عام ١٩٩٧ بتعديل قانون المطبوعات والنشر بـ «إرادة» ملكية، وبتجاوز مجلس النواب على نحو يتيح صلاحيات واسعة لتقييد النشر وتغليظ جرائمه. وعلى رغم حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون، فقد أعادت الحكومة طرحه بطبعة جديدة في عام ١٩٩٨.

وتطورت العلاقات الثنائية بين الجانبين باطراد، وصفته الإدارة الأمريكية بـ «الدفء»، ووصفه دبلوماسيون مصريون بـ «الهرولة». وأظهر الجانبان حرصاً كبيراً على احتواء الأزمات التي نشبت بينهما، سواء حول تفسير بعض أحكام المعاهدة، كما حدث في شباط/فبراير ١٩٩٧ في ما يتعلق بممتلكات الأردنيين في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ التي جرى بحثها بشكل فني من دون تصعيد، أو من جراء الحوادث الأمنية، مثل حادث إطلاق أحد الجنود الأردنيين النار في آذار/مارس ١٩٩٧على حافلة تنقل سائحات إسرائيليات في منطقة الناقورة على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية أفضى إلى مقتل سبع منهن، أو محاولة إسرائيل اغتيال خالد مشعل، رئيس مكتب حركة المقاومة الإسلامية حماس في عمان في شهر أيلول/

---

(٣٦) انظر: عمر شبانة، «معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية: ردات فعل وتحليلات (الملف): ردات الفعل في الأردن،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠ (خريف ١٩٩٤)، ص ٩٨ ـ ١٠٦.

سبتمبر ١٩٩٧، إذ جرى احتواء مثل هذه الحوادث على الفور[٣٧].

كذلك أمكن للجانبين عزل علاقتهما الثنائية عن تأثير سياسات إسرائيل تجاه البلدان العربية وتقاعسها عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تعنتها في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وعزلها أيضاً عن ردود الفعل العربية تجاه هذه التطورات. وقد استمرت الاتصالات السياسية على كل المستويات وأعلاها، على رغم هذه التطورات، من دون الإخلال بالهوامش المعتادة لتنفيس الاحتقان عبر انتقادات علنية.

مثل البعد الأمني ركناً مهماً في الاتفاقية، كما سبقت الإشارة، ولاحظت بعض الدراسات أن الأردن كان الطرف العربي الوحيد (القائم والمحتمل) الذي لا توجد في ترتيبات التسوية بينه وبين إسرائيل مناطق منزوعة السلاح أو قوات فصل دولية، أو محطات إنذار مبكر، فقد تم التنازل عن هذه الترتيبات كافة من جانب إسرائيل والأردن، وتم الاتفاق على حرية حركة القوات على طول الحدود المشتركة مع مستوى بسيط من المراقبة، وهو أمر لم يكن من الممكن تخيله في الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية، ولا يمكن تخيله في الاتفاقية الإسرائيلية ـ السورية[٣٨].

وشهدت الممارسات تعاوناً مطرداً في المجال الأمني، ليس فقط بملاحقة الأردن للعناصر التي تحاول التسلل إلى إسرائيل، أو تهريب أسلحة، أو السماح لعناصر الاستخبارات الإسرائيلية بالعمل في عُمان، ولكن أيضاً بالدخول في مواجهة مع حركة «حماس» من دون سبب محلي يدعو إلى ذلك، إذ أبعدت موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحماس، واعتقلت العشرات من قيادات وكوادر الحركة ومناصريها. ولم يكن من تفسير لذلك سوى انسجامه مع الرغبة الإسرائيلية في ملاحقة حماس واضطهادها، وإن كانت الحكومة قد استدركت موقفها هذا، لأسباب تضاربت تفسيراتها، فاستقبلت موسى أبو مرزوق بعد الإفراج عنه، والتقى به رئيس الوزراء الأردني لقاء معلناً، وخاض العاهل الأردني صفقة أمنية لإنقاذ حياة خالد مشعل إثر رشقه بسم مجهول من جانب عناصر الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد). وبلغ هذا التعاون ذروته بالتنسيق بين الأجهزة

---

(٣٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٣٨) Asher Susser, «A Decade of Jordanian Israeli Peace,» (Lecture, Tel Aviv University, 26 October 2004), <http://www.tau.ac.il/dayancenter/commentary/susser_decade.htm>.

الأمنية الأردنية والإسرائيلية عقب تولي حماس السلطة، وورد استضافة الأردن اجتماعاً جمع بين عدة أجهزة أمنية عربية وإسرائيلية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ للتنسيق في مواجهة حماس(٣٩).

ويكشف مسار العلاقات، عبر الممارسة، عن انعطاف مثير بالعلاقات بين الجانبين من مسار التطبيع السياسي إلى الشراكة الاستراتيجية، إذ سعت إسرائيل بعد توقيع المعاهدة إلى دعم التسلح الأردني، وأكد رئيس وزرائها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ـ شمعون بيريس آنئذ ـ خلال لقائه والرئيس الأمريكي بيل كلينتون دعمه لخطة تزويد الأردن بأسلحة متطورة كطائرات إف ١٦، ودبابات إم ١ ـ إيه١، وصواريخ هوك المضادة للطائرات. كما اتجه الجانبان إلى تنمية العلاقات العسكرية بينهما، فقام الجنرال ديفيد عبري، قائد القوات الجوية الإسرائيلية، بزيارة منشآت الصيانة في الجيش الأردني، كما قامت بعض القيادات العسكرية الأردنية العاملة في الصيانة والهندسة العسكرية بزيارات مماثلة، كما تم تشكيل فريق مشترك أردني ـ إسرائيلي ـ أمريكي من أجل دراسة عملية تمويل وإصلاح الدبابات والطائرات الأردنية، وعقد لقاء بين قائدي القوات الجوية في الدولتين لبحث القضايا الأمنية وإقامة علاقات بين السلاحين(٤٠). كما أجرت القوات المسلحة الأردنية تدريبات مشتركة مع قوات إسرائيلية خاصة في قوات المظلات وقوات الإبرار، واتفق على إقامة غرفة عمليات جوية أردنية ـ إسرائيلية مشتركة، وشارك الأردن بصفة مراقب في مناورات عسكرية إسرائيلية ـ تركية أجريت في عام ١٩٩٧.

لم تثر وفاة الملك حسين في عام ١٩٩٩ وانتقال الحكم إلى ولي عهده الأمير عبد الله قلقاً في دوائر الحكم في إسرائيل، وإن أثارت قلقاً حول مدى استقرار الأوضاع في المملكة، وبادرت الولايات المتحدة بتقديم معونة مقدارها ٣٠٠ مليون دولار إلى الأردن لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي كانت البلاد تعانيها لتدعيم الاستقرار. وأثبت الملك عبد الله تمسكه باستراتيجية والده الراحل حيال العلاقات مع إسرائيل، ومسار التسوية السلمية في المنطقة، بل سعى أيضاً لتعزيزها خاصة مع ما أتاحه بدء نفاذ اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) من آفاق لدعم التبادل التجاري والاستثمارات الإسرائيلية.

---

(٣٩) أوردت مصادر إعلامية عديدة نبأ هذا الاجتماع ومن بينها موقع «أخبارنا»، انظر: «تفاصيل جديدة عن أخطر اجتماع تنسيق أمني عربي إسرائيلي،» <http://www.akhbaruna.com/node/2342?PHPSESSID=6df7b278bbbd90939847baffb>.

(٤٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥** (القاهرة: المركز، ١٩٩٦)، ص ٢٢٠.

وعلى رغم تعرض العلاقات السياسية لاختبار دقيق في أعقاب انتفاضة الأقصى، واتساع نطاق الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني لقمع الانتفاضة، وتصاعد الحركة الاحتجاجية الشعبية ومطالبتها بقطع العلاقات مع إسرائيل وطرد السفير الإسرائيلي من الأردن، واضطرار العاهل الأردني إلى إرجاء عودة السفير الأردني في إسرائيل (والذي كان في زيارة إلى الأردن) إلى مقر عمله، فقد مضت العلاقات السياسية بين البلدين قدماً. لقد قدم الأردن منبراً بديلاً لانقطاع الحوار والتعاون الإقليمي من خلال المنتديات الاقتصادية في البحر الميت، كما قدم مبادرة في جامعة الدول العربية تستهدف استئناف تطبيع العلاقات مع إسرائيل لتشجيعها على الانخراط في التسوية، في ما وصفته المصادر الإعلامية بـ «التطبيع قبل التوقيع»، وهي مبادرة لم تلق قبولاً. وقد سار هذا التطور جنباً إلى جنب مع تعزيز التعاون الأمني مع إسرائيل في إطار ما يسمى «الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب»، والتشديد في مواجهة الحركات الاحتجاجية لمناهضة التطبيع بما في ذلك حظر لجان واعتقال قيادات على نحو ما سيرد تفصيله. كما تبنت على المستوى الاقتصادي الدعوة إلى مشروع «قناة البحرين» الذي طالما طرحته إسرائيل وعارضته البلدان العربية بما فيها الأردن ذاته. وعلى رغم حرص الأردن على ممارسة قدر من التوازن في علاقته بكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فقد مال ميزانه بقوة ضد حكومة حماس منذ توليها الحكم في بداية عام ٢٠٠٦. وبينما كانت حكومتا حماس وسوريا تتعرضان لضغوط إسرائيلية ـ أمريكية كثيفة، بادرت الحكومة الأردنية إلى إعلان اكتشافها أسلحة مهربة لحماس عن طريق سوريا، وهو ما نفته حماس وسوريا، لكن أيده أبو مازن، وانفردت دون باقي الدول العربية التي أعلنت تأييدها لاتفاق مكة الذي يرمي إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، بمطالبة حكومة حماس بالتزام شروط الرباعية الدولية على نحو ما فعلت إسرائيل والولايات المتحدة.

د ـ العراق

أما العراق الذي كان بأيديولوجيته واستراتيجيته صخرة صلبة في مواجهة تدفق التطبيع، ليس فقط في العراق، بل في مقاومة انتشاره السرطاني في المنطقة العربية، وأدى دوراً مهما في مقاومة التطبيع إثر اتفاقية كامب ديفيد الأولى، كما هو معروف. لقد ظل مطمعاً أساسياً لاستراتيجية التطبيع الإسرائيلي، وجرت محاولات عديدة لاختراق صموده في إطار عروض مسمومة خلال محنة الحصار الجائر عليه منذ بداية التسعينيات باءت بالفشل، بينما نجحت محاولات أخرى للاختراق في إطار الجهود الرامية لإسقاط النظام أسفرت عن استئناف التعاون مع الأكراد في كردستان العراق، وعقد صلات تعاون مع بعض قادة المؤتمر الوطني

العراقي بزعامة أحمد الجلبي، والذي كان يمثل تياراً قوياً داخله في إطار تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إسقاط النظام(٤١).

وفي أعقاب احتلال العراق انتقلت العلاقات مع بعض القيادات التي دخلت العراق في ركاب الاحتلال من السر إلى العلن، وجرى تنظيم مشاريع سياحية لرجال أعمال إسرائيليين في العراق، وكان يتوقع أن تبدأ رحلات منتظمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأعلنت إسرائيل عن إجراء شركات إسرائيلية مفاوضات مع وكالة التنمية الأمريكية من أجل الفوز بمشاريع اقتصادية تشرف عليها الوكالة في العراق. وتعمل تلك الشركات في مجال الاتصالات والإلكترونيات والبناء، كما أعلنت عن وجود تفاهم بين شركات إسرائيلية وبولندية للعمل المشترك في برامج إعمار العراق. . لكن انطلاق المقاومة العراقية حال دون تجرؤ الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الاحتلال على تأسيس علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وعادت العلاقات الاقتصادية إلى السرية مرة أخرى.

والواضح أن استراتيجية إسرائيل للتطبيع مع العراق تشق طريقها وفق ثلاثة مسارات، يتم **الأول** في إطار تقديم خدمات لوجيستية وأمنية لقوات الاحتلال، مثل بيع المحروقات للجيش الأمريكي، إذ نجحت في إزاحة الشركة الكويتية التي بدأت هذه المهمة بعد افتضاح قضية فساد تورطت فيها الشركة الكويتية ـ الأمريكية التي كانت تقوم بهذه المهمة، وتوفير خبراء إسرائيليين في التحقيق والتعذيب لاستنطاق المشتبه فيهم من المعتقلين الأمنيين، وهو ما كشفته مسؤولة أمريكية برتبة جنرال خلال التحقيقات التي أعقبت فضيحة سجن أبو غريب، فضلاً عن تنفيذ مشروعات أمنية وتقديم خدمات للنظام العراقي التابع للاحتلال.

تمثلت أبرز المشروعات التي نفذتها إسرائيل في هذا المجال طبقاً للمصادر الإسرائيلية(٤٢) في تشييد مطار «هاولر انترناشونال» في منطقة مجاورة لأربيل، وقد شرع الإسرائيليون بتنفيذه في مطلع عام ٢٠٠٤، في تكتم شديد، واستغرق أشهراً معدودة، وتم تجنيد عدد من الشركات الإسرائيلية من بينها شركة «ميغل» التي زوّدت المطار بأسوار إلكترونية، وشركة موتورولا التي كانت مسؤولة عن نظم

---

(٤١) شلومو كوفر باسور، «المهم بعد كل ذلك عودة العلاقات العراقية الإسرائيلية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٠١ (أيار/مايو ٢٠٠٣)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٤٢) تسادوك يحزقيئيلي [وآخرون]، «في عمق العدو ـ عن التواجد الإسرائيلي في شمال العراق،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٣٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ٣٥ ـ ٤٠، وهي ترجمة عن العبرية منشورة في: **يديعوت أحرونوت**، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥.

الاتصالات الحديثة، وأشرف الإسرائيليون على بناء مناطق الأمن، وصالات فحص الجوازات، وصالات كبار الزوار، كما باعت شركة بريطانية أجهزة لكشف المواد الناسفة إلى الأكراد عبر شركة «كودو»، كما اشترى الأكراد من إسرائيل أجهزة لكشف المواد المعدنية، ومنظومات دفاعية لحماية الطائرات الرابضة على الأرض وما إلى ذلك. وقد رُصِد لهذه الصفقة مبلغ ضخم وصل إلى مئة مليون دولار. كذلك نفذت إسرائيل قاعدة تدريب مجهزة في منطقة أطلق عليها «المنطقة z»، وشرع الإسرائيليون بتأسيسها أيضاً في مطلع عام ٢٠٠٤، ونقلت إلى القاعدة أطناناً من الأجهزة شملت دراجات نارية وجرارات وتجهيزات أخرى استخدمت في تجهيز وحدة لمكافحة الإرهاب وحراسة الشخصيات. وساهمت إسرائيل في تدريب هذه الوحدة. ولا تقتصر مثل هذه الخدمات الأمنية على منطقة كردستان فحسب، فثمة مشروع آخر مثير للانتباه، وإن كان يجري التكتم عليه بشكل كبير وهو مشروع بناء سور أمني بين العراق والكويت لصالح الأخيرة.

أما **المسار الثاني** الذي تتبعه إسرائيل في إطار التطبيع الاقتصادي في العراق، فيتمثل في المبادلات التجارية، والاستثمار العقاري. ويشير «رئيس معهد التصدير الإسرائيلي» إلى إن هناك ٦٦ شركة إسرائيلية تقوم بتصدير منتجاتها إلى العراق، ومعظم هذه الصادرات منتجات أمنية، وسلع استهلاكية، ووسائل نقل، ومنتجات بلاستيكية لقطاعي الزراعة والصناعة. وقد وصل حجم التصدير إلى العراق في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٥ ـ وفقاً للمصدر نفسه ـ ٣,٧ مليون دولار، بارتفاع ٢٥ في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق[٤٣]. كما تشير مصادر عراقية إلى اندفاع إسرائيليين في شراء عقارات ومساحات واسعة من الأراضي.

أما **المسار الثالث** الذي تشقه إسرائيل في سياق التطبيع الاقتصادي مع العراق، فيأتي في سياق مشروعات إعادة إعمار العراق، لكن لم تتوافر معلومات كافية عنه.

٢ ـ دول المغرب العربي

أدت المفاوضات المتعددة الأطراف إلى تحلل المقاطعة العربية لإسرائيل، وتطبيع علاقاتها الثنائية مع عدد من البلدان العربية، إذ أفضت في ذاتها، وبما ترتب عليها من هياكل تفاوضية مثل مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال

---

(٤٣) حاييم بيئور، «شركة إسرائيلية تُصدر منتجاتها إلى العراق،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٣٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ٩٥، وهي ترجمة عن العبرية منشورة في: **هآرتس**، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥

أفريقيا، إلى تحلل المقاطعة عملياً، واندفاع عدة حكومات عربية باتجاه تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بزعم تشجيع عملية السلام، أو بأمل استرضاء الولايات المتحدة لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، أو الاستفادة مما طرحته صيغة التعاون الإقليمي من مشروعات اقتصادية تحت دعاية دولية مكثفة. وأسفر هذا التوجه عن موجة من تطبيع العلاقات بين ثلاثة بلدان مغاربية مع إسرائيل بدرجات متفاوتة من الحذر أو الاندفاع، وهي المغرب وتونس وموريتانيا.

أ ـ المغرب

كان المغرب كما هو متوقع في ضوء اتصالاته السرية السابقة، ودوره في ترتيبات زيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات لإسرائيل، وبحكم وجود الجالية اليهودية المؤثرة في المغرب، أول البلدان العربية من خارج «دول الطوق» التي تتبادل مكاتب التمثيل مع إسرائيل، وقرر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ فتح مكتب ارتباط مغربي في إسرائيل، والسماح لإسرائيل بافتتاح مكتب مماثل في الرباط، بالتزامن مع افتتاح مكتب مغربي لدى السلطة الفلسطينية في غزة. واعتبر الملك الحسن الثاني هذا الإجراء بمثابة اعتراف بإسرائيل من الناحية الدبلوماسية. كما استضاف المغرب أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي لأفريقيا والشرق الأوسط في عام ١٩٩٤. وبدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تنظيم رحلات جوية مباشرة بين تل أبيب ومراكش، كذلك أقر البلدان برنامجاً في مجال التعاون الزراعي، واستحق المغرب في النهاية أن يكون مقراً للأمانة التنفيذية للمؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٤٤].

لكن العلاقات انتكست بين الجانبين في عهد نتنياهو، وبخاصة بعد ارتكابه جريمة افتتاح نفق البراق وتداعياتها، وبدء استعمار جبل أبو غنيم، إذ أثارت هذه الإجراءات إحباطاً شديداً لدى الملك الحسن الثاني الذي كان يرأس لجنة القدس، فقطع الاتصالات مع إسرائيل، وأبطأ مستوى التطبيع في مختلف المجالات[٤٥]. لكن إيهود باراك شارك في جنازة الملك الحسن الثاني عام ١٩٩٩ بصفته رئيساً لوزراء إسرائيل.

---

(٤٤) انظر: محسن عوض، «العلاقات العربية ـ الإسرائيلية،» ورقة قدمت إلى: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٤٥) بن كسبيت، «هكذا فقدنا المغرب،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٤١ (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

وإثر انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠ واندلاع التظاهرات الاحتجاجية في المغرب تم إغلاق مكاتب الاتصال بين البلدين، لكن تواصلت الاتصالات السياسية، فتمت لقاءات بين وزيري خارجية البلدين، وزار وزير خارجية إسرائيل المغرب، والتقى الملك محمد السادس(٤٦)، كما التقى بيريس مع العاهل المغربي على هامش إحياء ذكرى تفجيرات مدريد.

ب ـ تونس

وتوصلت تونس وإسرائيل إلى اتفاق مماثل بشأن فتح مكاتب اتصال متبادلة في عام ١٩٩٦ أيضاً، وحرصت بدورها على أن يتزامن افتتاح مكتبها في إسرائيل مع فتح مكتب لها في غزة. ورأس مكتب إسرائيل في تونس دبلوماسي إسرائيلي من مواليد تونس، وفتح هذا التطور المجال للقاءات دورية بين الوزراء من كلا الجانبين، إضافة إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياحية، لكن الدبلوماسيين الإسرائيليين عانوا من جراء عزلهم نتيجة الرفض الشعبي، واضطرت الحكومة التونسية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل في عام ٢٠٠٠ بعد انتفاضة الأقصى وتصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فأغلقت مكتب المصالح الإسرائيلية في تونس، ومكتب المصالح التونسية في إسرائيل. وذكر بيان الحكومة التونسية أن هذا القرار اتخذ بسبب العدوان الإسرائيلي، وأنها ترى أن علاقتها مع إسرائيل يجب أن تعتمد على حدوث تقدم في مساعي السلام(٤٧).

وعلى رغم إغلاق المكتب التونسي في تل أبيب في عام ٢٠٠٠ بعد اندلاع انتفاضة الأقصى امتثالاً لقرارات القمة العربية، فقد تواصلت الاتصالات بين البلدين، ويلتقي المسؤولون التونسيون مع نظرائهم الإسرائيليين على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، وتدعو تونس المسؤولين الإسرائيليين إلى المشاركة في المحافل الدولية التي تعقد في تونس، مثل دعوة وزير الخارجية إلى المشاركة في المؤتمر الدولي للسياحة والآثار، ودعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى المشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس عام ٢٠٠٥، وإن كان قد اعتذر عن عدم الحضور وأناب عنه وزير خارجيته الذي سعى خلال زيارته إلى تونس لتعزيز التطبيع بين البلدين على خلفية الانسحاب الإسرائيلي من غزة.

---

(٤٦) <http://new.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_599000/599372.stm>.

(٤٧) «تونس تقطع علاقتها بإسرائيل،» <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid/984000/984548.stm>.

ج ـ موريتانيا

تمثل موريتانيا حالة خاصة في مسألة التطبيع السياسي مع إسرائيل، إذ تعدّ الدولة العربية الوحيدة خارج دول المواجهة التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها.

انخرطت موريتانيا بعد مؤتمر مدريد، شأن معظم الدول العربية، في موجة الاتصالات مع إسرائيل. وأجرت العديد من الاتصالات على مستوى السفراء في مدريد تحت رعاية الخارجية الإسبانية التي مهدت للقاء رسمي بين وزيري خارجية البلدين في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ تم خلاله الاتفاق على رفع مستوى الاتصالات بينهما، وزيارة اختصاصيين إسرائيليين إلى موريتانيا لبحث إمكانيات التعاون الاقتصادي والإنساني، ودعم موريتانيا عملية السلام من دون شروط مسبقة.

وخلال مؤتمر برشلونة الذي دشن التعاون بين دول البحر المتوسط (عام ١٩٩٥)[٤٨] وقّع وزير خارجية موريتانيا مع نظيره الإسرائيلي اتفاقية لافتتاح مكتبين لرعاية المصالح، وزار وزير خارجية موريتانيا إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ لحضور جنازة رابين، وتم افتتاح مكاتب رعاية المصالح في حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

لم تكترث موريتانيا لقرارات الجامعة العربية عام ١٩٩٦ التي دعت إلى تجميد العلاقات مع إسرائيل إلى حين توقفها عن عرقلة عملية التسوية، وقام وزير خارجية موريتانيا بزيارة إلى إسرائيل في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ لدعم نتنياهو الذي كان يعاني تبعات ضغوط عربية من جراء سياساته المعرقلة لجهود التسوية، واستكملت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩[٤٩].

وتتميز العلاقات بين موريتانيا وإسرائيل بثلاث سمات رئيسية:

أولاها، أنها كانت ولا تزال موضع صراع قوي على الساحة الموريتانية، كان من مظاهره دمج قوى المعارضة موقفها من التطبيع في مواجهتها مع الحكومة،

---

(٤٨) دعيت موريتانيا للمشاركة في هذا المؤتمر من جانب إسبانيا وفرنسا، رغم أنها لا تنتمي لدول حوض البحر المتوسط، ولم تشارك في أي أنشطة تخص دول الحوض، وذلك لتشجيع انفتاحها وتطبيعها مع إسرائيل.

(٤٩) علاء سالم، «إسرائيل وموريتانيا: جدلية العلاقة بين التطبيع السياسي والمصالح الاقتصادية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٦٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠)، ص ٩٣ ـ ٩٦.

وبطش الحكومة بمعارضيها الذين كانوا على صلة بالتطبيع، وحتى عندما أطاح العقيد ولد الفال بنظام ولد الطايع في عام ٢٠٠٥، فقد كان من بين إجراءاته الأولى مقابلة السفير الإسرائيلي في موريتانيا، جنباً إلى جنب مع مقابلاته للسفيرين الأمريكي والفرنسي صاحبا النفوذ الأكبر في موريتانيا.

وثانيتها، أن هذه العلاقات عبّرت على الأقل خلال فترة نظام معاوية ولد الطايع عن معادلة في علاقات موريتانيا الإقليمية تقرن بين التقدم في العلاقات مع إسرائيل ومظاهر عدائيه تجاه العراق، مثل طرد السفير العراقي من نواكشوط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

أما السمة **الثالثة** البارزة في هذه العلاقات فهي أنها تتجاوز سقف التطبيع الحكومي العربي، إذ تنفرد موريتانيا بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل (خارج دول المواجهة)، كما تتجاوز حتى التطبيع في سياقه المغاربي، والذي كان نموذجه الواضح زيارة وزير خارجية موريتانيا إلى إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في الوقت الذي رفض فيه المغرب استقبال رئيس وزراء إسرائيل السابق نتنياهو في طريق عودته من الولايات المتحدة. كذلك لا يبرر حجم العلاقات الاقتصادية مثل هذا الاندفاع، إذ يقتصر على بعض أشكال العون الإنساني في مجال الصحة، واستثمارات في مجال استخراج وتصنيع الليثيوم.

د ـ الجزائر

تتحدث المصادر الإسرائيلية ـ كالمعتاد ـ عن وجود اتصالات سرية بين الجزائر وإسرائيل، وسلطت المصادر الإعلامية الأضواء على مصافحة الرئيس بوتفليقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك خلال مراسم تشييع جثمان الملك الحسن الثاني في تموز/يوليو ١٩٩٩، وفسرتها كبادرة نحو انخراط الجزائر في مسار العلاقات مع إسرائيل، وعلى رغم أن الرئيس الجزائري برر ذلك التصرف في إطار آداب التعامل، فقد قام وفد من الصحافيين الجزائريين بزيارة إسرائيل في تموز/يوليو ٢٠٠٠.

هـ ـ ليبيا

أما ليبيا التي كانت تتخذ موقفاً حدّياً من مسألة التطبيع مع إسرائيل وشاركت بجهد بارز في مقاطعة مصر وتعليق عضويتها في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية إثر إقامتها علاقات مع إسرائيل، وسحبت سفيرها من موريتانيا، وقطعت

المساعدات عنها في عام ١٩٩٩ إثر إقامتها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، فتثور أحاديث عن اتصالاتها بإسرائيل، يتعلق معظمها بالإسرائيليين من ذوي الأصول الليبية. وجرى التركيز على تصريحات للقيادة الليبية عن تعويض اليهود الليبيين الذين هاجروا إلى إسرائيل عن ممتلكاتهم، واستعداد ليبيا لاستقبال الإسرائيليين من ذوي الأصول الليبية من خريجي مدرسة الوسالية الدولية في بنغازي خلال احتفالية أجرتها المدرسة في تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

لكن خارج هذا السياق، تحدثت المصادر الإسرائيلية أيضاً عن لقاءات أجراها موسى كوسا، رئيس المخابرات الليبية، مع مسؤولين إسرائيليين في أوروبا، أعقبها زيارة للمسؤول الليبي إلى إسرائيل، التقى خلالها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون.

٣ ـ دول الخليج

أ ـ عمان

انفردت عُمان بموقف مختلف عن معظم الدول الخليجية من قضية التطبيع مبكراً، وكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت مقاطعة مصر إثر توقيعها اتفاقية السلام في عام ١٩٧٩. وانخرطت في أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات المتعددة الأطراف في اتصالات ثنائية مع إسرائيل.

وتكثفت الاتصالات بين الجانبين منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بزيارة إسحق رابين إلى عُمان وما تبعها من لقاءات بين المسؤولين العمانيين والإسرائيليين عبر قنوات المفاوضات المتعددة الأطراف ومناسبات الأمم المتحدة. وأسفرت في آذار/ مارس ١٩٩٥ عن توصل البلدين إلى اتفاق بشأن تحليق الطائرات الإسرائيلية في الأجواء العُمانية ودخول البضائع الإسرائيلية إلى عُمان، والتعاون في مجال تحلية مياه البحر، وقرر الجانبان في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ افتتاح مكاتب للتمثيل التجاري بينهما لدعم التعاون في الميادين الفنية والاقتصادية.

وفي عام ١٩٩٦ زار شمعون بيريس عُمان على رأس وفد كبير ضم وزير الطاقة ومدير عام وزارة المالية ومجموعة من رجال الصناعة والتجارة، وقال السلطان قابوس إنه سوف يفتح أبواب دولته من دون تلكؤ أمام جميع الإسرائيليين، وأن عُمان ستسعى لتوسيع نطاق التعاون مع إسرائيل في مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة، وبخاصة مشروعات تحلية مياه البحر، والسياحة، وذكرت المصادر الإسرائيلية أن المليونير شاؤول إيزنبرغ وقّع على صفقة كبيرة مع شركة عُمانية خاصة.

وعلى رغم حرص الإعلام الإسرائيلي على إظهار «الطابع الإيجابي» للزيارة وإبراز الحفاوة التي لقيها بيريس والوفد الإسرائيلي، وترديده أن وزير الخارجية العُماني برّر في مؤتمر صحافي الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين، لكن البيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة عبّر عن قلق السلطان قابوس من وضع الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ودعوته بيريس إلى العمل على رفع الحصار، كما أكد البيان أهمية استمرار المفاوضات الجادة بين إسرائيل وسوريا ولبنان من أجل التوصل إلى سلام شامل في المنطقة[٥٠].

ب ـ قطر

أبدت قطر حماسة كبيرة لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وبادرت إلى إقامة علاقات متميزة معها، وعبّر وزير خارجيتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن أن بلاده تؤيد إلغاء المقاطعة الاقتصادية المباشرة حتى لو لم يتحقق السلام الشامل، وخاضت محادثات مع إسرائيل على هامش القمة الاقتصادية الثانية في عُمان عام ١٩٩٥ حول مبيعات غاز لإسرائيل، لكنها لم تتم، وتوصلت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى اتفاق لتسيير رحلتين جويتين بين الدوحة وتل أبيب.

وتعقيباً على الانتقادات التي اتهمت قطر بإقامة علاقات متميزة مع إسرائيل، ذكر وزير خارجيتها في حديث صحافي يوم ١٨/١/١٩٩٦ أن مقاطعة إسرائيل نفطياً تؤدي إلى تحقيق شركات النفط مكاسب على حسابنا، إذ تصدر النفط والغاز إلى روتردام وغيرها، ومن هناك يعاد تصديره إلى إسرائيل. وفي ما يتعلق بالتجارة، أشار الوزير القطري إلى أن إسرائيل تبيع سلعاً وبضائع في أنحاء الجزيرة العربية بما يفوق مليار دولار سنوياً، وذلك عن طريق إعادة التصدير عبر جزيرة قبرص بعد تعديل الإشارة إلى المصدر، وعلينا أن ندرك الحقائق القائمة وألا نتغاضى عنها، ثم إننا نريد أن نشعر الإسرائيليين أنه إذا اكتمل السلام سيكتمل التعاون العربي ـ الإسرائيلي[٥١].

وفي عام ١٩٩٦ زار شمعون بيريس قطر على رأس وفد كبير بناء على دعوة رسمية (عقب زيارته عُمان)، وقد أسفرت المحادثات التي أجراها مع أمير قطر عن اتفاق على فتح مفوضيتين اقتصاديتين في الدولتين خلال فترة قصيرة، وأن تعالج

(٥٠) دان أفيدان، «دافئة وشهية،» **دافار**، ٥/٤/١٩٩٦، نشرت في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٧ (أيار/مايو ١٩٩٩)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٥١) المصدر نفسه.

هذه المفوضيات الأمور السياسية أيضاً. كما تم الاتفاق على تبادل وفود رجال الأعمال والإسراع إلى بلورة اتفاق لحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي، لخلق أساس لنشاط اقتصادي مشترك من جانب القطاع الخاص في الدولتين، كما وافق أمير قطر على الاستقبال الفوري لسياح إسرائيليين في قطر يحملون جوازات سفر إسرائيلية.

لكن على رغم الحماسة التي أبدتها الحكومة، فقد فوجئ الوفد الإسرائيلي باستطلاع رأي نشرته صحيفة **الوطن** القطرية حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل شمل ٦٠٠ شخص، أوضح أن ٧٠ في المئة من سكان قطر يعترضون على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأن ٩٨ في المئة ممن شملهم الاستطلاع ما زالوا ينظرون إلى إسرائيل على أنها عدو. وقد علق وزير خارجية قطر في المؤتمر الصحافي الذي عقد بمناسبة انتهاء الزيارة، بصراحته المعهودة، بأن نتائج الاستطلاع لا تلزم حكومة قطر، وأن الحكومة القطرية ستكون على استعداد للتأثر بالرأي العام في ما يتصل بمسألة العلاقات مع إسرائيل بعد أن تشعر الجماهير بجدوى هذه العلاقات وأثرها في أوضاعها الاقتصادية ومستوى معيشتها.. وإذا اعترضت الجماهير في ذلك الوقت أيضاً على التطبيع فسوف تضع الحكومة رأي الجماهير في الاعتبار.

وحرصت قطر على استضافة مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة عام ١٩٩٧، على رغم معارضة عدد من البلدان العربية، كما تابعت توثيق علاقتها بإسرائيل على رغم قرارات الجامعة العربية، وعلى رغم قطعها علاقتها بإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ بعد شهرين من اندلاع انتفاضة الأقصى، إذ حافظت على نمط من الاتصالات السياسية عبر المحافل الدولية، كما استقبلت العديد من الوفود الإسرائيلية للمشاركة في ندوات دولية، من بينها استضافة وفد إسرائيلي برئاسة وزيرة الخارجية للمشاركة في مؤتمر الديمقراطيات الجديدة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦[٥٢]، واستضافة ملتقى دوري لحوار الأديان يشارك فيه حاخامات إسرائيليون، ودعوة شمعون بيريس في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ لإلقائه محاضرة في جامعة قطر.

ج ـ العربية السعودية

سعت حكومات إسرائيل المتعاقبة لإجراء اتصالات سياسية مع العربية السعودية، لكن هذه الأخيرة ظلت ترفض إجراء مثل هذه الاتصالات، كما

(٥٢) **الأهرام**، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦، ص ٩.

شاركت في مقاطعة مصر في أعقاب توقيعها اتفاقية «السلام» مع إسرائيل وتعليق عضويتها في الجامعة العربية، وإن كان الأمير فهد بن عبد العزيز (ولي العهد آنئذ) قد أطلق مبادرة للسلام أقرتها قمة فاس، وكانت بمثابة تحول من استراتيجية المواجهة إلى استراتيجية التسوية(٥٣).

وقد طرأ تحول مهم في موقف العربية السعودية من الاتصالات السياسية بالحكومة الإسرائيلية في أعقاب حرب الخليج الثانية، إذ شاركت في المفاوضات المتعددة الأطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد، كما شاركت في المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسمحت بعقد لقاءات بين سعوديين وإسرائيليين وزيارات متبادلة بين مستثمرين سعوديين وإسرائيليين من البلدين، وحتى استيراد غير مباشر لمنتجات إسرائيلية(٥٤). لكن إثر جمود عملية التسوية شاركت العربية السعودية في قرارات الجامعة العربية الداعية إلى تجميد العلاقات مع إسرائيل وإعادة إجراءات المقاطعة، وقاطعت المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدوحة عام ١٩٩٧، كما ربطت مشاركتها في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة بإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في قطر.

وقع تطور آخر مهم في موقف العربية السعودية من قضية التطبيع بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ أطلقت مبادرة أضافت التطبيع إلى مقترحات السلام العربية، وتبنّت القمة العربية المبادرة التي أصبحت تعرف بـ «المبادرة العربية للسلام». ويذهب كثير من التحليلات إلى تصنيف هذا التحول بين جهود المملكة للتخفيف من ضغوط الولايات المتحدة بعد اتهام العديد من السعوديين بالتورط في أحداث أيلول/سبتمبر٢٠٠١، كما يشارك رجال أعمال ومستثمرون سعوديون في مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط (ديفوس) التي حلت محل مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وثمة تطور مهم آخر طرأ على موقف العربية السعودية بعد تزايد مخاوفها من تزايد النفوذ الإيراني في العراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان، والذي عبرت عنه بأشكال مختلفة. وذكرت المصادر الإسرائيلية أنه أفضى إلى تنشيط الاتصالات بين إسرائيل والسعودية، وقد حددت عدداً منها(٥٥)، لكن العربية السعودية نفت

---

(٥٣) انظر: «مشروع فاس،» **شؤون عربية**، العدد ٢٥ (١٩٨٣)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٥٤) سارة يزرعئيلي، «السعودية وقطار السلام،» **ملحق معاريف** (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩). ونشر في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ٦٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥٥) انظر: <http://arabic.cnn.com/2006/middle_eastcnn9/25/israeli.saudil>.

وجود اتصالات سرية مع إسرائيل أثناء حرب لبنان[٥٦]. كما ادعت صحف إسرائيلية بارزة أنه تم ترتيب لقاء في شهر أيلول/ سبتمبر بين إيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، وميئير دهان، رئيس الموساد، وشخصيات أخرى، مع الأمير بندر بن سلطان في ضيافة الملك عبد الله ملك الأردن، وتم الاتفاق بين الطرفين على استمرار وتعزيز التعاون الاستخباري السري للوقوف على التهديدات التي تحيط بالبلدين.

د ـ الإمارات

كذلك تتحدث المصادر الإسرائيلية عن اتصالات سرية بين الإمارات وإسرائيل، وافتتاح مكتب تمثيل إسرائيلي في دبي أسمته «بعثة دبلوماسية سرية»[٥٧]، يضم ثلاثة دبلوماسيين إسرائيليين يحملون جوازات سفر أجنبية ويعملون تحت ساتر رجال أعمال بمعرفة السلطات الإماراتية، وبناء على شروطها لتجنب انتقادات القوى الإسلامية والقومية داخل الإمارات. وعلى رغم نفي الإمارات هذه الأنباء وتأكيد التزامها بمبادرة السلام العربية التي تربط بين الانسحاب من الأراضي المحتلة والتطبيع مع إسرائيل، فإنها تستقبل مسؤولين إسرائيليين للمشاركة في المحافل الدولية التي تعقد في الإمارات مثل استقبال وفد إسرائيلي رفيع المستوى عام ٢٠٠٣ للمشاركة في فاعليات المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي الذي عقد في دبي، كما تستقبل وفوداً رسمية لإجراء محادثات، مثل زيارة مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للشؤون الإدارية على رأس وفد إلى إمارة دبي عام ٢٠٠٥. ويعتبر المسؤولون أن مثل هذه العلاقات قد تكون ذات مردود إيجابي في تسوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

هـ ـ البحرين

انخرطت البحرين في المفاوضات متعددة الأطراف التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد وما رافقها من اتصالات سياسية، واستقبلت مسؤولين إسرائيليين، من بينهم وفد من وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٢١ آب/ أغسطس ناقش مع المسؤولين البحرانيين موضوعات عدة، من بينها إقامة علاقات سياحية، والسماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بدخول البحرين، كما استقبلت في ٢٤ تشرين

---

(٥٦) انظر: «السعودية تنفي وجود اتصالات سرية مع إسرائيل أثناء حرب لبنان،» <http://www.alarabiya.net/articles/2006/09/23/27705.html>.

(٥٧) انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2005/9/2/16413.html>.

الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفداً برئاسة يوسي بيلين، وزير البيئة آنئذ، للمشاركة في أعمال لجنة البيئة المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، في أول اتصال يجري بين الجانبين على المستوى الوزاري. والتقى ولي عهد البحرين مع وزير خارجية إسرائيل في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في الشونة بالأردن على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، وشدّد على أن الاجتماع لم يكن رسمياً، وأن شالوم طلب المزيد من التعاون بين البلدين، لكنه ردّ باستحالة تحقيق ذلك في الأوضاع السائدة[٥٨].

ثالثاً: التطبيع السياسي الإقليمي: من الشرق الأوسط الجديد. . . إلى الشرق الأوسط الجديد

كثيرة هي المصطلحات التي دشنها التحالف الصهيوني ـ الأمريكي للمنطقة منذ مطلع التسعينيات إيذاناً بفرض واقع جديد يتلاءم مع هيكل توزيع القوة والمتغيرات الدولية والإقليمية التي برزت بانهيار الاتحاد السوفياتي وبزوغ عصر الأحادية القطبية في النظام الدولي، وتشرذم النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية.

منذ خلط الأوراق في أعقاب مؤتمر مدريد وحتى العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، طرح هذا التحالف منظومة من المشروعات لتغيير واقع المنطقة، بدأت بمشروع إسرائيلي ـ أمريكي: الشرق الأوسط الجديد والشرق أوسطية، ومرت بالمشاريع الأمريكية لإعادة رسم خرائط المنطقة وتغيير نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤، إلى مشروع الشرق أوسط الموسع الذي كان ثمرة لإدماج مشاريع الإصلاح الأوروبية في المشروع الأمريكي الذي أقرته قمة مجموعة الثماني الكبرى (G 8) عام ٢٠٠٤.

وقد اختلفت نقاط التركيز من مشروع إلى آخر، واختلفت اللافتات والشعارات والوسائل، لكن ظل خيط واحد يجمع بينها كلها، وهو القضاء على النظام الإقليمي العربي وإبداله بنظام شرق أوسطي، وفي أدنى الأحوال محاذاته بنظام إقليمي تكون إسرائيل الفاعل الأساسي فيه.

(٥٨) **الشرق الأوسط**، ٢٣/٦/٢٠٠٣.

١ ـ الشرق الأوسط الجديد

بدأت هذه الإرهاصات بمشروع شمعون بيريس عن الشرق الأوسط الجديد عام ١٩٩٢ في أعقاب مؤتمر مدريد، وفي خضم إطلاق المفاوضات الثنائية والإقليمية للوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية واحتلال الأراضي العربية في إطار صيغة الأرض مقابل السلام. ولم يتوقف عند إقامة برنامج تعاون إقليمي بين دول المنطقة، بل تعدّاه إلى تأسيس نظام إقليمي جديد يهدف إلى إنشاء مجموعة إقليمية لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية، كما تضمن المشروع نظاماً أمنياً إقليمياً يتولى مهمة تثبيت النظام السياسي الجديد في المنطقة على أرض صلبة. كما يتزامن تنفيذه مع بناء هيكل متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية والمشتركة والفنية والاقتصادية والتنسيقية، أي إقامة بنية أو بنى تنظيمية ترسم حدود النظام الإقليمي المقترح تحدّد وظائفه، وتتوسع بتوسعه، ولذلك فإن المشروع الإسرائيلي ينطوي على مراحل زمنية وسياسية وتنظيمية[٥٩].

تدخل عملية التطبيع في المشروع الإسرائيلي باعتبارها شرطاً ضرورياً لبناء النظام الإقليمي الجديد، إذ يحدّد المشروع آلية إقامة النظام الإقليمي الجديد بعقد اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة من الدول العربية المجاورة من جانب، وعقد اتفاقيات متعددة الأطراف من جانب آخر، وتحدّد الاتفاقيات الثنائية علاقات إسرائيل بكل دولة من دول المحيط العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية، إضافة إلى المجالين الدبلوماسي والسياسي، وما يترتب على هذا من ترتيبات تنظيمية وإدارية وفنية وعسكرية مشتركة.

وعلى رغم ما أثاره هذا المشروع من جدل واعتراضات على الساحة العربية، فقد وجد كثير من عناصره قوة دفع بعد اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، ووادي عربة عام ١٩٩٤، ومن خلال لجان المفاوضات المتعددة الأطراف، وما انبثق عنها من صيغ (على نحو ما سيرد تفصيله)، ومن بينها مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن مع ظهور التعنت الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، وتورط بيريس في العدوان الإسرائيلي على لبنان (عملية عناقيد الغضب)، وفشله في الانتخابات المبكرة التي دعا إليها، وتولي نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية (أيار/مايو ١٩٩٦)، سرعان ما خبا مشروع الشرق أوسطية.

لم يكن نتنياهو الذي جاء لـ «تصحيح» أخطاء أوسلو معنياً بمسألة التطبيع أو

(٥٩) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٦١ ـ ٨٠.

التقدم بالتسوية في أي مسار آخر، واستبدل مفهوم «الأرض مقابل السلام» بمفهوم «السلام مقابل السلام»، وتهكم على مشروع الشرق أوسطية واعتبرها مجرد «فكرة مسلية». وقد أفضت سياساته إلى قرارات الجامعة العربية عام ١٩٩٧ بدعوة الدول العربية إلى تجميد إجراءات التطبيع.

٢ ـ الشرق الأوسط الكبير

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وقعت المنطقة العربية تحت طائلة تحليلات متعددة حول مسؤولية النظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها عن إفراز الإرهاب وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت أضراراً بالغة بالولايات المتحدة، وتهدّد بأضرار أخرى لأمن الدول الغربية ومجتمعاتها. واستخلصت هذه التحليلات التي انخرطت فيها مراكز بحثية، ومؤسسات إعلامية، ومسؤولون سياسيون وحكوميون، وكتّاب ومفكرون، أن مكافحة الإرهاب، وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

انطوت هذه التحليلات في بعض جوانبها على موقف عنصري، إذ اتهمت الثقافة العربية والإسلامية بالفساد والعدوانية، وحطت من شأن العرب كجماعة قومية، والمسلمين كجماعة دينية، وانزلقت إلى مقارنات بين الإسلام وديانات أخرى تنمّ عن التعصب، كما انطوت على الكثير من التهديد والوعيد لبلدان المنطقة، وأفضت في مجملها إلى سلسلة من جرائم الكراهية والجرائم العنصرية ضد العرب والمسلمين في العديد من دول العالم، وبخاصة الغربية[٦٠].

وفي سياق هذه الحملة العنصرية، قويت الدعوة إلى التغيير في المنطقة، وأدمجت في سياسات واستراتيجيات محددة تتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية، كما أعيدت صياغة دعوات التغيير في صياغات براقة خاطبت تطلعات بعض القوى في تغيير الواقع السياسي المتكلس في المنطقة. وتضمنت بعض مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وحشدت الولايات المتحدة وراء دعوتها وثائق سياسية وموارد مالية وقوة عسكرية.

أخذ المشروع الأمريكي للتغيير في المنطقة بعدين متوازيين: اتجه **الأول** إلى التغيير من خلال التفاعل مع الأزمات الكبرى في المنطقة، مثل العراق وفلسطين

(٦٠) **صناعة الكراهية في العلاقات العربية ـ الأمريكية**، تحرير وتقديم أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٢).

ولبنان، واتجه **الثاني** إلى طرح برنامج مركب للتغيير السياسي والثقافي.

على **المستوى الأول**، تطابقت الرؤية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية إلى حدّ كبير حيال قضية الإصلاح السياسي في الأراضي الفلسطينية، بينما كانت ذريعتها «وقف الإرهاب الفلسطيني»، فقد تمثل مضمونها في تغيير القيادة الفلسطينية، والبحث عن شريك لإحلال السلام يقوم بدور جيش لبنان الجنوبي السابق، أي حماية الاحتلال. وتم تجميل ذلك بتبني عدد من المطالب الوطنية المطروحة بإقرار دستور وفصل السلطات وإصلاح السلطة القضائية، وتحديد اختصاصات السلطة الفلسطينية، ومكافحة الفساد، وإجراء انتخابات. وفي المحصّلة النهائية تم تعليق استئناف المفاوضات الخاصة بالتسوية على إجراء هذه الإصلاحات، واقتصر تطبيق «رؤية بوش» عن دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥ على خطة خريطة الطريق التي لم يكن الجانب المتيقن منها ـ وقت إعلانها ـ يتجاوز وقف الانتفاضة، وإعلان دولة فلسطينية متقطعة الأوصال، موقتة الحدود، تحت هيمنة كاملة لسلطات الاحتلال، وهو ما أعلن تأجيله لاحقاً إلى عام ٢٠١٠، أي بعد انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي الثانية(٦١).

أما بالنسبة إلى **العراق** فقد قررت الولايات المتحدة أن تقوم بمهمة التغيير بنفسها، على رأس تحالف دولي استند إلى سلسلة أكاذيب، مثل امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وعلاقته بالإرهاب وغيرها، لم يثبت فحسب كذبها، بل أصبحت أيضاً موضع مساءلة سياسية وبرلمانية من جانب المجتمعات الغربية التي شاركت في العدوان، وفي مقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا. ولم تكترث الولايات المتحدة إلى أن يكون هذا التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة التي قاومته، وأطلقت على حملتها العسكرية للعراق اسم «تحرير العراق»، لكنها بدلاً من أن تسقط النظام السياسي الذي ادعت أنها جاءت لتحرير الشعب منه، فقد أسقطت النظام العام والقانون كذلك، وأطلقت يد السلب والنهب تعبث بالبنية الأساسية للبلاد. وأشعلت نيران فتنة طائفية، ودفعت بالبلاد إلى أتون حرب أهلية. وراح ضحية هذا العدوان وتداعياته ـ وفقاً لبحث أجرته جامعة جون هوبكنز الأمريكية في عام ٢٠٠٦ أكثر من ٦٥٠ ألف ضحية(٦٢).

---

(٦١) في تحليل المشروع الأمريكي والدولي للإصلاح الفلسطيني، انظر: محمد خالد الأزعر، «مستقبل الدولة الفلسطينية بين التطور الديمقراطي والتسوية السلمية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية: مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية، القاهرة، ٢٦ ـ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١٢ ـ ١٣.

(٦٢) «Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross-Sectional Cluster Sample Survey,» <http://www.thelancet.com/webfiles/images/journals/lancet/s0140673606694919.pdf>.

وقد يثور الجدل حول حجم الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق واحتلاله، وحول حجم ودور نظم عربية تورطت في تسهيل هذا الاحتلال، وقد نحتاج زمناً لتوثيق هذه الأدوار، لكن ما لا يختلف حوله هو آثاره الجيو ـ سياسية في منطقة الشرق الأوسط، وفي دوره باستراتيجية التحالف الأمريكي ـ الصهيوني تجاه «بناء شرق أوسط جديد». فمن ناحية، أسقط الاحتلال أحد أنظمة الممانعة الرئيسية في المنطقة، وفكك الجيش والأمن، وأعاد بناء السلطة على أساس طائفي، فأثار الانقسام الأهلي وأضعف الدولة، وخفض مستوى الولاءات الوطنية من مستوى الدولة الوطنية إلى مستوى الولاءات العرقية والعشائرية والمذهبية بإثارة النعرات الطائفية أو التماساً للحماية، ووضع الدولة على طريق التفكيك والتقسيم.

ومن ناحية أخرى، شكك في عروبة العراق، وهويته، وكرس ذلك في وثائق وقوانين، وأحدث خللاً في التوازن الإقليمي الخليجي، كما أسقط التوازنات السابقة التي رسخت زمناً طويلاً على المستوى الإقليمي الأوسع للشرق الأوسط، وترك المنطقة نهباً لخيارات جديدة زاد من إرباكها عجز معظم بلدان الخليج عن تحديد طبيعة المخاطر المحدقة بها.

ومن ناحية ثالثة، استباح ثروات العراق واستصدر قوانين للاستثمارات والنفط، كانت بمثابة «بيع للعراق»، ووضع خططاً مستقبلية للهيمنة على نفط العراق بكل ما يعنيه ذلك من تأثيرات استراتيجية في قضية النفط الحرجة بالمنطقة. في هذا السياق، تحول العراق المحتل إلى مرتع للتطبيع على نحو ما لمسناه، وأثار تطلعات لإحياء مشاريع إقليمية انقضت ستة عقود على اندثارها، مثل خط أنابيب الموصل حيفا، وبل أثار أيضاً أطماع إسرائيل بأن تتحول إلى مركز لتجميع خطوط النفط لكي تصبح حيفا «روتردام الشرق الأوسط».

ما لم يدركه التحالف الأمريكي ـ الصهيوني تجاه العراق هو حجم المقاومة العراقية لمشروعهما المشترك حيال العراق والمنطقة، وفشل تقديراتهما.

أما **لبنان** فهو يعيش حالة من الممانعة، في ظل أوضاع داخلية وإقليمية مركبة، بدءاً من التحالف اللبناني ـ السوري بأبعاده المختلفة من وجود القوات السورية في لبنان، وتوحد المسارين السوري واللبناني في قضايا التسوية السياسية، وصولاً إلى تعاظم قوة «حزب الله» كقوة مقاومة وطنية لبنانية تتمتع بشعبية قوية وتسلح جيد، وتمثل نموذجاً ملهماً وناجحاً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد أن طردت قواته من الجنوب بانسحاب أحادي عام ٢٠٠٠، وأخيراً بالوجود الفلسطيني الكبير في ١٣ مخيماً تأوي نصف اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والبالغ عددهم ٣٧٦ ألفاً، بخلاف ١٨ مخيماً للفلسطينيين غير المسجلين. وتخضع بعض هذه المخيمات لإشراف الفصائل الفلسطينية المسلحة.

في ظل هذا الواقع الممانع، تعرض لبنان للعديد من الضغوط من جانب التحالف الأمريكي ـ الصهيوني من أجل دفعه إلى اتخاذ مواقف مضادة لحزب لله ومنظمات المقاومة الفلسطينية من ناحية، ومحاولة أطراف دولية ومحلية جعله مسرحاً للعمليات الإرهابية من ناحية أخرى، لكن الحكومة اللبنانية اتخذت موقفاً مرناً استجاب لأبعاد التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب من دون أن تتورط في مصيدة الطرح الأمريكي ـ الصهيوني[٦٣]، وعلى رغم ذلك أحرزت الولايات المتحدة هدفاً مهماً باستصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٥٩) في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط والذي دعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.

وجاءت واقعة تفجير موكب الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، بمثابة علامة فارقة في مسار المشهد السياسي اللبناني بخاصة، والإقليمي بعامة، فمن ناحية حمّلت كثير من الفئات اللبنانية سوريا مسؤولية الحادث سواء بالتقصير أو التحريض أو التنفيذ، وعلى رغم استنكار سوريا فقد عزز هذا الاتهام وقوع سلسلة حوادث اغتيالات، ومحاولات اغتيال استهدفت معارضين للوجود السوري في لبنان، وأحدث هذا غضباً عارماً في الشارع اللبناني ضاعف من المطالبة بإنهاء الوجود السوري في لبنان بأشكاله العسكرية والاستخبارية كافة، وبتحقيق دولي. ومن ناحية أخرى، اعتبرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحادث بمثابة حجر إضافي في بناء الشرق الأوسط الجديد، وبادرت الولايات المتحدة إلى استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٩٥) في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مقرها لبنان لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقها بشأن اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، وتتضمن مهامها المساعدة في معرفة المنفذين والمشرفين والمنظمين والشركاء في الهجوم.

حدّدت تقارير لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس إلى الأمين العام للأمم المتحدة عدة أمور أهمها: تورط مسؤولين أمنيين سوريين في التخطيط للعملية وتنفيذها، وتحديد مسؤولية أربعة جنرالات لبنانيين تم

---

(٦٣) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٣)، ص ١٦ ـ ١٧.

توقيفهم، والحاجة إلى استكمال التحقيق، واتهام سوريا بعدم التعاون بقدر كافٍ مع التحقيق[٦٤].

في سياق هذه التطورات العاصفة، جرت انتخابات المجلس النيابي اللبناني في أيار/مايو ٢٠٠٥ بإشراف حكومة انتقالية شكّلها نجيب ميقاتي، وأسفرت عن فوز مجموعة «١٤ آذار» بعدد ٧٠ مقعداً، ومجموعة «٨ آذار» بعدد ٢٩ نائباً يمثلون كتلتي «حزب الله» و«أمل»، و«التيار الوطني الحر» و«الكتلة الشعبية» بـ ٢٣ مقعداً. وفاز نواب يمثلون تنظيمات «القومي» و«البعث» و«التنظيم الناصري» ومستقلون بستة مقاعد. وانبثقت عن البرلمان حكومة برئاسة فؤاد السنيورة، تضم أغلبية تمثل مجموعة «١٤ آذار» وخمسة وزراء يمثلون «أمل» و«حزب الله»، فيما رفض «التيار الوطني الحر» دخول الحكومة.

وفي السياق ذاته، اضطرت سوريا إلى سحب قواتها من لبنان إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٩). وصعّدت مجموعة «١٤ آذار» من دعوتها إلى تطبيق باقي بنود القرار، وتشمل نزع أسلحة الميليشيات بهدف نزع السلاح الفلسطيني في المخيمات، وسلاح «حزب الله»، كما صعّدت من دعوتها إلى إسقاط الرئيس إميل لحود باعتباره يمثل «مرحلة الوصاية السورية». وطرحت هذه القضايا كلها على طاولة الحوار وسط ضغوط دولية وإقليمية واسعة وأهداف متقاطعة.

جاء العدوان الإسرائيلي الشامل على لبنان في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم «تغيير الاتجاه» إثر عملية عسكرية محدودة لحزب الله أسر خلالها جنديين إسرائيليين من أجل تحريك قضية الأسرى اللبنانيين وغيرهم من المحتجزين في المعتقلات والسجون الإسرائيلية، بأهداف متعددة بدأت باستعادة الجنديين الأسيرين، لكن سرعان ما تمددت وتشعبت لفرض شروط سياسية استهدفت تغيير الواقع اللبناني وتشكيله وفق مصالحها، من بينها القضاء على «حزب الله»، وفي الأدنى إزاحته من جنوب نهر الليطاني، واستكمال تطبيق القرار رقم (١٥٥٩) بنزع سلاح الميليشيات المسلحة، أي سلاح المقاومة والسلاح الفلسطيني، وفي الأدنى نشر القوات اللبنانية في الجنوب، ودفع الحكومة اللبنانية إلى نزع هذه الأسلحة ونشر قوات دولية لمنع وصول أي أسلحة إلى «حزب الله».

لم يحظ هذا العدوان بتأييد صريح من الولايات المتحدة فحسب، بل سبقه

(٦٤) انظر الفقرات ٣١ و٣٥، والاستنتاج الوارد عقب الفقرة ١٢٣، والفقرة ١٦٦ من نص تقرير ديتليف ميليس الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (باللغة العربية)، <http://www.daralhayat.com>.

تخطيط مشترك كشفه خبراء استراتيجيون، ووثقه خبراء عرب بارزون[٦٥]، وتباطأ مجلس الأمن في اتخاذ قرار لوقف إطلاق النار تحت ضغط الولايات المتحدة لإتاحة الفرصة لإسرائيل لاستكمال مهمتها. لكن صمود الشعب اللبناني، ونجاح «حزب الله» في النيل من هيبة إسرائيل بضرب العمق الإسرائيلي، وإفشال أهداف العدوان، أدت إلى طرح معنى جديد هذه المرة للشرق الأوسط الجديد، لم يكن بالتأكيد ذلك الذي استهدفه التحالف الصهيوني ـ الأمريكي وبشرت به كوندوليزا رايس، حتى وإن لم تحسم بعد المعركة السياسية لتوابع الزلزال.

وعلى امتداد الساحة، ثمة واقع جديد يتشكل، يحمل أكثر من قراءة لدى الأمريكيين أنفسهم، ويستحق أن نقف عنده، بينها تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون حول استراتيجية جديدة للولايات المتحدة[٦٦]، حتى وإن أكد البعض أنه لا يهدف إلى استراتيجية الخروج التي يدعو إليها الأمريكيون، وإنما لتجنب «أرماجيدون» شرق أوسطية[٦٧]، وتحليلات ريتشارد هاس المسؤول السابق، والمحلل الاستراتيجي الذائع الصيت[٦٨] الذي تنبأ بأن المأزق الأمريكي في العراق ونتائج حرب لبنان التي أضعفت إسرائيل تبشر بنهاية الحقبة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وتمثل **المستوى الثاني** من الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في إطلاق سلسلة من المشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدءاً من منتصف عام ٢٠٠٢، تضمنت مشروعات للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، وأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودمج معظم بلدان المنطقة في منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وأخرى لتطوير التعليم والثقافة. وكان من أبرزها «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنين القادمة» التي أطلقها كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي السابق، في ١٢

---

(٦٥) انظر: خير الدين حسيب، «حول الحرب الإسرائيلية على لبنان: ورقة خلفية،» ص ٣٣، و«التداعيات الدولية،» ص ٣٨٨ ورقتان قدمتا إلى: **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٦).

(٦٦) James A. Baker, III and Lee H. Hamilton, «The Iraq Study Group Report,» December 2006.

(٦٧) Niall Ferguson, «Baker-Hamilton's Fine Print: Stay in Iraq,» *Los Angeles Times*, 11/12/2006.

(٦٨) Richard N. Haass, «The New Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 6 (November-December 2006).

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[٦٩]، ولحقتها سلسلة تفصيلات صدرت تحت عناوين بيانات حقائق، من بينها «تمكين المرأة من الكفاية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين المعرفة، وتوسيع آفاق الفرص السياسية، وكذلك مبادرة الرئيس بوش بتأسيس منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال عشر سنوات (٩ أيار/مايو ٢٠٠٣).

وفي النهاية، أدمجت الإدارة الأمريكية معظم هذه المبادئ لـ «إصلاح» المنطقة في مشروع موحد، أعلنت عنه في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ تمهيداً لمناقشته في قمة الدول الثماني الكبرى (G8) في «سي أيلاند» منتصف عام ٢٠٠٤.

لم يكن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط هو المشروع الوحيد الذي طرح «لإصلاح» المنطقة، ففي غضون طرح المبادرات الأمريكية تكاثرت مشروعات الإصلاح الغربية لـ «رجل الشرق المريض» حتى تجاوزت عشرة مشروعات، فإلى جانب المشروعات الأمريكية ظهرت مشروعات ألمانية[٧٠]، وألمانية ـ فرنسية[٧١]، وكندية، ودانمركية، وكندية ـ دانمركية، وبريطانية، وبعضها تبناه الاتحاد الأوروبي، وتناولت هذه المشروعات فرادى بعض المطالب التي تطرحها القوى السياسية والاجتماعية للإصلاح على الساحة العربية، وبخاصة الليبرالية منها، لكنها اختلفت في منطلقاتها وأهدافها وخصائصها، وتناقضت أحياناً في ما بينها، ووقع بعضها في أخطاء فادحة.

تضمن «مشروع الشرق الوسط الكبير»، سلسلة من البرامج لتشجيع «الديمقراطية والحكم الرشيد» تشمل إجراء انتخابات حرة، وتدريب النساء على القيادة، وتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، وتعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، وتدعيم المجتمع المدني، وكذا «بناء مجتمع معرفي» يشمل مبادرة للتعليم الأساسي، ومحو الأمية، وتطوير البرامج التعليمية، وإصلاح التعليم، وتعزيز التواصل مع شبكة الإنترنت، كما تضمن «البعد الاقتصادي» برامج لتدريس إدارة الأعمال وتوسيع الفرص الاقتصادية،

(٦٩) «خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول في مؤسسة التراث (١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤)،» **قضايا حقوق الإنسان**، العدد ٩ (آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ١٥٨ ـ ١٦٨.

(٧٠) «نص خطاب وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر أمام مؤتمر ميونخ في ٧/ ٢/ ٢٠٠٤،» **الحياة**، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٧١) «نص المشروع الفرنسي الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط،» **الحياة**، ٧/ ٣/ ٢٠٠٤.

ومبادرة لتمويل النمو، وتشمل إقراض المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير، وبنك تنمية للشرق الأوسط الكبير، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، ومبادرة التجارة، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمناطق التجارية، ومناطق رعاية الأعمال، وتأسيس منبر للفرص الاقتصادية للشرق الأوسط[(٧٢)].

عرّف «المشروع» الشرق الأوسط الكبير بأنه البلدان العربية وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، وانطلق من منظور وصاية على منطقة قاصرة شبعت من فكرة الوصاية والانتداب بعد استعمار غربي طويل مسؤول عن كثير من أوجه القصور والمشكلات في المنطقة، ومدّ نطاقه الجغرافي إلى بلدان تتفاوت درجة تحديثها بمقدار هائل في ما بينها، وأشار إلى إسرائيل كنموذج وحيد للديمقراطية في المنطقة، وإلى أفغانستان والعراق المحتلتين كنموذج للإنجازات.

أما محتواه الاقتصادي، فكان بمثابة إحياء للمشروع الشرق أوسطي، ومؤسسات التعاون الإقليمي التي انبثقت عن المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولم يوضح لنا المشروع كيف يمكن دمج إسرائيل في المنطقة، بينما هي تبني جداراً خراسانياً عازلاً يفصلها عن أقرب «جيرانها» الشعب الفلسطيني، وآخر من الكراهية والعنف يفصلها عن باقي «جيرانها»، وتجاهل المشروع أخطر تحديين يشغلان المنطقة، وهما مآل الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، وحقوق الشعب الفلسطيني.

ولم تخل بعض المشاريع الأخرى الأوروبية من مثالب وشكوك، ففي الوقت الذي دعت فيه إلى «شراكة بدلاً من الوصاية»، وإلى بناء الإصلاح من الداخل بدلاً من وهم بنائه من الخارج، وتنبهت إلى المسألتين العراقية والفلسطينية، فقد انتهت إلى ضرورة ألا تظل هاتان المسألتان عائقاً لمشروعات الشراكة، وهي تعلم أن إحداها فحسب، وهي القضية الفلسطينية عرقلت مشروعات الحوار العربي ـ الأوروبي التي انطلقت في السبعينيات، وأضعفت الشراكة اليورومتوسطية التي انطلقت في منتصف التسعينيات، كما أنها غرقت بدورها في وهم الشرق الأوسط الكبير، واحتفظت في الوقت نفسه لنفسها بمشروعها الخاص المبني على اتفاقيات للشراكة مع بلدان المنطقة.

أما الشكوك التي أثارتها هذه المشروعات، فتعود إلى ازدواجية المعايير، ففي

(٧٢) **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

الوقت الذي كانت تخاطب فيه مشاعر الرأي العام العربي بموقف يتمايز من الموقف الأمريكي بانحيازاته، لم تتورع أن تضع حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس» على قائمة الإرهاب.

٣ ـ الشرق الأوسط الموسع

في كل الأحوال، فقد طورت المناقشات الدولية من المشروع الأمريكي قبل أن يقرّ بشكل نهائي في إطار قمة الثماني التي انعقدت في ٩ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وقد صدرت الوثيقة المنقحة في وثيقتين أخذتا شكل بيان[(٧٣)] وبرنامج عمل[(٧٤)].

وعلى رغم أن البيان تضمن فقرات تتعلق بالقضية الفلسطينية، والأراضي العربية المحتلة، وقضية العراق، وهدأ من مخاوف النظم العربية بالتأكيد على أن الإصلاح ينبغي أن ينبع من الداخل، وأن تحدد بلدان المنطقة وتيرته ومداه، فقد حافظ على جوهر فلسفته، فتبنى «خارطة الطريق» ومنطق الرباعية في تسوية القضية الفلسطينية التي تعني في التحليل النهائي الرؤية الأمريكية ـ الصهيونية، وتناول القضية العراقية من المنظور الأمريكي، بل بمفرداته أيضاً، وأكد ألا تكون النزاعات الإقليمية عقبة في وجه الإصلاحات، بل إن الإصلاحات يمكن أن تحقق تقدماً في اتجاه حلها. وأكد أن أولوية الإصلاح هي في المجالات الثلاثة التي تبناها المشروع الأمريكي، في الحيز السياسي، والحيز الاجتماعي الثقافي، والحيز الاقتصادي، ولم يفته أن يؤكد في الحيز الأخير تشجيع التجارة بين بلدان المنطقة باعتبارها إحدى أولويات التنمية للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

أما برنامج العمل الذي أُطلق عليه «خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح، فعلى رغم أنها تبنّت العديد من المطالب الشعبية المطروحة من جانب شعوب المنطقة منذ عقود، فقد حافظت على طابعها كبرنامج للوصاية على المنطقة، إذ وزعت التزامات محددة، وأوكلت متابعتها لدول من مجموعة الثماني، ووضعت آلية للمتابعة، وهي تأسيس «منتدى المستقبل»، وتوفير إطار وزاري للحوار بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ترافقه حوارات موازية على صعيد مؤسسات الأعمال، وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني، وتشجيع التبادل

---

(٧٣) انظر نص البيان على موقع إسلام أون لاين: <http://www.islamonline.net/arabic/doc/2004/06/article05>.

(٧٤) انظر نص برنامج العمل على: <http://www.islamonline.net/arabic/doc/2004/06/article06>.

والتعاون الثقافي، وتحديد مصادر تمويل قيمتها ١٠٠ مليون دولار، وتشمل الالتزامات أدواراً محددة التزمت بها دول مجموعة الثماني في دعم أهداف البرنامج في دول عربية محددة.

وقد رأى باحثون[٧٥] أن مبادرة الدول الثماني الكبرى اختلفت عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير من عدة زوايا، أبرزها أنها حرصت على تأكيد أهمية الشراكة مع دول المنطقة، وحددت شراكتها مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال، بصورة تأتي رغبة في البحث عن شركاء من داخل المنطقة، ولا تقوم هي بتصنيعهم وفرضهم عليها من خارجها. كما تضمنت اعترافاً بدور المنطقة بالمساهمة الحضارية في مسيرة الإنسانية، واعتبرت على عكس الوثيقة الأولى، أن هناك ضرورة لتسوية عادلة وشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن تشير بشكل واضح إلى أن هذا الصراع هو أحد الأسباب الرئيسية وراء تعثر الإصلاح في العالم العربي.

وقيّم آخرون النتيجة التي خرج بها مشروع الشرق الوسط الموسع بأنها نصف هزيمة، ونصف نصر للمشروع الأمريكي: «نصف هزيمة لأنها أخفقت في إضفاء طابع مؤسسي على المبادرة (الأمريكية)، ونصف نصر لأن القمة وافقت على إنشاء ما سمي بمنتدى المستقبل الذي ينعقد سنوياً بحضور وزراء خارجية الدول الصناعية الكبرى»[٧٦].

وأضاف آخرون أن إسرائيل رأت في هذا المشروع تراجعاً أمريكياً، وسعت إلى إعادة مشروعات الشرق الأوسط الكبير إلى أصوله الإمبراطورية، أي ربطه بالمصالح العالمية الأمريكية وتحويله إلى شراكة أمريكية ـ إسرائيلية خلال اجتماع عقد بواشنطن في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ بين مستشاري شارون ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية ومستشاري الأمن القومي والاستخبارات الأمريكية، بهدف تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، ناقش مذكرتين أعدتا لهذا الغرض، إحداهما أمريكية أعدها دانيال ليرانو، أحد مستشاري شارون المقرّبين حملت اسم «الهندسة السياسية لخريطة الشرق الأوسط

---

(٧٥) عمرو الشوبكي، «حول الإصلاح السياسي في مصر: طموحات الداخل وضغوط الخارج،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية: مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية.

(٧٦) أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية،» ورقة قدمت إلى: **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٦٣.

للسنوات الثلاث القادمة»، وكان أحد أهدافها هو إعادة توجيه مسار العلاقات العربية باتجاه ربطها بإسرائيل والولايات المتحدة، ضمن إطار العلاقات الثنائية وعلى حساب العلاقات العربية والاتفاقات الثنائية والجماعية للتعاون الاقتصادي والأمني[٧٧].

وفي كل الأحوال، لم يُظهر مسار مشروع الشرق الأوسط الموسع نجاحاً يذكر في هدفه المزعوم نحو نشر الديمقراطية أو تعزيز الحريات المدنية والسياسية، إذ اقتصرت استجابة الحكومات العربية في مجال الإصلاحات السياسية إما على أمور شكلية، أو مطالب تتماشى مع رغبة الحكومات في تعزيز قبضتها على خصومها السياسيين ومواجهة ما تعتبره تطرفاً من خلال قوانين مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وتغيير منظومة الإعلام والتعليم والثقافة.

وتحول منتدى المستقبل الذي عقد ثلاث دورات في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ في الرباط، و٢٠٠٥ في المنامة، و٢٠٠٦ في عُمان، إلى منبر كاشف للخلافات أكثر منه معبراً عن التوافقات.

كما أظهرت ملتقيات المنظمات غير الحكومية التي تعقد بالتوازي مع هذه المؤتمرات، وتقيّم مراحلها السابقة، وترفع توصياتها إلى المؤتمر الرسمي، حجم الفجوة بين ما استهدفته الدول الصناعية الثماني والواقع. وعلى سبيل المثال جاء في تقييم وثيقة منظمات الإصلاح الديمقراطي (مصد) المرفوعة إلى مؤتمر عُمان (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦) «يأسف الموقعون على هذه الوثيقة لاستمرار الممارسات العدائية لمصالح الشعوب العربية من قبل الدول الصناعية الثماني، والتي جاءت مغايرة لتوصيات المؤتمر الموازي، إذ يتضح جلياً أنه لم يحدث تقدماً، بل إن هناك تراجعاً كبيراً وإمعاناً متعمداً في سياسة انتهاك القانون الدولي الإنساني، فالانتهاكات الصارخة التي مارستها إسرائيل في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة مثلت تراجعاً خطيراً في المسؤولية الجماعية التي تتحملها الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن حماية المدنيين وممتلكاتهم. ومنذ اللحظة الأولى للعدوان تبنت الولايات المتحدة الحرب الإسرائيلية ضد لبنان وبررتها بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا في المسرح الدولي على أنها دفاع مشروع عن النفس، وفي الواقع هي

(٧٧) محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥،» في: **التقرير الخليجي الاستراتيجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (الشارقة: مركز الخليج للدراسات؛ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٧٤.

عدوان بربري وجرائم حرب حقيقية نفذتها إسرائيل لصالح هذه الدول[٧٨].

والواضح أن مشروع الشرق الأوسط الموسع فقد زخمه بسبب عدة عوامل موضوعية، يأتي في مقدمها فشل المشروع الأمريكي في العراق، وفشل التحالف الأمريكي ـ الصهيوني في تحقيق أهداف الدولتين في حربهما على العراق والفلسطينيين، وتزايد مخاوف التحالف الغربي من أن الإصلاحات التي كانت تلحّ على إجرائها يمكن أن تزعزع استقرار الأنظمة الحليفة، وقد تدفع بقوى راديكالية مناهضة للغرب وإسرائيل إلى مواقع السلطة، على نحو وصول «حماس» إلى السلطة، ومن قبلها حصول الإخوان المسلمين في مصر على خُمس مقاعد مجلس الشعب على رغم كل الضغوط والتدخلات التي أجرتها الحكومة المصرية لحرمانها من الفوز. ولا يعني هذا أن الغرب سيتخلى عن مشروع الشرق الأوسط الموسع، بل الأرجح ألا يعترف بفشله، وأن يبقي على هياكله من الناحية الشكلية ويتجه إلى وسائل أخرى للتأثير.

٤ ـ الشرق الأوسط الجديد، مرة أخرى

لفت نظر المراقبين، كما لفت نظرنا جميعاً، تصريح كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، خلال الحرب الإسرائيلية علي لبنان، بأن ما يجري إنما هو آلام المخاض لبناء الشرق الأوسط الجديد، في ما بدا وكأنه إيذان بمرحلة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة، سرعان ما تبلورت في سلسلة من الإجراءات تمثل في مجملها إعادة صياغة لمشروعها تجاه المنطقة، كانت أبرز ملامحه: تدشين ما أسمته الإدارة الأمريكية «الاستراتيجية الجديدة في العراق»، والحشد العسكري اللافت تجاه إيران، وبدء التحرش العسكري بها، وتكريس الانقسام اللبناني والفلسطيني، والتدخل العسكري المباشر في الصومال بالتحالف مع إثيوبيا للإطاحة بالمحاكم الإسلامية، وتكريس «تحالف النظم المعتدلة» (٦+٢+١)، والإعداد لخطة جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية بشراكة «تحالف المعتدلين العرب» يتراوح الجانب المتيقن منها بين مشروع الدولة الموقتة الذي يعدّ أحد مراحل خريطة الطريق، ومشروع التهدئة الذي تتبناه المبادرة المصرية تمهيداً لمفاوضات الحل الدائم.

وعلى رغم أن هذه الاستراتيجية المعدلة توكل للنظم الحليفة مهام محددة في

(٧٨) «بيان منظمات الإصلاح الديمقراطي في الدول العربية ودول غرب آسيا إلى الدول المشاركة في منتدى المستقبل الثالث،» مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

تنفيذ المشروع الأمريكي تجاه المنطقة، بدلا من أن تكون هي نفسها موضوعاً لهذا التحول، كما توكل مهام محددة على نحو صريح للقوى المحلية الحليفة، فإن المشروع المعدل لا يملك من أسباب النجاح أكثر مما سبقه، بينما يفتقد المدى الزمني الذي أتيح لسابقه، إذ غادر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير موقعه في داوننغ ستريت، ويستعد الرئيس الأمريكي لمثل ذلك الأمر، وهما يعدان بطلا الدراما المأساوية التي تعيشها المنطقة وتتحفظ عليها مجتمعاتهما، الأمر الذي لا يجعل من التنبؤ بفشل المشروع مجازفة، وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة التقليل من وطأة المشروع الاستعماري العدواني على الشعوب العربية والإسلامية في المنطقة، والذي ستظل هزيمته في كل الأحوال معركة طويلة المدى.

الفصل الثاني

التطبيـــع الاقتصـــادي

مقدمـة

كان التطبيع الاقتصادي، ولا يزال، هدفاً إسرائيلياً ثابتاً في استراتيجيتها لـ «السلام» مع البلدان العربية، بهدف فضّ المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج إسرائيل في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة التي يعاني اقتصادها شحاً واضحاً في مواردها.

وقد تباينت شروط التطبيع الاقتصادي التي فرضتها إسرائيل في اتفاقيات التسوية الثلاث التي عقدتها مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، فبينما اقتصر الإلزام في اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية على المبدأ من ناحية، ومبيعات نفط من ناحية أخرى، فقد امتد في الحالة الأردنية للعديد من التفاصيل، وأجحف بحقوق الأردن في المياه، وفرض في الحالة الفلسطينية اتحاداً جمركياً، ونمطاً من الاحتكار في التبادل التجاري والصناعة، ورحل المصالح الاقتصادية العليا للشعب الفلسطيني، بدءاً من المياه وانتهاء بالحدود، لمفاوضات الحل النهائي التي تتراوح بين التأجيل المخل، والفرض الأحادي المجحف.

كذلك شهدت استراتيجية إسرائيل للتطبيع الاقتصادي مع البلدان العربية تطورات متعاقبة، فبينما بدأت في الحالة المصرية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي بتبريرات تحويل السلام إلى مصلحة مصرية من أجل توطيده، وترافق مع انسحابات مبرمجة، فقد اكتسبت منذ بداية التسعينيات طابعاً مختلفاً في ضوء اختلال ميزان القوة الإقليمي والدولي، وهو الفصل بين مسارات التفاوض بدعوى أن التقدم في أحد المسارات يمكن أن ينعكس إيجابياً على مسار آخر متعثر، كما ربطت مفاوضات التسوية الثنائية بإطار للتعاون الإقليمي تتبوأ فيه إسرائيل موقع المركز والقيادة، وتبادلت إسرائيل والبلدان العربية مواقعهما منذ أوائل العقد الحالي، فأصبح التطبيع لبّ المبادرة العربية الرسمية للتسوية بدعوى تشجيع إسرائيل على الانخراط في جهود التسوية، وتجاهلته إسرائيل. لكن ما لم يتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع الاقتصادي، كما في الاستراتيجية الإسرائيلية للتسوية، هو نمط التحالف الصهيوني ـ الأمريكي الذي لم يعد يأبه للتمايزات المحدودة التي كان

يحرص على إظهارها بعض الساسة من الطرفين لاعتبارات تتعلق بكل منهما، وأخذ طابعاً من التطابق التام، عززته المتغيرات الدولية، ومثل بتحالفاته المتشعبة رافعة التطبيع في كل ميادينه.

ويتناول هذا الفصل موضوعه في خمسة مباحث، تتعرض للتطبيع الاقتصادي على المستوى الثنائي، ثم على المستوى الإقليمي، كما تتعرض للمشروعات الأمريكية والأوروبية لدمج إسرائيل في المنطقة، وأخيراً تتعرض لتقويم آليات التطبيع الاقتصادي.

أولاً: مسار التطبيع الثنائي

١ ـ دول الطوق

أ ـ مصر

مرّ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل، بمرحلتين متمايزتين، منذ توقيع اتفاقيات التطبيع بين الجانبين: ارتبطت المرحلة **الأولى** بمسار التطبيع السياسي، فانتعش مع تحسن التطبيع السياسي، واضمحل مع التوترات السياسية التي صاحبت اعتداءات إسرائيل على البلدان العربية وتعنتها في مسار العملية السياسية للتسوية مع البلدان العربية. وقد استغرقت هذه المرحلة معظم الفترة، لكن اعتباراً من عام ٢٠٠٤ اكتسب التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل مداراً مستقلاً عن المسار السياسي، فعلى رغم ما بلغه التعنت الإسرائيلي تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، وحجم الاعتداءات التي ارتكبتها إسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني، لم يستمر التطبيع الاقتصادي فحسب، بل تدعم أيضاً على نحو غير مسبوق.

خلال العقد الأول من التطبيع لم يحقق التطبيع الاقتصادي نتائج ملموسة لإسرائيل إلا في مجالين اثنين، هما النفط والسياحة، إذ بلغت صادرات مصر من النفط لإسرائيل وفقاً للاتفاق الموقع مع اتفاق السلام حوالى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى مشتريات من النفط المصري من سوق البضاعة الحاضرة، كما استوردت مصر من إسرائيل مشتقات نفط قيمتها نحو ٦٠ مليون دولار سنوياً، وإن كانت هذه الأرقام قد انخفضت بحدة في نهاية العقد بانخفاض أسعار النفط. أما السياحة، فقد زار مصر خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧) حوالى ٣٠٠ ألف سائح إسرائيلي، بالإضافة إلى ٥٥٠ ألف سائح أجنبي دخلوا مصر عبر إسرائيل، وإن كان عدد الزوار المصريين إلى إسرائيل (لكل الأغراض) لم يزد على ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠

سنوياً. وقد شكا الإسرائيليون من أنه مقابل الانفتاح في هذين القطاعين، فقد جرى تحجيم المجالات الأخرى، فلجأت السلطات المصرية إلى تقييد سفر المصريين إلى إسرائيل من خلال إجراءات إدارية، مثل وجوب استصدار تصاريح سفر، وتعرض المتردّدون على قنصلية إسرائيل لأسئلة المسؤولين الأمنيين، وبالنسبة إلى الاستيراد من إسرائيل استوجبت السلطات المصرية موافقة شخصية من رئيس الوزراء (تم تعديلها اكتفاء بموافقة وزير الاقتصاد)، ونتيجة ذلك لم يتجاوز التبادل التجاري بين الجانبين ـ باستبعاد النفط بضعة ملايين من الدولارات سنوياً، وقد أحجم القطاع العام عن الدخول في تعاملات مع إسرائيل[١].

وشهد التطبيع الاقتصادي طفرة مع بدء مسار التسوية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانطلاق عملية التسوية والتعاون الإقليمي، فشهد «التبادل التجاري» طفرة كبيرة منذ عام ١٩٩٤، وأعدت اللجنة الزراعية المشتركة (التي كان قد تم تأسيسها عام ١٩٨٦) في اجتماعها عام ١٩٩٤ «خطة للتعاون» في مجال التدريب والتنمية الاقتصادية، وتكوين لجنة مشتركة من الخبراء تجتمع كل ستة أشهر. وشهدت القاهرة تأسيس أول مؤسسة متعددة الجنسيات برأسمال ٢ مليار دولار، شارك فيها مستثمرون إسرائيليون ومصريون وعرب عام ١٩٩٣، واتفقت على إنشاء مصفاة لتكرير النفط في الإسكندرية، كما تم الاتفاق على مشروع آخر سياحي ضخم في سيناء لإقامة مجتمع عمراني سياحي دولي، وكذلك تم الاتفاق على إقامة منطقتين صناعيتين في السويس بالاستعانة بالخبرة اليابانية، وأجريت لهما دراسة جدوى، وإقامة منطقة تجارة حرة في سيناء أيضاً[٢]، وتزايد عدد السياح إلى نحو ٤٢٠ ألف سائح سنوياً، بحيث أصبح السياح الإسرائيليون عام ١٩٩٩ يحتلون المكانة الثالثة بين أهم عشر جنسيات من السياح تزور مصر[٣].

لكن مع جمود عملية السلام، وما صاحبه من توتر العلاقات، تراجع حجم التبادل التجاري، وتجمدت أو توقفت كثير من المشاريع السابقة، وأضافت انتفاضة

---

(١) Shimon Shamir, «Israeli Views of Egypt and the Peace Process: The Duality of Vision,» in: William B. Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988), pp. 202-203.

(٢) حامد محمود السيد، «خمسة وعشرون عاماً على السلام بين مصر وإسرائيل،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١١٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤).

(٣) انظر تصريحات أحمد الخادم مدير عام غرف السياحة المصرية في مؤتمر السياحة المصري الإسرائيلي، في: «التحديات التي تواجه صناعة السياحة المصرية الإسرائيلية ـ إصدار مركز بيريز للسلام (مايو ٢٠٠٠)،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٦٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ١٢.

الأقصى (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) وحملة مقاطعة البضائع في مصر ضربة شديدة إلى التطبيع الاقتصادي.

لكن اعتباراً من عام ٢٠٠٤ فاجأت الحكومة الرأي العام المصري بمفاجأتين مثلتا تحولاً جوهرياً في مسار التطبيع الاقتصادي، كانت **المفاجأة الأولى** هي قيام مصر بتوقع اتفاقية «المناطق المؤهلة اصطناعياً» (الكويز) والتي ظلت ترفضها منذ عام ١٩٩٦. وتم توقيع الاتفاق الذي وصفه روبرت زوليك، ممثل الولايات المتحدة بأنه «أهم اتفاق اقتصادي بين مصر وإسرائيل منذ اتفاق كامب ديفيد»، من دون مناقشته في مجلس الشعب بزعم أنه مجرد برتوكول ملحق باتفاقية عام ١٩٧٩ بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية حتى تتفادى مناقشته في المجلس، وبدأ سريانه مباشرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

ويتم تطبيق الاتفاق في سبع مناطق في القاهرة الكبرى، والإسكندرية الكبرى، ومنطقة قناة السويس، وينصّ على أن السلع التي تنتج في هذه المناطق لها حق الدخول الحر إلى السوق الأمريكية من دون أي رسوم جمركية شريطة أن يكون المكون المصري فيها ٣٥ في المئة، منها ١١,٧ في المئة يتم استيراده من إسرائيل على أن يستوفى باقي المكوّن من الولايات المتحدة الأمريكية ومن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ويشمل الاتفاق في الأساس قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، لكنه يشمل أيضاً مواد البناء والأثاث والجلود، بينما رفضت الولايات المتحدة أن تدرج اللحوم والدواجن والمنتجات الزراعية المصنفة ضمن الاتفاق، والتي كانت الحكومة المصرية تلحّ على إدراجها.

ويرى باحثون متخصصون أن هذا الاتفاق يشكل إطاراً لعلاقات تفضيلية جزئية بين مصر وإسرائيل، كما شكل الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي إطاراً لعلاقات تجارية تفضيلية وحرة بين الطرفين عام ١٩٩٩، إذ تدخل المكوّنات الإسرائيلية لمناطق الكويز بلا أي رسوم جمركية، أي أنها مناطق تجارة حرة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن قبل أن تكون منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وهذه النتيجة هي بيت القصيد بالنسبة إلى الأمريكيين والإسرائيليين[٤].

قدمت الحكومة المصرية الاتفاق للرأي العام المصري باعتباره طوق النجاة لإنقاذ صادرات المنسوجات والملابس المصرية إلى أمريكا والمهددة بالتوقف في ١/

(٤) «أداء الاقتصادات العربية،» في: **حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٢٧.

١/ ٢٠٠٥ نتيجة إلغاء نظام الحصص الذي كانت تستفيد منه مصر أيضاً، وأن الاتفاق يخلق ربع مليون فرصة عمل معظمها لشباب سيصل مرتب الواحد منهم في البداية بين ٨٠٠ و١٢٠٠ جنيه مصري شهرياً، وستجلب الاتفاقية استثمارات أجنبية لمصر ما بين أربعة إلى خمسة مليارات دولار بدليل أن اتفاقية الكويز المماثلة مع الأردن زادت من صادرات الأردن إلى أمريكا من تسعة ملايين دولار إلى تسعمئة مليون دولار في أربع سنوات من خلال ثلاث مناطق، بينما حصل المفاوض المصري على سبع مناطق، وتقوم هذه التبريرات على معلومات مغلوطة و«خيال جامح»، إذ لم تتح مناطق اتفاقية «الكويز» في الأردن سوى ٣٧ ألف فرصة عمل جديدة، بل كان معظم شاغليها من الأجانب[٥].

وذهبت تحليلات أخرى إلى أن الزيادة في صادرات الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة لن تكون ضخمة كما يروّج البعض، لأن دخول تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وفقاً لاتفاقية الغات إلى حيز التنفيذ بداية عام ٢٠٠٥ ـ بما يعنيه من إلغاء الحصص والقيود الكمية على الصادرات الصينية والباكستانية والهندية وغيرها إلى السوق الأمريكية ـ سوف يضعف فاعلية مناطق «الكويز» بسبب الانفتاح الأوسع نطاقاً للسوق الأمريكية أمام صادرات كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالذات المنتجات الصينية والجنوب آسيوية، وأن المقارنة مع الاتفاقية الأردنية غير صالحة للقياس، إذ تم تطبيق الاتفاقية الأردنية في وقت كانت فيه السوق الأمريكية مغلقة نسبياً أمام صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من مختلف دول العالم، حيث كانت تنفذ حصص الدول المصدرة، بينما يظل السوق في حاجة إلى كميات أخرى من الملابس، الأمر الذي كان يتيح للمنتجات الأردنية ـ الإسرائيلية المعفاة من الرسوم الجمركية أن تتدفق بسهولة. وقد بدأت بالفعل هذه السلع تواجه اختباراً صعباً بدءاً من عام ٢٠٠٥، وأن الاتفاق يمثل تكلفة باهظة ستدفعها مصر تتمثل في إدخال المكوّنات الإسرائيلية متخفية تحت علامات تجارية مصرية إلى السوق المصرية ومحاولة إدخالها إلى الأسواق العربية، كما أن الاتفاق يشمل مواد البناء، وهو ما يسهل عملية تصدير الطوب والحديد والأسمنت المصري إلى إسرائيل، سواء لبناء المستوطنات أو القواعد العسكرية، بعد أن ظل تصدير هذه المواد يتم في الخفاء ويلقى معارضة قوية[٦].

في منتصف عام ٢٠٠٦، أي بعد نحو عام ونصف من تطبيق الاتفاقية، أدلى

---

(٥) محمود عوض، «اختصار مصر،» **الحياة**، ١٦/ ١/ ٢٠٠٥، ص ٩.

(٦) «أداء الاقتصادات العربية،» ص ١١٩ ـ ١٢٩.

المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة، بتقييم أوّلي لمسار تنفيذ الاتفاقية في حوار له مع صحيفة **الأهرام** أوضح فيه أنه بعد توقيع الاتفاقية زادت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة من الملابس الجاهزة والمنسوجات والمفروشات بمعدل ٩ في المئة، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٦ زادت هذه الأرقام بمعدل ٣٤ في المئة على نظيرتها في عام ٢٠٠٥، وأصبحت مصر الدولة رقم (٢٤) في الصادرات إلى الولايات المتحدة، بينما لم تكن تدرج في هذا الترتيب أصلاً. وأضاف أن هذه الزيادة (نسبة الـ ٣٤ في المئة) تعتبر أعلى زيادة لأي دولة في الربع الأول من العام الحالي (٢٠٠٦)، وبالتالي تكون الاتفاقية حافظت على ما هو موجود من كيانات تصدر لأمريكا، فلم نر مصنعاً أغلق، كما حققت هدف التوسع في الصادرات، وكان هناك هدف ثالث وهو جذب الاستثمارات، وقد تحقق أيضاً على مستوى كل المصانع التي تصدر إلى أمريكا، إذ أجرت توسعات كبيرة، إضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من المشروعات الجديدة تجري إقامتها للتصدير إلى أمريكا، منها مشروعات تركية، وهندية، وكندية، وكلها تساعد على خلق فرص عمل جديدة. وأكد الوزير أن عملية التقييم تحتاج إلى وقت، لكن المؤشرات الأولى كلها إيجابية، كما نفى وجود صلة بين الاتفاقية وتعثر شركات النسيج في كفر الدوار وارتفاع مديونيتها وتشريد آلاف العمال[٧].

وتجاهل وزير التجارة في حواره مع **الأهرام** أثر الاتفاقية في العلاقات التجارية مع إسرائيل، وقد أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أنه بفضل اتفاقية «الكويز» ارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل بمقدار ١٣ في المئة عام ٢٠٠٥، ووفر ١٥ ألف فرصة عمل جديدة في العام نفسه[٨].

أما **المفاجأة الثانية** التي فاجأت بها الحكومة المصرية الرأي العام المصري، فكانت التوقيع على اتفاق لتصدير الغاز المصري الطبيعي لإسرائيل عبر خط أنابيب. وهو مطلب إسرائيلي ظل معلناً منذ وقت طويل، وتم تعليق المفاوضات بشأنه في شباط/ فبراير ١٩٩٧، وظلت الأنباء تتضارب بشأنه منذ ذلك الوقت. وقد وُقعت مذكرة التفاهم الخاصة بإمدادات الغاز المصري إلى إسرائيل في الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وأُعلن أنها سوف تتم من خلال تعاقدات بين الشركات المصرية والشركات الإسرائيلية المستوردة، وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتوصيل الغاز

---

(٧) «وزير التجارة والصناعة في «صالون الأهرام»،» **الأهرام**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ١٠.

(٨) Tom Travis, «Peace through Prosperity: Why Trade Can Bring Peace to the Middle East,» <http://newsblaze.com/story/20060825202748nnnn.nb/topstory.html>.

وضمان تدفقه، وقد حرصت الحكومة المصرية على أن يتزامن الإعلان عن هذه المذكرة مع مذكرة مماثلة بين وزارة النفط و«سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية» بشأن التبادل المشترك في مجال النفط والغاز الطبيعي[٩].

كما أعلن لاحقاً عن دراسة إنشاء خط أنابيب بري لنقل الغاز الطبيعي المصري من السويس إلى مناطق السلطة الفلسطينية بداية بغزة[١٠]. ولم ترد في التقارير الصحافية التي تناولت هذا الموضوع ما إذا كان هناك أي ارتباط بين المشروعين.

وكعادتها في التعتيم على كل ما يتعلق بالتطبيع، لم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز، ولم تقدم وزارة النفط سوى ما أعلنه المتحدث باسم مجلس الوزراء عن الاتفاق. أما ما تم إعلانه فهو أنه سيتم تصدير نحو ١٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً إلى إسرائيل، أي ما يوازي ١,٧ مليار متر مكعب من الغاز في العام لمدة ١٥ عاماً قابلة للمد إلى ٢٠ عاماً، كما تم الإعلان عن أن هذا التصدير سيتم من خلال خط أنابيب يمتد من الشيخ زويد إلى عسقلان، ويعني ذلك أنه سيتم تصدير نحو ٢٥,٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل على مدار ١٥ عاماً بقيمة ٢,٧ مليار دولار، أي بواقع ١٠,٦ سنتات أمريكية لكل متر مكعب كأسعار ثابتة على مدار ١٥ عاماً. وينظر بعض الباحثين الاقتصاديين إلى أن هذا السعر يمثل «كارثة وسطواً صريحاً على موارد مصر»[١١].

وتتابعت المفاجآت، وقد أورد إحداها الأستاذ فهمي هويدي في مقاله الأسبوعي في صحيفة **الأهرام**[١٢]، وهي شراء إسرائيل بنك الإسكندرية الذي يعدّ واحداً من أربعة بنوك وطنية كبرى تمثل عمد الجهاز المصرفي الوطني. ولم يرد نفي من جانب الحكومة المصرية لهذا الخبر، لكن حرص رئيس البنك المركزي المصري على أن يشرح لاحقاً مبررات بيع بنك الإسكندرية لبنك سان باولو الإيطالي، هو ما كان معروفاً لدى الرأي العام، ولم يكن يحتاج إلى إعادة تعريف. ولا يقلل من خطورة هذه الواقعة، ولا من مسؤولية الحكومة والبنك المركزي أن يكون شراء إسرائيل البنك تم عبر طرف ثالث، وهو بنك سان باولو الذي اشتراه، إذ كانت الحكومة المصرية تعلم برغبة إسرائيل في شراء البنك حين عرض للبيع، ولم يتمكن

(٩) **الأهرام**، ١/ ٧/ ٢٠٠٥.

(١٠) **الأهرام**، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥.

(١١) «أداء الاقتصادات العربية،» ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٢) فهمي هويدي، «حفاوة في غير محلها،» **الأهرام**، ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٧، ص ١١.

أحد البنوك الإسرائيلية من شرائه، فتخفى وراء بنك إيطالي، وعندما انتقلت إليه الملكية أعلن اندماجه مع البنك الإسرائيلي، كما كانت تعلم أيضاً بمحاولات إسرائيل الدؤوبة لاختراق الجهاز المصرفي المصري، ومحاولاتها المتعددة لتأسيس بنك في مصر، أو شراء حصة في بنوك أجنبية سبق رفضها.

كذلك كشف الأستاذ فاروق جويدة في صحيفة **الأهرام** أيضاً[١٣] واقعة تتعلق باستثمار إسرائيلي في سيناء التي ظلت حتى في ظل حكم الرئيس السادات خطاً أحمر يحظره لاعتبارات الأمن القومي المصري. وتتعلق الواقعة بتورط مستثمر مصري (مزدوج الجنسية ويحمل أيضاً الجنسية الإيطالية) في مشاركة مستثمر إسرائيلي في مشروع سياحي ضخم كان قد اشترى مساحة شاسعة من الأراضي في منطقة خليج نعمة لإقامته، وانتزعت الحكومة المصرية الأرض المخصصة للمشروع منه وأعادت تخصيصها لمستثمر آخر، فقاضاها أمام القضاء المصري، ثم لدى البنك الدولي. ويكشف الجدل الذي أثاره الأستاذ جويدة العديد من بواعث القلق، فقد نفى الدكتور عاطف عبيد، رئيس الوزراء السابق، مسؤوليته عن هذا التخصيص، ونفى وزير السياحة السابق مسؤوليته عن هذا التخصيص أيضاً، ولم يعلن عن فتح أي تحقيق في الواقعة. وسواء استهدف إعادة تخصيص أراضي المشروع لمستثمر آخر تلافي اختراق قرار حظر الاستثمار الإسرائيلي في سيناء، أو خلاف ذلك من أسباب، تظل الواقعة تعزّز شكوكنا حول حجم التغلغل الإسرائيلي في أخطر بقعة من نطاقات الأمن المصري، وبخاصة في مجال الاستثمارات الإسرائيلية في مصر عامة، وما من مسؤول.

ب ـ الأراضي الفلسطينية

أما في فلسطين فقد أوردت اتفاقيات أوسلو العديد من الأحكام الاقتصادية لتقنين العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، فعالج إعلان المبادئ هذه العلاقات من خلال **الملحق الثالث** الذي جاء بعنوان: «برتوكول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني في برامج الاقتصاد والتنمية، ونص على إنشاء لجنة إسرائيلية ـ فلسطينية مستمرة»، والتركيز، من بين أمور أخرى، على التعاون في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والشؤون المالية، والنقل والاتصالات، والتجارة، والصناعة وبرامج التنمية الصناعية، وبرامج التعاون في تنظيم العلاقات العمالية، وبرامج لحماية البيئة، وأخرى لتطوير التنسيق، والتعاون في مجال وسائل الاتصال

(١٣) فاروق جويدة، «خطايا الحكومة بأثر رجعي،» **الأهرام**، ١/ ٦/ ٢٠٠٧ ص ٣٩.

الإعلامي، وأي برامج أخرى ذات أهمية مشتركة. وأرسى **الملحق الرابع** لإعلان المبادئ أسس تعاون إسرائيلي ـ فلسطيني مشترك في ما يتعلق بالتنمية الإقليمية في المنطقة ككل، وتحدث عن الجهود المتعددة الأطراف التي تشارك فيها الدول الصناعية الغربية الكبرى، والدول العربية ومؤسساتها والقطاع الخاص من أجل التنمية.

وجاء في «اتفاق القاهرة» بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٩٤ أن السلطة الفلسطينية ستدير وتشغل مصادر المياه والمجاري في غزة وأريحا باستثناء المنشآت الموجودة في المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي، وتلزم السلطة الفلسطينية بتزويد مستوطنة كفار دروم بالمياه، وستدفع السلطة الفلسطينية لشركة ميكورث ثمن المياه التي ستزودها بها إسرائيل، وتنظم العلاقات بين السلطة الفلسطينية وشركة ميكورث وفق عقود تجارية.

ووفقاً للاتفاقية لا يحق للفلسطينيين إجراء بحوث وفحوص حول مصادر المياه حتى في مناطق الضفة الغربية، ولم تلتزم إسرائيل أيضاً بتزويد السلطة بأي معلومات بشأن المياه، ولا يحق للفلسطينيين تعيين مسؤول في شعبة المياه أو إدارة لتدير هذه الشعبة (تتمثل مهمة شعبة المياه في غزة في قراءة المعطيات الموجودة). وأبقى «اتفاق واشنطن» (٢٨/ ٩/ ١٩٩٥) السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه، وأجّل بحث نقل هذه السيادة للفلسطينيين إلى مفاوضات الحل النهائي، وأصرّ الإسرائيليون على سيطرتهم على ٨٣ في المئة من مياه الضفة، ورفضوا من حيث المبدأ مناقشة السيطرة عليها لأنها ضمن المرحلة النهائية. وفصل الاتفاق بين السيطرة على الأرض والمياه تحتها، وقال وزير الزراعة الإسرائيلي «إن المياه لا تعرف ما يدور فوقها، ولا علاقة لها بمشكلات الأرض والحدود»[١٤].

وقد نظم «البرتوكول الاقتصادي» الذي وقع في ٢٩ أبريل/ نيسان ١٩٩٤ أسس العلاقات الاقتصادية وأبعادها، وهو الاتفاق الذي أعيد إدراجه في الاتفاق الانتقالي. وقد حدد هذا البرتوكول هدفه بالسعي لإرساء التقوية الاقتصادية للجانب الفلسطيني، ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته الخاصة للتنمية وأولوياته (الديباجة)، وحدّد الوصول إلى هذا الهدف إجراءين أساسيين، وهما: إقامة سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون مسؤولة عن إدارة

---

(١٤) غازي ربايعة، «قضية المياه في مفاوضات السلام العربي الإسرائيلي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط: «المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ص ١٧ ـ ١٨.

الاقتصاد، وتأسيس اتحاد جمركي خاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى. ويعطي هذا الاتحاد الجمركي للفلسطينيين الحق في تحديد أولوياتهم الاقتصادية وطبيعة سياستهم في مجالات العمالة والصناعة والزراعة، فضلاً عن فرض الضرائب والاستثمار في المناطق الخاضعة لسيطرتهم[١٥].

ويسمح هذا الاتحاد الجمركي بحرية الحركة لرؤوس الأموال والبضائع باستثناء قائمة من المنتجات أرجئت إلى عام ١٩٩٨، كما سمح لاقتصاد الضفة والقطاع بالتبادل التجاري المباشر مع الأقطار العربية والأجنبية في ما يتعلق بقائمة محدودة من البضائع (القوائم أ/ ١ وأ/ ٢ وب). وباستثناء البضائع والكميات المذكورة في القائمتين أ/ ١، أ/ ٢ تستخدم المعايير وأنظمة الاستيراد المعمول بها في إسرائيل، وتظل النسب الضريبية الإسرائيلية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) هي المرجعية السائدة، إلا أن إسرائيل وافقت على أن تعيد للاقتصاد الفلسطيني ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية على البضائع المتجهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه التحديد.

وهكذا قنن الاتفاق طابع الإلحاق الذي فرضته إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني عبر احتلالها المديد سواء في ما تجاهله، أم في ما أورده من أحكام. فهو لم يمنح السلطة الفلسطينية السلطة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ تفتقر إلى السيطرة على الأرض والمياه، وهما العنصران الأساسيان لامتلاك القدرة على تحديد طبيعة الاستثمارات.

وعلى رغم أن الاقتصاد الفلسطيني يغطي الضفة الغربية وغزة، فإن حدودهما ليست واضحة والروابط بينهما ليست ثابتة، وينتشر فيها أكثر من ١٤٠ مستعمرة إسرائيلية تحول دون أي تكامل جغرافي أو اقتصادي بين مختلف الأجزاء، بينما تظل مدينة القدس، وهي الرابط الطبيعي والاقتصادي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها مغيبة. وهي تجزئة يستحيل معها إقامة مشاريع اقتصادية ناجحة، وبخاصة أن المنطقة (ج) التي تخرج عن الولاية الجغرافية للسلطة الفلسطينية تخترق المنطقتين (أ) و(ب)، وليس بوسع السلطة الفلسطينية حتى أن تشق طريقاً تربط بين القرى المتعددة، ولا أن تضمن وصول البضائع إلى أسواق المناطق كافة.

كذلك أدى غياب الممر الآمن بين الضفة والقطاع إلى ازدواجية الإنتاج وهدر

---

(١٥) انظر نص البرتوكول الاقتصادي على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: <http://www.israel-mfa.peace%20process/reference%20Documents>.

الموارد بدلاً من أن يشجع الاندماج والتكامل الاقتصادي بين أجزاء المناطق الفلسطينية. وقد اضطرت عدة شركات للتحول إلى تصنيع منتجات ذات قيمة منخفضة تلبّي حاجة الأسواق المحلية بدلاً من المنتجات ذات القيمة العالية المخصصة للأسواق العالمية، وذلك لعدم قدرتها على الوصول إلى هذه الأسواق العالمية والإقليمية.

وفي السياسة النقدية لم يُسمح للسلطة الفلسطينية بإصدار عملتها، لكن سمح لها بإنشاء سلطة نقد تتولى المسؤولية عن إدارة المصارف وضبط النشاط المالي في المنطقة، ولم يكفل البرتوكول الاقتصادي دخول العمالة الفلسطينية، وترك تحديد كميات الواردات وفقاً لبعض التقديرات المتفق عليها لحاجات السوق الفلسطينية.

وفاقمت سياسة إغلاق المناطق من عرقلة تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتكامله، وتحصي المصادر قيام إسرائيل بإغلاق الحدود مع الضفة والقطاع أكثر من ٤٠٠ يوم في الفترة من ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨، وفضلاً عن ذلك أصبحت الحياة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية مشروطة بالتصاريح. فخلافاً لما كان عليه الوضع قبل عام ١٩٩٤، لم يعد ممكناً لأي شخص أو أي سلعة الوصول إلى إسرائيل أو إلى أي مكان آخر في العالم من دون تصريح صادر من الأجهزة الأمنية. وأدى ذلك إلى زيادة تكاليف المعاملات التجارية واضطرابها[١٦].

في ظل هذه الأوضاع فشل الاقتصاد الفلسطيني في تنويع موارده وصادراته، وفي استخدام التجارة العالمية كوسيلة للنمو، إذ انخفض الحجم الحقيقي للصادرات بنسبة ٣٠ في المئة في الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦)، بينما بقي ٩٠ في المئة من مجمل التجارة الخارجية محصوراً مع إسرائيل. وعلى رغم توقيع اتفاقية تجارية مع كل من الأردن ومصر، وتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة، فإن التجارة مع العالم الخارجي واصلت تدهورها، كما تدهورت الحركة التجارية بين الضفة وقطاع غزة[١٧]. كذلك انخفض الدخل الفردي بنسبة ١٦ في المئة خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٩).

لكن الأمور تدهورت بشكل فادح بإجراءات قمع انتفاضة الأقصى منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، واجتياح المدن الفلسطينية في آذار/ مارس ٢٠٠٢، ثم

---

(١٦) ليلى فرسخ، «الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة: هل هي ممكنة من دون سيادة وطنية ووحدة جغرافية؟،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤٢ (ربيع ٢٠٠٠)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.

احتلالها في حزيران/ يونيو من العام نفسه، وبدء بناء جدار الضم في ١٦ حزيران/ يونيو من العام نفسه، إذ أخضع إعادة احتلال المدن أكثر من ٧٠٠ ألف فلسطيني لنظام يشبه الإقامة الجبرية لعدة أشهر ـ على نحو ما وصفه المقرر الخاص في الأمم المتحدة ـ وتعززت الحواجز والمتاريس في الطرق، وألحقت عمليات جيش الاحتلال أضراراً واسعة بالمباني وهياكل البنية الأساسية المدنية في مناطق السلطة الفلسطينية، وصعدت إسرائيل من سياسة هدم منازل الفلسطينيين على خلفية نشاط أحد أفراد الأسرة في مقاومة الاحتلال، وصادرت المزيد من الأراضي الفلسطينية لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية وشق طرق بديلة. وانخفض عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من ١١٦ ألف عامل قبل الانتفاضة إلى ٣٧,٧٠٠ عامل بحلول عام ٢٠٠٤، وانخفضت الدخول الحقيقية للفلسطينيين[١٨].

وعندما تحولت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٤ رسمياً عن منظومة أوسلو إلى خطة «الفصل الأحادي» التي انتهت في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ بإنهاء الاحتلال رسمياً لقطاع غزة وإخلاء كل المستعمرات فيه، فقد أبقت عملياً على كل عناصر الاحتلال، إذ أبقت على سيطرتها على الحدود الخارجية لقطاع غزة بما في ذلك المعابر الحدودية البرية، والمطار، والمجال البحري، كما أبقت على الترتيبات الاقتصادية بينها وبين القطاع كما كانت عليه، كما أبقت خطة الانسحاب على حركة البضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل والخارج على نحو ما كانت عليه، وأعربت عن تطلع إسرائيل على المدى البعيد إلى تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل، وإبقاء الترتيبات القائمة في المنطقة الصناعية «كارنى» كما هي.

ولم يجن الشعب الفلسطيني أي تقدم في أوضاعه الاقتصادية في ظل استراتيجية الفصل الأحادي، بل على العكس ازدادت وتيرة إجراءات القمع والعقاب الجماعي التي مارستها القوات الإسرائيلية تجاه القطاع، وبخاصة بعد إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ وفوز حركة «حماس» وتشكيلها الحكومة، إذ فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً على قطاع غزة، وامتنعت عن سداد مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب والرسوم، وتحالفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان مع الحكومة الإسرائيلية من أجل إخضاع حكومة «حماس» للشروط الإسرائيلية، وشايعتهم في ذلك البلدان العربية. وتدهور الموقف بشكل أكبر

(١٨) «Stagnation or Revival?: Israeli Disengagement and Palestinian Economic Prospects,» World Bank, Washington, DC, 1 December 2004, p. 18.

إثر العملية العسكرية التي نفذها رجال المقاومة الفلسطينية في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، والتي أسفرت عن أسر جندي إسرائيلي. على نحو ما سبق الإشارة.

ونظم اتفاق المعابر الحدودية في قطاع غزة الذي تم التوصل إليه في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ حركة عبور الأفراد والسلع على الحدود الفلسطينية ـ المصرية، وبين قطاع غزة والضفة الغربية، وفق ترتيبات يتضمن بعضها إشرافاً من الاتحاد الأوروبي ورقابة إسرائيلية، ويتضمن بعضها الآخر تخليص الشحن الصادر والوارد عبر موظفي جمارك من قوات الاحتلال.

وقد خلفت سياسة الحصار والإغلاق الشامل للأراضي الفلسطينية المحتلة نتائج اقتصادية واجتماعية كارثية على الفلسطينيين، وأصابت مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل تام أفقدها القدرة على الاستمرار والتطور على النحو التالي[١٩]:

انهارت المعاملات التجارية الفلسطينية الخارجية لقطاع غزة، والتي تقدر بنحو ٤٧٢ مليون دولار سنوياً، وعطل فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية حركة المنتجات والبضائع المتنوعة، والتي تقدر بنحو ١٩٦ مليون دولار سنوياً، إذ تزايدت أسعار الشحن بشكل باهظ جعل التجارة بين الضفة والقطاع غير مجدية اقتصادياً. وكذلك واجهت التجارة بين مدن الضفة قيوداً إضافية بزيادة نقاط التفتيش وحواجز الطرق.

وتراجع قطاع الصناعة بنحو ٢٥ في المئة نظراً إلى اعتماد نحو ٩٠ في المئة من الصناعات الفلسطينية على خامات مستوردة من إسرائيل والدول الأخرى. كما زادت تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة، وأحجم المستثمرون الأجانب والفلسطينيون عن إقامة مشروعات استثمارية جديدة، وتم تصفية العديد من المشروعات الاستثمارية القائمة.

وتدهورت أحوال العاملين في القطاع الخاص الذين يزيد عددهم على ٥٥٠ ألف عامل يشكلون نحو ٨٠ في المئة من القوى العاملة الفلسطينية، فانخفض مستوى معيشتهم، وفقد بعضهم عمله بسبب غلق المنشآت، وزادت البطالة زيادة كبيرة، إذ بلغت في مجمل الأراضي الفلسطينية ٤٥ في المئة من القوى القادرة على العمل، ووصلت إلى ٥٥ في المئة في قطاع غزة.

---

(١٩) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «اتفاقية المعابر: عام آخر من المعاناة: تقرير حول آثار القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة، خلال عام من تطبيق اتفاقية المعابر (٢٥/ ١١/ ٢٠٠٥ ـ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٦)،» غزة، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/clouse-12-2006.pdf>.

وتأثرت مشاريع البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة الذي توقفت فيه هذه المشاريع بشكل كامل حتى بالنسبة إلى إعادة بناء تلك التي دمرتها قوات الاحتلال.

كذلك أثرت قيود الحركة والانتقال في توافر مواد الغذاء، والرعاية الصحية، وانتظام الدراسة، واضطرت آلاف العائلات إلى الاعتماد على المعونات الإنسانية الدولية.

وشكل قرار الدول المانحة بوقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، وتجميد الاستحقاقات الفلسطينية لدى إسرائيل، عوامل إضافية لزيادة الفقر، فقفزت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٦٤ في المئة من إجمالي الأسر الفلسطينية، وتصل في قطاع غزة إلى ٧٣ في المئة.

ومنذ ذلك التاريخ تشنّ قوات الاحتلال حرباً صريحة ضد المدنيين، أطلقت عليها اسم «أمطار الصيف»، تشمل عمليات اجتياح وتوغل في عمق الأراضي الفلسطينية في القطاع، بما في ذلك إعادة احتلال أجزاء من المدن وتدمير البنية التحتية، إذ قصفت في ٢٧ حزيران/يونيو محطة توليد الطاقة الكهربائية الرئيسية التي تغذي نصف سكان غزة، وتابعت باستهداف محولات الطاقة الكهربائية في عدد من مناطق القطاع، وتدمير الجسور الحيوية، كما استهدفت مؤسسات السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحكومية ومؤسسات تعليمية، فضلاً عن استمرار تجريف الأراضي الفلسطينية وهدم قرابة ٤٥٥ منزلاً هدماً كلياً أو جزئياً، الأمر الذي أدى إلى تشريد مئات العائلات الفلسطينية ولجوئها إلى مراكز إيواء، فضلاً عن تجريف ٥١٦٥ دونماً.

وبالتوازي مع ذلك، شهدت الضفة الغربية تصعيداً محموماً في الضغوط الاقتصادية، إذ واصلت قوات الاحتلال أعمال الاستيطان، وبناء جدار الضم العنصري، وذلك في إطار الاستمرار في الخطوات الأحادية الجانب التي تعني في النهاية ضم أكثر من ٥٨ في المئة من الضفة الغربية، وتحويل ما تبقى من أراضي الضفة إلى «بانتوستانات» معزولة وغير مستقلة تضم التجمعات السكانية ذات الكثافة العالية، بهدف تقويض أي فرصة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ج ـ الأردن

بالنسبة إلى الأردن نسج اتفاق وادي عربة شبكة واسعة للبنية التحتية في الاتصالات والنقل البري والبحري والجوي، والسياحة والبيئة والطاقة والمياه

والزراعة والتجارة والاستثمار، وتلاه عشرات من اتفاقيات التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة والمياه والنقل والسياحة.

وبخلاف اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، شغلت قضية المياه حيّزاً مهماً في اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، فنصت على تخصيصات «عادلة» لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة وفق مبادئ حددها الملحق رقم (٢) من الاتفاقية، والتعهد بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما الضرر بموارد الطرف الآخر، والعمل على توفير موارد إضافية من المياه عبر مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبناء السدود والخطوط الناقلة للمياه.

كما تضمنت تفصيلات حول توزيع المياه من نهر اليرموك، وأخرى حول توزيع المياه من نهر الأردن، وتخصيص ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً للأردن من مياه الشرب من مصادر إسرائيلية يتم تحديدها خلال سنة من تاريخ نفاذ الاتفاقية. أما بالنسبة إلى الآبار التي حفرتها إسرائيل واستخدمتها، والتي تقع على الجانب الأردني من الحدود، فعلى رغم إقرار إسرائيل بخضوعها للسيادة الأردنية، فقد أعطت الاتفاقية إسرائيل الحق في استعمالها، وحظرت على الأردن اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير بشكل ملحوظ في تقليل إنتاج هذه الآبار.

وهكذا استطاعت الاتفاقية ـ كما يخلص بعض الباحثين[٢٠] ـ تمكين إسرائيل من استمرار استغلالها للمياه الأردنية وتقليص السيادة الوطنية للأردن على مياهه بالحد من قدرته على اتخاذ قرارات مناسبة تتعلق بالتصرف بعيداً عن الوصاية الإسرائيلية. إن الحل الإسرائيلي لمشكلة المياه في اتفاقية وادي عربة لا يهدف إلى اقتسام مصادر المياه المشتركة بين إسرائيل والأردن، بل الاستيلاء على كل المياه المتوافرة في المنطقة والسعي للتحكم فيها وتحميل الطرف الأردني مسؤوليات تأمين الاحتياجات الإسرائيلية من المياه.

أما ما تضمنته الاتفاقية من قيام إسرائيل بتزويد الأردن بمصادر إضافية من الماء تمكنه في النهاية من توفير ١٥٠ مليون م٣ من المياه سنوياً، فقد بدأت المرحلة الأولى منها عقب توقيع الاتفاقية بتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون م٣ من المياه سنوياً، لكن الخلافات برزت بينهما حول جدولة وتحويل المرحلة الثانية التي تتضمن تزويد الأردن بـ ٥٠ مليون م٣ إضافية، وتم التوصل إلى تسوية لهذه المسألة خلال لقاء

(٢٠) ربابعة، «قضية المياه في مفاوضات السلام العربي الإسرائيلي،» ص ١٥ ـ ١٦.

سري عقد في العقبة، يقضي بإعطاء الأردن ٢٥ مليون م٣ من بحيرة طبريا على أن يتم تحديد الباقي بعد ثلاث سنوات، وحتى يتم إكمال منشآت تحليه مياه البحر.

وأكد «اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي»، الذي جرى توقيعه في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥، إزالة وإنهاء كل أشكال المقاطعة، ومنح كل من الجانبين معاملة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة إلى المنتجات ذات المنشأ المحلي، وتبادل التمثيل التجاري، وتوسيع التبادل الاقتصادي في التجارة والصناعة بوسائل من بينها النشاطات الصناعية المشتركة، وتسهيل حركة الترانزيت، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، واتخاذ إجراءات مناسبة تجاه الإغراق السلعي، والسماح بإجراءات الحماية الموقتة لصناعاتهما المحلية. كما نص الاتفاق على تعاون الطرفين في الشؤون الجمركية، ومنع التهرب من الضرائب والاتجار غير المشروع في المخدرات، وتطبيق الضمان الاجتماعي والامتيازات الأخرى الممنوحة اعتيادياً للمستخدمين قانونياً لدى الطرف الآخر، ومنح الاستثمارات وعوائدها للمستثمرين معاملة عادلة ومنصفة، وإنشاء لجنة أردنية ـ إسرائيلية مشتركة بهدف تسهيل تطبيق الاتفاق ومراجعة تنفيذ أحكامه ومناقشة تطوير علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي[٢١].

وحقق التبادل التجاري نمواً مطرداً، وزاد من ١٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ١٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ طبقاً لمصادر الحكومة الإسرائيلية (و٢٤٠ مليون دولار طبقاً للبيانات الأردنية)، وعام ٢٠٠٤ كانت إسرائيل تحتل الموقع السادس في الأهمية بالنسبة إلى الصادرات الأردنية، وبلغت الصادرات الأردنية إلى إسرائيل في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٤، ١٣٠ مليون دولار، بزيادة ١٥ في المئة عن الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٣، كما قفزت الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن في الفترة نفسها بمقدار ٤٠ في المئة لتبلغ ٧٨ مليون دولار[٢٢].

لكن يظل أهم خطوات التطبيع الاقتصادي هي توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) عام ١٩٩٦. وقد أسست مناطق صناعية كجزء من التعاون بين إسرائيل والأردن، وبتعاون فاعل مع الولايات المتحدة. وفتحت السوق الأمريكية

---

(٢١) «اتفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٥ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤.

(٢٢) «A Decade between Israel and Jordan,» 26 October 2004, <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/A+Decade+of+Peace+between+Israel+and+Jordan+26-Oct-2004.htm>.

بلا أي قيود أمام صادرات المناطق الصناعية الأردنية المؤهلة، التي أقيمت بالاشتراك مع إسرائيل، وتضمنت السلع المنتجة فيها مكوّناً إسرائيلياً حده الأدنى ٨ في المئة من السلع التي يتم إنتاجها في هذه المناطق حتى تكون مؤهلة للدخول الحر إلى السوق الأمريكية.

وفي إطار هذه الاتفاقية تم توقيع عدة اتفاقيات لتأسيس مناطق حرة صناعية وتجارية، جاءت أولاها في إربد، ثم في مدينة العقبة بالأردن وإيلات في إسرائيل، وقد شهدت هذه المناطق تأسيس مصانع مشتركة واجتذاب الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في إسرائيل. كما اتفق الجانبان في أيار/ مايو ١٩٩٨ على تخفيف القواعد والاشتراطات المفروضة على الشركات التي تتقدم للعمل في المناطق الصناعية المؤهلة لجذب مزيد من الاستثمارات، مثل تخفيض شرط مكوّن القيمة المضافة، وذلك إذا ما وفرت هذه الشركات مثلاً نقلاً كبيراً للتكنولوجيا، أو تشغيلاً كبيراً للعمال.

وقد بدأ تنفيذ الاتفاقية عام ١٩٩٩، وأحدثت طفرة في الصادرات الأردنية للولايات المتحدة من ١٣,١مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٠١٩,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤، كما أحدثت زيادة في الواردات الأردنية من إسرائيل من ٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٦٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤، أفضت إلى تحويل الفائض في الميزان التجاري الأردني مع إسرائيل والذي كان يبلغ ٢٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى عجز بلغ ٥٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وقّع الأردن وإسرائيل اتفاقية تجارية تزيل كل العوائق التجارية بين البلدين على نحو يمهد الطريق لإنشاء أول منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ودولة عربية، ويقضي الاتفاق بإزالة رسوم جمركية عديدة عن المنتجات الإسرائيلية والأردنية بحلول عام ٢٠١٠ تشمل أكثر من ٨٠ في المئة من صادرات الأردن إلى إسرائيل، وأكثر من ٥٠ في المئة من صادرات إسرائيل إلى الأردن، وذلك بالمقارنة بنحو ٩,٧ في المئة من صادرات إسرائيل إلى الأردن، و٧٣ في المئة من صادرات الأردن إلى إسرائيل كانت تتمتع بشروط تفضيلية عند توقيع الاتفاقية. وكان الاتحاد الأوروبي يضغط قبل فترة طويلة من أجل إنجاز هذه الخطوة التي يأمل الأردن أن تفضي إلى حصة ذات شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الأوروبي[٢٣].

(٢٣) «Jordan and Israel Sign Key Upgraded Trade Accord,» *Khaleej Times Online*, 24/12/2004, <http://www.khaleejtimes.co.ae>.

كذلك طور الجانبان تعاونهما في مجال النقل، ووقعا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ اتفاقاً بشأن مطاري العقبة وإيلات يتيح لمطار العقبة استقبال ٣٥ رحلة جوية متجهة إلى إيلات أسبوعياً، بسبب عدم استيعاب الأخيرة كثافة الرحلات في فصل الصيف.

وأظهر الجانبان اهتماماً كبيراً بالتعاون في مجال السياحة، وتعددت المشروعات المطروحة بينهما للتعاون في هذا الصدد، لكن برز من بينها بصفة خاصة ما عرف مشروع «ريفيرا البحر الأحمر» الذي يستهدف تنمية سياحة مشتركة إلى العقبة وإيلات وطابا وباقي الساحل المصري حتى شرم الشيخ، والذي رفضته مصر، وتشير مصادر الحكومة الإسرائيلية إلى أنه منذ توقيع اتفاق السلام يعبر الحدود المشتركة سنوياً ١٥٠ ألف سائح في كلا الاتجاهين[٢٤].

لكن مصادر أردنية ترى أن التعاون السياحي مع إسرائيل ألحق ضرراً كبيراً بالسياحة الأردنية، إذ صارت المواقع السياحية والتاريخية الأردنية جزءاً من برامج السياحة الإسرائيلية يزورها السياح القادمون من إسرائيل، ثم يعودون في اليوم نفسه من دون أن يستفيد الأردن من زيارتهم شيئاً، وأن آلاف السياح ألغوا أسفارهم إلى الأردن وحولوها إلى إسرائيل مستفيدين من إتاحة زيارة الأردن مجاناً كخدمة إضافية تقدمها السياحة الإسرائيلية، وتراجعت نسبة الإشغال في الفنادق الأردنية.

على أن أخطر مظاهر الشراكة الأردنية ـ الإسرائيلية تتمثل في إحياء مشروع قناة البحرين الذي وصف بحق بأنه «ثاني أهم مشروع تقوم عليه إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨»[٢٥]، إذ اتفق ممثلو إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد على شاطئ البحر الميت عام ٢٠٠٣ على ضرورة البدء الفوري في تنفيذه وعدم تسييس الموضوع أو ربطه بالوضع المتأزم في الشرق الأوسط. وبعد انتهاء المنتدى، قدم البنك الدولي للأطراف الثلاثة مسوّدة الشروط المرجعية لإعداد دراسة الجدوى التفصيلية للجوانب البيئة والاجتماعية للمشروع حتى يتم إقرارها بعد أن يقدم كل طرف ملاحظاته عليها[٢٦].

---

(٢٤) «A Decade between Israel and Jordan».

(٢٥) يوسف أبو رملة [وآخرون]، «مشروع قناة البحرين (الأحمر ـ الميت): نظرة على الأبعاد البيئية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،» أعدها مركز المعلومات والإعلام، غزة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٢٦) المصدر نفسه.

والمعروف أنه سبق للأردن رفض هذا المشروع لتأثيره في الأراضي العربية المحتلة وآثاره الاقتصادية والجغرافية السلبية والأضرار التي يمكن أن تلحق بمعامل البوتاس الأردنية على البحر الميت. كما سبق أن انتقدته الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ لأنه ينتهك حرمة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعت الهيئات الدولية إلى عدم تقديم مساعدات، سواء مباشرة أم غير مباشرة لهذا المشروع. وقررت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٨٥ تأجيل المشروع مرة أخرى بسبب تكاليفه المادية وعدم جدواه الاقتصادية. لكن عقد التسعينيات شهد تقارباً في التصورات الأردنية والإسرائيلية حول الفكرة، وتطلع الطرفان إلى استغلال أفكار التعاون الإقليمي التي سادت بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وتوقيع اتفاق السلام بينهما عام ١٩٩٤، وطرح الجانبان الفكرة خلال قمة الأرض في جوهانسبرغ في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ في شكل جديد هو خط أنابيب وليس شق قناة، وذلك من أجل تقليص المعارضة العربية من ناحية، وخفض التكلفة من ناحية أخرى[٢٧].

تبنّى الأردن المشروع أمام قمة التنمية المستدامة (قمة الأرض)، وأوضح وزير المياه الأردني، حازم الناصر، أن أهداف المشروع بيئية واقتصادية بحتة، ونفى أن يكون للمشروع أي أهداف سياسية واستراتيجية. وأكد أنه في حال عدم معالجة هذه المشكلة، فإن البحر الميت سيختفي بحلول عام ٢٠٥٠. كما أكد أن المشروع حيوي واستراتيجي بالنسبة إلى الأردن وفلسطين لكونه يؤمّن ما يزيد على ٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه الضرورية لتلبية احتياجات المواطنين على مدار عشرات السنين المقبلة.

واجه المشروع انتقادات واسعة عربية وأردنية ومحلية، إذ رفضت الوفود العربية المشاركة في القمة الطرح الأردني باعتباره يأتي في وقت قررت فيه الدول العربية تعليق أشكال التعاون كافة مع إسرائيل نظراً إلى ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، وأن هذا المشروع يخرق قرارات الجامعة العربية التي تحظر هذا النوع من التعامل مع إسرائيل وتدعو إلى مقاطعتها والعمل على عزلها[٢٨].

وكان في مقدمة الدول الرافضة هذا المشروع مصر، إذ أكد ممدوح رياض، وزير البيئة المصري ـ آنئذ ـ والذي كان يمثل مصر في المؤتمر، أن هذا المشروع

---

(٢٧) أحمد تهامي عبد الحي، «قناة البحرين: الأبعاد البيئة والاقتصادية والاستراتيجية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٩٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ١٦٥.

(٢٨) هشام الصادق، «مشروع قناة البحر الميت بين التأييد الإسرائيلي والرفض العربي،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٩٦ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، ص ١١١ ـ ١١٢.

يخرق قرارات الجامعة العربية، وأنه لا يخدم القضايا العربية، معتبراً أن المشروع سياسي أولاً وأخيراً، خلافاً لما قدمه الأردن بأنه اقتصادي وحيوي في المرحلة الراهنة للأردن. كما عارضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع، داعية إلى وجوب ترسيم الحدود بين الأردن وفلسطين أولاً، وإنهاء العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وجاءت هذه المعارضة خوفاً من أن يصبح المشروع ترسيماً للحدود بين إسرائيل والأردن على حساب الفلسطينيين، إلا أن الأردن رفض هذا الموقف العربي المعارض للمشروع، وأكد مجدداً أنه لا يمثل تعاوناً مع إسرائيل لا من قريب ولا من بعيد، وإنما هو حل لمشكلة بيئية، وأن الانتظار حتى يتم التوصل إلى حل سياسي لقضية الشرق الأوسط يعني كارثة بيئية ستلحق بالمنطقة.

كذلك واجه المشروع الأردني معارضة أردنية داخلية، إذ طالب حزب العمل الإسلامي الحكومة الأردنية بضرورة الالتزام بقرارات جامعة الدول العربية التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل، مؤكداً في بيان صدر عنه «أن الكارثة البيئية التي يتحدث عنها المشروع إنما هي نتيجة عدوان وممارسات الكيان الصهيوني الذي حوّل مياه نهر الأردن وروافده إلى صحراء النقب»[(٢٩)].

ويشارك العديد من الأردنيين في الدورات التدريبية المتنوعة التي ينظمها مركز وزارة الخارجية للتعاون الدولي في مجالات مثل الزراعة والتعليم والاقتصاد والصحة والبيئة والتنمية الريفية وغيرها. وقد أطلق هذا المركز ثلاثة مشروعات في الأردن؛ وهي مزرعة للأغنام والألبان في جنوب الأردن، وآخرى للمناحل في الوسط، ووحدة عناية مكثفة متقدمة في مستشفى رئيسي في عمّان[(٣٠)].

د ــ العراق

أول من بدأ بالعمل على إدخال الشركات الإسرائيلية في العراق وزير المالية الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالتعاون مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، وأبرز هذه الشركات بحسب ما ذكره تقرير «بوغز غاؤون» في صحيفة **معاريف** «شريوت حوسم» التي تنتج منتجات أمنية من المعدن والبلاستيك، وقد ذكر مديرها العام، أفينوعام شكيد، أنها تعمل في تسويق منتجاتها في العراق، وفي المنافسة على مناقصات أمريكية كمقاولين ثانويين، وشركة «عنيس كرفيل»، وتعمل على إقامة أربع محطات حدودية في إطار مشروع بناء ١٢ ألف نقطة حراسة للدفاع المدني

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٣٠) «A Decade between Israel and Jordan».

العراقي بقيمة ١,٦ مليون دولار، وشركة «نعان دان»، وتعمل على تزويد العراق بمعدات ري بقيمة ١٥ مليون دولار، وشركة «يظافيم»، وتعمل في مجال إمدادات المياه، بقيمة ٨ ملايين دولار، وشركة «تختال» العالمية التي كان يرأسها نائب الرئيس تشيني، وهي شركة إسرائيلية عالمية فازت بمناقصة بمبلغ يقارب المليار دولار لإعادة إعمار البنى التحتية العراقية، وشركة «يونيت» من فرجينيا التي حازت على مناقصة إعادة إعمار اقتصادي وتأمين النمو بقيمة ٤٧ مليون دولار، أضف إلى ذلك أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العراق بلغ ١٢٠ مليون دولار في أقل من عام ـ عدا المناقصات التي حصلت عليها الشركات الإسرائيلية في إعادة إعمار العراق[٣١].

وتسعى إسرائيل إلى إعادة تشغيل خط أنابيب نفط «الموصل ـ حيفا»، وهو الخط الذي كانت قد أقامته شركة النفط العراقية على شكل خطين متوازين قطر كل واحد منهما ١٢ بوصة، وكان يضخ النفط من كركوك إلى الحديثة على مسافة حوالى ٢٤٠ كم، ومن هناك يتفرع الخطان إلى اتجاهين، أحدهما ينقل النفط إلى حيفا وكان طوله حوالى ٦٠٨ كم، وقدرته حوالى أربعة ملايين طن سنوياً، لكن مدّ الخط إلى حيفا توقف عند حدود إسرائيل عام ١٩٤٨ بسبب الحرب على مسافة ٦٧ كم فقط من حيفا.

وكانت إسرائيل قد عرضت استئناف عمل هذا الخط أكثر من مرة، جرت إحداها في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) بعدما تم إغلاق الخليج في وجه ناقلات النفط العراقية، واستجابة سوريا لطلب إيران بإغلاق الخط البري الذي كان ينقل النفط العراقي إلى الغرب، لكن العراق رفض ذلك. وقد جددت إسرائيل الحديث عن إعادة إحياء المشروع من خلال تصريحات لوزير البنية التحتية، يوسف بارتيسكي لصحيفة **هآرتس**[٣٢]، وبادر الأردن إلى نفي وجود مفاوضات أو تفاهم مشترك مع إسرائيل بخصوص هذا الأنبوب، لكن العديد من المصادر الغربية والإسرائيلية أكدت وجود نقاش مفتوح حول المشروع منذ ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. وأكد بارتيسكي أن الإدارة الأمريكية لم تدعم المشروع فحسب، بل أيضاً طرحته في أجندة حوارها مع المعارضة العراقية قبل وبعد التغيير السياسي في العراق، ونال موافقتها.

ولا تقتصر استفادة إسرائيل من إحياء هذا الخط على الفوائد المادية المباشرة

(٣١) عباس المعلم، «العراق في عام بين المقاومة والاحتلال،» البصرة نت، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

(٣٢) **هآرتس**، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٣.

بتخفيض فاتورة الطاقة بنحو ٢٥ في المئة، لكن ترتبط أيضاً بتطلع إسرائيل إلى أن تتحول إلى نقطة عبور (ترانزيت) لخطوط نقل الطاقة من المنطقة إلى الخارج، وتحويل ميناء حيفا إلى «روتردام الشرق الأوسط» على حدّ وصف بارتيسكي، إذ إن خط «كركوك ـ حيفا» ما هو إلا مشروع ضمن ثلاثة مشروعات يجري الإعداد لها لتحقيق هذه الغاية: **أولها** خط عسقلان ـ إيلات ـ والمعروف باسم «تبلين» (Tipline) ـ والذي يستهدف نقل النفط الروسي القادم من موانىء البلطيق إلى آسيا عبر البحر الأحمر. و**ثانيها** عن طريق اتفاق روسي ـ إسرائيلي لتصدير النفط الروسي للمستهلكين الآسيويين عبر هذا الخط بطاقة تصل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً. و**ثالثها** تطلع إسرائيل لاستغلال الخط نفسه لنقل النفط الإيراني القادم من الخليج إلى موانئ جنوب المتوسط[٣٣].

٢ ـ دول المغرب العربي

أ ـ موريتانيا

تمارس إسرائيل تطبيعاً اقتصادياً قوياً مع موريتانيا منذ عام ١٩٩٩ حين تم توقيع اتفاق السلام بينهما، وتعدّ أبرز ملامحه استغلال الثروات الطبيعية التي تمتلكها موريتانيا، وعلى رأسها الليثيوم الذي تمتلك موريتانيا الاحتياطي الأول منه في العالم (وهو خامة كيميائية تدخل في كثير من الصناعات الزراعية والصناعات المتخصصة في مجال الاتصالات). وقد حقق كثير من الشركات الإسرائيلية والعالمية مكاسب اقتصادية متميزة من جراء التعامل الاقتصادي في هذا القطاع، وبخاصة مع تزايد الاستثمارات في القطاع الصناعي الإسرائيلي المرتبط بالاتصالات، وقد دفع ذلك إسرائيل إلى توقيع اتفاقية اقتصادية مع موريتانيا عام ٢٠٠٠ تقضي باحتكارها عملية البحث والتنقيب عن معدن الليثيوم في أراضيها.

أقامت إسرائيل بموجب هذه الاتفاقية ١٤ مركزاً لاستخراج الليثيوم من كل أنحاء موريتانيا، ترعاه أكبر شركتين للاتصالات في إسرائيل، وهما: شركتا «بيليفون» و«أورانج» بجانب العديد من الشركات الزراعية الإسرائيلية الأخرى، مثل شركتي «هاميشق» و«هازيرع».

وقد عُنيت إسرائيل بتصنيع المعدات الزراعية وبطاريات الهواتف المحمولة

(٣٣) **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٢، وعلاء سالم، «إسرائيل والعراق: مكاسب ما بعد التغيير السياسي،» ***مختارات إسرائيلية***، العدد ١٠٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

مباشرة في موريتانيا بعد استخراج المعدن من الأرض من خلال إنشاء مصانع في العديد من المدن الموريتانية مثل موديريا، وأثر، وأكويت، وعدد من المدن الأخرى بعد أن أثبتت التجارب العلمية أن تصنيع الليثيوم في المكان نفسه الذي يستخرج منه له الكثير من الفوائد من حيث الجودة والتكاليف.

وقد أثار الانقلاب الأخير رعب الشركات الإسرائيلية بشأن استثماراتها، وطالب بعضها حماية المصانع الإسرائيلية بالقوة، وأعلن إيهود أولمرت، وزير التجارة والصناعة ـ آنئذ، في بيان ألقاه على المستثمرين أن إسرائيل ستحمي استثماراتهم ولو بالقوة، متعهداً بأن إسرائيل ستظل المتحكم الأول في البحث والتنقيب عن مادة الليثيوم، والمصدّر الأول لها في العالم، وبخاصة مع الاستثمارات المالية الضخمة التي أقامتها في موريتانيا والمكانة العالمية التي اكتسبتها في السوق العالمي بفضل هذا التحكم[٣٤].

ب ـ ليبيا

يسعى الإسرائيليون من اليهود المهاجرين من ليبيا إلى نسج علاقات مع ليبيا وزيارتها، كما يسعون للحصول على تعويضات عن الممتلكات التي تركوها في ليبيا عقب هجرتهم إلى إسرائيل في الخمسينيات والستينيات، وقد نشطت حركتهم بشكل كبير منذ أطلق الرئيس معمر القذافي تصريحات حول عدم معارضته تعويض يهود ليبيا شريطة ألا يكون هؤلاء قد استولوا على بيوت الفلسطينيين. ويقدر وجهاء هذه الجالية التي يبلغ عددها نحو ١٢٠ ألفاً، التعويضات المطلوبة من ليبيا بنحو ٥٠٠ مليون دولار عن ممتلكات وبيوت ومؤسسات تربوية واجتماعية، إضافة إلى مئة مليون دولار أخرى للمنشآت العامة اليهودية، كالمعابد والمقابر. وتعكف تنظيمات هذه الجالية، وهي عديدة، على جمع شهادات ومستندات من يهود ليبيا. ويلوّحون بالتوجه إلى المحاكم الدولية إذا لم يحصلوا على التعويض[٣٥].

٣ ـ دول الخليج

أ ـ عُمان

كانت عُمان هي الدولة الأولى في الخليج العربي التي أقامت علاقات تجارية

(٣٤) شاؤول كوهين، «الانقلاب السياسي في موريتانيا خطر على إسرائيل،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٢٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١٢٤ ـ ١٢٤.

(٣٥) «اليهود الليبيون يراسلون العقيد القذافي ويباشرون إجراءات استعادة أملاكهم في طرابلس،» **الحياة**، ٢٥/٥/٢٠٠٦، ص ١٥.

رسمية مع إسرائيل وقامت وفود إسرائيلية بزيارة عُمان منذ بداية عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٦ أقامت كل من عُمان وإسرائيل مكاتب تمثيل تجاري عملت لفترة محدودة حتى تم تجميدها في العام نفسه، لكن استمر التعامل التجاري، وبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى عُمان عام ١٩٩٨، ٤٥٠ ألف دولار أمريكي تشمل منتجات مطاط وبلاستيك ومنتجات ورقية ومعدات ميكانيكية ومنتجات كيميائية. كما تقدر المصادر الإسرائيلية احتمالات كبيرة لتصدير منتجات إسرائيلية إلى عُمان، ومشاركة في الاستثمارات، وبصفة خاصة في مجالات المعدات الطبية، ومعالجة المياه، والسياحة، ومعدات الاتصال، وخدمات التعليم وتدريب العمال[٣٦].

وقد رفضت عُمان في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٠ استضافة وفد من رجال الصناعة الإسرائيلية كان من المقرر أن يتوجه في الأسابيع التالية إليها، وأثار تفسير هذا الموقف التباساً لدى المحللين الإسرائيليين، وما إذا كان يرجع إلى الجمود في عملية السلام، أم أن سببه إجرائي يتعلق بطلب أن يصل وفد واحد فقط. وقد أعلن اتحاد الصناعيين رداً على ذلك أنه يفضل إجراء الاتصالات مع حكومات دول الخليج بهدوء، ومن دون أن تنشر تفاصيلها[٣٧].

ب ـ العربية السعودية

أشار اتحاد الصناعيين الإسرائيليين إلى علاقات تجارية بين العربية السعودية وإسرائيل، وأن الشركات الإسرائيلية تصدّر إلى السعودية معدات طبية ومخصبات زراعية ومواد معدنية هندسية وماكينات، وأن عدد الشركات الإسرائيلية المتعاملة مع السعودية بلغ في عام ٢٠٠٥ اثنتي عشرة شركة بعد أن كان أربع شركات فقط في عام ٢٠٠٤، يصدر بعضها منتجاته بشكل مباشر إلى الأسواق السعودية، في حين يصدر البعض الآخر هذه المنتجات بشكل غير مباشر عبر وسطاء أو وكلاء. وقد بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى السعودية في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٤٧٠ ألف دولار، أي بزيادة ١٠ في المئة عن الفترة المماثلة في عام ٢٠٠٥[٣٨].

---

(٣٦) عادي اشترانفرج، «التصدير خارج الحدود،» **ملحق هآرتس** (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، و**مختارات إسرائيلية**، العدد ٦١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠)، ص ٥٥.

(٣٧) ديفيد ليفكين، في: **معاريف**، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٠، و**مختارات إسرائيلية**، العدد ٦٥ (أيار/ مايو ٢٠٠٠)، ص ٤٠.

(٣٨) <http://www.export.gov.il/eng/news/item.asp?articleID=4277&categoryID=806>.

ج ـ البحرين

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية البحراني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٥ أن البحرين اتخذت قراراً برفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية، وفسر القرار بأنه أحد شروط اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، بينما نفى نية بلاده إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مؤكداً التزامها بالقرارات العربية. وأضاف أن أي علاقات دبلوماسية ستكون ضمن الإجماع العربي وبحسب تطور عملية السلام. ونسبت صحيفة **الوسط** البحرانية إلى مصادر دبلوماسية في نيويورك أن «رفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية جاء بعد طلب مباشر من المفاوض ومجموعات الضغط الأمريكية بأن تعلن البحرين رسمياً وعلنياً عن رفع الحظر كشرط أساسي للتصديق على اتفاق التجارة الحرة مع واشنطن». كما نقلت عن مصادر دبلوماسية في نيويورك أن البحرين ستقيم علاقات دبلوماسية بعد أن وقّع المسؤولون البحرانيون قرار إغلاق مكتب مقاطعة البضائع الإسرائيلية، لكن الوزير البحراني نفى ذلك.

أثار القرار اعتراضات شعبية واسعة النطاق، ومناقشات حادة في مجلس النواب، وطالب النواب الحكومة بالتراجع عنه، وإعادة فتح مكتب مقاطعة إسرائيل وتفعيلة، وصوّت ٢٩ نائباً من أصل٣٠ نائباً حضروا الجلسة على أربع توصيات تنص على أن تتراجع الحكومة عن قرارها برفع الحظر على البضائع الإسرائيلية لأنه يتعارض مع موقف شعب البحرين، وإعادة فتح مكتب مقاطعة إسرائيل، والتزام الحكومة بعدم اتخاذ أي خطوات أو قرارات مصيرية من دون الرجوع إلى المجلس، وأخيراً تفعيل القانون رقم (٥) لعام ١٩٦٣ بإنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل[(٣٩)].

ثانياً: من التطبيع الثنائي إلى التعاون الإقليمي

انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام، وبالتوازي مع قنوات المفاوضات الثنائية، صيغة المفاوضات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى بحث القضايا المحورية في المنطقة بمشاركة إسرائيل والبلدان العربية وبعض دول الجوار والدول والمجموعات الدولية المعنية. وشملت المفاوضات خمس قضايا هي: المياه، والبيئة، والسيطرة على التسليح، واللاجئين، والتنمية الاقتصادية، عبر لجان عمل تلتقي دورياً في ندوات، تنسق بينها لجنة توجيهية من الوفود الرئيسية. ويرى بعض الباحثين أن التطبيع كان

(٣٩) موقع شبكة النبأ المعلوماتية: <http://www.annanbaa.org>.

يمثل «جوهر المفاوضات المتعددة الأطراف المواكبة للمفاوضات الثنائية»[٤٠].

افتتحت هذه المفاوضات في موسكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وعقدت اجتماعاتها في البداية في عدة عواصم عالمية، ثم انتقلت إلى الشرق الأوسط، وقاطعتها سوريا ولبنان، باعتبار أن التفاوض الإقليمي يجب أن يكون تالياً للتسوية في المسارات الثنائية، وقد مثلت مشاركة البلدان العربية في هذه المفاوضات إجراء غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، إذ جلست هذه البلدان على مائدة المفاوضات، وهي في حالة حرب رسمية مع إسرائيل لمناقشة تحقيق تعاون اقتصادي معها[٤١].

سعت إسرائيل منذ البداية للفصل بين المفاوضات الثنائية، والمتعددة الأطراف، بزعم أنه لا ينبغي منع التقدم على جبهة من الجبهات بسبب الصعوبات التي تواجهها جبهة أو أكثر، وأن إحراز تقدم في أي جبهة من شأنه أن يساهم في تجاوز العقبات في الجبهات الأخرى. كما سعت أيضاً منذ البداية لأن تكون للمفاوضات نتائج سياسية وليست اقتصادية فحسب، وقد آزرت الولايات المتحدة الاتجاه الإسرائيلي كالمعتاد، وتغلب هذا التوجه كمسار للمفاوضات في البداية، لكنه تعثر في ما بعد تحت ضغط التحولات الداخلية الإسرائيلية، وتطور مفهوم إسرائيل تجاه عملية التسوية ورؤية التعاون الإقليمي.

أخذت المفاوضات قوة دفع في السنوات الأولى نتيجة توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣، ثم اتفاقية وادي عربة مع الأردن في عام ١٩٩٤، وانعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءاً من عام ١٩٩٤، وحققت في بداياتها خطوات سريعة باتجاه تطبيع علاقات إسرائيل مع البلدان العربية، وإنجاز عدد من أهدافها تجاه المنطقة، أهمها تحلل المقاطعة العربية، وتبادل مكاتب التمثيل بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية، وبحث عدد من مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي المحددة في مجالات النقل والمواصلات والسياحة والزراعة والتمويل والتجارة الإقليمية وبرامج التدريب، ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية. كما أسفرت المفاوضات في مجموعة عمل المياه عن تأسيس مركز لبحوث المياه في مسقط، وفي مجال البيئة عن

(٤٠) عدنان السيد حسين، **التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٨٦.

(٤١) عبد المنعم سعيد، «الشرق أوسطية بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٥١.

ترتيبات تعاون لمكافحة التلوث البحري في خليج العقبة وتخصيص تمويل لأحد مشروعات مكافحة التصحر.

لكن هذه المفاوضات أخفقت في إحراز أي تقدم في القضايا التي تهم الجانب العربي، مثل قضايا اللاجئين التي اقتصرت نتائجها على التزام إسرائيل بلمّ شمل عدد محدود من العائلات، وتحسين ظروف معيشة اللاجئين، فيما جرى ربط التقدم في هذه القضية بمفاوضات المرحلة النهائية في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما تعثر عمل مجموعة العمل المعنية بالسيطرة على التسلح، باتساع الفجوة بين مفهومي الجانبين من ناحية، ورفض إسرائيل إدراج امتلاكها الأسلحة النووية، أو إخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية على جدول أعمال المناقشات من ناحية أخرى.

كذلك انبثقت من خلال لجنة العمل المتعددة الأطراف فكرة عقد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعقدت منذ بدء العمل بهذه الفكرة في عام ١٩٩٤ أربعة مؤتمرات في الدار البيضاء، وعمّان، والقاهرة، والدوحة، وأعربت خمسة بلدان عربية عن رفضها صيغة هذه المؤتمرات منذ البداية، وهي سوريا ولبنان والعراق وليبيا والسودان.

عقد **المؤتمر الأول** الذي أطلق عليه «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في مدينة الدار البيضاء في المغرب يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ واستمر ثلاثة أيام، حضرته وفود ٦١ دولة، منها ١٢ دولة عربية، و١٢٥ وزيراً، و١١١٤ من رجال الأعمال وممثلي المؤسسات الاقتصادية العالمية.

تضمنت الوثائق الإسرائيلية المقدمة للمؤتمر[٤٢] نحو ١٥٠ مشروعاً، احتلت مشروعات المياه أهمية كبيرة بينها، وسجلت ١٥ مشروعاً، وشمل المجال الزراعي ٨ مشروعات، ومكافحة التصحر ٥ مشروعات، والسياحة ٧ مشروعات، والنقل ١٦ مشروعاً، والطاقة ٢٢ مشروعاً، والاتصالات ١٧ مشروعاً، والتجارة والصناعة ١١ مشروعاً، والبيئة ٤ مشروعات، وتراوح تقدير قيمة هذه المشروعات، طبقاً للبدائل المطروحة، بين ١٨ و٢٧ مليار دولار.

وتشمل هذه المشروعات مشروعات للمياه الإقليمية، والبنية التحتية للضفة

---

(٤٢) Government of Israel, Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Finance, «Development Options for Regional Cooperation,» paper presented at: Middle East and North Africa Economic Summit, October 1994, pp. i-3.

الغربية وقطاع غزة، ومناطق حرة وخططاً مشتركة لتوليد الكهرباء، وإزالة ملوحة مياه البحر، وخط أنابيب للغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل، وخط أنابيب للنفط من الخليج إلى غزة. كما تشمل مشروعات وأعمالاً مشتركة منها مشروعات «ريفييرا البحر الأحمر» التي تشمل تنمية سياحية في مناطق أردنية وإسرائيلية ومصرية، وفي ما بعد مناطق سعودية، وصناعات منسوجات وملابس في إطار تعاون مصري ـ إسرائيلي، ومركز طبي إقليمي في الشرق الأوسط.

أما قائمة المشروعات المصرية(٤٣)، فقد تضمنت ٥٨ مشروعاً في ١٢ مجالاً، تضم ٨ مشروعات في مجال النقل، و٥ مشروعات في مجال الكهرباء والطاقة، و٧ مشروعات في مجال النفط، و٦ مشروعات في مجال الصناعة، ومشروعين في مجال الزراعة، و٨ مشروعات في مجال السياحة، و٥ مشروعات في مجال الثقافة وحفظ التراث، ومشروعين للمناطق الحرة للصناعة والتجارة، و٦ مشروعات للثقافة العالية، و٧ مشروعات للإعلام، ومشروعاً لتنمية المصادر الإنسانية، و٦ مشروعات للبيئة.

وتضمنت قائمة المشروعات الأردنية(٤٤) ١١٦ مشروعاً في ٩ مجالات، شملت ١٠ مشروعات في مجال الزراعة، و٩ مشروعات في مجال الطاقة، و٣ مشروعات في مجال البيئة، و٣ مشروعات في مجال الصحة، ومشروعاً للتنمية البشرية، و١٦ مشروعاً في مجال الصناعة، و٣٨ مشروعاً في مجال النقل والمواصلات، و٢١ مشروعاً في مجال الاتصالات، و١٥ مشروعاً للمياه، وذلك بتكلفة إجمالية قيمتها حوالى ١٨,١٠٥ مليار دولار.

ركّز الإعلان الصادر عن قمة الدار البيضاء على الإعلان عن تشكيل إقليمي جديد يضم «شمال أفريقيا والشرق الأوسط» يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الاقتصادي، والدعوة إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل في أسرع وقت ممكن باعتبارها عقبة أمام التفاعل الاقتصادي والتجاري والاستثمار، وقيام شراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال لتدعيم السلام بين العرب والإسرائيليين، وتوزيع الأدوار في هذه الشراكة، بحيث تقوم الحكومات بإبرام الاتفاقيات السياسية ووضع الأسس اللازمة لتشجيع التجارة والاستثمار، ويقوم رجال

---

(٤٣) Egyptian Government, «Egypt Perspective: Regional Economic Development and Cooperation,» p. 33.

(٤٤) Hashimet Kingdom of Jordan, Ministry of Planning, «A Sectoral Analysis,» paper presented at: Middle East and North Africa Economic Summit, pp. iii-vi.

الأعمال باستخدام نفوذهم الدولي الجديد للضغط لتسريع عملية التسوية، عبر الدخول في مشروعات مشتركة تدعم عملية التسوية، وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعميمها، ودعوة المجموعة الدولية إلى إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل مساندة إعلان المبادئ والاتفاقيات التنفيذية التابعة له، وإيلاء اهتمام مماثل للمشروعات الأردنية ـ الإسرائيلية المشتركة. وتوفير الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك إمكانية تحويلها إلى أطر مؤسسية إقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية، مع إيلاء البعد الاجتماعي لقضية الأمن أهمية خاصة، والإعلان عن إنشاء أطر وآليات لترجمة توصيات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي.

تميزت **قمة عمّان** في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ من قمة الدار البيضاء بزيادة عدد البلدان المشاركة من ٦١ دولة إلى ٦٣ دولة، وكذلك زيادة عدد البلدان العربية المشاركة من ١٢ دولة إلى ١٣ دولة بانضمام موريتانيا، مع استمرار غياب كل من ليبيا والعراق وسوريا ولبنان. كما وصل عدد المشاركين من رجال الأعمال إلى ١٤٠٠ مقابل ١١١٤ فرداً في الدار البيضاء جاء معظمهم من الأردن ثم مصر، كما زادت المشاركة الخليجية بشكل ملحوظ، بينما انخفض التمثيل الإسرائيلي بشدة، فوصل إلى ٨٥ فرداً في ما يبدو، لتدارك القلق الذي أثاره حضوره الكثيف في مؤتمر الدار البيضاء. كما تراجعت المشروعات المقترحة من جانب الأردن الذي قدم ٢٧ مشروعاً فقط بقيمة إجمالية مقدارها ٣,٥ مليار دولار، بينما كان قد تقدم في الدار البيضاء بقائمة تضم ١٢١ مشروعاً بقيمة إجمالية مقدارها ١٨ مليار دولار، وتضمنت القائمة المصرية ٨٥ مشروعاً بقيمة تقديرية مقدارها ٢٥ مليار دولار مقابل ٥٨ مشروعاً في الدار البيضاء، كما تقدمت إسرائيل بـ ١٦٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية مقدارها ٢٥,٣ مليار دولار[٤٥]. وقد تم الاتفاق في عمّان على إقامة المؤسسات التالية:

أ ـ بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقره القاهرة.

ب ـ إنشاء مجلس السياحة الإقليمي للشرق الأوسط.

---

(٤٥) «قمة عمّان الاقتصادية (ندوة): قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية،» شارك في الندوة إبراهيم العيسوي [وآخرون]؛ قدّم ورقة العمل عبد الفتاح الجبالي؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/ فبراير ١٩٩٦)، ص ١٤.

ج ـ إنشاء المجلس الإقليمي للأعمال لدعم التعاون والتجارة بين القطاع الخاص في دول الإقليم.

د ـ الافتتاح الرسمي للأمانة العامة التنفيذية للقمة الاقتصادية ومقرها الرباط، لتعزيز أواصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هـ ـ إقامة الأمانة العامة لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية كمؤسسة إقليمية دائمة يكون مقرّها الرباط[٤٦].

وقد اعتمد البيان الختامي لقمة عمّان هذه المنظمات، وأوصى بعقد مشاورات مع الاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرين حول الهيكل التنظيمي والوظيفي للأمانة العامة ووضع تصور لنشاطها.

عقد **المؤتمر الاقتصادي الثالث** في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وشارك فيه القطاع الخاص من البلدان العربية وإسرائيل ومناطق أخرى. وأعرب المشاركون عن التزامهم الثابت بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، والبناء على الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف. وركّز المؤتمر على إبراز إمكانات المنطقة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتبادل التجاري، كما شدّد على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأعرب عن قلقه من القيود التي يعانيها وإغلاق الأراضي التي تعوق انتقال العمال وحركة التجارة الفلسطينية، ودعا إلى إلغائها. وفي استعراضه أوضاع المؤسسات الاقتصادية التي نادى بها مؤتمرا الدار البيضاء وعمّان، رحب بالتقدم الملموس بإنشاء مؤسسة الشرق الأوسط للسفر والسياحة في تونس، وبالانتهاء من اتفاقية إنشاء بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط في القاهرة، وحثّ الدول على توقيعها والتعجيل بإنهاء إجراءات التمويل حتى يبدأ البنك نشاطه عام ١٩٩٧[٤٧]، وتعهدت الأطراف المعنية مجدداً بدفع مبادرة إنشاء «مجلس الأعمال الإقليمي»، وقرر المشاركون عقد المؤتمر الرابع في الدوحة أواخر عام ١٩٩٧.

جاء انعقاد **المؤتمر الاقتصادي الرابع** في الدوحة في ظروف مختلفة تماماً، إذ كانت عملية التسوية السياسية قد بلغت حدّ المأزق. وترتب على ذلك قرار مجلس الجامعة العربية في آذار/مارس ١٩٩٧ بإيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها

---

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) «إعلان القاهرة: عن المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» **الحياة**، ١٥/١١/١٩٩٦.

مع إسرائيل، وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، فحدث انقسام بين البلدان العربية بشأن حضور المؤتمر، انفجر بشدة في الدورة ١٠٨ لمجلس الجامعة العربية (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧) الذي تنازعته ثلاثة اتجاهات تتراوح بين المشاركة والدعوة إلى الإلغاء أو التأجيل، والربط بين المشاركة وحدوث تقدم في التسوية، وخرجت لجنة وزارية بالتوجه الأخير، فثار خلاف إضافي على تفسير هذا التوجه، إذ اعتبرته بعض الدول قراراً بعدم المشاركة في ضوء الظروف السائدة، وفسرته أخرى بأنه يعطي الحرية لكل دولة في اتخاذ قرارها.

وقد أسفرت حصيلة الضغوط المتبادلة عن مقاطعة سبعة بلدان عربية وجهت إليها دعوات للمشاركة في المؤتمر، وهي السعودية والإمارات والمغرب ومصر والبحرين والجزائر، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية، فضلاً عن الدول الخمس التي رفضت صيغة هذه المؤتمرات منذ البداية، وهي سوريا ولبنان والعراق وليبيا والسودان، مع ملاحظة أن الأخيرة دعيت لحضور مؤتمر الدوحة للمرة الأولى. واقتصرت مشاركة البلدان العربية على سبعة منها وهي: قطر (الدولة المضيفة) والأردن والكويت وعُمان واليمن وتونس وموريتانيا وجزر القمر[٤٨].

ثالثاً: من مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي (ديفوس)

مع توقف مشروع التعاون الإقليمي ومؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل تجميد عملية التسوية وتزايد وتيرة العدوان على الشعب الفلسطيني، لجأ المشروع الصهيوني ـ الأمريكي إلى القفز فوق الواقع السياسي واستئناف التعاون الإقليمي عبر المؤتمر الاقتصادي العالمي (ديفوس)، ونظم سلسلة من المؤتمرات استقبلت الأردن ثلاثة منها في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، واستقبلت مصر المؤتمر الرابع عام ٢٠٠٦، وتقرر أن يعقد المؤتمر الخامس في الأردن أيضاً، بينما ينتظر أن يعقد المؤتمران السادس والسابع في قطر ومصر.

ويعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي (ديفوس) نفسه بأنه منظمة دولية غير حكومية مستقلة وحيادية لا تستهدف الربح ولا تعمل من وحي مصالح سياسية أو حزبية أو إقليمية[٤٩] ويقع مقره الدائم في ضاحية كولون التابعة لجنيف في

---

(٤٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧** (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

(٤٩) انظر موقع المنتدى الاقتصادي العالمي: <http://www.weforum.org>.

سويسرا، واعتاد أن يعقد اجتماعاته السنوية في منتجع «ديفوس» منذ تأسيسه عام ١٩٧١، في ما عدا اجتماع عام ٢٠٠١ الذي عقده في نيويورك تضامناً مع ما تعرضت له الولايات المتحدة من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ويشارك في اجتماعاته السنوية فريقان من الأعضاء يضم الأول ١٠٠٠ عضو يمثلون كبرى الشركات الاقتصادية على مستوى العالم، ويجرى انتقاؤهم بعناية وفق معايير محدّدة، ويضم الفريق الثاني المسؤولين السياسيين في الدوائر المؤثرة عالمياً وبعض الممثلين لدوائر المجتمع المدني والمهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي. وبينما كان يهدف عند تأسيسه إلى تحريك عملية الوحدة الأوروبية من خلال تكتل يضم الشركات الأوروبية الكبرى المتعددة الجنسيات ومحاولة تضييق الهوة بين الأفكار النظرية من جانب، والتطبيقات الاقتصادية من جانب آخر، فقد تحول بمرور الوقت إلى منظمة دولية لها هيكلها التنظيمي، وتغيّر اسمه في عام ١٩٨٧ إلى «المنتدى الاقتصادي العالمي»، واكتسب تمثيلاً في الأمم المتحدة، واتسع نطاق اهتمامه من القضايا الاقتصادية إلى السياسية والفكرية والثقافية، كما تعددت لقاءاته مؤخراً بحيث أصبح يعقد مؤتمرات إقليمية، ويجتذب اهتماماً إعلامياً واسع النطاق.

عقد أول هذه المؤتمرات في البحر الميت في الأردن في الفترة ما بين ٢١ و٢٣ حزيران/ يونيو في دورة استثنائية تعدّ الأولى منذ تأسيسه، كما كانت الثانية التي تعقد خارج مقره في منتجع ديفوس السويسري (بعد اجتماع نيويورك)، وشارك في المؤتمر بالإضافة إلى ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، وممثلي حكومة الدولة المضيفة التي شاركت بأعلى المستويات. وتولى الرئاسة المشتركة للمؤتمر رؤساء مجلس إدارات أربع شركات متعددة الجنسيات، ثلاثة منهم أمريكيون، ورابعهم رئيس شركة «نستله» الذي سبق أن حاز على جائزة دعم الاقتصاد الصهيوني من نتنياهو عام ١٩٩٨[٥٠]. وتصدّى المشاركون لأربعة محاور أساسية في اجتماعهم، وهي:

١ ـ مستقبل الشرق الأوسط: الإصلاحات الضرورية وخلق شروط أفضل للاستثمار الأجنبي وترويج التجارة الحرة على قاعدة أن الرفاه الاقتصادي شرط لا بد منه للاستقرار السياسي.

٢ ـ مستقبل العراق وطرق إعادة البناء.

(٥٠) إبراهيم علوش، «لقاء دافوس/ الأردن: مشروع لتهويد وعولمة المنطقة العربية بأسرها،» <http:// www.al-moharer.net/moh140/alloush140.htm>.

٣ ـ الوضع الجغرافي السياسي: أسس بنية النظام الدولي الجديد، وأعمدة النظام السياسي المعولم، وإعادة بناء العلاقات ما بين اللاعبين الأساسيين فيه.

٤ ـ ورشات عمل لبحث ظروف قطاعات اقتصادية محدّدة في المنطقة هي الاتصالات والبنية التحتية، والسلع الاستهلاكية والطاقة والمال والزراعة والسياحة.

عقد المؤتمر **دورته الثانية** في البحر الميت أيضاً، في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ تحت شعار «من أجل مواجهة التحديات الحقيقية في المشاركة من أجل التغيير والسلام والتنمية»، وقد تمت زيادة التمثيل الأوروبي والعربي في رئاسة المؤتمر وفي الندوات، إذ شارك في الرئاسة ممثل لشركة أمريكية، وآخر لشركة فرنسية، وثالث لشركة مصرية.

وبعد انتهاء جلسة المنتدى في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤ أعلن البروفسور شواب، مؤسس المنتدى، عن تشكيل مجموعة جديدة هي منتدى القادة الشباب الذي يسعى لاستقطاب الرواد الواقعة أعمارهم ما بين ٢٥ و٤٠ عاماً عبر الوطن العربي، وعن لقاء استثنائي جديد في الأردن في أيار/مايو ٢٠٠٥.

وذكر إعلان صادر عن منتدى ديفوس الاستثنائي في ٧/ ٥/ ٢٠٠٤ أن الرئيس بوش يرحب باللقاء كدليل للخطوات القادمة في المنطقة، وأن الأردن سيؤدي دور المنصة الرئيسية لإشراك الحكومات والقطاع الخاص في عملية إصلاح تضم اللاعبين الأساسيين لا في الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم كله.

عقد **الاجتماع الثالث** أيضاً في البحر الميت في الفترة من ٢١ ـ ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٥، وكالمعتاد شارك فيه عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين ورجال الأعمال، ونظرائهم من المسؤولين ورجال الأعمال العرب، وافتتحه العاهل الأردني الملك عبد الله.

تناولت مناقشاته العديد من الموضوعات، مثل: التنافسية العربية في إطار عالمي، وأفق الاستثمار العالمي، وتمكين التعاون لتنمية البيئة الأساسية، ونفط الشرق الأوسط في ضوء تزايد احتياجات الصين، والعالم العربي في الاقتصاد العولمي، والأمن العالمي والشرق الأوسط، وسياسة الرئيس بوش في الشرق الأوسط، وعمليه برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي، وقضية المرأة في الإعلام، وسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية في إطار الشرق الأوسط الموسع، وقضايا الشباب، وقوة الشعب والتغيير في الشرق الأوسط، وتطوير التجارة الدولية للشرق الأوسط، والسياحة كمحرك للسلام، والإعلام العربي: الملكية والاستقلال، وقطاع غزة والضفة الغربية: بناء قصة نجاح، وجاذبية المنطقة

للاستثمار الأجنبي المباشر، وتدعيم العلاقات مع آسيا، والخطوة التالية من أجل إحياء عملية السلام، وتطوير استراتيجية إقليمية لتنمية مستدامة للسفر والسياحة.

وعلى رغم تعدّد الموضوعات التي ناقشها المنتدى، فلم يكد يخلو موضوع منها من التعاون بين إسرائيل وبلدان المنطقة أو الترويج للسياسات الأمريكية. ويكشف تقرير موسع نشره موقع المنتدى حول المناقشات كثيراً من الأطروحات التي ترمي إلى إذكاء برامج للتعاون تتخطى القضية الفلسطينية وقضايا الاحتلال التي تعرقل مثل هذا التعاون، مثل مناقشة موضوع السياحة كمحرك للسلام، أو تقييم الصعوبات التي عرقلت التعاون السياسي في عملية برشلونة.

أما **المؤتمر الرابع** فقد عقد في مدينة شرم الشيخ في مصر في الفترة من ٢١ إلى ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦ في قاعة شيدت خصيصاً له تحت شعار «وعد لجيل جديد»، وتضمن جدول أعماله جلسة عامة تحدث فيها الرئيس حسني مبارك وجلسات حول السياحة، والتأمين، والإصلاح، والإدارة، والشباب، وعقدت في إطاره مباحثات عربية تخللتها جلسات حول أسواق المال والمرأة والتعليم والديمقراطية، والتجارة الحرة، والمياه، والشباب والمواطنة، وحول تدعيم الحوار، وكذا جلسات حول الاقتصاد الفلسطيني والتركي والأمريكي، والعلاقات الفلسطينية، وأسواق المال، والحكم العالمي، والمخاطر العالية، وإسرائيل، وإصلاح العمالة. وخصصت جلسات حول الشباب والسلام، والدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. كما خصصت جلسات حول الشركات العائلية، والمواطنة العالمية، والاتصالات، والتنافسية، والاستقرار، والشباب، ووسائل الإعلام، والبنية التحتية، والتعليم، والقيادة، والمساواة، والشراكة الاجتماعية، واختتمت مصر أعمال المؤتمر بجلسات عمل ومناقشات بالحديث عن نفسها.

ذكر البيان الختامي للمؤتمر أن أكثر من ١١٠٠ مشارك من النخبة السياسية والاقتصادية والمجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم ناقشوا التحديات التي تواجه العالم، مثل الحرب الدائرة في العراق التي تنذر بشرر حرب أهلية، واستمرار الصراع اليومي لإسرائيل، والتوتر المتصاعد بشأن الملف النووي الإيراني، والتأثيرات السلبية لارتفاع عائدات النفط، مثل اتساع فجوات الدخل، وشحّ الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية، وتذمر الطبقة الوسطى من التراجع الحادّ في أسواق الأوراق المالية. وتوصل المنتدى إلى ضرورة إيجاد ٩٠ مليون فرصة عمل على مدى السنوات العشرين القادمة للحدّ من انتشار التطرف بين أجيال الشباب.

واعتبر البيان الختامي أن المنتدى أنجز في مجال الحوار والمجتمع محادثات

اقتصادية وسياسية بين القادة الأمريكيين والعرب والإسرائيليين، وصفها بأنها «أرفع محادثات خلال ١١ شهراً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية»، كما أطلق المنتدى «مبادرة التعليم المصرية» ليستفيد منها ٨٢٠ ألف طفل في ٢٠٠٠ مدرسة، ولأول مرة جمع «برنامج القيادات النسائية» وزيرات من أنحاء المنطقة لوضع خطة عمل خمسية لسياسات القطاعين العام والخاص من أجل سدّ الثغرة القائمة بين الإناث والذكور.

وفي مجال الأعمال والاستثمار، ذكر البيان الختامي أن المنتدى اتخذ خطوات أولية لإطلاق حملة إعلانية للشرق الأوسط ممولة من قبل قطاع الأعمال والاستثمار، وأنه سيدعم عدة قضايا من بينها تطوير بوابة إلكترونية للمعلومات ومجتمعات محلية من مختلف الأطياف تحت إشراف مجلس «القادة المئة» لدعم أعمال المجلس وتوسيع نطاق «مبادرة الشراكة لمكافحة الفساد» من خلال إطلاق مجموعة عمل لمعالجة الفساد، والعمل مع الشركات ذات الإمكانيات الكبيرة ومعدلات النمو العالية لتطوير برنامج يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنشاء «جمعية الشرق الأوسط لتمويل المشاريع»[٥١]. وقرر المؤتمر عقد دورته المقبلة في عام ٢٠٠٧ في البحر الميت في الأردن[٥٢].

رابعاً: من الشراكة الأورو متوسطية إلى الارتباط بحلف الناتو

جنباً إلى جنب مع الدور الذي تؤديه أوروبا في المنطقة من خلال صيغة سلام الشرق الأوسط، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وأشكال التعاون الإقليمي وغيرها من المشروعات الرامية إلى بلوغ تسويات للصراع العربي ـ الصهيوني ودمج إسرائيل في المنطقة، كانت أوروبا تمتلك مشروعها الخاص تجاه المنطقة منذ السبعينيات، وأطلقت خلاله عدة مبادرات مثل «السياسة المتوسطية الشاملة»، و«الحوار العربي الأوروبي»، ثم «السياسة المتوسطية الجديدة»، وصولاً إلى «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية»[٥٣].

بلورت أوروبا مشروعها في مؤتمر عقد في برشلونة يومي ٢٧ ـ ٢٨ تشرين

(٥١) **الشرق الأوسط**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

(٥٢) **الحياة**، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

(٥٣) نادية مصطفى، «العرب والاتحاد الأوروبي: بين عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية،» ورقة قدمت إلى: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ ابريل ١٩٩٨)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٢٩.

الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، شاركت فيه ١٥ دولة تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي واثنتا عشرة دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط، من بينها سبع دول عربية، هي: مصر والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية وسوريا والمغرب وتونس، وكذا إسرائيل. وأطلقت مشروعاً للشراكة الأوروبية المتوسطية استهدف وفقاً لإعلان برشلونة العمل على خلق منطقة للحوار والتبادل والتعاون ضماناً لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في حوض البحر المتوسط، وحدّد ثلاثة مجالات للمبادئ الحاكمة للشراكة: تختص **الأولى** بمسائل «السياسة والأمن»، و**الثانية** تختص بالمسائل «الاقتصادية والمالية»، بينما تختص **الثالثة** بالمسائل «الاجتماعية والثقافية»، وتشكل العلاقات الاقتصادية والمالية المحرك الأول لهذا التجمع الجديد الذي ستنطلق منه مسيرة لتأسيس منطقة تجارة حرة من المخطط الوصول إليها عام ٢٠١٠[٥٤].

وقد تضمنت الشراكة الأوروبية المتوسطية أبعاداً متعددة تتعلق بتقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية اقتصادية اجتماعية مطردة، وإجراءات لمكافحة الفقر وتعظيم فهم الثقافات بعضها لبعض.

كذلك تضمنت عملية برشلونة عدة آليات على المستوى الحكومي وغير الحكومي[٥٥]، فعلى **المستوى الأول** انبثق عنها اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية والقمة ولجنة برشلونة (اللجنة الأوروبية المتوسطية لعملية برشلونة)، ونظمت حواراً لكبار المسؤولين بشأن الحوار السياسي والأمني، ووضعت مجموعة قواعد مالية عرفت بـ «برنامج ميدا» في تموز/يوليو ١٩٩٦، وتعدّ الوثيقة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي التي تنظم تنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية، وهي وثيقة خاصة بالمجموعة الأوروبية وتتسم بكونها من طرف واحد، ومن ثم فهي غير ملزمة للدول المتوسطية غير الأعضاء، كما انبثق عنها اتفاقيات شراكة مع كل من تونس والمغرب ومصر وإسرائيل.

وعلى **المستوى الثاني**، أي غير الحكومي، ارتبطت آليات التعاون مع المجتمع المدني بالفصل الاجتماعي والثقافي والإنساني من إعلان برشلونة، وأطلقت العديد من المشروعات الإقليمية في مجالات التعليم والشباب والإعلام والحوار بين الثقافات والحفاظ على التراث الثقافي، انخرط فيها العديد من منظمات المجتمع المدني

---

(٥٤) خميس شماري وكارولين ستايني، **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية**، ترجمة إيمان شكيب وشهرت العالم؛ مراجعة وتحرير صلاح أبو نار (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)، ص ١١ ـ ١٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٢.

بمشاركة عربية وإسرائيلية بالطبع، وتفرع عنها شبكات للتواصل وتعزيز العلاقات.

وتحمل المشاريع اليورومتوسطية طابع المشاريع الشرق أوسطية، أو تعدّ بالأحرى نسخة منقحة منها، وقد أثير حولها نقاش واسع في عام ٢٠٠٥ لتقييم جديتها وجدواها بمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاقها، شكك بعضه في أهمية ما تحقق من إنجازات، وكشف معظمها عن ضعف حصيلة عملية برشلونة وتعثر مسارها. وألقت أطراف أوروبية بمسؤولية التعثر على الجانب العربي الذي لم يلتزم بمبادئ الشراكة وتباطأ في الإصلاح، المتمم لشروطها، وضعف المبادلات بين دول جنوب المتوسط، بينما أشارت أطراف عربية إلى ضعف الاستثمار الأوروبي في بلدان جنوب المتوسط الذي لم يتجاوز عام ١٩٩٤ مثلاً ١ في المئة من إجمالي ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من استثمارات، استأثرت إسرائيل وحدها بـ ٤٥ في المئة منه[٥٦].

أظهرت تحليلات[٥٧] أسباباً عدة لتعثر عملية برشلونة خلال العقد الأول من عمرها. يأتي في **مقدمها** انصراف تركيز الاتحاد الأوروبي على توسيع عضويته التي زادت من ١٥ دولة عند إطلاق عملية برشلونة إلى ٢٥ دولة، وتوجيه استثماراته لصالح النهوض بهذه العضوية الجديدة. حتى إن دولة مثل بولندا حازت على استثمارات في عام ٢٠٠٤ تماثل مجموع ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط مجتمعة في العام نفسه، وكذلك ضعف الاستثمارات التي وجهها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط.

ويتمثل السبب **الثاني** في تعثر عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعلى رغم الاعتراف المبكر من جانب الاتحاد الأوروبي بأن دوره في هذه العملية السلمية مكمل لدور الولايات المتحدة وليس مستقلاً عنها، وتحمله عبئاً مهماً في تمويل السلطة الفلسطينية، إلا أنه في واقع الأمر أظهر انحيازاً فظّاً إلى إسرائيل سواء بعدم تفعيل بنود اتفاقية الشراكة معها الخاص بالمشروطية في مجال حقوق الإنسان، على رغم انتهاكها الجسيم والمتواصل لحقوق الشعب الفلسطيني، أو بتبني وجهة النظر الإسرائيلية ـ الأمريكية حيال إدراج بعض الفصائل الفلسطينية على قائمة الإرهاب.

وثمة سبب **ثالث** مهم هو تزايد الهاجس الأمني لدى الاتحاد الأوروبي بعد

---

(٥٦) سعيد اللاوندي، «أين نحن بعد عشرة سنوات من برشلونة؟،» **الأهرام**، ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٥، ص ١١.

(٥٧) من نماذج هذه التحليلات، انظر: عبد المالك سالمان، «مسيرة برشلونة.. عشر سنوات من الوقت الضائع،» **شؤون خليجية**، السنة ٨، العدد ٤٤ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بحيث طغى على ما عداه من اهتمامات.

في كل الأحوال، فقد جرت محاولة لتطوير عملية برشلونة خلال قمة استثنائية عقدت في برشلونة أيضاً في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ في مناسبة مرور عقد على إطلاق العملية، روّجت لها إسبانيا التي استضافت القمة، وبريطانيا التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي. لقد أشار موراتينوس، وزير خارجية إسبانيا، إلى «أنه آن الأوان بالنسبة إلى عملية برشلونة لأن نصوغها في شكلها النهائي وأن تصبح مشروعاً»[٥٨]. وذكر مسؤول بريطاني أن الاتحاد الأوروبي مصمم على تأمين التزامات محددة في أربعة مجالات: هي التجارة وإطلاق عملية مفاوضات إقليمية لتحرير الزراعة والخدمات، وتعزيز الهياكل الديمقراطية اللازمة للتنمية وجذب الاستثمارات، وإقرار التزامات محدّدة في مجال التعليم، وأخيراً تأكيد التزام الجميع بمكافحة الإرهاب.

أما القمة ذاتها التي عقدت يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وشارك فيها ممثلو ٣٥ دولة مطلة على البحر المتوسط، فقد غاب عنها كل الرؤساء العرب، عدا الرئيس الفلسطيني، وفشلت في إصدار بيان ختامي كان من المفترض أن يأتي تحت عنوان «رؤية مشتركة»، واستبدل ببيان رئاسي صدر عن إسبانيا وبريطانيا جدد تعهد الدول الأعضاء في عملية برشلونة بتحقيق السلام والاستقلال والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط من خلال استمرار الحوار والتعاون المتبادل، كما تناول في صياغات عامة قضايا المنطقة، ودعا إلى التنفيذ العاجل والكامل لخريطة الطريق، وتشجيع الأطراف على مواصلة الحوار المباشر بما يحقق المطالب الكاملة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وطالب بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يستند إلى القرارات ذات الأرقام ٢٤٢، و٣٣٨، و١٣٩٧ لمجلس الأمن الدولي، كما أعلن التزام القادة بتعزيز أمن المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب والعمل على خلوها من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى السعي المشترك لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان استقلال الجهاز القضائي مع إجراء إصلاحات نابعة من الداخل.

وثمة ملاحظتان تستحقان التوقف عند هذا البيان الأولي: **أولاهما** أن المصادر الصحافية أرجعت فشل المجتمعين في إصدار بيان مشترك بسبب إصرار الدول الغربية على ربط المساعدات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والتوجه نحو

---

(٥٨) «ميجل موراتينوس في حوار خاص للأهرام قبل قمة التعاون اليورو متوسطة،» **الأهرام**، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٥، ص ٨.

الديمقراطية، و**الثانية** ما ذكره «مصدر أوروبي» من أنه يمكن اعتبار البيان الرئاسي إعلانا مشتركاً للدول المشاركة عدا إسرائيل التي لم توافق سوى على إشارة عامة إلى عملية السلام، وأنه تم التخلي عن الإشارة إلى حق المقاومة الذي طالبت به الدول العربية بعد أن تخلى مقدمو الاقتراح أنفسهم عنه(٥٩).

لكن صدرت عن المؤتمر وثيقتان أخريان: **الأولى** «ميثاق لمكافحة الإرهاب» ألزم الدول الموقعة بمنع الإرهابيين من الحصول على أموال وأسلحة وإجهاض مخططاتهم وتعزيز جهود التعاون الدولي، من دون أن يحدد أيضاً تعريفاً للإرهاب، الأمر الذي كاد يفضي إلى الفشل في إصداره.

أما الوثيقة **الثانية** فكانت برنامج عمل مدته خمس سنوات، حدّد «خريطة طريق» للعناصر التي ينبغي تطويرها بطريقة شاملة لإنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠، والتعاون في مجال التبادل الثقافي والاجتماعي والتعاون التعليمي، كما يشمل البرنامج التعاون في مجالات الهجرة والاندماج والعدل والأمن، وعقد اجتماع وزاري أورومتوسطي لمناقشة قضايا الهجرة، وآخر أوروبي ـ أفريقي يتناول القضية ذاتها(٦٠).

أما **حلف الناتو** الذي طور من مهامه واهتماماته وآلياته منذ التحولات الاستراتيجية العالمية التي برزت في غياب الاتحاد السوفياتي، وبدأ منذ عام ١٩٩٥ حواراً متوسطياً مع سبع دول متوسطية هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن وإسرائيل بهدف بناء علاقات جيدة بين الحلف والدول المتوسطية، وتطوير الأمن والاستقرار الإقليمي، وشمل أنشطة تدريبية تتضمن حضور برامج محددة في مدرسة الناتو في ألمانيا، وفي كلية الدفاع التابعة للناتو في روما، فقد رفع من سقف الحوار مع حلول قمة الأطلسي عام ٢٠٠٠ باقتراح توسيعه ليشمل قضايا مثل التعليم والتدريب العسكري، والعقيدة العسكرية، والمناورات العسكرية المشتركة، والإصلاح والدفاع واقتصاديات الدفاع وأمن الحدود، وبالذات مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأنشطة غير القانونية، وإدارة الكوارث والبيئة وغيرها(٦١).

---

(٥٩) «قمة برشلونة تختتم أعمالها،» **الأهرام**، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥، ص ٣.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) محمد السيد سليم، «الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العسكرية الأوروبية والأمريكية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية: مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية، القاهرة، ٢٦ ـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٢٣.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وغزو العراق عام ٢٠٠٣، تحول الحلف إلى تطبيق هذه الموضوعات، ووسع دوره ليشمل منطقة الخليج العربي، وعقد ندوتين حول تعاونه مع دول الخليج عام ٢٠٠٤ في الدوحة وروما، ودعا مثقفين من دول الخليج لمناقشة هذا الدور المقترح.

وقد جاء أبرز تطور في علاقة الحلف بمنطقة الشرق الأوسط في قمة الحلف في اسطنبول في تركيا يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ التي يُنظر إليها على أنها «علامة البدء في توسيع عمليات الحلف خارج أوروبا، والانطلاق في تطوير قدراته، وأيضاً توسيع مجالات التعاون بينه وبين شركاء آخرين جدد». وقد دعت القمة الدول السبع المشاركة في حوار الناتو المتوسطي إلى توسيع مدى شراكتها مع الحلف، بهدف إقامة شراكة جديدة تتعدى مرحلة الحوار إلى التعاون المشترك عن طريق تقوية الحوار السياسي ودفع التعاون في مجالات تأمين الحدود ومحاربة الإرهاب والإصلاح الدفاعي. وأطلقت القمة «مبادرة اسطنبول للتعاون» التي تركز على إقامة علاقات تعاون في مجالات عملية مع الدول التي ترغب في ذلك حتى من خارج الدائرة المتوسطية، مثل دول الخليج. ويشمل ذلك تقديم استشارات في شؤون إصلاح ميزانية الدفاع، وفي التخطيط العسكري، وفي العلاقات المدنية ـ العسكرية، كما يتضمن هذا النوع من التعاون العملي، العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في المعلومات، ومراقبة المجال البحري، والتعامل مع مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها ومحاربة التهريب.

وفي إطار مبادرة اسطنبول عرض الحلف في منتصف عام ٢٠٠٤ إجراء تدريبات عسكرية مع دول الجوار المتوسطي (مصر والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وإسرائيل)، لكن مصر رفضت العرض في إطار موقفها المبدئي المعروف من الأحلاف، لكنها أبدت عدم ممانعتها في إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بينها وبين أي دولة من دول الحلف، بينما قبلت المغرب إجراء مناورة مع الحلف بالقرب من مياهها الإقليمية. وكان هدف المناورة محاربة الإرهاب في البحر وحماية السفن التجارية. كما قامت الجزائر بتدريبات عسكرية مع الحلف في منتصف شهر آذار/ مارس ٢٠٠٥، وفي الوقت نفسه تقريباً وصلت إلى ميناء العقبة في الأردن كاسحات ألغام تابعة للحلف، واستمرت الزيارة لمدة ثلاثة أيام رحلت بعدها لمراقبة خلو مياه المتوسط من الألغام. ومع أن مصر رفضت الاشتراك في المناورات، إلا أنها استقبلت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥ قطعاً بحرية تابعة لحلف الناتو لمدة أربعة أيام، وذلك للتزود بالوقود والإمدادات.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على الحوار المتوسطي للناتو، اجتمع وزراء

خارجية دول الحلف الستة والعشرون مع نظرائهم السبعة من دول المتوسط السابق الإشارة إليهم في بروكسل في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك لتقييم عقد كامل من التعاون، والنظر في كيفية تنمية هذه العلاقة بما يخدم مصالح كل الأطراف. وفي هذا اللقاء عرض سكرتير عام الحلف على وزراء خارجية دول الجوار من جنوب وشرق المتوسط اهتمام الحلف بتطوير الحوار إلى شراكة، وهو ما يعني مشاركة دول الجوار الحلف في تنفيذ مهام عملية محددة تمثل مصلحة الطرفين، وركز على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ونوّه إلى أن هذا التعاون سيتم في مناخ حر خال من أي ضغوط، ومع احترام خصوصيات كل دولة وظروفها الخاصة. وقد عبرت مصر في الاجتماع عن قلقها من تقصير الحلف في شرح الخطط التفصيلية التي ستتحول الصداقة مع الحلف على هديها إلى شراكة، وبخاصة مع وجود توترات كثيرة في المنطقة في فلسطين والعراق والسودان. كما دعت إلى أن تتلقى رداً إيجابياً بشأن انضمام ليبيا وسوريا ولبنان بوصفها من دول المتوسط إلى الحوار المتوسطي، الأمر الذي من شأنه تحسين صورة الحلف في المنطقة من منطلق حرص الحلف على وجود علاقات مع هذه الدول بصرف النظر عن موقف إسرائيل منها، كما أكد وزير خارجية مصر أهمية أن يأخذ الحلف في الاعتبار تأثير التسلح النووي الإسرائيلي في الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط[٦٢].

خامساً: تقييم آليات التطبيع الاقتصادي

تعددت آليات إسرائيل لفرض التطبيع الاقتصادي على البلدان العربية بدءاً من تقنين هذه العلاقات في صلب اتفاقيات التسوية مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى عقد عشرات من الاتفاقيات في مختلف المجالات الاقتصادية والنقل والمواصلات والبيئة، وعشرات البرتوكولات التنفيذية وبرامج التعاون المشترك. كما حرصت على مأسسة هذه العلاقات من خلال القنصليات واللجان المشتركة الدائمة والموقتة، وتنظيم برامج التعاون الفني من خلال المؤسسات الرسمية واستحداث مؤسسات لهذا الغرض.

كذلك وظفت إسرائيل الجاليات اليهودية في بعض البلدان العربية كجسور للتواصل والتطبيع الاقتصادي والاجتماعي، وظهر ذلك بصورة واضحة مع

(٦٢) «حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٦)، ص ١٢٥ ـ ١٤٠.

المغرب، وبدرجة أقل مع تونس، وجرى فتح حوار في اليمن وليبيا حول ذلك، كذلك استخدم التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، آلية المفاوضات المتعددة الأطراف، التي انبثقت عن مؤتمر مدريد من أجل تطبيع علاقات إسرائيل مع البلدان العربية، وأسفرت هذه الآلية بالفعل عن إقامة علاقات اقتصادية مع ثلاثة بلدان مغاربية، هي المغرب وتونس وموريتانيا، ومع بلدين خليجيين هما قطر وعُمان.

ومن الناحية الاقتصادية البحتة، فقد كان من الطبيعي أن تكون شروط التطبيع الاقتصادي في ظل احتلال الأراضي مجحفة، تلبي احتياجات إسرائيل وأهدافها من دون مراعاة لمصالح البلدان العربية، مثل فرض مبيعات نفط مصرية لإسرائيل (وقد تمت في البداية بشروط تفضيلية)، أو الإجحاف بحقوق الأردن المائية في توزيع المياه بين الأردن وإسرائيل، وتجيير السياحة الأردنية لصالح السياحة الإسرائيلية، وبلغت هذه التأثيرات أقصى مدى لها على الساحة الفلسطينية، إذ فرضت إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني حالة تبعية تامة للاقتصاد الإسرائيلي، ضاعف من صعوبتها الطابع الاحتكاري الذي فرضته على علاقتها التجارية في الضفة والقطاع بوضع صعوبات جمة أمام نفاذ الصادرات الأردنية للضفة الغربية وعرقلة التبادل التجاري مع مصر.

كما لا تعطي العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وباقي الدول العربية أي صورة «ملهمة» تبرر الهرولة التي اتبعتها بعض البلدان العربية لإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، ولم تزد صادرات إسرائيل إلى البلدان العربية عن عام ٢٠٠٥ (عدا الطاقة، والأراضي الفلسطينية المحتلة) على ٢٤٥ مليون دولار[(٦٣)]، وهو ما لا يزيد على حجم عمليات شركة دولية متوسطة وليست كبيرة على رغم الإشارات العديدة التي تقدم بها الحكومة الإسرائيلية هذه الأرقام بالتركيز على النسب لإظهار زيادة حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ودولة عربية، أو إظهار انخراط عدد كبير من الشركات العاملة في التصدير لهذه الدولة للتدليل على تقدم التطبيع، بينما تظل الحقيقة أن حجم التبادل التجاري محدود وفقاً للأرقام الإسرائيلية ذاتها.

وطور التحالف الصهيوني ـ الأمريكي استراتيجيات العولمة لخدمة هدف إدماج إسرائيل في المنطقة، وإرساء تعاون إقليمي متعدد الأبعاد، تمثلت أبرز ملامحه في مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي انبثقت أيضاً من المفاوضات

(٦٣) انظر تقرير اقتصادي منشور في: **يديعوت أحرونوت**، و**الأهرام**، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٦، ص ٤.

المتعددة الأطراف، وعقدت أربعة مؤتمرات إقليمية موسعة في الدار البيضاء وعمّان والقاهرة والدوحة قبل أن تتوقف في عام ١٩٩٧ بسبب عرقلة حكومة نتنياهو عمليات التسوية، لكن جرى أحياؤها مرة أخرى بوسائل مختلفة من خلال المؤتمرات الاستثنائية والإقليمية لمنتدى ديفوس الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٣، والتي عقدت بدورها أربعة مؤتمرات موسعة، تم تنظيم ثلاثة منها في البحر الميت في الأردن، وعقد رابعها في شرم الشيخ في مصر، وقد انبثق عن هذه المؤتمرات هياكل ومؤسسات وترتيبات واسعة المدى، جنباً إلى جنب مع ترويج السياسات وعقد الصفقات بين رجال أعمال ومستثمرين عرب وإسرائيليين.

وقد تبنت الولايات المتحدة استراتيجية ثابتة في دفع عجلة التطبيع بين إسرائيل والدول العربية من خلال تمويل برامج التعاون الفني، وتمويل دراسات تنمية قطاعات معينة مثل قطاع الزراعة بمشاركة باحثين عرب وإسرائيليين، وابتكار آليات لتعزيز التبادل التجاري مثل إطلاق «نهج الكويز» عام ١٩٩٦ الذي يدعو الأردن ومصر وفلسطين إلى إنشاء مناطق صناعية مؤهلة (Q1Z) تستطيع السلع المنتجة فيها النفاذ إلى السوق الأمريكي من دون رسوم إذا كان ٣٥ في المئة من قيمة المنتج مصنعاً في هذه المناطق أو في إسرائيل، أي منح السلع المنتجة في هذه المناطق المعاملة والشروط التجارية كسلع منتجة في إسرائيل[٦٤] وإطلاق مشروع الدخول في اتفاقيات تجارة حرة مع بلدان المنطقة عام ١٩٩٤ وتعليق إتمامها على شرط إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، على نحو ما حدث مع البحرين.

ويمكن اعتبار «نهج الكويز» أخطر آلية ابتكرها التحالف الأمريكي ـ الصهيوني في دفع التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر، إذ هرول العديد من الشركات إلى الانضمام إلى هذه المناطق سعياً وراء المزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات، ووضع ذلك العديد من المنتجين الملتزمين بين خيار الانضمام إلى نظرائهم أو فقدان أسواقهم، الأمر الذي أدى إلى اتجاه مئات الشركات إلى طلب الانضمام إلى المناطق الصناعية المؤهلة، كما بادر مستثمرون إسرائيليون إلى إنشاء مصانع في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، ووفرت هذه المناطق الصناعية آلافاً من فرص العمل، وجذبت استثمارات خارجية.

على رغم ذلك لا يجوز التهويل من أثر هذه الاتفاقية، إذ كشفت خبرة الممارسة حتى من قبل اتفاقيات «الكويز» العديد من العناصر السلبية، فكثير من

(٦٤) Travis, «Peace through Prosperity: Why Trade Can Bring Peace to the Middle East».

الاستثمارات الإسرائيلية، وبخاصة في صناعة النسيج، تمت على حساب الاقتصاد الفلسطيني، إذ انتقل العديد من المصانع الإسرائيلية من مناطق الكثافة السكانية العربية داخل الخط الأخضر إلى كل من الأردن ومصر للاستفادة من رخص الأيدي العاملة في الأردن ومصر وباجور تصل إلى عشر ما يتقاضاه العامل في إسرائيل، وفقد العديد من الفلسطينيين في إسرائيل وظائفهم[٦٥]، كما أن نموذج الطفرة التي حققتها الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بمضاعفة صادرتها إلى الولايات المتحدة بضع مرات في ظل نظام الحصص الذي كان معمولاً به قبل عام ٢٠٠٥، والذي كان يترك السوق الأمريكية مفتوحة بلا منافس بعد استنفاد عمالقة تصدير المنسوجات، مثل الصين والهند ودول شرق آسيا، حصصهم، فَقَدَ إحدى ميزتين كان يتمتع بهما، وبقيت له ميزة المرور الحر بلا رسوم، فانخفض حجم الصادرات.

أما «الاتجار» بفكرة توفير فرص عمل، فلا يبدو أن الأرقام التي تحققت في الأردن أو مصر ـ من دون التقليل من أهميتها بالنسبة إلى بلدين يعانيان البطالة ـ تبدو مثيرة، فماذا تفعل مثل هذه الأرقام في بلد مثل مصر يدخل فيها سوق العمل سنوياً مئات الآلاف من الشباب، فضلاً عن أنه لا تتوافر للعاملين في المشروعات الاستثمارية في المناطق الصناعية المؤهلة الضمانات الكافية لحقوقهم القانونية. وهل يجوز لحكومة تتبنى بدم بارد استراتيجية للخصخصة تفضي إلى إنهاء خدمة عشرات الآلاف من العاملين سنوياً، أن تبرر تحولاً بمثل هذه الخطورة بزعم أنه يوفر بضعة الآف من فرص العمل؟

أما الآلية التالية، فقد أقرتها دول الاتحاد الأوروبي لدفع عجلة التطبيع، سواء كفرادى، مثل الدور الذي أدته هولندا على وجه الخصوص، أو كمجموعة منذ إطلاق عملية برشلونة عام ١٩٩٥، إذ أدمج الاتحاد الأوروبي بين أهدافه خدمة التطبيع عبر خطة تعاونه مع بلدان جنوب البحر المتوسط خلال مشروعات التعاون المشترك. ولم تحقق النجاح الذي كان يتوخاه الاتحاد الأوروبي في المجالين الاقتصادي والسياسي، وخلصت التقييمات التي أجريت في عام ٢٠٠٥ بمناسبة مرور عشر سنوات على إطلاق مسار برشلونة إلى أن «العامل الثقافي» هو العامل المعرقل، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات إضافية لإزالة الصعوبات التي تعترض إنجاح هذه التجربة.

---

(٦٥) Wehbe Badarneh, «Israeli Textile Firms Flourish in Jordan and Egypt,» Forum on Labor in the Global Economy, <LABOR-L@YorkU.CA>.

ولم يتخلف حلف شمال الأطلسي الذي طور استراتيجياته منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، وتوسيع نطاق اهتماماته، عن المشاركة في دفع عجلة التطبيع بين إسرائيل والبلدان العربية من خلال عدة مبادرات أطلقها، مثل «الجوار الأوروبي».

كذلك شاركت الاتحادات الرياضية العالمية في خدمة أهداف التطبيع، وبينما كان المجتمع الدولي يحظر اشتراك رياضيين من جنوب أفريقيا في ظل النظام العنصري من أجل إنهاء نظام الأبارتهايد، فقد استهجن مقاطعة البلدان العربية لمشاركة رياضيين إسرائيليين في المباريات التي تقام على أراضيها، أو مشاركة رياضيين عرب في المباريات الدولية التي تقام في إسرائيل، وبذل جهوداً كثيفة من أجل تسهيل مشاركة إسرائيل في مثل هذه المباريات.

لم تقتصر هذه الآليات على طرح الحوافز الإيجابية لتشجيع عملية التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل والبلدان العربية، مثل المعونات والمشروعات المشتركة والاستثمارات، وتسهيل العلاقات بين رجال الأعمال الإسرائيليين والعرب، بل اعتمدت أيضاً بشكل نمطي على الحوافز السلبية، والضغوط، والإجراءات الإكراهية.

استصدرت الولايات المتحدة تشريعات باتخاذ إجراءات عقابية ضد الشركات الأمريكية التي تنصاع لإجراءات المقاطعة العربية، ولوّحت مرات عديدة بإعادة النظر في معونتها لمصر لإجبارها على العدول عن مواقف معينة تجاه إسرائيل ودفع جهود التطبيع، وهددت بقطع تمويل مشروعات لها مع منظمات من المجتمع ما لم تقم بتطبيع علاقتها مع نظيراتها في المجتمع الإسرائيلي.

ووظفت الولايات المتحدة آليات مكافحة الإرهاب لحرمان المنظمات الاجتماعية الفلسطينية من تقديم العون الإنساني لأسر الشهداء، أو إغاثة ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، أو المواطنين الذين يتشردون جراء هدم منازلهم كعقوبات إسرائيلية، إذ اعتبرتها بمثابة تمويل للجماعات الإرهابية، وفرضت على السلطة الفلسطينية إغلاقها، كما فرضت على البلدان العربية الامتناع عن تقديم هذه المساعدات الإنسانية من خلال قوانين مكافحة غسيل الأموال التي فرضتها فرضاً على كل بلدان المنطقة. وقد امتدت هذه الملاحقة حتى إلى أموال الزكاة والصدقات، واضطرت بلدان خليجية عديدة إلى فرض قواعد صارمة على التصرف في أموال الزكاة، وأخضعت أموال الصدقات لمراقبة صارمة.

وبينما كان الغرب، يكرس مبدأ الديمقراطية والتجارة الحرة، وعلى استعداد

لأن يلوّح بإجراء عقوبات اقتصادية ضد حليف بحجم السعودية عندما تحدثت عن إجراء مقاطعة للبضائع الدانمركية، إثر نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم (ﷺ)، بدعوى أن ذلك ينتهك مبدأ التجارة الحرة. ولم يكن الغرب متقبلاً فحسب لقرار إسرائيل تجميد أموال السلطة الفلسطينية من رسوم وضرائب تحصلها لصالح السلطة وفقاً لاتفاق باريس، بل أن يشارك إسرائيل والولايات المتحدة قرارهما بفرض حصار تجويع على الشعب الفلسطيني من أجل إخضاع حكومة «حماس» المنتخبة بالوسائل الديمقراطية لشروط التحالف الصهيوني ـ الأمريكي أو إسقاطها.

ويبقى الاستخلاص الأهم هو الفكرة التي يجرى الترويج لها الآن، وهي الفصل بين عملية التسوية والتطبيع الاقتصادي التي تدفع بها إسرائيل وحلفاؤها بثبات، وروّج لها الأردن ومارسها، بينما تمارسها مصر منذ عام ٢٠٠٤، وتنخرط فيها بهدوء بعض البلدان العربية الأخرى، في ما أصبح يطلق عليه «بيزنس السلام»، وتحفل شبكة المعلومات الدولية بنماذج عديدة من هذه المشروعات ربما يفيد التعرف إلى أحدها.

وتنطلق فكرة هذا المشروع من منطق وجود صعوبات تعترض طريق السلام وفشل أحلام التطبيع الإسرائيلي في تحقيق الأهداف المرجوة من التسوية والتطبيع الاقتصادي، ويدعو إلى إقامة مناطق حرة في قطاع غزة، وجنوب لبنان، والمرتفعات السورية (الجولان)، تتعايش مع الواقع الراهن، وتسهم في تحقيق «السلام» في المستقبل على النحو التالي:

١ ـ منطقة غزة الدولية للتجارة الحرة في الشرق الأوسط(٦٦)

يدعو هذا المشروع إلى عقد هدنة طويلة بين «حماس» وإسرائيل مدتها عشر سنوات يتم خلالها تأسيس «منطقة غزة الدولية للتجارة الحرة في الشرق الأوسط»، ويبدأ المشروع بتأسيس ميناء المنطقة الحرة «Port Mefta»، وهي منطقة تجارة حرة وسياحة وألعاب قمار يتم تأسيسها بين دير البلح وموقع مستوطنة «جوش قطيف» السابقة (وتبلغ مساحتها ٧ كم^{٢}) تحت الإدارة الأمنية للقوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة التي تراقب حفظ السلام في سيناء (M.F.O.)، والتي سوف تحصل على حق امتياز لمنطقة الميناء من السلطة الوطنية

(٦٦) S. C. Yuter, «Middle East Free Trade Area (Mefta): Business Peace Plans, Nuclear Peace Plans,» <http://www.mefta.org/page1.htm>.

الفلسطينية لمدة ٣٥ عاماً تجدد تلقائياً بعد الخمسة عشر عاماً الأولى ما لم ترغب السلطة الفلسطينية في إنهائها بإخطار قبل خمس سنوات، إذ تعود الأرض بكاملها إلى السلطة الفلسطينية، ويمكن أن تتسع المنطقة الحرة في عام ٢٠٠٩ بإضافة منطقة «جوش قطيف» (عدا منطقة مورجان التي سوف يتم استغلالها في بناء مشروع سكني للفلسطينيين) لتصل المنطقة الحرة الموسعة إلى ٢٨ كم[٢].

يشمل المشروع المقترح طريقاً حرة للفلسطينيين عبر مينائها البحري الجديد ومطار الدهانية، بالإضافة إلى منفذ رفح، كما يشمل إنشاء طرق ومصنع للطاقة وتحلية المياه، وتطوير البنية التحتية، ويتم تأمين المنطقة الحرة من جانب القوات المتعددة الجنسيات، ويتيح المشروع تأمين فرص عمل، ويقدر الانتهاء من البناء والطرق في نهاية عام ٢٠٠٨.

تبلغ إجمالي تكلفة المرحلة الأولى من المشروع نحو بليون دولار شاملة الميناء، والطرق، ومحطة تحلية المياه، وخطوط أنابيب المياه، وخطوط الاتصالات، ومصروفات متنوعة.

ويبدأ مشروع المنطقة الحرة الموسعة في غزة عام ٢٠٠٩، ويشمل مشروعات سكنية وقنصليات وفنادق ومصانع وكازينوهات، ومصنعاً للطاقة وتحلية المياه، ومخازن ومتاجر تجارة حرة من دون ضرائب، ويوفر ذلك تشغيلاً كاملاً للعمالة في غزة، كما تستفيد الضفة الغربية بتشغيل عمال البناء والانتقال عبر الطرق الآمنة، ويؤدي ذلك إلى تحسين نوعية الحياة في الضفة الغربية.

ويرى مروّجو المشروع أن «حماس» في حاجة ماسة إلى هذا المشروع الذي يتيح رفع المقاطعة، وسداد مرتبات موظفي السلطة الوطنية، ومنع نشوب حرب أهلية بين مقاتلي «حماس» و«فتح»، وكل ذلك من دون أن تكون مطالبة بالتخلي عن مطالبها في إنهاء الاحتلال.

ويذهب المشروع إلى أن المانحين على استعداد لإنفاق مليارات الدولارات على البنية التحتية في غزة، فضلاً عن إتاحة ضمانات للقروض الاستثمارية، كما أن أثرياء الفلسطينيين في المهجر يمثلون مخزوناً هائلاً لاستثمار محتمل. وسوف يسهل هذا المشروع على إسرائيل إقامة الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة في غزة، وتحقق سياحة محتملة لمناطق السلطة الوطنية وإسرائيل والأردن ومصر، كما يتيح لإسرائيل عقد صفقات مع العرب في المنطقة الحرة في غياب تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول مثل السعودية وسوريا. لكنه يوضح أن امتلاك رأس

المال وحده لا يكفي، إذ إن التنمية الاقتصادية تحتاج نظماً متطورة، مثل نظام قضائي لحماية الاستثمارات. كما أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم من دون استقرار سياسي ورؤية استراتيجية من جانب السلطة الوطنية.

ويزعم المشروع أن المنطقة الحرة الموسعة، التي لا تزيد على مساحة ٢٠ في المئة من قطاع غزة تستطيع أن تحقق عمالة كاملة في قطاع غزة، وتكون رافعة لمجمل الاقتصاد الفلسطيني، بل تستطيع أن توفر أيضاً فرص عمل لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين بدءاً من اللاجئين من غزة الذين يمكن عودتهم إلى غزة، وكذلك مليون فلسطيني لاجئ في لبنان والأردن، فضلاً عن الـ ٣٥٠ ألفاً الموجودين في غزة حالياً. ويذهب المشروع إلى أن هونغ كونغ التي لا تزيد مساحة منطقة الأعمال فيها على ١٩ ميلاً مربعاً تدعم عدداً مماثلاً من الأشخاص، فالأولى أن تستطيع مساحة قطاع غزة البالغة ١٢٢ ميلاً مربعاً أن تساهم في حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٢ ـ المنطقة الحرة في جنوب لبنان[٦٧]

وفق نموذج المنطقة الحرة في غزة يتم عمل منطقة حرة في جنوب لبنان، وتشمل هذه المنطقة شريطاً بعرض ٦ كيلومترات على طول الحدود بين إسرائيل وجنوب لبنان بعد تحديد الحدود بين البلدين. وتبدأ المنطقة من الساحل وتمتد شرقاً ويتم تأمينها بواسطة الـ (M.F.O.) مثل نظيرتها في غزة، وتعطي الحكومة اللبنانية لهذه القوات امتيازاً لمدة ٣٥ عاماً على كل جنوب لبنان مقابل ٢٠ في المئة لـ «البيزنس» وإيجارات مناطق الإقامة التي سوف تقيمها الشركات ويجدد الامتياز تلقائياً، ما لم تطلب حكومة لبنان إنهائه بإشعار قبل انتهائه بخمس سنوات. ويسري القانون اللبناني جنباً إلى جنب مع قانون «المفتا». كما يقترح المشروع تشكيل مجلس سلطة لـ «المفتا» يدير المنطقة الحرة، وأن تكون اللغة المستخدمة الإنكليزية، بينما تخضع الشؤون البلدية وخدمات الشرطة للحكومة اللبنانية، ولن يكون هناك أي وجود عسكري أو ميليشيات تعسكر في المنطقة الحرة في الجنوب.

ويقترح المشروع أن تشمل المنطقة الحرة في جنوب لبنان تطوير ميناء الناقورة، وإنشاء مطار دولي، ومجمعات سكنية، وسياحة وزراعة وتجارة وتنمية، وسوف يكون ساحلها الذي يمتد ستة كيلومترات على البحر المتوسط مثل «لاس فيغاس».

(٦٧) المصدر نفسه.

وسيكون لسلطة «المفتا» سيطرة شاملة على التجارة الحرة وألعاب القمار التي ستتوافر بتأسيس كازينو قمار على الساحل. وسوف تفتح منطقة التجارة الحرة في جنوب لبنان للشركات من كل الجنسيات، وسوف تقوم الشركات بتأسيس مبانيها على مواقع بامتياز من الـ (M.F.O.). وسوف تستوعب المهنيين من اللاجئين الفلسطينيين غير المسموح لهم بممارسة مهنهم في لبنان. وسوف يؤدي اللبنانيون، وبخاصة المهاجرون، دوراً رئيسياً في تطوير جنوب لبنان، وبخاصة في الصناعات الكثيفة العمالة، مثل صناعة السيارات.

٣ ـ منطقة التجارة الحرة في الجولان[٦٨]

ويطرح المشروع كذلك منطقة للتجارة الحرة في الجولان تماثل نظيرتها في قطاع غزة وجنوب لبنان في الشروط وحقوق الامتياز واللغة والأمن وغيرها. ويروّج المشروع لأن تصبح منطقة التجارة الحرة في الجولان منطقة اقتصادية، وبخاصة مثل سنغافورة، وسوف تتيح العمل للشركات من كل الجنسيات، وبخاصة سوريا وإسرائيل اللتين سوف تستثمران في مجالات العمل التي تستند إلى أيدٍ عاملة رخيصة. ويشمل المشروع إنشاء فنادق، وألعاب قمار، وتسوقاً حراً.

وسوف تبقى كل المستوطنات الإسرائيلية المقامة هناك، ولكن تحت ولاية سلطة «المفتا»، وسوف توفر المنطقة الآلاف من فرص العمل للسوريين. كما تحصل الحكومة السورية على ٢٠ في المئة من عائدات إيجارات المباني التي ستنشأ في الجولان.

(٦٨) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

التطبيـــع الثقافـــي

مقدمــة

يمثل التطبيع الثقافي من منظور إسرائيل وحلفائها، لبّ عملية السلام، ويبدو لدى بعض مفكريها أكثر أهمية من نزع السلاح، والمناطق العازلة، وغيرها من الضمانات التي تكفلها اتفاقيات التسوية. ويتطلب ذلك بالضرورة التأثير في منظومة الوعي: التربية والإعلام والثقافة، من أجل اقتلاع مصادر العداء التي تكرست خلال عقود من الحروب والصراعات السياسية، وغرس مفاهيم جديدة تقوم على قبول إسرائيل، وتقرير آليات متعددة لإنجاز هذه المهمة من خلال إرساء مؤسسات ووضع برامج محددة للتعاون، وجداول زمنية للتنفيذ، وإسناد دولي محدد، وهو ما تضمنته الاتفاقيات الموقعة مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، كما ظهر أيضاً في مجمل التفاهمات والنشاطات التي تحركت بها إسرائيل على المستوى الإقليمي.

ومن المفهوم أن تتطلع إسرائيل في إطار التسويات إلى ذلك، لكن ثمة مشكلتان:

الأولى أنها ترغب في إحداث التغيير الثقافي على الجانب العربي، بينما تحتفظ هي بمنظومتها القيمية بكل أبعادها العنصرية والعدوانية، بل تطالب أيضاً بأن يتقبلها الجانب العربي على ما هي عليه.

أما **الثانية** فهي أنها ترغب في الاحتفاظ بثمار اعتداءاتها المدعومة دولياً باحتلال الأراضي وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، وثمار السلام معاً. وهو أمر لا يتم إلا عبر قبول حكومات ومجتمعات البلدان العربية مفهوم إسرائيل عن أنفسهم، أي أن يقتنعوا بأنهم ضعفاء متخلفون ومتعصبون وإرهابيون، وأن خلاصهم هو في تصحيح أوضاعهم ونبذ الإرهاب وتشجيع إسرائيل على السلام.

لم تطرح إسرائيل هذه المفاهيم دفعة واحدة، ولم تدمجها كلها كشروط في اتفاقيات التسوية، ولكنها أدمجت منها ما يفي بإقامة الأساس، وتكفل الخطاب الثقافي الإسرائيلي ـ الأمريكي، وممارسات الحركة الصهيونية من ناحية، وقمع

النظم العربية لمواطنيها من ناحية أخرى، ببث هذه المفاهيم وتعميقها في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وسياقات العولمة والحرب الدولية لـ «مكافحة الإرهاب».

أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي للتطبيع الثقافي

جرى فرض إقامة علاقات ثقافية على نصوص اتفاقيات السلام، وقد ظهر ذلك في **اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية** (عام ١٩٧٩) التي نصّت أيضاً على وجوب عقد اتفاقية ثقافية، وتم توقيعها بالفعل في ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، كما تم في إطارها توقيع عدد من البرتوكولات التنفيذية، من بينها تأسيس مركز إسرائيلي أكاديمي في القاهرة (عام ١٩٨٢) كقناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية الإسرائيلية.

كذلك نص ـ **اتفاق أوسلو** ـ الأول (عام ١٩٩٣) على برامج للتنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام (المادة رقم ١١)، كما تضمن الملحق الثالث لاتفاق أوسلو الثاني (طابا ٢٤/ ٩/ ١٩٩٥) ملحقاً كاملاً عن التزام الطرفين ببرامج للتعاون في مختلف المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية، وإنشاء لجنة دائمة لتشجيع ذلك التعاون مع التركيز على خمسة حقول رئيسية من بينها العلوم وتشجيع الحوار والعلاقات بين الشعبين، كما نصّت أيضاً على تقوية التفاهم والتسامح ومنع التحريض والدعاية العدائية من قبل المجموعات والأفراد، وتعهد الطرفان بأن يعمل نظامهما التعليمي على التقدم في مجال السلام بين إسرائيل وفلسطين.

كذلك نصت **معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية** (عام ١٩٩٤) على إقامة تبادل ثقافي وعلمي في كل الحقول، وإقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وعقد اتفاقيات ثقافية وعلمية في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة (المادة رقم ١٠).

وقد تبدو مثل هذه النصوص عادية في ظل اتفاقيات تستهدف تحقيق السلام، لكن حقيقة الأمر ليست كذلك، **أولاً** بالسياق الذي تمت فيه، و**ثانياً** بالشروط التكميلية التي ظهرت في هذه الاتفاقيات.

وُضِعَت هذه الاتفاقيات في سياق إذعان تمليه حالة احتلال، وفي هذا قال ديان، وزير خارجية إسرائيل، بشأن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية مثلاً: «إن المعاهدة طيبة جداً حيث إن تبادل السفراء مع مصر أمر عظيم جداً سيحدث في

غضون عشرة أشهر بعد التوقيع على المعاهدة، وفي العامين التاليين سترى إسرائيل إعادة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين إلى صورة عادية تماماً، وإذا لم يستمر المصريون في ذلك لأي سبب من الأسباب، فسوف نظل في سيناء». وفي إطار طابع الإملاء هذا لم تأت العلاقات الثقافية استجابة طبيعية لما تمليه احتياجات التعامل بين مجتمعينْ يستهدفان إحلال السلام، بل تظل موقفاً غير طبيعي لعلاقات يراد لها أن تكون طبيعية.

أما **الشروط التكميلية** التي أبرزتها الاتفاقيات، فتتعلق بالتزام الأطراف بوقف أي أعمال عدائية، فقد نصت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية (المادة رقم ٣/ ٢) على أن «يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو التهديد بها من داخل إقليمه. . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في كل مكان. . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال إلى المحاكمة.

وينطوي هذا الالتزام على نصوص فضفاضة، مثل «التحريض» و«النشاط الهدام». كما أنه يلزم الحكومة المصرية بألا تسمح بأي نشاط أو حتى رأي أو فكر معادٍ لإسرائيل يعبّر عن نفسه بأي صورة من الصور، وأن يسائل صاحبه حتى إذا أبداه خارج البلاد، فإن على السلطات أن تلاحقه، وأن تقدمه إلى المحاكمة، وبذلك لم يلتزم النص بقاعدة إقليمية القانون، ولكنه مدّ نطاقه إلى خارج الحدود، فجعل هذه الأفعال محظورة أياً كان مكان ارتكابها. كذلك، فإن النص لم يلزم مصر بالعمل على منع هذه الأفعال والنشاطات التي تعتبرها إسرائيل ماسة بأمنها ـ وهو ما يعرف بـ «الالتزام بوسيلة». ولكنه جعله التزاماً بكفالة ألا تصدر هذه الأفعال، أي أنه «التزام بنتيجة» وهو أثقل أنواع الالتزام وأشدها تبعة.

وهكذا التزمت السلطات المصرية بمنع كل هذا بالوسائل كافة، إما بطريقة التشريعات أو الإجراءات والتدابير الأمنية. وقد رصد أحد الباحثين القانونيين سلسلة التشريعات التي أصدرها نظام الرئيس السادات لكبت أي نقد للاتفاقية منذ توقيعها، مثل قرار رئيس الجمهورية بتعديل المادة رقم (١١) من قانون مجلس الشعب، والقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون الأحزاب السياسية، والقانون رقم (٩٥) لعام ١٩٨٠ المعروف باسم قانون العيب، والقانون رقم (١٤٨) لعام ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، وكلها تلاحق ـ مع أمور أخرى ـ ناقدي إسرائيل والاتفاقية وتفرض عقوبات بالحبس، وغرامات مالية، وعقوبات تبعية بالحرمان من ممارسة الحقوق السياسة، كما تعرضت أحزاب سياسية للحل.

أما فكرة الالتزام المتبادل، وعلى قدم المساواة المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة رقم ٣)، فهي وإن كانت صحيحة في ظاهر النص فإنها غير صحيحة من حيث الواقع، وخصوصاً عندما توقع الاتفاقيات بين أطراف غير متكافئة، وبرهان ذلك أن مصر بادرت وحدها إلى تطبيق مثل هذا الالتزام، بينما لم تتخذ إسرائيل من جانبها أي إجراء تشريعي ينتقص من الحقوق السياسية لمعارضي الاتفاقية لديها أو يقصيهم عن النشاط السياسي.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذا النص يجعل من تلك الاتفاقية وثيقة ذات سمو وقداسه لا تتمتع بها وثيقة أخرى ـ حتى الدستور نفسه ـ فليس هناك ما يمنع مواطن من انتقاد الدستور وإبراز عيوبه والدعوة إلى تغييره، ما دام لا يدعو إلى استخدام القوة في هذا السبيل.

وتضمنت **اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية** نصوصاً مشابهة لما تضمنته اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وإن جاءت أكثر تفصيلاً، فنصت على التزامات بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كل الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما (المادة رقم ١١/ ١/أ) والقيام في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية، وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما (المادة ١١/ ١/ب)، والامتناع عن مثل هذه الإشارات والتعابير في كل المطبوعات الحكومية، وتأليف لجنة مشتركة لدراسة الحوادث التي يدّعي أحد الطرفين فيها حدوث انتهاكات لهذه الالتزامات (المادة ١١/ ٢/ج)، كما نصت على التزام الطرفين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات المسيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها في حال وجود هذه الإشارات (المادة رقم ٢٥/ ٤)، وكذا الالتزام بأنه في حال التعارض فإن الالتزامات الواردة في هذه المعاهدة ستكون ملزمة.

وأخذت **اتفاقيات أوسلو** ـ كما هو متوقع ـ أبعاداً أسوأ بكثير مما بلغته الاتفاقيتان المصرية والأردنية. ومنذ البداية كان شرط قبول منظمة التحرير الفلسطينية في معادلة التسوية هي رسالة الاعتراف الموجهة من ياسر عرفات رئيس المنظمة إلى رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٩٣ التي نصت على أن «منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ (Renounce) استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف الأخرى، وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي منظمة التحرير

الفلسطينية كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخالفين. كما أكدت كذلك أن «بنود الميثاق الفلسطيني التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الآن غير سارية وباطلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد أن ترفع الأمر إلى المجلس الوطني الفلسطيني للإقرار الرسمي وإدخال التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني». كما ألزمت ياسر عرفات بإرسال رسالة أخرى إلى وزير خارجية النرويج يلتزم بمقتضاها أن تتضمن تصريحاته العلنية لدى توقيع إعلان المبادئ ما يلي: «في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثلها توقيع إعلان المبادئ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه إلى المشاركة في الخطوات التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها ورفض العنف والإرهاب، والتي تساهم في السلام والاستقرار، والمشاركة بنشاط في تشكيل إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون»[١].

وورد في المادة الثانية عشرة من اتفاق القاهرة (الموقع في ٤/ ٥/ ١٩٩٤): «تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، وفي ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية إحداهما ضد الأخرى، وتتخذان، من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير، الإجراءات القانونية اللازمة لمنع هذا التحريض من جانب منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية».

كما ورد في المادة الثانية عشرة من اتفاق القاهرة التي تتحدث عن منع الأعمال الإرهابية: «يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر، وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم، ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات، وضد المنشآت التابعة لهما وللمنطقة العسكرية، ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين».

كذلك نص الاتفاق في بند تدابير تعزيز الثقة على تعهد الطرف الفلسطيني بحل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية (أي العملاء)، وإلى حين التوصل إلى حل متفق عليه، يتعهد الطرف الفلسطيني بعدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين أو إيذائهم.

---

(١) في تحليل هذه الوثائق، انظر: أحمد صدقي الدجاني، «قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل: إتفاق مُمْلَى،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ١٣.

وأضافت اتفاقية «واي ريفر» (٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨) بعداً آخر معبراً على الساحة الفلسطينية، إذ فرضت على السلطة الفلسطينية إصدار مرسوم يحظر كل أشكال التحريض على العنف والإرهاب، ووضع آليات للتصرف بصورة منتظمة لمواجهة أنواع التعبيرات والتهديدات بشنّ أعمال عنف أو إرهاب، وسيكون هذا المرسوم مشابهاً للتشريع الإسرائيلي القائم الذي يعالج مثل هذا الموضوع، وتأسيس لجنة أمريكية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية تجتمع بصورة منتظمة لمراقبة احتمالات حدوث تحريض، وتقدم توصياتها، ويقوم كل من الجانب الإسرائيلي والفلسطيني والأمريكي بتعيين اختصاصي إعلامي، وممثل تنفيذ قانون، واختصاصي تعليمي، ومسؤول منتخب حالي أو سابق لتمثيل كل منهم في اللجنة.

كما ألزمت الاتفاقية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس المركزي الفلسطيني، بالتصديق على الرسالة التي بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الرئيس الأمريكي بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ والمتعلقة بإلغاء فقرات من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتناقض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية يومي ٩ و١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ويظل أخطر ما في هذه النصوص وغيرها هو أبعادها الثقافية، وهي أبعاد تدمغ نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب، وتتعهد بنبذه، وتضفي حماية قانونية على العملاء المتعاونين مع الاحتلال، بينما تطالب باعتقال مناهضيه، وتصرّ على فسخ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وليس مجرد تجاوزه، ولا تقف عند تنصيب السلطة الفلسطينية على أمن المحتلين، بل تسعى إلى تطبيع، إن لم يكن الاحتلال العسكري المباشر، فعلى الأقل بمستعمراته وبمستعمريه وهيمنته السياسية والاقتصادية على مقدرات البلاد، ونزع إرادة المقاومة عن الشعب الفلسطيني، وهي المهمة التي عجزت عن إنجازها، وصرف نضال الشعب الفلسطيني عن جوهر قضيته إلى تحسين شروط صفقة بائسة بانتزاع نسبة هنا، أو اختصاص هناك، تحت سيطرة الإسرائيليين وإشرافهم.

ولا يقابل هذا الانقلاب المفهومي للقضية الفلسطينية، والمطلوب من الشعب الفلسطيني المصادقة عليه وطنياً بتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، أي تغيير من جانب إسرائيل في ادعاءاتها حول حقوقها التاريخية في فلسطين، ولامفهومها بأن اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي القوة. وظلت اتفاقيات أوسلو بالنسبة إليها مجرد صيغة لتحسين الظروف الأمنية، وهي صيغة ظلت قيد الاختبار، لم تكن مواعيدها مقدسة عند صانعها رابين، ولا كانت أحكامها مقدسة عند وريثه نتنياهو. أما شروط هذا الاختبار، فلم تكن تتعلق بتغيير سلوك

الشعب الفلسطيني وانصياعه لشروط سلام غير متكافئ، ولكن أيضاً بدعوته إلى تقبل مفاهيمها حول الذات الفلسطينية، والتي ترى في العرب غرباء على أرض فلسطين.

ثانياً: مستهدفات التطبيع الثقافي

١ ـ مواجهة العروبة والقومية العربية

كان من الطبيعي أن يستهدف التطبيع الثقافي منذ البداية فكرة العروبة والقومية العربية، فمن غير المتصور أن يصل المشروع الصهيوني بمنطقه إلى غايته من دون تفكيك النظام العربي، ومن دون زعزعة الهوية العربية، ومن دون القضاء على المكوّن الثقافي الممانع داخل الوطن العربي.

وقد سعت إسرائيل لتحقيق هذه الأهداف، سواء من خلال آليات الصراع، أو آليات التطبيع في إطار التسويات، فمنذ البداية اتجهت لبلورة صياغات نظرية مقابلة لأطروحات الفكر القومي العربي، ففي مقابل أطروحة الفكر القومي العربي بعروبة المنطقة وأن إسرائيل جسم غريب فيها، ركزت إسرائيل مبكراً على توسيع المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط لتكريس مفهوم في المنطقة وفي العالم، بأن الشرق الأوسط ليس عربياً أو إسلامياً خالصاً، بل منطقة متعددة الأديان والأعراق والثقافات والقوميات. وكان مبتكر هذا الرأي روفيد شلواح، وهو من خبراء وزارة الخارجية، بينما خلع عليه بن غوريون أهمية ودلالة سياسية، وعرفه أبا إيبان وألبسه درجة عالية من الوضوح في شرحه هذا المفهوم.

أوضح أبا إيبان أنه «من الحيوي أن نتذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي ليسا شيئين متساويين أو متطابقين، فالشرق الأوسط ـ كما جرى تعريفه في الممارسة العامة للأمم المتحدة ـ يسكنه ٦٠ مليون عربي إذا أخذنا اللغة كأساس، و٧٥ مليون من غير العرب».

وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وإيران عبر إسرائيل إلى إثيوبيا، وإذا وسعنا المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح صفة اللاعروبة الغالبة على المنطقة. . . يبقى صحيحاً أن الشرق الأوسط لم يكن في الماضي، ولا في الحاضر، ولا في المستقبل، ملكاً خاصاً للعرب. والحقيقة الدقيقة والخطيرة بالنسبة إلى الشرق الأوسط لا يمكن العثور عليها في كلمة الوحدة، ولكن في الكلمتين الأكبر «التنوع» و«التسامح».

في هذا السياق، كان مفهوماً أن تكون أهم معارك التسوية السياسية في مصر هو فضّ الارتباط بين الوطنية المصرية والقومية العربية، وبينما تواضعت تطلعات نظام الرئيس المصري السابق تجاه الحل الشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي عند حدود إطار كامب ديفيد للتسوية على الجبهة المصرية، ومبادئ الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد حاول إيجاد علاقة بين التسوية في سيناء وتطبيق الحكم الذاتي الإداري، فطلب أن تبدأ إسرائيل في إجراء مفاوضات مع مصر خلال شهر واحد من توقيع معاهدة السلام، وأن تنهي المفاوضات خلال خمسة أشهر على أن تستكمل مؤسسات الحكم الذاتي خلال تسعة أشهر، لكن رفضت الحكومة الإسرائيلية هذه المبادئ في ١٢/ ١١/ ١٩٧٨ باعتبارها تخرج عن نطاق كامب ديفيد، وتمثل عقبة أمام السلام.

كما أصرت على أسبقية الالتزامات الناشئة عن المعاهدة الإسرائيلية على ما عداها، والتمسك بالنص على أن تلتزم مصر باحترام معاهدة السلام مع إسرائيل في حالة تعارضها مع التزاماتها مع الدول العربية. واستماتت دون إدخال أي تعديلات تؤثر في قضيتي «الربط» و«أسبقية الالتزامات»، بل ذهب بيغن أيضاً إلى اعتبار أن المقترحات المصرية تلغي تماماً البند الرئيسي الذي ينصّ على أن تكون المعاهدة معاهدة سلام حقيقي (١٨/ ١٢/ ١٩٧٨). وأشار موشيه نسيم، وزير الدولة، إلى أن البند السادس من مشروع المعاهدة «يعدّ النصر الحقيقي في المعاهدة ولا يمكن التخلي عنه»، وحذر موشيه ديان من أنه إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، فستدخل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل سجل التاريخ. كما عززت تصريحات قادة المعارضة الإسرائيلية الاتجاه نفسه.

انتهت المفاوضات أخيراً في آذار/ مارس ١٩٧٩ إلى الحل العجيب الذي تضمنه اتفاق واشنطن، فجاء النص في المعاهدة بفرض المبدأ الإسرائيلي ـ مبدأ أولوية العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على ما عداها (المادة ٦/ ف٥)، ثم يلحق بالمعاهدة محضراً متفقاً عليه لتفسير هذه المادة يتضمن التفسير المصري: «لا يوجد دعاوى بأن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى»، ثم يعود ويؤكد التفسير الإسرائيلي، ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة ـ الفقرة الخامسة من المعاهدة. وزيادة في التأكيد يعود فيكرر نص الفقرة الخامسة نفسه من المادة السادسة التي تعود بالموقف إلى بدايته مرة أخرى.

وفي الممارسة مضت سياسة إسرائيل نحو تكريس القطيعة بين مصر والأقطار العربية، وكشفت السياسة الإسرائيلية عن ممارسات منتظمة تجاه مصر للمضي بها في هذا الاتجاه.

الشرق أوسطية

جاءت الهجمة الكبرى على عروبة المنطقة من خلال الطرح الصهيوني ـ الأمريكي لفكرة الشرق أوسطية في إطار عملية التسوية التي حملت اسم عملية «سلام الشرق الأوسط»، وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١. وخضعت الفكرة التي حظيت بشكوك كبيرة من جانب المثقفين العرب لعملية فحص وتدقيق عميق ناقشت أطروحاتها الاقتصادية نحو «سوق شرق أوسطية»، كما ناقشت أبعادها السياسية والاجتماعية والاستراتيجية المختلفة، على نحو طغى على أبعادها الثقافية التي ـ على رغم حضورها في كل المناقشات ـ لم تحظ بالقدر ذاته من الاهتمام المستقل، فيما تظل من منظور هذه المعالجة هي لبّ الطرح الصهيوني ـ الأمريكي لهذا المشروع، والذي بلوره شمعون بيريس بتصريح له في الدار البيضاء لتفكيك الجامعة العربية باعتبارها من مخلفات الشرق الأوسط القديم، وإفساح المجال لجامعة شرق أوسطية جديدة تضم الدول العربية، ودول الجوار الجغرافي غير العربية.

اعترض أحد المفكرين[٢] ابتداء على الشكل الذي طرحت به القضية (تجمع عربي أو تجمع شرق أوسطي)، واعتبر أن طرح الموضوع على هذا النحو ليس جزءاً من جدول أعمال أعده العرب، بل هي جزء من أجندة إسرائيلية مفروضة فرضاً، وأضاف أن الأمر يبدو وكأننا استيقظنا يوماً في الصباح، فوجدنا من يقول «كفوا عن حكاية الأمة العربية هذه، فهناك شيء جديد اسمه الشرق أوسطية»، وانسقنا نحن وراء الموضوع، فعقدنا الندوات والمؤتمرات، وكأن القضية أصبحت كما يصورونها، فهل كنا حقاً مخطئين في تحديد هويتنا؟ وهل نفقد ثقتنا في ما كنا نتكلم عنه طوال الخمسين عاماً الماضية لمجرد أنه خطر لشخص أن يكتب مقالة في صحيفة يقول فيها إن هناك شيئاً اسمه الشرق أوسطية؟ إلى هذا الحد كنا نهزل ولم تكن الهوية العربية حقيقة؟ واستطرد قائلاً: إنني ما زلت أفترض أن الفكرة كانت جادة وحقيقية ولها ما يبررها، ولا تستحق أن نتنازل عنها بهذه السهولة. إن كل الحجج التي تقال عن مزايا التعاون مع إسرائيل، كنا نقولها عن التعاون الاقتصادي العربي، فما الذي جعل فجأة التعاون العربي سيئاً، والتعاون مع إسرائيل جيداً؟

إن خوفي الحقيقي من الشرق أوسطية ليس اقتصادياً بقدر ما هو ثقافي

---

(٢) انظر مداخلة جلال أمين، في: **تجمع عربي أم شرق أوسطي؟ مائدة مستديرة دعت إليها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، ١١ ابريل ١٩٩٤**، تحرير وإعداد فخري لبيب (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٤)، ص ١١٨.

وحضاري، فالكلام عن «نهاية التاريخ» وانتهاء الأيديولوجية هو كلام كالسم يقصد منه ألا نلقي بالاً للجوانب الثقافية التي تثير لهم ضجة، إذ إن التمسك بشيء اسمه الثقافة العربية والتقاليد العربية يشكل عقبة، والمطلوب أن نكفّ عن هذا الكلام، فنحن نعيش في عصر ليس فيه وقت للكلام عن الثقافة والأيديولوجيات، وليس هذا كلاماً نظرياً، فكتب تاريخنا تتغير، ويمكن أن يشطبوا أي شيء يثير حميتنا الوطنية. وهذا هو خوفي الحقيقي، فالخسائر الاقتصادية يمكن تعويضها، لكن الخسائر الحضارية والثقافية، فيكاد يستحيل تعويضها.

وأضاف مفكّر آخر[٣] أن الشكل الذي يطرح الآن يتعلق بجوهر الهوية بالفعل وبتأكيدات على مستويين: يتعلق **أحدهما** بظرف الاستقطاب في العالم وإهدار الوجود القومي في ظل الهيمنة الأمريكية ومخططاتها للعالم التي أصبحت أكيدة، وشكلها محدداً في ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، ويتعلق بعدها **الآخر** بالمقابل بالإمكانيات العربية وتدهورها السريع. وهناك عنصر عدائي محدد للحالة العربية لأنها ذات عقلية واحدة، وذات ثقافة، وذات تراث للتحرر الوطني مستمر من حول فلسطين. وهنا نواجه بوجود العنصر الإسرائيلي والحركة الصهيونية التي تدعم بشكل خاص من قبل القوى الإمبريالية وقوى الهيمنة المباشرة، ومن ثم تنطلق الصهيونية كـ «أيديولوجية تحرر» في الوقت الذي ينكرون فيه الحديث عن الأيديولوجية، كما تستخدم في التعبئة كقومية للدين اليهودي واليهود في العالم، في الوقت الذي يتنكرون فيه للحركة القومية العربية، بمعنى أنه بينما يعطى الحق لأي يهودي في العالم في أن يشارك في إسرائيل الكبرى، يحرم العربي الذي يعيش في وطنه من اعتباره وطناً واحداً.

ونبّه مفكر آخر[٤] إلى أن المفهوم الثقافي للشرق أوسطية من أخطر المقومات، إذ إن الشرق أوسطية اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً تنطوي على قدر من التناقضات الموضوعية التي يمكن دحضها بسهولة، ولكن أخطر ما في الأمر هو ما يتم زرعه من القيم الثقافية ارتباطاً بطرح المخطط الشرق أوسطي، والتي إن نجحت فإنها يمكن أن ترسخ صيغة وفكراً شرق أوسطياً بقدر أو بآخر. كما نبه إلى أن القضية ليست قضية مخاوف واستنتاجات، ولكن لها مؤشرات في الساحة السياسية والفكرية، منها المحاولات الدؤوبة التي تتعلق بإعداد كوادر

---

(٣) انظر: مداخلة حلمي شعراوي، في: المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٤) انظر أحمد يوسف أحمد، في: **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة** (ندوة)، تحرير حلمي شعراوي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ٨٠ ـ ٨٢.

فكرية ذات تأثير، ولها منافذ بالتعبير في أجهزة الإعلام للترويج للهيمنة الأمريكية وصيغة الشرق أوسطية، وفق منطق متكامل يقوم على أن ثمة عملية قد اكتملت، وأنه لم يبق أمامنا سوى الوقوف في الصف، ومنها كذلك الترويج لما يسمى ثقافة السلام والتي وجدت للأسف طريقها إلى العديد من الكتابات والأفكار التي طرحت على بعض ملتقيات دولية رفيعة السمعة كانت ترمي للتأثير في المناهج الدراسية في المنطقة، وأخطر ما في هذه الكتابات أنها لم تكن تتحدث عن تهدئة الأجواء الفكرية بمناسبة عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي لأن هذه عملية منطقية إذا كنا نسير في عملية تسوية، لكن كانت تتحدث تحديداً عن إلغاء الذاكرة القومية، وشطب الصراع العربي ـ الإسرائيلي من ذاكرة شبابنا ونزع الجهاز العصبي للمقاومة.

وأوضح مفكر آخر(٥) إن موضوع الشرق أوسطية في الواقع ليس سوقاً، ولا يمكن تصور أن الذي يعني إسرائيل في نهاية المطاف هو السوق الاقتصادية العربية، ولا القضية قضية تبعية، فالتبعية موجودة حالياً، وما يجري الآن ليس الهدف منه السيطرة على السوق لأن السيطرة قائمة، وبالتالي أنا أنظر إلى المشروع الإسرائيلي باعتباره مشروعاً ثقافياً سياسياً استراتيجياً أكثر منه مشروعاً اقتصادياً، وعلينا أن نحسن فهم هذا المشروع كمشروع صهيوني في الأساس لا يتصور أن يصل إلى منطقه وغايته من دون تفكيك النظام العربي، ومن دون إسقاط الهوية العربية. إن المطروح هو ضرب الهوية، ضرب الحضارة العربية الإسلامية في المنطقة، فإسرائيل تبحث عن تفتيت الكيان العربي، وتتحدث عن كيانات طائفية، كيانات سنّة وشيعة ودروز حتى تستطيع أن تسيطر، وأن تصبح هي ضابط الإيقاع السياسي، وأن تبرر صفتها اليهودية. ولو اقتنع المثقفون في مصر والعالم العربي بأن المطروح هو ضرب الهوية، فإن الطاقة الممكن حشدها لمواجهة هذا المشروع سوف تكون طاقة أكبر وأوسع نتيجة تجاوز الأطروحات التقليدية.

وذهب مفكر آخر(٦) إلى أن الشرق أوسطية على مستوى المفهوم، قصد بها ابتداءً نفي الأمة القائمة، فهي رموز ذات دلالات خاصة ببيئة عربية وتجمع لمجتمع عربي، مثل الأمة العربية، والعالم العربي، والمجتمع العربي. . إلخ، فهذا مفهوم يطرح لنفي مفاهيم قائمة تدل على تماسك أو وحدة عربية بشكل أو بآخر، وبخاصة وحدة اللغة، والوجدان، والتاريخ، ورؤية العدو المشترك المتمثل في إسرائيل

(٥) انظر مداخلة حسن نافعة، في: المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٦) انظر مداخلة عبد الباسط عبد المعطي، في: المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

كمقدمة وراءها الولايات المتحدة بشكل مباشر. وهذا المفهوم يوظف للتفكيك ثم يعيد البناء من جديد في ضوء هيكل متكامل تستخدم فيه أشياء اقتصادية لجاذبيتها وارتباطها بالمصالح المباشرة، ونحن نعرف أقطاراً عربية هرولت لعمل اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل، لكن وراء هذا بحق ـ كما قيل ـ مسألة تفتيت أو تفكيك الكيان القومي في أبعاده الروحية والوجدانية والثقافية بدرجة أساسية.

ما إن خبا شعار الشرق أوسطية الذي استهدف عروبة المنطقة حتى التقط التحالف الأمريكي ـ الصهيوني حرائق الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، ليؤسس منها مرة أخرى مدخلاً لضرب الهوية العربية للمنطقة، فتحت دعاوى الحاجة إلى إصلاح بلدان المنطقة، سرعان ما أعلنت الولايات المتحدة سلسلة من مشروعات الإصلاح بدءًا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لتشمل مبادرة الشراكة والتنمية، وأخرى للمناطق الحرة، وتبعتها بمشروع بعنوان «الشرق الأوسط الكبير» في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ سرعان ما تم دمجه في إطار مشروعات الإصلاح الأوروبية عبر قمة مجموعة الثماني (G8) في «سي أيلاند» في ولاية جورجيا الأمريكية الذي انبثق عنه مشروع الشرق الأوسط الموسع على نحو ما تناولناه تفصيلاً.

ولا يحتاج هذا المشروع الأمريكي إلى جهد كبير في تحليله، سواء في ما أغفله أو جاء به، فهو يتحدث عن الإصلاح ويتجاهل الاحتلال: الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراض عربية، والاحتلال الأمريكي للعراق. ويعرف إسرائيل كنموذج للديمقراطية والحرية. ثم يغوص بأصابعه مباشرة في منظومة الوعي: الإعلام والتعليم والثقافة، ويدعو إلى التعاون الإقليمي. ويتعامل ـ من قبل ومن بعد ـ مع المنطقة باعتبارها مساحة جغرافية تتسع وتنكمش بمقدار نمط التفاعل الذي يخطط له. ويفرض نمطاً من الوصاية على بلدان ملّت من الوصاية.

خلف العبارات الجزلة والبراقة التي صيغت بها عبارات ومصطلحات وثائق قمة «سي أيلاند» بقيت الاستراتيجيات الكبرى من دون تغيير ومن دون تجميل، فلم يكن مطلوباً من الوطن العربي أن يصادق فحسب على أنه مجرد مفهوم جغرافي يشارك فيه آخرون لا يجمعهم إلاّ «التصنيف الأمريكي»، بل كان عليه أن يصادق أيضاً على مفهوم الولايات المتحدة وحلفائها حيال العراق، والذي يقزّم الدولة العراقية من دولة عصرية إلى مجرد كيانات طائفية وعرقية متنازعة، وهو التوجه الذي انتهى إلى تعذر النص على عروبة العراق في دستوره الصادر عام ٢٠٠٥، ودفع البلاد إلى حافة حرب أهلية يُقتل فيها المواطنون على الهوية، ومن دولة موحدة إلى دولة فدرالية تضم كيانات متنافرة.

ومضت صيغة الإصلاح السوداني ـ بدفع من الولايات المتحدة ـ إلى نتيجة مماثلة وخرج دستوره ـ المعلن أيضاً في عام ٢٠٠٥ ـ ليعلن عن هويته كدولة ديمقراطية لامركزية تتعدد فيها الثقافات واللغات، وتتعايش فيها العناصر والأعراق والأديان، وبالمثل من دولة موحدة إلى دولة فدرالية تتعدد فيها الدساتير والأنظمة والسلطات والجيوش. وتستعد لاستفتاء حول تقرير مصير الجنوب.

٢ ـ مواجهة الإسلام والفكر الجهادي

ينظر الفكر الصهيوني إلى الإسلام على أنه يغذي الصراع العربي ـ الصهيوني من أربعة أبواب: يزعم **الأول** أنه مصدر من مصادر كراهية اليهود بدعوى أن القرآن الكريم والتراث الإسلامي يحفلان بالصور السلبية لليهود، وأن العرب يستغلون هذا العامل لتغذية هذه الكراهية، الأمر الذي يؤدي إلى ما يسمونه «اللاسامية العربية»، و**الثاني** أن تأسيس إسرائيل يناقض الفكر الإسلامي الذي اعتاد أن يتعامل مع اليهود كأقلية وأهل ذمة، ويتعارض مع قاعدة إسلامية تدعو إلى رفض الصلح بشأنها إذا استولى عليها غير المسلمين بعد ذلك، و**الثالث** أن الإسلام يربط المسلمين بالقضية الفلسطينية ورموزها بترديده المستمر لقداسة مدينة القدس والمسجد الأقصى واستخدام ذلك كمصدر لحشد الأمة الإسلامية خارج الوطن العربي ضد إسرائيل، و**الرابع** هو مدلول الجهاد الإسلامي كمصدر من مصادر تعبئة المسلمين ضد إسرائيل والصهيونية والدعوة إلى الحرب المقدسة.

وتتردد هذه الأفكار وغيرها بشكل نمطي في كتابات العديد من المستشرقين الصهاينة، ونذكر منهم يهوشفاط هاركابي، وشموئيل موريه، ويهوشع بن بورات، وشمعون شامير، وألوف هارايفين، وغيرهم. وتمثل عقيدة في الفكر الصهيوني، وترتبط بتفسيرات شائهة ومغرضة للفكر الإسلامي، وتستخدم في الأساس للتعبئة ضد المسلمين والعرب، وإن كانت موضع انقسام في تقدير جدية أثرها في دعم الكفاح ضد الاعتداءات الإسرائيلية، وقد ظهر ذلك جلياً في قرار ضم القدس الشرقية بعد احتلالها عام ١٩٦٧، إذ عكست النقاشات تخوفاً من إحياء هذا القرار لفكرة الجهاد الإسلامي، لكن تغلبت الآراء التي استهانت بهذه الفكرة، وتم اتخاذ القرار لصالح الضم.

وفي كل الأحوال، فقد تعددت اجتهادات المستشرقين الإسرائيليين النظرية لحل هذه «المعضلة»، فراهن بعضها على عوامل التغيير الذاتي في المجتمع الإسلامي والعربي، ونظر البعض إلى الأمر في إطار معالجة الإطار الأيديولوجي للموقف العربي ككل، ورأى البعض معالجتها من خلال برامج مركبة لتفتيت المفاهيم السلبية.

٣ ـ مواجهة ثقافة التحرر الوطني

كان المحور الثالث الذي استهدفه التطبيع الثقافي في الساحة العربية هو ثقافة التحرر الوطني، وإلاّ كيف يمكن لإسرائيل تبرير احتلالها للأراضي العربية والتهجير الجماعي للشعب الفلسطيني، وتكريس احتلال استعماري إحلالي بكل ما يقتضيه من سياسات عنصرية وانتهاك لأبسط قواعد القانون الدولي.

لم تكن مجموعة الأكاذيب التي أطلقتها الحركة الصهيونية وحلفاؤها من القوى الاستعمارية بإنكار وجود الشعب الفلسطيني، وأنها تمثل شعباً بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب، تكفي لطمس الحقيقة، ولم يكن إدعاؤها بأنها حركة قومية حررت بلادها من الاستعمار البريطاني، وأن حروبها مع العرب دفاعية يعطيها هذا الحق، فكرة كافية بدورها، فلم يقل سواها إن احتلالها كامل أرض فلسطين التاريخية في عام ١٩٦٧، وإن المناطق المحتلة إنما هي مناطق محررة. وهو ما أثناها عن هذا الوصف إلى وصفها بـ «المناطق المدارة»، فحتى فرض الأمر الواقع بالقوة في إطار «تحالفات استعمارية في ظل اختلال مفرط في موازين القوى، لم يكف لإسباغ شرعية على مغامرات إسرائيل الاستعمارية، إذ يظل صحيحاً أنك تستطيع أن تخدع جميع الناس بعض الوقت، أو تخدع بعض الناس كل الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تخدع جميع الناس كل الوقت.

وفي سياق دولي متغير تأسست شرعية دولية ـ حتى وإن كانت مجحفة تعرّف حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة، وتعتبر قرار ضم القدس قراراً باطلاً ولاغياً، وترفض استمرار احتلال إسرائيل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ـ ولا يقلل من أهمية ذلك من المنظور الثقافي قدرة الولايات الأمريكية على تعطيل تفعيل هذه القرارات وغيرها من خلال استخدامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن وحماية إسرائيل ومغامراتها العسكرية من النقد الدولي.

ثالثاً: تطور آليات التطبيع الثقافي

استخدم التحالف الصهيوني ـ الأمريكي عشرات من الآليات للتطبيع الثقافي مع المجتمعات العربية، ومن أجل اقتلاع مصادر العداء في الفكر العربي والإسلامي، وإعادة رسم صورة إيجابية لإسرائيل لدى المجتمع العربي وتكميم أفواه ناقديها، ونسج وشائج اجتماعية وصلات ثقافية مع مكوّنات المجتمع

العربي، ومحاولة اختراق جدار الممانعة الذي شيّده المثقفون العرب في مواجهة الصهيونية والتطبيع.

وعبر العقود الثلاثة التي استغرقتها جهود التطبيع الثقافي، طور التحالف الصهيوني ـ الأمريكي من آلياته اتساقاً مع المتغيرات الدولية والإقليمية، فبعد أن ركز في الثمانينيات على إعادة تكييف طبيعة الصراع، وتجاوز «الحاجز النفسي» وإرساء فكرة «السلام كمصدر للنفع الاقتصادي»، فقد طور آلياته في التسعينيات لدمج التطبيع الثقافي مع مفاهيم العولمة التي سعت لتذويب ثقافة المنطقة، فركز على فكرة الشرق أوسطية والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات في المنطقة، كما يعمل منذ بداية العقد الحالي على استخدام آليات مكافحة الإرهاب، بدءاً من توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة، إلى استصدار تشريعات من الكونغرس بتعقب «معاداة السامية»، وانتهاء ببرامج الإصلاح التي أطلقتها الدول الغربية من أجل تغيير نظمها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

١ ـ الحوار الديني

كان إجراء حوار ديني بين اليهود والمسلمين أحد الآليات المبكرة للتطبيع، وعقد من أجله العديد من المؤتمرات، يشار من بينها إلى مؤتمر التوحيد في الأديان الثلاثة الذي عقد في القدس في ١٣/ ١٠/ ١٩٧٩، وشارك فيه من الجانب المصري د. حسين فوزي بدعوة من معهد أسبن الأمريكي للدراسات الإنسانية، وندوة التقارب بين الشريعتين اليهودية والإسلامية التي عقدها المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة فور تأسيسه عام ١٩٨٢. ومؤتمرات وحدة الأديان التي عقد أحدها في دير سانت كاترين في شتاء ١٩٨٤ في سيناء، وضم يهوداً ومسيحيين ومسلمين لأداء صلاة مشتركة، ومؤتمرات النساء المقدسيات، وهي سلسلة مؤتمرات نظمتها ما تسمى «منظمة النساء المقدسيات» التي تأسست بين المسيحيين والمسلمين واليهود في الدولتين وممثلي هذه الأديان في أمريكا الشمالية، وقد عقدت هذه المنظمة العديد من الندوات[٧].

(٧) في تفصيل ذلك، انظر: محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥١ ـ ٥٢. وانظر أيضاً: حازم هاشم، **المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري: أسرار ووثائق** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٧.

واعتباراً من عام ١٩٨٥ بدأت لجنة اليهود الأمريكيين (A.J.C.) نسج علاقة بين اليهود والمسلمين وتشجيع الحوار على عدة مستويات بين مجموعات ذات تفكير متشابه من أجل تعزيز التسامح والتعاون، ولأكثر من عقد نظمت حوارات عديدة حول العالم مع العرب والمسلمين من المغرب وموريتانيا عبر الشرق الوسط إلى دول الخليج وإندونيسيا، وشملت لقاءاتها القيادات العليا في مصر وتركيا والأردن وتونس والكويت وقطر وماليزيا وإندونيسيا لمناقشة الموضوعات الرئيسية التي تنجم عن العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، ورعت في عام ١٩٩٣ مؤتمراً في شمال أمريكا بعنوان «الماضي والحاضر والمستقبل» بالتعاون مع معهد الدراسات الإسلامية اليهودية في جامعة دنفر (Denver) في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وفي عام ١٩٩٤ رعت مؤتمراً مماثلاً، ولكن ألغت اللجنة مؤتمرها الثالث الذي كانت تخطط له عندما لم تجد «شركاء مسلمين مستعدين لإدانة موجة العمليات الإرهابية علانية»(٨).

وتعزز هذا التوجه بعد تعثر اتفاقيات أوسلو، وزيادة العمليات الاستشهادية، وطبقاً للمصادر الإسرائيلية فقد دعمته حكومة النرويج ووزارة الخارجية الإسرائيلية، بعد أن توصلتا إلى استنتاج في أعقاب سلسلة الأعمال الاستشهادية بأنه لا يمكن التوصل إلى حل في الشرق الأوسط من دون الحوار بين رجال الدين، ودعت حكومة النرويج إلى «لقاء سري» بين رجال دين يهود وفلسطينيين في أحد فنادق القدس (في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) كان مخططاً عقده في أوسلو بأسلوب مشابه للاتصالات التي سبقت اتفاق أوسلو الأول، وتنافس كبار حاخامات إسرائيل في السعي لترتيب لقاءات مع القيادات السياسية والدينية الإسلامية واستنطاقها بإدانة العمليات الاستشهادية كعمليات إرهابية.

وبدأ الحاخام إلياهو بقشي دورون في الحصول على توقيعات القيادات الدينية في أنحاء العالم على وثيقة توجب على جميع الأديان أن تعارض وتكافح الإرهاب، وزار الحاخام يسيرائيل لاو شيخ الأزهر لإقناعه بالتوقيع على هذا الميثاق (في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، وقد أكد شيخ الأزهر إدانته الإرهاب، لكنه رفض توقيع هذا الميثاق، أو قال إنه يجب عقد مؤتمر لرجال الدين لهذا الغرض لا يتضمن فحسب البطريرك القبطي وأسقف كانتربري، بل أيضاً كبار رجال

---

(٨) «Projects Working for Peace among Israelis and Arabs,» <http://en.wikipedia.org/wiki/Projects_working_for_peace_among_Israelis_and_Arabs>.

الدين في الدول المحايدة، وهي شروط اعتبرها المحللون تعجيزية[٩].

لم تشر المصادر العربية أو الإسرائيلية إلى أن لقاءات الحاخامات اليهود تضمنت إدانة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أو اقتلاع الفلسطينيين من منازلهم لغرس مستعمرات أو توسيعها، أو العقوبات الجماعية أو التعذيب، أو الإعدام من دون محاكمة الذي تحول إلى إجراء روتيني يومي، أو منع الشباب الفلسطيني من الصلاة في المسجد الأقصى، بل اتجه أيضاً نقاش الحاخام لاو مع شيخ الأزهر إلى إحصاء عدد المرات التي ورد فيها اسم القدس في القرآن الكريم، مقابل عدد المرات التي ورد فيها في التوراة، ولم يكن هذا في حقيقة الأمر سوى الوجه الثاني للمبررات التي كان يطلقها شارون بأن المسلمين يعطون «مؤخرتهم» للقدس ووجههم لمكة[١٠].

وقد اكتسب هذا التوجه زخماً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عندما اشتعلت الحملة الدولية ضد الإسلام والمسلمين والعرب، وتدفقت أمواج الكراهية العنصرية حيالهم من كل صوب وحدب. وكان من أوائل مظاهر إهالة التراب على أعمال المقاومة الاستشهادية عقد مؤتمر لحوار الأديان في مدينة الإسكندرية في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ بعد نحو أربعة أشهر من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وقد ضم الوفد الصهيوني نائب وزير الخارجية، ميخائيل مليكور، والحاخام الأكبر لليهود الشرقيين، بقشي دورون، والحاخام بن أبي مناحم فردمان، المسؤول عن ملف العلاقات مع المسلمين، والحاخام ديفيد روزن، من مجلس العلاقات اليهودي الأمريكي ـ ممثلاً لواشنطن ـ والسفير البريطاني في القاهرة ومندوباً عن الفاتيكان، ورؤساء عدد من الطوائف المسيحية في مصر والشرق الأوسط وأوروبا، وأعضاء من السفارة والهيئات الأمريكية في مصر، وممثل الفلسطينيين بطريرك اللاتين، ميشيل صباح، ونسيم التميس، كبير القضاة الفلسطينيين، وبينما غابت الكنيسة الوطنية المصرية برفض البابا شنودة الجلوس مع الصهاينة، وبالمثل لجنة حوار الأديان في الأزهر، فقد شارك الشيخ سيد طنطاوي شيخ الأزهر.

---

(٩) في تفاصيل هذه التوجهات، انظر: شحر إيلان، «ماذا يريد الحاخام في قصر الرئيس،» **هآرتس**، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٧، ونشر في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ٣٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ٢٧ ـ ٢٨، وفي تفاصيل مقابلة الحاخام لاو مع شيخ الأزهر وردود أفعالها، انظر: «The Meeting between the Sheik of Al-Azhar and the Chief Rabbi of Israel,» *Middle East Media Research Institute* [MEMRI], special report, no. 2 (8 January 1998).

(١٠) جرشوم جرونبرج، «الجبل بالكامل ملكي،» **معاريف**، ٨/ ٢/ ٢٠٠١، ونشر أيضاً في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ٧٥ (آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ٤٨.

جاء في البيان الصادر عن المؤتمر: «نعلن التزامنا بإنهاء العنف وسفك الدماء اللذين ينكران الحق في الحياة والكرامة، ووفقاً لمعتقداتنا الدينية فإن قتل الأبرياء باسم الرب يدنس اسمه المقدس، ويشوّه المعاني الدينية في العالم. . إننا نسعى لأن نحيا معاً كجيران، وأن نحترم خصوصية الميراث التاريخي والديني للآخرين، إننا ندعو الكافة إلى الوقوف ضد التحريض والكراهية والتشويه للآخرين». لكن حتى لا تلتبس الأمور حول هذه الصياغة العامة عن وقف العنف، حرص الحاخام دورون على أن يوضح في المؤتمر الصحافي الذي أعقب الاجتماعات «أن كل العمليات الاستشهادية التي تتم من جانب الفلسطينيين هي عمليات إجرامية، وأن المنتحر الذي يقتل نفسه من أجل قتل جماهير الأبرياء ليس قديساً ولا شهيداً، كما يعتقد البعض، بل هو مجرم وقاتل ولا يغفر له. . وأن أي ديانة تسمح بالقتل الجماعي من خلال العمليات الانتحارية ليست ديانة إنسانية، وهي تعرض العالم بأسره للخطر».

وتوالت التصريحات في الصحافة الإسرائيلية بأن المعني بـ «رفض العنف» هو الطرف الفلسطيني وحده باعتبار أن العمليات الاستشهادية التي تقوم بها المقاومة الإسلامية هي نموذج للعنف باسم الرب، بينما ما تقوم به حكومة شارون هو دفاع عن النفس، في تجاهل تام لحقيقة الاحتلال. وأوضح أحد كتاب صحيفة **يديعوت أحرونوت**[11] أن الإسرائيليين هم الذين أعدوا صياغة الإعلان، وأن الفلسطينيين حاولوا أن يدخلوا تعديلات على النص بحيث يشير إلى الدولة الفلسطينية أو يتضمن شجباً للاجتياح الإسرائيلي الوحشي لمدن الضفة الغربية الخاضعة للسلطة الفلسطينية، لكن طلباتهم لم تقبل[12].

ثمة نموذج آخر توضيحي من سياق حوار الأديان، وهو يأتي هذه المرة من قطر التي تؤسس ـ كما هو معلوم ـ سلسلة من الأنشطة الدولية تعد مختبراً لطرح الأفكار، ومن بين هذه الأنشطة حوار «الأديان». وتثير هذه الحوارات التي تعقد منذ عام ٢٠٠٣ ملاحظتين: **أولهما** أنها بدأت بالتحاور على مستوى المعتقد، ثم تحولت إلى حوارات ذات طابع سياسي مثل الحوار حول الأديان والإسلام، و**الثانية** أنها بدأت ثنائية ـ أي إسلامية مسيحية ـ ثم تحولت بدعوة من الجانب المسيحي إلى ثلاثية بدعوة ممثلين من الدين اليهودي. وأفضى ذلك إلى اعتذار بعض الرموز الإسلامية والمسيحية عن عدم المشاركة احتجاجاً على المشاركة الإسرائيلية.

---

(١١) **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢.

(١٢) فهمي هويدي، «فضيحة مركبة،» **الوفد** (القاهرة)، ١/ ٢/ ٢٠٠٢.

في هذه الندوات تلفت النقاشات النظر إلى قضايا مثيرة للانتباه. ومن ذلك سعي أحد المشاركين لمناقشة موقف الإسلام من الرق، وعندما دعا آخر إلى استبعاد هذا الموقف من الحوار باعتباره ليس من شواغل هذا الزمان أظهر السائل هدفه، وهو أنه إذا كان بوسع الإسلام أن يطور آليات تحظر الرق، فسوف يكون بوسعه أن يطور آليات لوقف الجهاد، وأن مناقشة تجربة موقف الإسلام من الرق تفيد في هذا الصدد. وفي مثال آخر تحدّى أحد المتحدثين أن يستطيع علماء مسلمون أن يستنكروا كل أعمال العنف مهما كانت دوافعه. . . والضغط هنا كان باتجاه البحث عن آليات لتفكيك المفهوم الإسلامي تجاه مبدأ الجهاد، ونبذ استخدام العنف مهما كانت دوافعه[(١٣)].

أما دعوة الحاخامات اليهود للمشاركة، والتي لاقت اعتراضات كثيرة من جانب العديد من المشاركين المسيحيين والمسلمين لاعتبارات سياسية، فلم تلق آذاناً صاغية من المنظّمين، وعقد المؤتمر الثالث لحوار الأديان بمشاركة أطراف إسرائيلية. وقد دعا أمير قطر في افتتاحه المؤتمر إلى إنشاء مركز عالمي، أو مؤسسة دولية، في قطر لحوار الأديان بهدف تعزيز المعرفة بالطرف الآخر، وتعزيز ثقافة الحوار، ومراجعة الموروثات التاريخية السلبية التي تشكل عقبة أمام التفاهم المشترك بين أتباع الديانات الثلاثة. وأيد المؤتمر هذا الاقتراح، كما دعا في ختام أعماله في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ إلى إنشاء أقسام أكاديمية في الجامعات العربية الإسلامية لمقارنة الأديان، بحيث تدرس الأديان دراسة علمية موضوعية وتبادل زيارات الأساتذة في المؤسسات الدينية الثلاث، وتعميق ثقافة الحوار بين الدعاة والوعاظ والمعلمين والإعلاميين والكهنة وطلاب العلم، وإنشاء مجالس للتعايش الديني في بلاد العالم الإسلامي يشارك فيها ممثلون من كل الأديان، وتركز على المشكلات العلمية وتحقيق السلم الاجتماعي.

وشدد المؤتمر على إدانة التوظيف السياسي للدين بأي شكل من الأشكال، مقترحاً إصدار مطبوعات مشتركة لعلماء الأديان حول الموضوعات الدينية والاجتماعية التي تهم المجتمعات. كما أكد أهمية العمل المنهجي الجاد على تنقية وسائل الإعلام والكتب الدراسية والمناهج التعليمية مما يشوبها من صور سلبية ومعلومات خاطئة عن الأديان الثلاثة وأتباعها[(١٤)].

---

(١٣) انظر: **الحوار الإسلامي المسيحي: مؤتمر الدوحة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، تحرير محسن عوض (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٥).

(١٤) **الأهرام**، ٢/٧/٢٠٠٥، ص ١٠.

٢ ـ تطوير الخطاب الديني

ربما يكون من نافلة القول الحاجة إلى تطوير الخطاب الديني، وتنقية التراث الفقهي، لكن في أي اتجاه؟ هنا يثور الجدل، واتصالاً بقضيتنا، فقد جرت محاولة لتطوير الخطاب الديني في أعقاب اتفاق السلام المصري ـ الإسرائيلي، باتجاه تعزيز الدعوة إلى السلام، وتم التشبيه بصلح الحديبية، واستخلاص القيم الداعمة للسلام والتسامح. . لكن لأسباب عديدة، ربما يكون في مقدمها الأسلوب المهين والغطرسة اللذان ميزا سياسة إسرائيل تجاه السلام مع مصر وإصرارها على رفع العلم الإسرائيلي في وجود قوات الاحتلال، وحرصها المتكرر على جرح الكرامة الوطنية، قدمت ذخيرة متجددة للقوى المناهضة للتطبيع أفشلت هذا التوجه.

في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أعيد طرح الأمر مرة أخرى، بأشكال متعددة، لكنه أخذ بعداً آخر منذ بدء طرح المشروع الأمريكي للإصلاح في نهاية عام ٢٠٠٢، وقد ذكرت المصادر الصحافية[١٥] أن لجنة داخل الخارجية الأمريكية أعدت مشروعاً لتطوير الخطاب الديني «يهدف إلى تطويره باتجاه لغة التواصل والحوار بين الإسلام وغيره من الديانات الأخرى، وأنه سوف يجري ربطه بالمعونة الأمريكية، ويركز على تقليل الاهتمام بالجانب الديني في الحياة الاجتماعية العامة، وإبرازه كمعيار ثانوي في أساليب الحياة الاجتماعية للمواطنين».

ويقوم التطوير على تنظيم دورات تدريبية كثيفة للدعاة، واختيار عدد من رجال الدين الرافضين «الإرهاب» ولديهم تفسير عقلاني للدين ليكونوا محاضرين أساسيين في هذه الدورات، والتركيز على مفردات الخطاب الديني، وليس موضوعاته فحسب، إذ تشكل هذه المفردات سلوك الأفراد، مثل التركيز على معنى «الجهاد» مثل «جهاد النفس»، وتشكيل لجنة دينية عليا من المسلمين والمسيحيين واليهود، تهدف إلى تبصير شعوب العالم بالتقاء وجهات النظر والتقارب بين الديانات الثلاث، وتكون توجيهاتها ملزمة للدعاة في شتى أنحاء الدول الإسلامية.

كما تتعرض هذه البرامج تفصيلياً إلى خطبة الجمعة، فتدعو إلى عدم

(١٥) مصطفى بكري، «تنفيذاً لمبادرة كولن باول: خطة أمركة الخطاب الديني للمسلمين،» **الأسبوع**، ٢٠٠٣/١/١٢، ص ٣.

تسييسها، إذ يؤدي هذا التسييس إلى زيادة عدد المتطرفين الإرهابيين، والهجوم على السياسات الغربية والإسرائيلية. كما تناولت تفصيلات أخرى عديدة عن ضرورة تطوير دور المسجد ليتحول إلى مؤسسة اجتماعية، ودور المدارس في تطوير الخطاب الديني.

والواقع أن هذا الشق من المطالب الأمريكية والدولية كان أكثر العناصر التي وجدت تفاعلاً من الحكومات العربية في سياق «الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب»، ففي مصر تداولت المناقشات الرسمية تطوير الخطاب الديني باهتمام كبير وانعكست في الفتاوى الرسمية تدريجياً، وعكست الصحافة السعودية التي تصدر خارج البلاد حوارات حول تطوير الخطاب الديني، وتحذير الدعاة البارزين لزملائهم من تسييس خطبة الجمعة أو الإثارة، أو الإغراق في تقديم الصور المثالية التي تفضي إلى إحباط عندما يلاقون واقعاً غير مثالي، ودعا بعضهم إلى تقديم نهج الآيات المكية التي نزلت وقت ضعف المسلمين كحالتهم الآن بدلاً من نهج الآيات المدنية التي نزلت في عزهم حتى يشتد عودهم.

وتركزت أعمال مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره السنوي خلال عام ٢٠٠٣ على النظر في قضية تجديد الخطاب الديني، وكذا تعديل مناهج التربية الدينية، واتجه الخطاب بوجه عام إلى ضرورة الاهتمام بقيم التسامح والإخاء الإنساني، ونالت قضية أئمة المساجد الاهتمام الأكبر في المؤتمر، وقفزت المناقشات، وبخاصة تلك الصادرة عن ممثلي المؤسسات الرسمية العربية فوق الاتفاق على المبادئ العامة، داعية إلى ضبط دور خطباء وأئمة المساجد.

٣ ـ تعديل المناهج التعليمية

جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى تطوير الخطاب الديني، برزت في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر دعوة دولية قاطعة وصارمة إلى تطوير المناهج التعليمية، وبخاصة التعليم الديني، وقد وجدت هذه الدعوة بدورها استجابة واضحة من جانب الحكومات العربية.

في **قطر** أوكلت الحكومة إلى مؤسسة «راند» الأمريكية المرتبطة بوزارة الدفاع مهمة إعداد مشروع كامل لتطوير التعليم، والأشراف الكامل على تطبيقه وتنفيذه، وقد أتمت «راند» مهمتها، وأقرت الحكومة المشروع، وبدأت الخطوات العملية لتنفيذه في عام ٢٠٠٣. وتقوم الفلسفة العامة للمشروع على «إعداد الطالب القطري للتعامل مع العالم ومع تطورات العصر»، والشعار الأساسي للمشروع لتحقيق ذلك هو «قليل من الإسلام . . كثير من الإنكليزية»، أو بحسب تعبير صحيفة أمريكية كبيرة

«الإنكليزية فوق الإسلام»، ويعني هذا في التطبيق العملي «تقليص حصص الإسلام واللغة العربية، والكتب الإسلامية التي يتم تدريسها» إلى أقل القليل. والفكرة الجوهرية لمشروع مؤسسة «راند» هي أن مناهج التدريس يجب أن تسعى إلى تكريس «قيم الأخوة والمساواة، والحب والعطف والتعايش المشترك». أما سبل تكريس هذه القيم، ففي مقدمها ألا تتحدث مناهج الدراسة عن «الجهاد» باعتباره فريضة إسلامية، وألا تتحدث عن «غير المسلمين» والإسرائيليين باعتبارهم أعداء للمسلمين. وبالطبع يمكن توقع ما يرتبط بذلك من تغييرات جذرية في المناهج في قضايا كبرى أخرى، مثل العروبة، والتاريخ العربي الإسلامي، وفلسطين.. إلخ[١٦].

ويشير الأستاذ السيد زهرة الذي أورد هذه المعلومات إلى أمرين إضافيين:

الأول أن مؤسسة «راند» سوف تشرف على تنفيذ هذا المشروع إشرافاً كاملاً، بهدف أن يكون «النموذج» الذي يجب أن يحتذى به لاحقاً في كل دول الخليج العربية.

و**الثاني** أن فريق مؤسسة «راند» الذي سيتولى مهمة الإشراف الكامل اليومي على تطبيق المشروع، ملزم بحكم الاتفاقية الموقعة مع حكومة قطر بأن ينقل كل معلومة وكل تطور بشكل كامل إلى المسؤولين في المقر الرئيسي لمؤسسة «راند» في «سانتا مونيكا» في الولايات المتحدة، أي أن كل ما يتعلق بتربية وتعليم أبناء قطر سوف يتقرر في «سانتا مونيكا» وليس في الدوحة[١٧].

وأثيرت قضية تعديل مناهج التعليم في **الكويت** أيضاً، الأمر الذي أدى إلى جدل واسع بخاصة داخل مجلس الأمة الكويتي. واحتج النواب الإسلاميون على أي تحرك قد يستهدف تلبية المطالب الأمريكية المعلنه، وفيما أيدوا التطوير الأكاديمي للمناهج الدراسية، فإنهم تحفظوا على غياب الترويج للقيم والمبادئ الإسلامية في بند التربية والتعليم الوارد في الخطة السنوية للحكومة واعتبروه مؤشراً على الاتجاه لتلبية المطالب الأمريكية على صعيد التعليم والخطاب الديني[١٨].

وألغت **الإمارات** قسماً لدراسة اللغة العربية والدين لـ «أسباب إدارية».

---

(١٦) السيد زهرة، «زلزال في قطر،» **أخبار الخليج** (المنامة)، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٣.

(١٧) في حديث شخصي مع أحد الصحفيين القطريين المطلعين، أشار إلى أن ثمة ثلاثة بلدان أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي تعاقدت مع مؤسسة «راند» لتطوير نظمها التعليمية.

(١٨) علاء شلبي، «البعد الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة،» **قضايا حقوق الإنسان**، العدد ٩ (آذار/ مارس ٢٠٠٤)، ص ٧١.

وفي **السعودية** وجه وزير المعارف، محمد بن أحمد الرشيد، مبكراً (٢ فبراير/ شباط ٢٠٠٢) انتقادات لاذعة إلى أسلوب تلقي المعلومات السائد في المدارس السعودية، والذي ظل خلال ثلاثة عقود من المسلمات التربوية التي يقوم بها القائمون على التعليم، وشدّد على أن أسلوب التلقين الببغائي يجب هجره لأنه لم يجلب سوى «الحنظل». وشرعت الحكومة السعودية في تطوير مناهجها التعليمية، وتنقية الكتب الدراسية من التطرف وكراهية الغرب، وهو ما فسره المسؤولون السعوديون بأنه يهدف إلى الترويج للاعتدال، واستيعاب مقاصد الشريعة، والاستجابة لمتطلبات العصر، والتدريب العلمي للطلبة السعوديين، وأوضحوا أن مراجعة المناهج الدراسية يتولاها فريق يضم أعضاء مجلس الشورى، وعدداً من الوزراء، والرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

وفي **اليمن** التي بدأت «حربها على الإرهاب» مبكراً عن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ جراء حادث قصف المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن، فقد بادرت بإصدار قانون توحيد التعليم في أيار/ مايو ٢٠٠١، ووضع المدارس الدينية تحت إشرافها مالياً وإدارياً، وإدراج ميزانيتها في ميزانية وزارة التربية والتعليم اعتباراً من شهر حزيران/ يونيو التالي، ويقدر عدد هذه المعاهد الدينية بنحو ٤٠٠ مدرسة في مختلف مراحل التعليم، وهي منتشرة في أنحاء اليمن كلها، وتضم في صفوفها ما يزيد على ربع مليون طالب وطالبة، يقوم بتعليمهم ٢٥ ألف مدرس وكادر تربوي. وشملت الإجراءات في وقت لاحق لأحداث أيلول/ سبتمبر ترحيل أجانب يدرسون في هذه المعاهد، وإغلاق اثنتين منها، وترحيل الطلبة الذي يدرسون في إحداها. وأوضح وزير التعليم اليمني أن هذه الإجراءات تندرج في إطار تطبيق قانون التعليم الجديد الذي يقضى بإنهاء الازدواجية في النظام التعليمي، وإلغاء المعاهد العلمية الدينية، وإخضاع كل مراكز التعليم الديني الخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم مباشرة. كذلك أغلقت السلطات اليمنية «جامعة الإيمان» «موقتاً» وطلبت من مؤسسيها ورئيسها الشيخ عبد المجيد الزنداني ترحيل ٥٠٠ طالب من الأجانب منها تجنباً لأي شبهة تلحق بها في إطار مكافحة «الإرهاب».

وفي **الجزائر** قررت وزارة التعليم إلغاء العلوم الإسلامية في المدارس الثانوية، وقد أعلنت الأحزاب الإسلامية رفضها هذا القرار على مستوى الحكومة والبرلمان، واعتبر عبد الرزاق مقري، نائب رئيس حركة «تجمع السلم»، أن هذا القرار يمثل مؤامرة على الإسلام، وطالبت حركة الإصلاح بإلغاء القرار، وأعلن طلبة الجامعات الإسلامية في مناطق مختلفة من البلاد إضراباً عن الدراسة وجمع توقيعات

للتعبير عن رفضهم القرار. وعبّر مقرر لجنة الشؤون القانونية في مجلس الشعب عن رفض مبررات الحكومة بأن القرار يأتي في إطار إصلاح منظومة التعليم، واعتبره مفروضاً من الخارج في محاولة لإلغاء البعد الديني عن مناهج التعليم في الدول العربية، وألقى القرار بظلاله خلال مناقشة بيان السياسة المعلنة للحكومة في البرلمان، لكن تمسك أحمد أويحيى به على رغم مطالبة عدد من النواب بإلغائه(١٩).

وفي **مصر** أعلنت مؤسسة الأزهر على لسان رئيس جامعتها أحمد الطيب، عزمها على النظر في نوعية المناهج الدينية والتربوية فيها بغرض التحديث ومجاراة روح العصر. كما كانت قضية التعليم على رأس جدول أعمال المؤتمر الثاني للحزب الوطني (الحاكم)، وبدأت وزارة التربية والتعليم في إعادة النظر في برامج التعليم المدرسي تحت عنوان «تحديث نظم التعليم وتحسين نوعيته»، كما بدأت الجامعات المصرية سلسلة من الندوات والمؤتمرات بشأن تأمين نظم تعليم أكثر قابلية لتطورات العصر. وأدخلت وزارة التربية والتعليم مادة جديدة في المدارس باسم «الأخلاق» دافع عنها وزير التربية والتعليم بقوله إنها لا تستهدف تلبية الضغوط الأمريكية بتعديل المناهج الدراسية والدينية، وليست بديلاً لتدريس مادة الدين الإسلامي، بيد أن بعض المصادر أوردت أن المادة الجديدة تتضمن التأكيد على القيم المشتركة في الأديان السماوية الثلاثة، في وقت يتزامن مع استبعاد بعض المقررات كمصطلح الجهاد من التربية الإسلامية.

وأصدرت الحكومة قراراً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بحظر منح أي ترخيصات لبناء معهد أزهري، إضافة إلى إخضاع هذه المعاهد الأزهرية لوزارة التعليم ونزع اختصاص الأزهر في الإشراف عليها. وتقدم عضو اللجنة الدينية في مجلس الشعب، عبد العاطي بيومي، ببيان عاجل إلى رئيس المجلس يؤكد أن هذا القرار من شأنه تقليص حجم المواد الدينية التي تدرّس في هذه المعاهد. وقد رأت الأوساط الإسلامية في القرار استجابة حكومية للضغوط الأمريكية التي طالبت مراراً بتقليص دور الأزهر في الحياة السياسية والدينية المصرية، وتوجيه الاتهامات إلى هذه المؤسسة العريقة بتفريخ عناصر إرهابية من هذه المعاهد التي غالباً ما يتم بناؤها بأموال أهلية. وأشار عبد العظيم المطعني، عضو مجمع البحوث الإسلامية، إلى أن هذا القرار سبقته خطوات أدت إلى إغلاق ٣٢٠ معهداً أزهرياً بسبب قيود وضغوط للحد من التعليم في المعاهد الأزهرية، لكن الحكومة نفت نيتها إلغاء

(١٩) نصر القفاص، «تقرير إخباري: إلغاء العلوم الإسلامية في الجزائر بين الفرض والرفض،» **الأهرام**، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥، ص ٦.

المعاهد الأزهرية، أو أن تكون إجراءاتها تعبيراً عن استجابة للمطالب الأمريكية. ويقول المتحدثون باسم الحكومة أن القرار الأخير يرمي إلى إيجاد ضوابط بعد أن لوحظ التوسع في إنشاء هذه المعاهد من دون مبرر[٢٠].

٤ ـ بناء جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني

بالتوازي مع عملية التسوية السلمية والمفاوضات الحكومية، تم إطلاق العديد من المبادرات وتأسيس العديد من المنظمات من أجل خدمة التطبيع. أطلقت هذه المبادرات والمنظمات العديد من المشروعات المشتركة بين المنظمات المدنية وغير الحكومية، في العديد من المجالات، مثل البحوث الاجتماعية والتعليم والبيئة والشباب والإعلام، والحوار وحل الصراعات، والمرأة والثقافة، والصحة والبحث العلمي والاقتصاد وحقوق الإنسان، والديمقراطية.

ومن نماذج المبادرات والمنظمات التي أنشئت لهذا الغرض:

أ ـ مبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط

تبنت هذه المبادرة هيئة أمريكية غير حكومية هي «هيئة البحث عن أرض مشتركة»، ويتوجه مشروعها أساساً إلى المثقفين في الشرق الأوسط، وإلى منظماتهم غير الحكومية لكي يحقق أهدافه في إحلال «السلام» والتعاون الشعبي، ويجعل من قيادات المفكرين والمثقفين في المنطقة مفاوضين مع نظرائهم الإسرائيليين. ووفقاً لوثيقة إنشاء مشروع المبادرة الصادرة عام ١٩٩١ يكون هؤلاء المفاوضون المكمل غير الحكومي للمفاوضات الحكومية، والبديل في حالة توقفها.

تضم مجموعة العمل المركزية وفقاً للوثيقة سبعة عشر عضواً شرق أوسطياً، مصريين وإسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين وسوريين ولبنانيين وأتراكاً وأشخاصاً من الخليج. كما تضم مجموعة العمل المركزية عدداً من صانعي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بينهم ماكنمارا والسيدة جويس ستار المعروفة بانتمائها الوثيق إلى «اللوبي» الإسرائيلي «إيباك». أما مجموعات العمل الرئيسية فتنقسم إلى أربع مجموعات: المجتمع المدني، والأمن، والاقتصاديات، وحل النزاع، وتصدر هيئة المشروع نشرة وتعقد مؤتمرات، بدأ أولها في روما عام ١٩٩١.

تتسم المبادرة وفقاً لوثيقة التكوين بعدة سمات منها: «رفع حدود الممكن في

(٢٠) موقع فضائية الجزيرة بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net>.

المنطقة، وتوسيع مجالات المفاوضات» مع التعرض الضيق نسبياً إلى مسائل الأرض والأمن، وإلى نطاق واسع من المسائل الإقليمية التي تهتم بآليات التعاون الاقتصادي والبيئي والإنساني، متجاوزة بذلك مشكلات العرب الحيوية إلى مطالب إسرائيل بالتطبيع بمختلف مستوياته[٢١].

ونقطة الارتكاز الأولى للمشروع في مصر هي «مركز ابن خلدون» الذي يرأسه سعد الدين إبراهيم، وقد ذكر العدد الأول من **نشرة المجتمع المدني** الصادر عن «مركز ابن خلدون» أن المركز يشارك في مشروع المبادرة من أجل السلام، والبحث عن أرضيه مشتركة في الشرق الأوسط إلى جانب عدد من المراكز الشرق أوسطية والإسرائيلية والأمريكية والأوروبية، وسماها، لكن أنكر العديد منها تورطه في هذا النشاط، مثل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في **الأهرام** (مصر) ومنتدى الفكر العربي (الأردن).

ب ـ منظمة «بذور السلام»

أنشئت هذه المنظمة في عام ١٩٩٣ بواسطة جون والاش، عقب محاولة تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، وأسست ما يسمى «المخيم الدولي لبذور السلام» في الولايات المتحدة، ودعا إليه عشرات من المراهقين الإسرائيليين والفلسطينيين والمصريين بهدف خلق «جيل جديد من القادة في الشرق الأوسط» لا يقبلون الأنماط السلبية من المفاهيم التي تجاوزها الزمن بعضهم حيال بعض، وإضفاء طابع إنساني لنظرتهم بعضهم تجاه بعض بعد العداء. ومنذ ذلك الوقت انضم إلى هذه المخيمات أطفال من المغرب وقطر واليمن والأردن وتونس وغيرها. وتنظم المنظمة مخيمات بذور السلام الآن في الشرق الأوسط، ومدت أنشطتها إلى مناطق نزاع أخرى مختلفة[٢٢].

ومن نماذج **البحوث الاجتماعية** التي أطلقتها هذه المبادرات والمؤسسات، مشروع بحثي ضخم أجراه مركز «ابن خلدون» لمدة عامين مع «الأكاديمية الدولية للسلام» في نيويورك بهدف إجراء مسح شامل لمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية. وتذكر **نشرة المجتمع المدني** أسماء باحثين مشاركين من تونس ولبنان والأردن والكويت واليمن والجزائر ومصر، كما تعاون المركز مع «مركز جافي»

---

(٢١) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، **من مقاومة «التطبيع» إلى مواجهة الهيمنة: مقالات ووثائق، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤** (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٤)، ص ٨٥ ـ ٩٠.

(٢٢) «Seeds of Peace,» <http://en.wikipedia.org/wiki/Projects_working_for_peace_among_Israelis_and_Arabs>.

للدراسات الاستراتيجية في إسرائيل في إجراء حوارات مع المثقفين المصريين في المركز[٢٣].

من بين نماذج **مشروعات التعليم**، **مشروع مؤاخاة المدارس الإسرائيلية والفلسطينية**، وقد نسقت المشروع منظمة «الشعب للشعب»، وهي منظمة غير حكومية تتلقى الدعم من النرويج وأمدتها بسكرتارية من خلال معهد «فافو» (Fafo) للعلوم الاجتماعية التطبيقية، واستهدفت مدرستي إحسان سامرا الثانوية (الفلسطينية) ومدرسة تيجون حداش (الإسرائيلية)؛ وكذلك **مشروع تعليم السلام باستخدام الموروثات الثقافية**، ونسقت المشروع أيضاً «الشعب للشعب»، وشاركت فيه مدرسة الفرير، والمدرسة الدانمركية الشاملة. ويسعى المشروع لتقديم تعليم السلام في ورش عمل، وفي تجمعات المدرسين والاختصاصيين الاجتماعيين والآباء على جانبي الحدود، ويقوم الجميع في النهاية بمناقشة النتائج، ومشاهدة سلسلة من القصص التي يتم عرضها بشكل درامي، والمشاركة في غناء شعبي يقدمه طلبة المدارس الفلسطينية والإسرائيلية؛ **ومشروع تعليم السلام** الذي قام بتنسيقه المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات (IPCRI)، ويستهدف إشاعة قيم السلام بين المدرسين والطلاب الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال مسابقات ومناقشات متعددة خلال العام الدراسي وتنظيم ورشات عمل، ودورات تأهيليه، ولقاءات تجريبية؛ **ومنتدى تعليم السلام**، وقد قام بتنسيقه «المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية»، واستهدف تطوير التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في مجال التعليم، وتهيئة الظروف لمشروعات التعليم المشتركة التي يمكن تطبيقها في المدارس الفلسطينية والإسرائيلية، وتضم أنشطته العناصر كافة المتعلقة ببناء الدولة والمجتمع المدني. والهدف منها حفز المعلمين على الجانبين على ابتكار مفهوم عن السلام ودوره في بناء الدولة[٢٤].

ومن نماذج **مشروعات الشباب**، مشروع «**الحوار**»، وهو: مشروع إسرائيلي فلسطيني شاركت فيه عدة منظمات هي: مدرسة أبروني دين/ مدارس تاليفاكومي، وضم المشروع ٨٠ طالباً في سن السابعة عشرة مع مجموعة قيادية مكوّنة من ١٦ طالباً تم تدريبهم لإرشاد أقرانهم إلى كيفية التعامل مع التصورات النمطية والمفاهيم التمييزية وكيفية تسوية الصراعات؛ **ومشروع برنامج تدريب القادة الإسرائيليين**

(٢٣) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢٤) «منظمة البحث عن أرضية مشتركة في الشرق الأوسط: مشروعات التعاون الإسرائيلية الفلسطينية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٦٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠)، ص ٦٠ ـ ٦٦.

(اليهود ـ العرب) والفلسطينيين، وشاركت فيه منظمات حركة الشباب العرب (Hashomer Hatzain)، واتحاد الشباب المستقل. ويقوم المشروع بتنظيم لقاءات شهرية بين قيادات من المنظمات الشبابية الثلاث، فضلاً عن تنظيم لقاءات بين التجمعات الشبابية؛ وكذا **مشروع «شباب من أجل السلام: وجهاً لوجه»**، وشارك فيه مركز السلام والصداقة الفلسطيني، ومركز الحوار الحضاري، ويهدف إلى دمج دورات وندوات الحوار مع الأنشطة التي تحظى باهتمام المشاركين من الشباب، ومثل تبادل الزيارات، واكتشاف ماهية السلام لدى كل مجموعة، ومناقشة العديد من الموضوعات مثل مفهوم السلام الشعبي، وإمكانية أن يكون للشباب تأثير إيجابي في العملية السلمية، والترفية كمؤشر على نوعية الحياة، والبيئة كمصدر مشترك للحياة، ويساهم الشباب في معسكرات لتنظيف الشواطئ، ورعاية أشجار الزيتون.

ومن نماذج المشاريع الإعلامية: **لقاءات مشتركة حول إنتاج أفلام فيديو للشباب**، شارك فيه: «مركز كاجان» للاتصالات المحلية، ومركز «الهدف للسلام»، وهو مشروع لتنظيم لقاءات مشتركة بين الشباب من الجانبين، يتعلم الشباب خلالها كيفية تصوير وكتابة وإنتاج أفلام فيديو عن موضوعات متعددة، مثل الاختلافات الثقافية، وعلاقات الآباء بالأبناء؛ وكذا **مشروع إنتاج أفلام فيديو عن تعلم السلام**، وشارك فيه منتدى مجتمع الشباب العربي للدراسات Hasharvin) (Kalnoan-Lahav، و«معهد فان لير» في القدس. ويقوم بعقد لقاءات مشتركة بين مجموعتين من الشباب الإسرائيلي والفلسطيني بهدف اكتشاف كل منهما للآخر وإنتاج فيلم فيديو مشترك، على أن يتم استخدام الفيلم في المدارس لخلق إمكانية أفضل للتعايش، وفهم ديناميات عملية التسوية السلمية.

ومن نماذج مشاريع تسوية الصراعات والحوار **مشروع الحوار مع الفلسطينيين**، والمنظمات المشاركة فيه هي «نيفيات شالوم» (Neviat Shalom)، و«الحركة من أجل السلام والتفاهم»، و«الشباب الفلسطيني المتحد». واستهدف هذا المشروع إقامة حوار بين المتدينين من اليهود والفلسطينيين، وذلك عبر تنظيم لقاءات في الضفة وغزة وإسرائيل تغطي موضوعات عديدة مثل مفهوم السلام في الإنجيل والقرآن، وتسوية الخلافات بين المتطرفين على الجانبين. ومشروع **الحوار بين المؤسسة الفلسطينية والإسرائيلية**، وقام بتنسيقه «معهد فان لير» في القدس. وكان هناك حوار مكثف عام ١٩٩٨ بين المؤسسات الأكاديمية والثقافية والمدنية الإسرائيلية والفلسطينية خلص إلى ضرورة تدعيم النشاطات القاعدية وتحسين مهارات بناء المجتمع في الكيان الفلسطيني، وقد حفزت هذه الحوارات مشروعات للبحث المشترك والمنتديات والمؤتمرات بمشاركة المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين،

وضمت مجالات البحث المشترك موضوعات تتعلق بالهوية المجتمعية الإسرائيلية ـ الفلسطينية وأسئلة بخصوص العنف السياسي والديني، واللاجئين، وشملت المنتديات مسائل التعليم والمدن المقسمة، والنساء، والقانون، والصراع بين التقاليد والقانون الحديث.

ومن نماذج المشاريع الثقافية **مشروع السياحة الثقافية من أجل السلام**، والمنظمات المشاركة فيه هي «المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي»، و«مؤسسة أبناء إبراهام». واستهدفت تنظيم ١٤ جولة سياحية ثقافية متبادلة، سبع منها في الضفة الغربية، والباقي في إسرائيل، ويتم بعد ذلك تقييم نتائج هذه الجولات وتحليلها. وكذا مشروع **ورشة عمل شرق ـ غرب** (ويفان للأوركسترا والموسيقى) والمنظمة المنسقة هي «أوركسترا شيكاغو السيمفونية»، وهدف إلى استخدام الموسيقى في حفز التناغم والتفاعل بين الشعوب المختلفة الثقافات، وتحمل استقدام ٨٠ عازفاً في المرحلة العمرية بين ١٤ ـ ٢٥ عاماً كممثلين لدول الشرق الأدنى والشرق الأوسط، وخلال فترة زيارتهم (١ ـ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩) يقومون بالتدريب والاستعداد لتقديم عرض عام في ألمانيا. وتم اختيار العازفين من بين ٢٠٠ متقدم من ١٦ دولة، ضمت ٤٢ إسرائيلياً، و٣٥ عربياً من سوريا والأردن وفلسطين، ومشاريع ثقافية مشتركة والمنظمة المنسقة «مركز بيريس للسلام». ويضم المشروع عدداً من الأنشطة من بينها إنتاج فيلم إسرائيلي ـ فلسطيني مشترك عن ضغوط الحياة في كلا المجتمعين، وعرض مسرحي مشترك بين كل من الأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين بعنوان «العدد الأخير» وإعداد عرض مسرحي مشترك[٢٥].

ويكشف أمير مخول بعداً مهماً من أبعاد هذه الشراكة وهذا التعاون وسماتهما، إذ يقول: «إن أحد الأمور التي اتضحت بعد أوسلو هي سعة وعمق علاقة السيطرة والتبعية بين المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية والسلوك المتولد عن هذه العلاقة والذي يكرسها. وإن كان من المفروض أن تبلور منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية نموذجاً للعلاقة بعيداً عن علاقة السيد بالتابع، فإن هذه المنظمات أيضاً عكست في علاقاتها توازن القوى الذي ولّد اتفاقية أوسلو. . . فمن ناحية أخذت بعض المنظمات الإسرائيلية مهمة استعلائية في «تدريب الفلسطينيين على الديمقراطية»، أي أن الشعب المسيطر والقائم على أنقاض الشعب الآخر يريد أن يدرب الأخير على الديمقراطية، وهذا يذكّر بـ «رسالة الرجل الأبيض» التاريخية. والتدريب هو بدعة بدأت غداة التوقيع على

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٦.

اتفاقيات أوسلو، وسرعان ما تحولت صناعة تدريب الفلسطينيين على الديمقراطية إلى مصدر هائل لتجنيد الأموال السياسية. وأخذت دول مانحة وصناديق داعمة تشترط دعمها بتبني هذا النموذج من العمل، وأصبحت منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية مستفيدة من أوسلو ومن تعزيز علاقات السيطرة والتبعية. . واشتراط الدعم بالتطبيع.

ويوضح مخول بعدين إضافيين لهذه العلاقة:

أولهما أن منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والأطراف الداعمة تتدخل في وضع جدول أعمال منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، بينما الأخيرة لا تحظى بالحق بالتبادلية. وكجزء من قواعد اللعبة فإن المنظمات الفلسطينية محرومة من هذا التدخل، وبدلاً من أن تحترم المنظمات الإسرائيلية قرار المنظمات الفلسطينية ويكون تدخلها بالقدر الذي يطلب منها وبالتضامن مع الأخيرة فقط، فإنها تأخذ دور المقرر في أولويات المنظمات الفلسطينية.

أما البعد **الثاني** فهو أن المنظمات الإسرائيلية تبعد نفسها عن التدخل في عدد مهم من انشغالات الشعب الفلسطيني، فتقسيم الشعب الفلسطيني من قبل الدولة اليهودية أصبح أمراً مفروغاً منه من قبل منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية. وعلى ذلك، فإن أوضاع اللاجئين، وأوضاع النازحين في وطنهم وحرمانهم من حق العودة إلى قراهم ومدنهم، والحقوق الجماعية لفلسطينيي الداخل، وآلية التمييز العنصري والقانوني وفق القانون الإسرائيلي، وقضية ضم القدس المحتلة أو الجولان المحتل إلى إسرائيل، كل ذلك ليس من شأنها[٢٦].

ولا يعني هذا النهج العام انخراط كل المنظمات الحقوقية الفلسطينية بالضرورة في التبعية للمنظمات الإسرائيلية، إذ نجح فلسطينيو الداخل، على نحو ما يذكر مخول نفسه في فصل منظمات فلسطينية داخل الخط الأخضر عن المنظمات اليهودية أو ذات الهيمنة اليهودية، وإقامة مؤسسات فلسطينية على أساس قومي. وعلى هذا الأساس، قامت منظمة مركز «عدالة» مركز حقوق الأقلية العربية، ومنظمات مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية، لتصبح مؤسسات تعمل في موازاة المنظمات اليهودية، كما نجحت منظمات فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بالحفاظ على استقلالها، والسيطرة على جدول أعمالها.

---

(٢٦) أمير مخول، «منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني: وجهة نظر نقدية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٦١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

٥ ـ تبييض وجه الصهيونية، وتكميم أفواه ناقديها

كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ الذي أدان الصهيونية ودمغها بالعنصرية، وأكد أنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري في عام ١٩٧٥ قد سدّد ضربة عنيفة إلى الفكر الصهيوني، وديماغوجية الدعاية الصهيونية حول التفرد التاريخي، وانبعاث الأمة اليهودية العالمية، والتفوق على الشعوب الأخرى أو محاولة إضفاء طابع التحرر الوطني على الحركة الصهيونية، إذ لم يكن «المدّعي» هذه المرة هو الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية، وحدهم الذين اكتوا بعنصرية إسرائيل والعنف الصهيوني، اللذين قالا بذلك، بل كان القرار بأغلبية ٧٣ صوتاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة مقابل ٣٥ صوتاً، وهو يعادل في حجيته القانونية القرار رقم (١٨١) القاضي بتقسيم فلسطين الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، فكلاهما صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على رغم اختلاف تركيبها[٢٧].

ومنذ إعلان هذا القرار بدأت الحركة الصهيونية وإسرائيل معركة فكرية ودبلوماسية وإعلامية متشعبة، وعلى كل المستويات بهدف «إعدام القرار»، وحمل الدول التي صوتت لصالحه للتنصل منه، فوصفته بأنه معاد للسامية، وشنّت حملة ضد الأمم المتحدة زاعمة أنها ضد اليهود والسامية، بل «تشجع الإرهاب ضد إسرائيل» أيضاً. كما شنت حملة ضد الأمين العام كورت فالدهايم ـ آنئذ ـ دفع ثمنها في ما بعد عند ترشيح نفسه مستشاراً للنمسا، مشككة في ماضيه النازي في محاولة لإلصاق تهم به بالمشاركة بارتكاب جرائم في أثناء الحرب العالمية الثانية، ووصف إسحاق رابين القرار بأنه مدعاة للاشمئزاز، ودعت غولدا مئير صهاينة العالم إلى حمل ميداليات على صدورهم يكتب عليها «أنا صهيوني» تحدياً لقرار الأمم المتحدة.

وقد عجزت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة عن إبطال القرار وإلغائه أكثر من ١٦ سنة، حتى استطاعت إلغاءه في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ في سياق اختلال ميزان القوى الدولي من ناحية، وسياق مؤتمر مدريد الذي كان إيذاناً بعقد الهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل من ناحية أخرى، وتذرع إسرائيل بأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تؤدي دوراً إيجابياً في عملية السلام طالما ظلت متمسكة

(٢٧) عبد الحسين شعبان، «القرار ٣٣٧٩ والصهيونية والعنصرية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر عمان الإقليمي الذي عقد في الفترة من ٥ ـ ٨ فبراير/ شباط ٢٠٠١ للتحضير للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ص ٤.

بالقرار رقم (٣٣٧٩). ويلفت الباحثون الانتباه إلى المفارقة بأن عدد المصوّتين على إلغاء القرار كانوا أكبر من المصوّتين عليه، فقد بلغ عددهم ١١١ دولة في حين عارضته ٢٥ دولة فقط، وامتنعت عن التصويت ١٣ دولة بينها بعض الدول العربية[٢٨].

ويرى الباحثون أنه لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن أصدرت جمعيتها العامة قراراً بهذه الأهمية ثم قامت بالعدول عنه ونقضه أو إلغائه.

لم تهنأ إسرائيل بانتصارها المدوي بـ «إعدام» ذلك القرار المهم، فقبل نهاية العقد الذي استهلته بهذا النصر كان ينتظرها المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي تقرر في عام ١٩٩٩ عقده في إطار الأمم المتحدة واستضافته جنوب أفريقيا في الفترة من إلى ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إذ إنه على رغم نجاحها وحلفائها من الدول الغربية في الحيلولة دون إدانة سياستها العنصرية، فقد عجزت عن التصدّي لإدانة صارخة من جانب ملتقى المنظمات الشبابية، وملتقى المنظمات غير الحكومية اللذين انعقدا في إطار مؤتمر مكافحة العنصرية.

وكما هو معروف، فقد سبق عقد المؤتمر ملتقيان مهمان هما: ملتقى الشباب الذي تم لأول مرة في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة في ٢٦ و٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠١، وملتقى المنظمات غير الحكومية الذي لحقه خلال الفترة من ٢٨ إلى٣١ آب/ أغسطس. وقد زخر هذان الملتقيان بأنشطة عديدة من جانب المنظمات الشبابية، والمنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم، والتي عبّرت عن تيار عريض داعم للقضية الفلسطينية وناقد لعنصرية إسرائيل، ومؤازر لتعويض ضحايا العنصرية في أفريقيا، ومعارض للوجه العنصري للعولمة، ولكل أوجه التمييز تجاه العمالة المهاجرة، والمرأة والأقليات والشعوب الأصلية، وجميع الجماعات المهمشة التي تتعرض للتمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية.

انعكست هذه التوجهات في وثيقتي المؤتمرين غير الحكوميين بشكل بارز، ونالت تأييداً صريحاً على رغم كل الحيل الإجرائية للتأثير في نتائج التصويت، سواء على مستوى ملتقى الشباب، أم ملتقى المنظمات غير الحكومية، وعزلت بشكل واضح فريقين هما: الوفود الصهيونية، وممثلو المنظمات «الحكومية غير الحكومية» (GNGO's)، حتى إن الفقرة التي أدخلتها المنظمات الصهيونية لتقويض

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤.

السياق العام للوثيقة في إدانة عنصرية إسرائيل لم تحصل إلا على صوت واحد هو صوت «التجمع اليهودي»، الأمر الذي أدى إلى إسقاطها وانسحاب ممثلي المنظمات الصهيونية[(٢٩)].

واتسمت معالجة البيان الصادر عن المنظمات غير الحكومية للقضية الفلسطينية، وكذا برنامج العمل بالشمول والوضوح، وجاء فيها[(٣٠)]:

- إدانة استمرار الاحتلال العسكري والاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، والدعوة إلى وقف فوري للجرائم العنصرية التي ترتكبها إسرائيل بما في ذلك جرائم الحرب، وعمليات الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وإرهاب الدولة والاقتلاع من الأرض، وفرض القيود والإجراءات على السكان لكي تجعل حياتهم بالغة الصعوبة بحيث لا يبقى أمامهم سوى خيار ترك المنطقة. وتهدف هذه الأساليب إلى ضمان استمرارية الطابع اليهودي الخالص للدولة، وتوسيع حدودها وطرد السكان الفلسطينيين المحليين.

- شجب السيطرة والإخضاع الأجنبيين، وإنكار حقوق الفلسطينيين الأساسية في تقرير المصير والاستقلال والحرية، وإدانة الاستعمار الاستيطاني الذي يتم من خلال مصادرة الأراضي وتدمير المنازل والممتلكات، وإقامة مستوطنات إسرائيلية غير قانونية، والنقل الجماعي للسكان اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المصادرة بصورة غير قانونية.

- اعتبار إسرائيل دولة عنصرية يتميز نظامها العنصري بالفصل والعزل والطرد والتجريد من الحقوق القومية، والزجّ بالمواطنين الفلسطينيين في بانتوستانات، إلى غير ذلك من الأعمال التي تعد جرائم ضد الإنسانية.

- الفزع من لجوء إسرائيل، من أجل الحفاظ على هذا الشكل الجديد من التمييز العنصري إلى الحرب ضد المدنيين والتعذيب والاعتقالات العشوائية، وفرض قيود صارمة على الحركة، والعقاب الجماعي المنظم بما في ذلك الخنق الاقتصادي وعملية الإفقار المقصودة، وإنكار الحق في الغذاء والماء والسكن والتعليم والعمل.

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: محسن عوض، «قراءة في نتائج المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري،» **المجلة العربية لحقوق الإنسان** (المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس)، العدد ١٩ (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ١٣٥.

(٣٠) انظر نص الإعلان وبرنامج العمل على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: <http://www.unhchr/wcarngoforumdeclaration>.

- توجيه إدانة خاصة لقتل وإصابة الأطفال والنساء نتيجة إطلاق النار وعمليات القصف. والتأكيد على حق عودة اللاجئين والأشخاص النازحين في الداخل إلى بيوتهم الأصلية واستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن الأضرار والخسائر، والجرائم الأخرى التي ارتكبت في حقهم.
- التعبير عن الفزع إزاء التمييز ضد الفلسطينيين في داخل إسرائيل والذي يشمل: فرض قوانين تمييزية، بما في ذلك القوانين الخاصة بالعودة والمواطنة، والتي تؤكد «عرقنة» الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية، وتمنح الهبات والامتيازات للمواطنين بسبب انتمائهم القومي أو لأنهم لا ينتمون إلى المجموعة العرقية ذات الأغلبية، وتنكر حق الفلسطينيين في التمتع بشكل متساوٍ بموارد الدولة والمساواة المدنية، وتقرّ بالتمييز ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل.

وقد عززت المنظمات غير الحكومية هذه الرؤية في برنامج العمل بدعوتها إلى إحياء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) لعام ١٩٧٥ الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية.

٦ ـ إصدار تشريعات أمريكية لحماية إسرائيل من النقد

اتجهت الاستراتيجية الأولى نحو تجريم نقد إسرائيل في إطار تشريع أصدره الكونغرس الأمريكي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بعنوان «قانون تعقب السامية عالمياً»، وصدّق عليه مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ووقعه الرئيس الأمريكي في ١٦ من الشهر نفسه.

انطلق القانون من أن الحركات المعادية للسامية قد ازدادت بشكل ملحوظ ومطرد في السنوات العديدة الماضية بما في ذلك أقوى الدول الديمقراطية، وأن الأنماط الحديثة والقديمة المعادية للسامية في ازدياد مستمر، خصوصاً تلك الصادرة عن العالم العربي والإسلامي، وأن الحركات المعادية للسامية اتخذت «في بعض الأحيان أشكالاً لتشويه الصهيونية، والحركات القومية اليهودية، والتحريض ضد إسرائيل». وطالبت الحكومة الأمريكية أن تستمر في دعم الجهود اللازمة لتقويض حركات العداء للسامية في أنحاء العالم من خلال العلاقات الثنائية والتواصل مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بمتابعة وتوثيق القوانين والحركات المعادية للسامية في أنحاء العالم، وأن تقدم إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وكذا لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان ـ في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ـ تقريراً عن الأفعال المعادية للسامية في

أنحاء العالم يتضمن: أعمال العنف ضد اليهود ومؤسساتهم في كل بلد، ورد فعل حكومات تلك الدول على تلك الأعمال، والإجراءات التي تتخذها الحكومات لحماية الحق في ممارسة الحرية الدينية للشعب اليهودي، وتشجيع تعليم عدم الانحياز والتسامح، وإبرار أمثلة لحملات الدعاية في الإعلام الحكومي وغير الحكومي التي تحاول تبرير أو تشجيع الكراهية العنصرية، أو أعمال التحريض، أو ممارسة العنف ضد الشعب اليهودي.

كما تضمن القانون كذلك تأسيس مكتب في وزارة الخارجية لمراقبة ومكافحة معاداة السامية، وتضمين المعلومات الخارجية بالأعمال المعادية للسامية في الدول الأجنبية في التقارير السنوية لوزارة الخارجية (ممارسات حقوق الإنسان ـ حرية ممارسة الدين).

وفي تحليل معمق لخصائص هذا القانون وأبعاده تناولته حلقة نقاشية محدودة في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٤ نظمها «مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية»، فصّل علي الغتيت خصائص هذا القانون في سبع نقاط أبرزها[٣١]:

- الطابع العالمي لنطاق امتداد القانون وتطبيقه على دول العالم كافة.
- اهتمام القانون ليس فقط برصد أحداث العنف ضد السامية بالمفهوم المستحدث، ولكن مكافحتها من خلال تكوين إدارة لرصد ومكافحة العداء للسامية في نطاق وزارة الخارجية الأمريكية، وهي إدارة تتمتع بسلطة تحكمية، حيث لا يحدد القانون ضوابط لمعايير العداء للسامية أو إجراءات مكافحتها، فضلاً عن أن لهذا المكتب حق متابعة حكومات الدول والتشاور مع الهيئات العالمية والإقليمية والمحلية الرسمية منها والمدنية في شأن كيفية الردع.
- رصد أحداث العنف ضد المؤسسات والمدارس والمعابد والمقابر اليهودية، وكذا الدعاية في وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية التي تبرر الكره العرقي وتحفز أعمال العنف ضد الشعب اليهودي.
- محاسبة الدول على أفعال مواطنيها، ورصد جهود الحكومات لإقرار قوانين تتعلق بحماية حق الحرية الدينية لليهود، ولدعم التسامح وعدم التحيز في التعليم.

---

(٣١) نادية مصطفى، «تقرير باتجاهات المناقشة،» ضمن الحلقة النقاشية المحدودة حول «تجريم معاداة السامية ومناهضة التميز ضد العروبة والإسلام» التي عقدت في مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٤ ـ ٥.

- النص على مساندة الولايات المتحدة بقوة لجهود مكافحة العداء للسامية من خلال العلاقات الثنائية والتعاون مع الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وتلك الأخيرة سبق أن عقدت مؤتمرين مهمين في الموضوع في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.
- على الرغم من أن القانون يحمل عنوان «القانون العالمي لتعقب معاداة السامية»، فلم يفته أن يستدعي الصهيونية وإسرائيل.

على أي حال، لم يكن التشريع لتجريم معاداة السامية هو مجال اهتمام الإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي فحسب، ففي العام نفسه جاء القسم الأول من «تقرير روفان» الذي قدمه جان كريستون روفان لوزير الداخلية الفرنسي يدعو إلى تجريم معاداة السامية في الإعلام والتعليم، بل يربطها بالعداء لإسرائيل، الأمر الذي قد يربطها بأي جهد لدعم الشعب الفلسطيني والنشاط الإسلامي، بل بحركة مناهضة العولمة أيضاً بكل فصائلها، وهو أمر يأذن بفتح الملف في أوروبا، الأمر الذي قد يثير التساؤل حول مدى إمكانية تكرار صدور قوانين أوروبية مناظرة، وبشكل أكثر تنظيماً، بما يهدد مناصرة جهود الشعب الفلسطيني وإرهاب الأقلية العربية والمسلمة في فرنسا وكندا وباقي الدول الأوروبية حتى لا تبدي أي مناصرة، ولا تفتح فماً، بحيث تمر جرائم إسرائيل ليس فقط من دون عقاب، بل من دون إدانة إدانة.

محاولة اختراق جبهة الممانعة الثقافية

على رغم نجاح المثقفين العرب في إفشال مشروع التطبيع الثقافي الصهيوني ـ الأمريكي حيال المنطقة، فقد نجح هذا المشروع بتحقيق بعض الاختراقات وكان من أبرزها ما يلي:

كان **التحالف الدولي من أجل السلام العربي الإسرائيلي** الذي اصطلح على تسمية «تحالف كوبنهاغن» أبرز الاختراقات التي حققتها إسرائيل في جدار رفض المثقفين العرب التطبيع، لكنه أثبت في الوقت نفسه مدى هشاشة هذه الاختراقات، وتهافت خطابها.

وقد بدأت مساعي تأسيس هذا «التحالف الشعبي» في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ حين دعا المجلس الأوروبي إلى لقاء خاص لمناقشة قضايا ومستقبل السلام في منطقة الشرق الأوسط في لندن، شارك فيه دبلوماسيون ومحللون مصريون وإسرائيليون وغربيون، وقدم فيه الكاتب الكبير محمد سيد أحمد ورقة تناولت

ظروف وعناصر عملية التسوية الجارية، وقد اعتبرها الحاضرون متشائمة جداً ولا تفضي إلى الأهداف التي كانوا يخططون لأن يتمخض عنها هذا اللقاء.

وقد طرح هربرت بونديك، رئيس تحرير مجلة **بولينكن** الدانمركية، وهو صحافي صهيوني يحمل إبناه الجنسية الإسرائيلية، على هامش المؤتمر أفكاراً عن ضرورة إنشاء تجمع أو إطار يحمل أفكار التسوية الدائرة في المنطقة والمتعثرة، ويضفي عليها طابعاً جماهيرياً وشعبياً[(٣٢)]. ونجح في ما بعد في إقناع المسؤولين في وزارة الخارجية الدانمركية بتأدية دور «الواجهة» ورعاية الفكرة وتمويلها. وقامت الحكومة الدانمركية، بعد مشاورات مع وزراء الخارجية المصرية، بتوجيه دعوة إلى عدد من الشخصيات المصرية والإسرائيلية لزيارة كوبنهاغن في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ بزعم عقد حوار حول قضايا السلام في المنطقة، وقد لبّى الدعوة من الجانب المصري كل من لطفي الخولي، ومحمد سيد أحمد، ومنى مكرم عبيد، واللواء أحمد فخر، رئيس المجلس المحلي لمحافظة القاهرة، وشارك الجانب الإسرائيلي بعدد من الشخصيات أبرزهم دافيد كمحي، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية وأحد كوادر الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد). ويقول محمد سيد أحمد إن علاقته انتهت بالموضوع بعد هذا اللقاء، لكن تسرب إليه انطباع بأن اللقاءات استمرت واتسعت، وهذا ما ظهر بالفعل في ما بعد، إذ تبين أن اللقاءات استمرت وفق آلية محددة، وتم التوافق بين الأطراف جميعها على اختيار لطفي الخولي كمنسق لهذه الآلية عن الجانب المصري، ثم العربي في ما بعد[(٣٣)].

ظلت هذه الاجتماعات تتم بسرية، وانضم إليها من الجانب المصري ما سوف يعرف في ما بعد بجماعة المؤسسين لهذا التحالف، كما انضمت إليها شخصيات عربية أخرى، بالإضافة إلى المصريين، فمن الشخصيات الفلسطينية انضم رياض المالكي، وسري نسيبة، وحنا سنيورة، ومروان البرغوثي. ومن الأردن تردّدت أسماء كثيرة، منها عدنان أبو عودة، رئيس ديوان سابق، ومصطفى الحمارنة.

تم التخطيط للاجتماع التأسيسي في الدانمرك في ٢٩/ ١/ ١٩٩٧ وإعداد الإعلان التأسيسي، وتداولت المصادر أسماء حوالى ١٤ شخصية، لكن رفض محمد سيد أحمد أربك الدعوة واعتراضه القطعي على البيان التأسيسي للمجموعة،

---

(٣٢) انظر مداخلة محمد سيد أحمد، في: **تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز يافا للدراسات والنشر**، تحرير أمين اسكندر (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ١٥ ـ ١٧.

(٣٣) انظر مداخلة جمال فهمي، في: المصدر نفسه ص ١٧٤.

وسرعان ما أعلن بعضهم الانسحاب من الأمر، ومن بينهم محمد السيد سعيد، ومنى مكرم عبيد، وتحسين بشير.

تكونت **جمعية القاهرة للسلام** عام ١٩٩٨ كامتداد مصري محلي لتحالف كوبنهاغن، وطبقاً لأول رئيس لها الراحل السفير صلاح بسيوني، فإن حركة السلام المصرية (التي تأسست في إطار تحالف كوبنهاغن)، وجمعية القاهرة للسلام تمثلان وجهين لعملة واحدة، إذ تقوم الأولى بالأنشطة السياسية، وبخاصة تلك التي تتم بالخارج أو تشارك فيها أطراف أجنبية، بينما تقتصر الثانية على توفير الإطار القانوني للحركة والقيام بالأنشطة البحثية لالتزامها بالقيود المفروضة على الجمعيات الأهلية في مصر، كجمعية أهلية تهدف إلى تعزيز فرص التوصل إلى سلام شامل في المنطقة. وتسعى الجمعية لإقامة حوار مع جماعات السلام في إسرائيل وأوروبا، وعقد ندوات وإجراء بحوث عن قضايا السلام «بهدف نشر ثقافة السلام من أجل تحقيق التنمية الشاملة». وعلى الرغم من وجود الصراع العربي ـ الإسرائيلي على قائمة أولوياتهم، إلا أن مؤسسيها يرون أنه لا يمثل شاغلهم الوحيد، إذ تضع الجمعية قضايا أخرى في نطاق اهتمامها، منها الحرب الأهلية الجزائرية، والوضع السياسي في كل من ليبيا والعراق، وتفاوت القدرات العسكرية في المنطقة.

عبّر مسؤولو الجمعية عن خطة واسعة للأنشطة في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي تشمل عقد حلقات نقاش مع المثقفين المصريين والمشاركة في الندوات الإعلامية من أجل نشر ثقافة السلام، وفتح قنوات اتصال مع الجماعات المشابهة داخل المنطقة وخارجها، وإنشاء مركز أبحاث خاص بدراسات السلام والمجتمع الإسرائيلي[٣٤].

لكن حقيقة الأمر أن أنشطة الجمعية المعروفة اقتصرت على عقد حلقات نقاش مختلفة مع شخصيات مختارة لمناقشة قضية السلام، وكان أبرز أنشطتها استضافة «حركة السلام الآن» الإسرائيلية، وعقد اجتماع مشترك معها في حزيران/يونيو ١٩٩٨، وتنظيم مؤتمر دولي للسلام في تموز/يوليو ١٩٩٩ ضم وفوداً من إسرائيل والأردن وفلسطين إلى جانب شخصيات دولية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بهدف إعطاء دفعة لعملية التسوية بعد تولي باراك الحكم في إسرائيل.

---

(٣٤) إيمان حمدي، ««السلام الآن» و«جمعية القاهرة للسلام»: نظرة مقارنة،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٧٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ٦٩ ـ ٧١.

وقد أدى فشل عملية أوسلو، واندلاع الانتفاضة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أزمة داخل جمعية القاهرة للسلام، وحلفائها الإسرائيليين في «حركة السلام الآن»[٣٥].

رابعاً: التغيير من طرف واحد

مقابل كل مطالب التغيير التي يضغط التحالف الصهيوني ـ الأمريكي من أجل إدخالها على الثقافة العربية الإسلامية ومنظومتها القيمية بدعوى إعلاء قيم السلام والتسامح، والقضاء على «التطرف»، والصور النمطية السلبية تجاه الغرب وإسرائيل، لم تقدم إسرائيل على أي خطوة مماثلة من جانبها، بل على العكس، اعتبرت الدعوة العربية إلى أن تغير من «طبيعتها» بمثابة دعوة إلى القضاء على إسرائيل.

وفي مجال الإعلام، بينما تقيم إسرائيل الدنيا ولا تقعدها تجاه أي نقد يوجه إليها أو إلى سياساتها، وتعتبره عملاً من أعمال العداء للسامية، وتقيم المؤسسات للرقابة على الإعلام العربي[٣٦]، بل الدولي أيضاً لرصد هذه الانتقادات، وملاحقة ناقدي إسرائيل، أو الباحثين الذين يتجرأون على تحدّي المفاهيم الأيديولوجية الصهيونية، حافظت إسرائيل على نظرتها العنصرية تجاه العرب والمسلمين، ولم تلزم نفسها بأي قدر من تطوير هذه النظرة منذ بدء «عملية السلام» قبل ثلاثين عاماً، ولا يجد مسؤولوها حرجاً من وصف العرب بأحط الأوصاف، بل الزراية بالدين الإسلامي أيضاً.

يرصد كتاب لعالم إسرائيلي متخصص في دراسة الأمراض الاجتماعية[٣٧] مظاهر الكراهية في المجتمع الإسرائيلي في مستويات مختلفة، وينبه إلى أن أحداً من زعماء القوى الرئيسية في السياسة أو الإعلام أو الرأي العام لم يبد رأياً ضد أعمال الحرب طالما أنها من جانب إسرائيل، ولم يعرب أي منهم عن أن نشاطاً أو عملاً قتالياً كان زائداً عن الحد أو مبالغاً في مداه أو قوته، ولم يتقدم زعماء الأغلبية الحاكمة أو المعارضة بأي مبادرة من أي نوع بتسوية تؤشر على رغبة طيبة تجاه «الشعب الثاني»، أو المبادرة بأي خطوات لبناء الثقة، أو إظهار نيات طيبة. ولم يطرح أحد من زعماء الاتفاق القومي الموسع أي تعبير علني عفوي ولو لمرة واحدة

(٣٥) المصدر نفسه ص ٧٢.

(٣٦) ومنها على سبيل المثال مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية (MEMERI) وتقوم بدراسات مسحية للصحافة العربية، وتعد تقارير تحليلية وتقارير خاصة بالموضوعات ذات الصلة وتبثها على موقعها على شبكة الإنترنت: <http://memeri.org>.

(٣٧) أولك نتسر، «فيروس الكراهية: حل الشفرة السياسية على خلفية إسرائيل،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٨٠ (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ٧ ـ ١٢.

يتعامل مع أعدائنا على اعتبار أنهم آدميين ولهم إحباطاتهم كما هو الحال معنا. ويضرب أولك نتسر أمثلة على تجذر ظاهرة الكراهية في المجتمع الإسرائيلي من التعليم إلى الثقافة والسلوك، ويخلص إلى أن الفكر الكاره والجاهل بالواقع الإنساني يمثل بحراً متنامياً نسبح فيه يومياً. فكل صحيفة، وكل برنامج إذاعي، يمثلان كل يوم مصدراً ثرياً بالتعبيرات والآراء والأفكار والادعاءات الملائمة للقالب العام والسائد: «نحن الطيبون والعادلون، وهم الأشرار والمجرمون».

وفي تحليله تعبيرات الكراهية في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، استخدم نشر منهج تحليل المضمون، وركز على نوعين من التعبيرات السياسية بالنسبة إلى انعدام الإنسانية والكراهية:

الأول هو التعبيرات التي تمثل أعراض فيروس الكراهية بصورة فاقعة وليس طبقاً للواقع، كما هو معتاد في التفكير الإنساني، مثل التعبيرات العنصرية المقولبة على غرار «هم سيئون/أدنى بذاتهم».. «الترانسفير فقط سيجلب السلام».. «في الحرب لا مجال لتنظيف السلاح».. وغيرها. وهذه المصطلحات هي التي تسمح للإنسان المسلح بمصطلحات أخلاقية أن ينفذ أكبر الجرائم ترويعاً.

والنوع **الثاني** من التعبيرات يأتي متسقاً مع خريطة مصطلحات: «نحن طيبون عادلون، وهم سيئون مجرومون»، لكنها مصطلحات لا تستهدف بالضرورة «كراهية القطيع»، مثل اقتراح قصف دمشق كرد فعل على عمليات لحزب الله.

ويرى المؤلف أن مجالات الحماقة والقوالب التعبيرية الجاهزة تغطي أبرز عشر قضايا في ساحة النزاع السياسي وتعتبر أذرع الكراهية وأعراضها المرضية. ويسوق المؤلف هذه القائمة بأكملها، ويخلص إلى أن المسيرة السلمية ـ طبقاً لتسميتها ـ تتطلب رغبة وإنسانية، لأن فيها عنصر تنازل عن شيء ما طواعية، والذي لا يجب التنازل عنه بالحرب إذا كانت لدينا القوة الكافية، وإذا لم نرد التنازل عن أي شيء، فإنها لن تصبح عملية سلام، بل ستكون محاولة لفرض الواقع القائم على الطرف الثاني «سلام مقابل سلام»[٣٨].

وفي مجال التعليم توضح دراسة موثقة أعدتها باحثة مصرية متخصصة[٣٩] بناء على تحليل ستة عشر كتاباً في مناهج الدراسات الاجتماعية، وهي التاريخ

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) صفا محمود عبد العال، **تربية العنصرية في المناهج الإسرائيلية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

والجغرافيا المقررة من بداية الصف الثالث حتى الصف السادس الابتدائي، وهي سنوات الحلقة التعليمية الأولى من التعليم الأساسي في إسرائيل، وكلها باللغة العبرية، ما يلي:

- إن المناهج، وبخاصة الكتب التي تم تحليلها، تثير الرغبة في الانقياد إلى الحرب، لأنها الوسيلة الوحيدة الباقية أمام النشء والشباب للدفاع عن حقوق «مشروعة»، ومن ثم تعبئة الرأي العام الإسرائيلي بأن الحرب لم يكن منها مفر، ولن يكون منها مفر في سبيل الحصول على حقوقهم التاريخية المزعومة، فالحرب في سبيل تحقيق هذه الحقوق هي عبء طويل ممتد لا بد من أن يتقبله هؤلاء، وأن يضحوا في سبيله كما ضحى الرواد الأوائل من الصهاينة، وبالتالي فالنشء والشباب الصهيوني لن يضحوا بأرواحهم إلا إذا آمنوا بيقين أن الحرب مشروعة، وأنها تقوم لتحرير أراض «محتلة» هي «أراضي الآباء والأجداد ومملكة إسرائيل منذ داوود وسليمان».

- إن المناهج الإسرائيلية في التعليم العلماني والديني تقوم على زراعة بذور الخوف من «الأغيار» واستقرارها في عقول الدارسين، وترسيب عناصر الكراهية والحقد في وجدانهم، وهي تعدّ آليات تربوية مهمة تشكل بنية التوظيف الإجماعي للمؤسسات الاستيطانية في إسرائيل بشكل عام. وتستشهد الباحثة على هذه الثقافة العدوانية في الكتب التي قامت بتحليلها بنهجها في تشويه صورة العربي ووصفه بصفات وضيعة متعددة مثل «الثعابين والأفاعي»، و«العرب اللصوص الأنذال»، و«الكلاب»، و«المتوحشون»، و«البدو المتخلفون»، و«العرب الذين يضطهدون اليهود»، و«السفاحون»، و«المتآمرون» و«اللاهون الممارسون للمصائب».

- وفي المقابل تعمل النصوص العبرية على جمع قيادة الجماعة اليهودية حول نظرية «الشعب المختار»، أو «الشعب الأسطوري»، وأنه أفضل شعوب العالم.

وقد فصلت الباحثة تحليلها حول ثلاثة مداخل تدور حول «الصهيونية والعنصرية»، و«التوسع الأمني»، و«تهويد القدس»، كما جمعت الفقرات المرتبطة بكل مدخل على حِدى وأعادت تقسيمها عبر فصول، ووثقتها بالنصوص العبرية التي أشارت إليها.

وتتسق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة إسرائيلية أوسع نطاقاً أعدها البروفسور دانيئيل بارطال من جامعة تل أبيب[٤٠]، وعرضت للنقاش في آذار/

---

(٤٠) **الرأي**، نقلاً عن: قدس برس، ١٢/ ٣/ ١٩٩٧.

مارس ١٩٩٧ ضمن ندوة أكاديمية في الجامعة العبرية في القدس، وخلصت إلى أن كتب التعليم المعتمدة في نطاق مناهج التعليم الرسمية في المدارس الحكومية في إسرائيل ما زالت تعرض الإنسان العربي بصورة سلبية للغاية تنطوي على نظرة استعلاء عنصرية، وأن الإنسان العربي عموماً يقدم في كتب التدريس في إسرائيل إما في صورة جندي عدواني شرير، أو فلاح جاهل متخلف، وأن هذا العرض للعرب يتم على الدوام تقريباً ضمن إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعلى خلفيته.

ويقول الباحث الإسرائيلي بارطال الذي بنى دراسته على تفحص ومراجعة ١٤٢ كتاباً من كتب التدريس المعتمدة في مختلف مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية في المدارس الإسرائيلية في مواد التاريخ والأدب والجغرافيا والمدنيات، إنه وجد أن هذه الكتب ما زالت تعكس بدرجة كبيرة القناعات الاجتماعية التي سادت في المجتمع الإسرائيلي قبل ثلاثين عاماً وأكثر، ولا تعكس كذلك التغييرات التي طرأت على علاقات إسرائيل مع العالم العربي منذ زيارة السادات إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ وتوقيع معاهدة كامب ديفيد. وإنه في مقابل هيمنة النظرة السلبية البحتة للإنسان العربي فإن النظرة إلى اليهود في كتب التدريس نفسها موضع البحث ظهرت في بعد واحد إيجابي يخلو من أي نظرة انتقادية، كما تؤكد الفوارق والتمييز بين نحن (اليهود) وهم (العرب).

من جهة أخرى، أكد بارطال أنه على رغم مرور قرابة عشرين عاماً على عقد أول معاهدة سلام بين إسرائيل والعرب (معاهدة للسلام مع مصر عام ١٩٧٩) وما تلاها من معاهدات مع الأردن والفلسطينيين، فإن السلام مع إسرائيل والعرب ما زال يعرض في كتب التدريس على أنه فكرة خيالية غير واقعية. كما أن هذه الكتب لا تشير من قريب أو من بعيد إلى معاهدة السلام الموقعة مع مصر، والتي تعتبر أول معاهدة سلام بين إسرائيل ودولة عربية.

ولا يقتصر نظام التنشئة الإسرائيلية الرسمية على مناهج التعليم، لكن يتعداه إلى كتب المراجع الببليوغرافية للمعلمين، والتي يقرها المدير العام لوزارة المعارف والثقافة في منشور دوري خاص، وكذا وسائل الإيضاح من خرائط وغيرها، وكلاهما يكرس المفاهيم نفسها، وكذا كتب الأطفال التي لا تزال غالبيتها تشوّه شخصية العربي، وتنمّي بين أوساط قرائها مشاعر الكراهية للعرب والاستخفاف بقوتهم وبمقدرتهم العقلية[٤١]، فكيف يبدو أثر هذا النمط من التنشئة؟

(٤١) بيسان عدوان، «الثقافة العنصرية وأدب الأطفال الإسرائيلي،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٧٩ ـ ٨١.

يوضح استطلاع رأي أجراه البروفسور أدير كوهين بين طلاب الصفوف الرابع والخامس والسادس في مدارس حيفا، شارك فيه ٥٢٠ طالباً، طلب إليهم أن يكتبوا خمسة مواضيع وهي: **أولاً** التداعيات التي تثيرها سماع كلمة «عربي»، و**ثانياً** كتابة موضوع إنشاء حول لقاء مع عربي، و**ثالثاً** تلخيص كتاب قرأوه ينطوي على وصف العربي وشرح مؤثراته عليهم، و**رابعاً** محاولة شرح أسباب النزاع مع العرب، و**خامساً** المجاهرة بآرائهم في ما إذا كان السلام ممكناً، وما إذا كان من الممكن قيام صداقة وتعاون مع العرب، وكانت نتائج الاستطلاع كالآتي[٤٢]:

١ ـ مستوى الخوف من العربي عال بشكل مذهل، ففي أكثر من ٧٥ في المئة من الإجابات ترافقت شخصية العربي مع خاطف الأولاد، والقاتل، والمخرب وأشباه ذلك.

٢ ـ تجريد شخصية العربي تجريداً سلبياً (قولبتها)، وهو أمر مكرس في أدب الأطفال العبري. ففي حوالى ٨٠ في المئة من الإجابات تم تشبيه العربي بالعبارات التالية: «يعيش في الصحراء»، «راعي بقر»، «ذو سحنه مخيفة»، «قذر ونتن وتنبعث منه رائحة كريهة» إلى غير ذلك من الصفات.

٣ ـ الجهل التام بين أوساط الطلاب اليهود بشكل العربي وهيئته وهندامه وتاريخه وعاداته، فبعض الطلاب قالوا: «إن العرب ذوو شعر أخضر»، وذكر البعض الآخر «إنهم لديهم ذيول».

٤ ـ ٩٠ في المئة من الطلاب يتنكرون لحق العرب في البلاد، ويؤمنون بأنه ينبغي قتلهم أو شنقهم أو ترحيلهم. وفي محاولة لشرح أسباب النزاع، حاول قليل جداً من الطلاب الشرح بقدر مناسب من التفصيل، لكن الأغلبية اكتفت بجمل مقتضبة من سياق التاريخ: «فهم ينوون قتلنا، وتشريدنا من البلاد، واحتلال مدننا، وقذفنا في البحر».

٥ ـ أما أغلبية الطلاب الذين يرغبون في السلام، فإنهم يرون أن السلام يعني تسليم العرب بالسيادة الإسرائيلية على «أرض إسرائيل الكاملة»، بما في ذلك الضفة الغربية والقطاع».

ولا تقتصر الإشكالية هنا على الصورة الذهنية للعرب التي يعمقها التعليم الإسرائيلي في أذهان النشء، لكن أيضاً في نمط المناهج السائدة في المدارس

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

الحكومية التي تلزم التلاميذ العرب بدراسة تاريخ دافيد بن غوريون وهرتسل، والصهيونية، بل تراث الوزير السابق رحبعام زئيفي (غاندي) أيضاً، من دون أي ذكر للهوية القومية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، والغرض من ذلك تحويل المدارس العربية إلى أداة سيطرة تستخدمها إسرائيل. وقد كرست إسرائيل هذا التوجه ببرنامج صدر ضمن كتيب أطلق عليه: **المائة مصطلح**، أعدته وزارة التعليم الإسرائيلية بهدف ترسيخ قيم ترتبط بالدولة في أذهان التلاميذ.

وقد ردّ فلسطينيو الداخل بإعداد كتيب خاص يحاول تغيير هذا الواقع في المدارس العربية، فضلاً عن سعيه لترسيخ مصطلحات في أذهان الطلبة العرب ترتبط بهويتهم، أعدته جمعية «ابن خلدون»، و«مركز مكافحة العنصرية» بالاشتراك مع «مجلس الآباء القطري للتلاميذ العرب»، و«اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية»، وكان من المقرر أن تطرحه «لجنة المتابعة لشؤون التعليم العربي» التي شاركت أيضاً في إعداده، وتوزيع عشرات آلاف النسخ منه مجاناً على تلاميذ المرحلة الإعدادية في القطاع العربي، في المنهج الدراسي الرسمي لوزارة التعليم[٤٣].

يضم الكتيب مصطلحات حول ياسر عرفات، وعز الدين القسام، وإميل حبيبي، وإدوارد سعيد، وجمال عبد الناصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويافا، ولجنة المتابعة العليا. .إلخ، وإلى جانب هذه المصطلحات، تعريفات مقتبسه من كتيب **المائة مصطلح** الصادر عن وزارة التعليم الإسرائيلية، ولكن بتفسير مختلف. فعلى سبيل المثال يرد عام ١٩٤٨ في كتيب وزارة التعليم على أنه العام الذي اندلعت فيه «حرب الاستقلال»، بينما يشير الكتيب العربي إلى عام ١٩٤٨ باعتباره عام النكبة، وأنه العام الذي فقد فيه الشعب الفلسطيني وطنه من أجل إقامة الدولة اليهودية. وبينما يعرّف الكتيب رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون على سبيل المثال بأنه أحد زعماء الحركة الصهيونية، ومن مؤسسي دولة إسرائيل، وأنه من مواليد بولندا عام ١٨٨٦، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦، فإنه يتوسع في الجزئية التي تتناول رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، ويعرّفه بأنه الرجل الذي تولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية لسنوات طويلة، وكان معروفاً بأنه «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، كما كتب عن عرفات أنه توفي في ظروف غامضة، وأن إسرائيل فرضت عليه حصاراً في مقر إقامته في المقاطعة في رام الله حتى لحظات حياته الأخيرة. كما تناول الكتيب كذلك المذابح التي ترمي إلى إخافة

---

(٤٣) إيتمار عنباري وآساف زلينجر، «المائة مصطلح ـ النسخة العربية،» **معاريف**، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٥، و**مختارات إسرائيلية**، العدد ١٣٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ١٠٢.

السكان الفلسطينيين ودفعهم إلى الرحيل عن قراهم ومدنهم، ومهدت الطريق أمام السيطرة على البلاد وإقامة الدولة اليهودية، وأشار إلى مذابح دير ياسين، والطنطورة، والصفصاف، وعلبون عام ١٩٤٨، ومذبحة كفر قاسم عام ١٩٥٦ كنماذج لهذه المذابح.

تعقيباً على هذا الإصدار صرحت وزيرة التعليم الإسرائيلية، ليمور ليفنات، بأن وزارة التعليم هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد المضامين في جهاز التعليم، ولا يملك أي أحد آخر، بما في ذلك لجنة المتابعة العليا، الصلاحية لتوزيع مادة أياً كانت داخل المدارس، وأضافت أنه حسبما يبدو لنا من المضامين المطروحة، فإننا بصدد محاولة «غسيل مخ» و«تحريض تلاميذ مدارس القطاع العربي»، وأن هذه الأمور شديدة الخطورة، وسيتم بحث ما إذا كان هذا الإصدار يمثل مخالفة للقانون أم لا.

وإذا تمت محاولة لتوزيع هذا الإصدار في المدارس، فإن الوزارة ستتخذ الإجراءات القانونية والإمكانيات التي تملكها كافة.

ومن جانبه، أمر أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، المستشار القانوني للحزب بتقديم بلاغ للشرطة ضد معدّي وموزعي الكتيب، وطالب وزيري التعليم والداخلية بوقف أي دعم حكومي للهيئات المتورطة في إصدار وتوزيع الكتيب، واعتبر أن هذا تحريض خطير ومؤامرة ضد أركان السلطة، وأنه يجب اعتبار المسؤولين عن إصدار الكتيب «نشطاء إرهاب».

في هذا السياق، حافظت إسرائيل على ترسانة من القوانين والنظم العنصرية، والممارسات التمييزية، والتفسيرات الفجّة للقانون الدولي، وظلت تتهرب لمدة خمس سنوات متصلة من تقديم تقريرها الدوري إلى اللجنة الدولية للقضاء على التمييز العنصري، كما ماطلت عرضها للمناقشة ثلاث مرات متتالية خلال عام ونصف، وتذرعت في ذلك بحجج واهية، وعندما اضطر ممثلوها إلى المثول أمام اللجنة للمناقشة في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٧، تجاهلت الردّ على العديد من الاستفسارات التي قدمتها إليها اللجنة مسبقاً، كما تجاهل تقريرها تقديم معلومات عن تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

ويوضح التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بـ «الملاحظات والتعليقات الختامية للجنة»[٤٤] حجم الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد اتفاقية القضاء على التمييز

(٤٤) Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Seventeenth Session, Geneva, 19 February-9 March 2007, (CERD/C/ISR/CO/13/xxMarch 2007).

العنصري والمقاطعات التي تدّعيها إسرائيل في تفسير القانون الدولي، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، سواء تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. لقد رفضت اللجنة ادعاءات إسرائيل المتكررة بأن الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي التي لا تزال تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وانتقدت الاستيطان وبصفة خاصة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأعادت التأكيد على عدم مشروعيته، واعتبرته عائقاً أساسياً أمام تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان من دون تمييز على أساس الأصول الإثنية والوطنية، وانتقدت كذلك التغيرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)، واعتبرتها انتهاكاً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وسجلت دواعي قلقها من النقص في ضمانات المساواة ومنع التمييز العنصري في القانون الأساسي الإسرائيلي، ودعت إسرائيل إلى ضمان ألا تكون شخصيتها الاعتبارية كـ «دولة يهودية» سبباً يؤدي إلى تحيز منهجي أو إقصاء أو وضع عقبات أو معيار تفضيلي على أساس الأصل القومي أو الديني أو الوطني أو العرقي أو اللون في مواجهة التمتع بحقوق الإنسان. وأعربت عن قلقها من إنكار حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم ودعتها إلى ضمان المساواة في تطبيق «حق العودة» بين اليهود والفلسطينيين، كما أعربت عن قلقها عن دور ومسؤولية وصلاحيات المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي في ضوء دورهم في إدارة الأراضي والإسكان والخدمات على نحو حصري لليهود. ولاحظت بقلق ما أدت إليه قوانين موقتة (أجرت المحكمة العليا الإسرائيلية العمل بها في عام ٢٠٠٦ على نحو دائم) من منع فلسطينيي ١٩٤٨ في إسرائيل المتزوجين من فلسطينيين أو عرب خارج إسرائيل من جمع شمل أسرهم، وأكدت أن دواعي الأمن لا يمكن أن تؤدي إلى منع كلي لفلسطينيي ١٩٤٨ من جمع شمل أسرهم، كما لاحظت إساءة استخدام آلية الخدمة العسكرية المحظورة على أغلبية فلسطينيي ١٩٤٨ للحيلولة دون تمكنهم من حقوقهم في التعليم والإسكان، وكذا الفصل بين العرب واليهود في خدمات التعليم والإسكان، والتمييز في المعاملة والميزانية، وإقصاء فلسطينيي ١٩٤٨ عن حقوقهم في الحصول على الأراضي، وكذا التمييز ضد الفلسطينيين في تلقي خدمات التعليم. كما أعربت عن قلقها من عمليات إعادة توزيع السكان البدو العرب في صحراء النقب، واستخدام التحليل النفسي لقياس القدرات بشكل غير مباشر ضد الفلسطينيين في التعليم العالي، ولاحظت عدم وجود مراكز تراث ثقافي خاصة بفلسطينيي ١٩٤٨، أو لحماية مشاعرهم وأماكنهم المقدسة على

النحو المعمول به لليهود. ويتمثل العدد الكبير من الشكاوى حول سوء معاملة موظفي إنفاذ القانون ضد الأقلية العربية الفلسطينية.

بالنسبة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)، أعادت اللجنة التأكيد على قلقها من موقف إسرائيل لعدم انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، والذي لا يتواءم مع الاتفاقية أو مع القانون الدولي على نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية، كما أعربت عن قلقها من تجاهل إسرائيل حكم محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، وقالت إنه لا يمكن تبرير تجاهله بدواعي الأمن و«المصلحة الوطنية». كما أعربت عن عميق قلقها من القيود الكبيرة المفروضة على حرية التنقل على جانبي الجدار ونقاط التفتيش والطرق المغلقة والقيود على إصدار تصاريح التنقل التي أدت إلى تداعيات خطيرة على حق الفلسطينيين في التمتع بحقوق الإنسان، وحرمانهم من حرية الحركة والعمل والوصول إلى خدمات التعليم والصحة والتأثير في حياتهم الأسرية.

كذلك لاحظت التمييز بين الإسرائيليين (المستوطنين) والفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتوظيف القانون لأغراض استهداف الفلسطينيين وهدم منازلهم وتوقيفهم لفترات طويلة، ومعاقبتهم بصورة قاسية بالمقارنة بالقوانين ذاتها عند تطبيقها على الإسرائيليين، وكذا التهديد المستمر للمسجد الأقصى بالحفريات التي تؤدي إلى الإضرار به، والتي قد تصل إلى تدميره، كما انتقدت الهجمات والجرائم التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين[٤٥].

خامساً: ثقافة الاستسلام

من بين النماذج المبكرة في ترويج ثقافة الاستسلام، أتيح لنا رصد وتحليل كتابات محمد شعلان[٤٦]، (وهو أستاذ جامعي، وطبيب علم نفس) ذاع صيته في الثمانينيات في أعقاب مؤتمر «المعوقات النفسية»، وتعاقدت معه مجلة **أكتوبر** لكتابة سلسلة مقالات بدأت تنشر اعتباراً من آذار/مارس ١٩٨٠، وغطت كل جوانب الصراع العربي ـ الصهيوني، والتطبيع، والعلاقات المصرية ـ العربية، وتحليل التطورات السياسية في مصر، والعلاقات مع القوى الكبرى، وسرعان ما

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محسن عوض، **مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٩.

امتدت كتاباته إلى صحف أخرى، منها **الأهرام** و**الأخبار**، كما بدأ يعكس مفاهيمه بين تلاميذه من خلال إشرافه على الرسائل العلمية، من بينها دراسة ميدانية عن الحوار المصري ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني موضوعها: «دور البارانويا (مرض التشكك والاضطهاد والإحساس بالعظمة) في استمرار الصراع بين الأطراف الثلاثة».

١ ـ قدم شعلان صورة مدهشة للصراع بين مصر وإسرائيل، من خلال تصور الحالات التي يمر بها الطفل في نموه المبكر بين الاعتماد على الآخرين ومحاولة الاستقلال عنهم، والتي تعكس الجدل الطبيعي بين الشيء ونقيضه، ويرى أن القواعد نفسها يمكن أن تنطبق على نطاق المجتمع مع اختلاف الترجمة إلى أشكال محددة في الواقع. وفي إطار هذا التحليل، خلص شعلان إلى أن ثورة ١٩٥٢ كانت نقيضاً لحالة الاعتمادية التي سبقتها، وأنها جاءت لتؤكد الاستقلالية، وكان طابعها الرفض لكل ما هو غربي. ولذا لزم أن يلتف المجتمع حول «قيادة تمثل النزعة إلى التعارك»، وصار من خصائص هذه القيادة تغليب الجانب العسكري في صورة الاستعداد للتعارك مع العدو الخارجي أو الداخلي. وحينما ظهر اختلال التوازن بين البيئة والواقع أتت أزمة ١٩٦٧ في صورة انهيار القوة العسكرية التي تضخمت وفاق حجمها قيمتها الموضوعية.

٢ ـ أما دوافع تسوية الصراع مع إسرائيل، فهي أن الجندي المصري، وكذا الإسرائيلي، سئما القتال من أجل أن يستفيد أثرياء النفط والمثقفون من تجارة السلاح وغيرها سواء في العالم الغربي، أو العربي، أو داخل الوطن، وأن الواقع فرض على هؤلاء ـ بغض النظر عن التاريخ والمعتقدات ـ أن يكفوا عن قتل بعضهم بعضاً، ويوجهوا جهودهم إلى البناء، بل ربما أيضاً إلى المطالبة بالعدالة في توزيع الثروة العالمية والعربية والمحلية على السواء.

٣ ـ يرى شعلان أن التهديد العسكري المباشر في شكل إسرائيل قد اختفى أو كاد في حدود المستقبل القريب، وأن التهديدات التي تتعرض لها مصر هي الحصار الاقتصادي والثقافي بواسطة جيرانها، وأنه إذا كان ثمة تهديد فهو أقرب ما يكون إلى المغامرات من جانب القذافي أو الغليان الثوري في إيران.

٤ ـ بالنسبة إلى التطبيع، فإن المطلوب تطبيعه ليس هو مجرد العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل، وإنما المطلوب تطبيعه هو ذلك التخلف الذي يعيشه الفكر، والذي يهدد بإعاقة الإنجاز الذي بدأ بزيارة السادات إسرائيل.

٥ ـ أما عن الخلافات بين مصر والدول العربية، فهي عند شعلان صراع طويل كنا ننكره وننفي وجوده حتى انفجر، ثم وجهنا اللوم إلى المبادرة وإسرائيل، بينما هذا الصراع هو الذي أنبت المبادرة، وأنبت اللقاء مع إسرائيل. وهناك مصلحة لكل الأطراف لوقف النزيف والإنفاق على السلاح، والاتفاق مهما كانت الظروف بينهم على التعاون من أجل تنمية المنطقة اقتصادياً في إطار شكل من أشكال العدالة الاجتماعية والحرية السياسية، والعلاج الناجع لكل الأزمات هو الحوار، بغض النظر عما يقوم به الإسرائيليون من اعتداءات، فكل مناسبة عنده تدعو إلى الحوار، فإذا عقدت اتفاقية «السلام» فهذا مدعاة للحوار، وإذا خرقت إسرائيل اتفاقية السلام واستمرت في احتلال طابا، فهو يستمر يدعو إلى الحوار، وإذا غزت إسرائيل لبنان وأقامت المذابح وحمامات الدم في صبرا وشاتيلا «فقد صار الخط المصري الذي دفع البعض منا إلى القول بمبدأ الحوار مع الإسرائيليين هو الخط الذي ما زال غالباً وقادراً على التأثير».

٦ ـ يطالبنا بأن نعيد النظر في كل المسلمات السابقة، وأن نكتشف القدرة على تحمل الغموض وقبول التناقضات، ومن هذه التناقضات أن المفاهيم عن إسرائيل وأمريكا والغرب لا يمكن ولا يجب التعامل معها على أنها تمثل وحدات واضحة المعالم ومن دون تناقضات داخلية، فإسرائيل فيها التخلف والرجعية والتسلط وغير ذلك من الصفات السيئة، ولكن لا بد للإنصاف أن نبحث داخلها عن الصفات الحميدة، فهي وحدها التي سوف تحقق ما نسعى إليه، وهي تستوجب المساندة والتعاون.

وجدير بالذكر أن هذه الملامح من الأفكار التي روّج لها شعلان من أكثر مقولاته تكراراً في كتاباته، ولم نشأ أن نركّز على شطحاته الكثيرة، مثل تفسيره «السيكولوجي» لوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، أو رضائه عما نُمي إلى علمه عن تجنس بعض الفلسطينيين بالجنسية الإسرائيلية واعتبار ذلك حلاً ممكناً، أو إشاراته المهينة إلى العرب الذين اعتاد أن يصفهم بأنهم «عجول ذهبية»، أو إلى الدول العربية التي اعتاد أن يسميها «معابد العجول الذهبية» والعلاقات المصرية ـ العربية التي يكتشف في النهاية أنها عبادة «عجل من الورق الأخضر» إلى غير ذلك.. وقد يكون من الصدفة أن تتوارد الخواطر، وأن تكون تقييمات شعلان على هذا القدر من التطابق مع وجهة النظر الإسرائيلية! لكن المؤكد أنها أكثر إضراراً بثقافة التحرر الوطني من الطرح الإسرائيلي.

وقدم المهندس أحمد بهاء الدين شعبان[٤٧] عدة نماذج من فكر رواد التطبيع، من بينهم الكاتب المسرحي علي سالم، وهو أحد رواد التطبيع الثقافي، وقد بادر بالسفر إلى إسرائيل أكثر من مرة بتمويل ورعاية جهات صهيونية، وكتب بعد عودته كتاب **رحلة إلى إسرائيل**[٤٨] ينضح بالإعجاب بالصهاينة وبالتهجم على مصر وتراثها وثقافتها. وقد لخص المهندس شعبان أفكار علي سالم في الآتي:

١ ـ لا تمثل إسرائيل أدنى خطر على المنطقة «على الإطلاق لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد». . والخطر الحقيقي على مصر والمنطقة العربية يأتي من أصحاب الأفكار الشمولية (اليساريين) والفاشست (الناصريين) وحزب الله وحماس والجماعات الإسلامية والإخوانية.

٢ ـ المدافعون في مصر عن القطاع العام، هم المدافعون عن استمرار الحرب مع إسرائيل، وهم ليسوا أكثر من أدوات لجهات حكومية.

٣ ـ الشعب المصري جاهل، ولن يستطيع أن يفهم معنى زياراته (أي زيارات علي سالم) إلى إسرائيل إلا إذا تخلى عن هذا الجهل (من حديث مع ليلى نجار، مذيعة التلفزيون الإسرائيلية في برنامج «لقاء مع ليلى»)، وهو من جهله يقف ضد مصلحته.

٤ ـ المثقفون المصريون بشيخهم (نجيب محفوظ) وفتحي غانم مع السلام، ولا أريد أن أورط أحداً بذكر اسمه. . وموقف النقابات المعارض للعلاقات مع إسرائيل «يرجع إلى أنها نقابات تأسست في أيام الحكم الشمولي، وما زالت تحكم من الداخل بالحكم الشمولي».

٥ ـ إسرائيل ليس لها طموح للهيمنة على النظام الشرق أوسطي، والخطر الأصولي المدعوم برغبات إيران التوسعية هو الذي يهدد المنطقة بالحرب».

وقد قدم شعبان نموذجاً آخر وهو **عبد العظيم رمضان**[٤٩]، وهو أستاذ تاريخ انغمس في التطبيع الثقافي مبكراً منذ زيارة السادات إلى إسرائيل، وله كتابات عديدة من بينها سلسلة مقالات نشرها في صحيفة **الأهرام**[٥٠] طالب فيها بالكف عن «الأمن القومي العربي» باعتباره مصطلحاً نشأ لأن الأمة العربية كانت تواجه

---

(٤٧) أحمد بهاء الدين شعبان، «تهافت الخطاب التطبيعي،» ورقة قدمت إلى: **تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز يافا للدراسات والنشر**، ص ١٤٢ ـ ١٦٧.

(٤٨) علي سالم، **رحلة إلى إسرائيل** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٦).

(٤٩) شعبان، المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٦١.

(٥٠) عبد العظيم رمضان، «أكذوبة الأمن القومي العربي،» **الأهرام**: ٩/ ٤/ ١٩٩٤؛ ١٣/ ٤/ ١٩٩٤، و٢٣/ ٤/ ١٩٩٤.

الخطر من عدويين رئيسيين لا ثالث لها، وهما الإمبريالية وإسرائيل. وكانت تريد حماية نفسها من هذين العدوين، ولكن مع نهاية حرب الخليج كان هذان العدوان قد تحولا إلى حليفين(!).

يصف رمضان المكافحين من أجل حرية أوطانهم بأنهم إرهابيون، في حين يمنح إسرائيل صك البراءة من أي أعمال إرهابية (ومن ضمنها مذبحة قانا)، محدداً العدو والخطر الأكيد بما نسميه «قوى التطرف العربي» التي لا تستطيع أن تهضم أساليب النضال العديدة التي تتفق مع العصر الجديد. ويرى أن قوى التطرف هذه هي التي تقوم باستفزاز المجتمع الإسرائيلي وإثارة خوفه وتشكيكه في جدية مساعي العرب السلمية.

ويدافع رمضان عن مفهوم الصهاينة للأمن الإسرائيلي، ويزعم أنه استطاع ومعه بعض المثقفين المصريين، منهم الكاتب أنيس منصور، أن يحول نصف المجتمع الإسرائيلي إلى طريق السلام، ويتهم المعارضين للتطبيع بأنهم «ليسوا متخلفين سياسياً، بل بعضهم متخلف عقلياً»، كما يذهب إلى أن علينا نحن أن ندرك أيضاً أن حركة التاريخ تقتضي وجود الدولة الإسرائيلية.

ثمة نماذج أخرى رصدها بلال الحسن في كتابه: **ثقافة الاستسلام**(٥١) في تحليل رصين لسلسلة كبيرة من أعمالهم «بسبب إصرار هذا النوع من الفكر على الإسهام بكثافة في مناقشة هذا الأمر، والدعوة إلى التعامل معه من منطلق خاص، يجعل من إسرائيل نموذجاً حضارياً وحداثياً، وبما أنه كذلك فإن صراعنا معه مرفوض من حيث المبدأ، وليس من زاوية المصلحة السياسية مثلاً. ويوغل أصحاب هذا النهج في تنظيرهم، بحيث يدعون إلى ضرورة النظر في التاريخ العربي والفلسطيني، وإعادة صياغته بشكل صحيح يوضح مسؤوليتنا عن الفشل، لأننا لم نستطع أن نتحالف مع المستعمر باعتباره رمزاً للحداثة والتطور، بينما نجحت الصهيونية بذلك، وتبرز من ثم ضرورة للاعتراف بأن كثيراً مما جرى قد جرى بسبب أخطائنا وليس بسبب الاستعمار والصهيونية». . أما التطبيع لديهم فهو لا يطرح كضرورة سياسية، إنما كخطة استراتيجية يجب أن تبدأ أولاً كي تمهد للسلام، وليس العكس، وهو أيضاً ليس مسألة سياسية، بل مسألة ثقافية اجتماعية، ولذلك لا بد من أجل إنجازه المبكر من إعادة النظر في ثقافتنا، ومن بناء جيش من المثقفين يعمل ليل نهار من أجل تغيير ثقافتنا «العدوانية» وبناء ثقافة سلام تسود المنطقة، فالخلل يكمن في الثقافة العربية التي يجب أن تتغير.

---

(٥١) بلال الحسن، **ثقافة الاستسلام: قراءة نقدية في كتابات كنعان مكية، صالح بشير، حازم صاغية، العفيف الأخضر، أمين المهدي** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥).

من بين هذه النماذج التي قدمها بلال الحسن، فكر **كنعان مكية**، وهو عراقي لامع في أروقة الإدارة الأمريكية وبين المعارضة العراقية، وصاحب قلم يؤثر في حفنة من الكتّاب والصحافيين العرب الذين يستمدون من أفكاره الدفاع عن السياسة الأمريكية والترويج لضرورة التخلي عن العروبة وعن القضية الفلسطينية والدفاع عن التغريب وعن الإقليمية، وعن ضرورة الاعتراف بإسرائيل وقبولها كما هي. أما كتاباته التي تتبعها الحسن في نحو ٢٣ صفحة، فيمكن إيجازها في ما يلي:

١ ـ الدعوة إلى الغزو الأمريكي للعراق الذي بلغ ذروته في بحث قدمه في ندوة عقدت في معهد «أمريكان إنتربرايز» في ٣/ ١٠/ ٢٠٠٢ خلاصته غزو أمريكي للعراق، وإقامة نظام فدرالي فيه، وبناء عراق «عراقي» غير عربي. وبلغ من إعجاب الإدارة الأمريكية بأفكاره أن استقبله الرئيس جورج بوش الابن يوم ١٢/ ١/ ٢٠٠٣ مع شخصين آخرين، وتم ذلك في إطار التحضير لغزو العراق.

٢ ـ بعد إتمام الاحتلال الأمريكي للعراق قام كنعان مكية بزيارة علنية لإسرائيل (بعد أن زارها سراً ثلاث مرات بحسب قوله) واحتفت به جامعة تل أبيب ومنحته شهادة الدكتوراه الفخرية، وأجرى في أثناء الزيارة مقابلة مع صحيفة **يديعوت أحرونوت** أعرب فيها عن أمانيه في امتداد أمد احتلال أمريكا للعراق حتى يتم صياغة الكينونة العراقية من جديد.

٣ ـ يربط مكية وجود الأنظمة العربية المستبدة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما يدعو إلى التخلص من «أيديولوجية القومية العربية» لأن التخلص من القومية العربية كأيديولوجية هو المدخل لـ «إشاعة» روح السياسة الواقعية في الشرق الأوسط.

٤ ـ كذلك يدعو مكية إلى تغيير الأنظمة العربية من أجل تحقيق السلام مع إسرائيل، إذ يقول «لن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط من دون تغييرات أساسية في بني الدول العربية في شكلها الحالي، وأيضاً، وهو الأهم، التغيير النوعي في الطريقة التي يفكر بها العرب، خصوصاً فئة المثقفين».

٥ ـ أما طريقة التفكير الجديدة التي يبشر بها مكية فهي نسيان الماضي، ونسيان التاريخ (وهذا النسيان مطلوب من العرب ومن الفلسطينيين فقط، وليس مطلوباً من إسرائيل، إذ يقول «يتطلب البدء بتكلم لغة السلام إعطاء الأولوية لحاجات المستقبل بدلاً من مفاهيم وتفسير الماضي. . علينا أن ننبذ بشكل نهائي السياسات القائمة على التشبث المهووس بالتاريخ وما فيه من مظالم»، و«علينا أيضاً، بحسب آرائه، أن نعترف بمسؤوليتنا نحن عن مظالم الماضي، وأن نكف عن تحميل الآخرين مسؤولية مشاكل هي بالقدر نفسه من صنعنا».

٦ ـ ويحتاج هذا التغيير من قبلنا إلى تنظير جديد خلاصته ترك مبدأ «الحقائق»، واعتماد مبدأ المنفعة يقول: «تتطلب التسويات والتراضي إرادة لتحويل النقاش العام من التركيز على الأصول التاريخية للمشاكل، إلى الاعتبار بالنتائج. . ولا تقتصر عملية التغيير المؤلمة هذه على التنظيمات السياسية، بل المطروح على المدى البعيد أن يتطلب تغيير عادات شعوب بأكملها. ويميز بين «المصلحة الذاتية» والمصلحة العامة، ويدّعي أن أصحاب فكرة المصلحة العامة «يرفضون الحلول الوسط القائمة على المنفعة الذاتية ليس من أجل الأمة العربية الموحدة»، بل من أجل الحرب الأهلية. ولديه أيضاً «فإن المصلحة الذاتية أكثر نبلاً، ومن دون هذا التغيير الثوري في الوعي العربي، فإن عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية لن تدوم طويلاً».

النموذج **الثاني** الذي قدمه بلال الحسن هو **حازم صاغية**[٥٢]، وقد شرح المؤلف موقفه من خلال كتابات مشتركة لحازم صاغية وصالح بشير، وهما يطرحان المسألة على النحو التالي:

١ ـ الافتراض الأساسي أن الإسرائيليين المتفوقين اقتصادياً لا يجدون في العالم العربي اليوم الجاذبية التي تطلق حماستهم للسلام معه باعتبار أن المنطقة العربية ليست مثالاً يحتذى في أي أمر، خصوصاً في ظل هيمنة الثقافة غير الديمقراطية عليها، الأمر الذي يؤسس قاعدة صلبة لعجزنا عن مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك إن فكرة السلام بذاتها لا تزال مرفوضة في المنطقة، وهذا يصح على العرب كما يصح على الإسرائيليين، فالإسرائيليون يرفضون السلام بسبب الهواجس الأمنية، والعرب يرفضونه بسبب نبذ التطبيع.

٢ ـ العرب لا يستطيعون حلّ مسألة الهواجس الأمنية لأنهم لا يملكون القوة، وبسبب قوة إسرائيل الاقتصادية، وبذلك فإن العرب يصبحون الطرف المتضرر من ابتسار العملية السلمية، وإذا كان المأزق الراهن عربياً أولاً وأخيراً، فإن مسؤولية المبادرة للخروج منه تقع على الجانب العربي. وإزاء ذلك ربما أصبح التطبيع الوسيلة الوحيدة المتاحة بين أيدي الجانب العربي، والوسيلة التي تسبق بقية مراحل السلام، لا أن تكون ناتجة منها، أما المبادرة إلى ذلك فهي بيد المثقفين والحيز الثقافي.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ١٣١.

٣ ـ إن الانتفاضة حركة من دون حداثة، وهي بمثابة امتداد لمنهج عربي وقف ضد الاستعمار (الغرب) رافضاً الحداثة التي يمثلها، ومن الضروري المفاضلة بين تكاليف مكافحة الغرب وانعكاس ذلك على صلتنا بالحداثة، بحيث إذا تبين أن خسارتنا أكبر عزفنا عن المواجهة والمكافحة (وهو تحليل يدعونا في نهاية المطاف إلى القبول بالاستعمار والقبول باحتلال إسرائيل).

٤ ـ بعد الضوء الذي سلطه المؤلف على موقف الكاتب، تتبع كتابات حازم صاغية الرافضة فكرة الثورة والنضال، والداعية إلى التحالف مع الاستعمار «حتى لا نبقى خارج الحداثة»، الأمر الذي يخلص منه القارئ إلى أن الفشل العربي في مواجهة الحركة الصهيونية وقيام إسرائيل لا تتحمل مسؤوليته القوى الاستعمارية التي دعت الحركة الصهيونية وفتحت لها أبواب الهجرة إلى فلسطين، بل يتحمل العرب مسؤوليته، لأنهم اختاروا ألا يتحالفوا مع الاستعمار ومن ثم بقوا خارج الحداثة.

٥ ـ في مسعى تفكيك القضية الفلسطينية وتفريغها من مضمونها، فإن الكاتب يقلل من أهمية الاستيطان وتقطيع الأراضي الفلسطينية، مدّعياً أن الجغرافيا لا أهمية لها، وأن الأهم هو السلام، وفي الوقت نفسه فإنه يدعو إلى إبعاد ملف اللاجئين عن أي تعامل مع القضية الفلسطينية، محبذاً فكرة إسقاط حق العودة لهم، ثم إنه يتهم مجتمعاتنا بالتخلف لأنها لم ترتق بعد إلى مستوى قبول التطبيع، ويذهب إلى أنها تعظم «الشهادة» لأنها مجتمعات زراعية تعيش ثقافتها على هامش الفولكلور.

٦ ـ أكثر من ذلك، فإن الكاتب حين يتحدث عن أهمية التطبيع الثقافي، فإنه يدعونا إلى إعادة النظر في مشروعية وجود إسرائيل، بحيث تُرى كحق وليس كأمر واقع، فهي لها الحق في الوجود في المنطقة، كما للسوريين واللبنانيين والعراقيين، لأن وجودها هو من نتائج الحرب العالمية الأولى. كما أن وجود لبنان وسوريا والعراق كدول هو من نتائج تلك الحرب (ويلاحظ أن الكاتب يتجاهل حقيقة أن الدول العربية المشار إليها لم تغتصب أرض أحد، ولم تستجلب شعوبها من الخارج وتطرد أصحاب الأرض كما في الحالة الإسرائيلية). ولأن وجود إسرائيل من نتائج المحرقة النازية في الحرب العالمية الثانية التي تمثل مأساة إنسانية كبرى، لا بد من أن يتعاطف معها العرب على نحو يجعلهم يتفهمون الأسباب والمبررات الأخلاقية لقيام دولة إسرائيل.

النموذج **الثالث** الذي قدمه بلال الحسن هو الموقف الفكري للكاتب التونسي الشيوعي السابق **العفيف الأخضر**(٥٣)، وهو نص مهم يفسر هجاء الأخضر وازدراءه لكل ما هو عربي وإسلامي في الماضي وفي الحاضر، ومن ثم حماسته المفرطة لما هو أمريكي وإسرائيلي بطبيعة الحال، وهذه الحماسة جعلته ينحاز ضد المقاومة الفلسطينية، وبالذات ضدّ العمليات الاستشهادية، ويتبنى الموقف الذي يتهم العرب بعامة، والفلسطينيين بخاصة، بأنهم ضد السلام.

في التعبير عن إعجابه بالنموذج الإسرائيلي، دعا الأخضر الفلسطينيين والعرب إلى «ممارسة ديمقراطية تستلهم النموذج الإسرائيلي»، واعتبر أن إسرائيل هي الحل، قائلاً إن وجود إسرائيل في الشرق الأوسط يمكن تحويله من خطر إلى فرصة، بما أنها دولة غنية وحديثة وديمقراطية، وقد تكون قدوة حسنة لمحيطها الفقير، التقليدي واللاديمقراطي، وتكون قاطرته نحو الحداثة، ومن خلال بناء سياسة مشتركة لإنقاذ البحث العلمي العربي، لأن إسرائيل تضاهي الغرب في هذا المجال، ومن خلال بحوث زراعية مشتركة، إذ إن تحديث الزراعة في إسرائيل يضاهي الغرب، ومن خلال سياسة اقتصادية مشتركة تنقلنا إلى عالم المعلوماتية، والأهم من ذلك كله أن إسرائيل ـ في نظر الكاتب ـ قادرة على أن تساعدنا على تحديث اللغة العربية على غرار اللغة العبرية.

أما النموذج **الرابع** والأخير الذي قدمه الحسن، فهو كاتب مصري يدعى **أمين المهدي**(٥٤)، أفسحت له صحيفة **الحياة** صفحاتها حيناً من الدهر، كتب بعدها في أحدى الصحف الإسرائيلية التي نشرت له مقالات محدودة خصصها لهجاء العرب والتغزل في الحركة الصهيونية، مبدياً إعجابه المفرط بإسرائيل إلى حدّ الدفاع عن الاستيطان الذي اعتبر أنه زحف إلى فلسطين بعدما تبلورت أسسه الاجتماعية في إطار فكر متحرر أوروبي المنشأ.

وقد ردد في كتاباته مختلف المقولات التي سبق أن مررنا بها، ولكنه تفوق على أقرانه حين قال في امتداحه الحركة الصهيونية في إحدى مقالاته(٥٥): «إنها جاءت إلى بلاد العرب كأيديولوجية خلاصيه شعبية، وهنا تكمن دوافعها وجوانبها الإنسانية. وقد سلكت الصهيونية في التنفيذ مسلكاً علمانياً عقلانياً مؤسسياً ديمقراطياً، في خندق واحد تتساقط عليهم صواريخ سكود العراقية». كما هاجم

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ٢٣٢.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٧٤.

(٥٥) **الحياة**، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٠.

في المقالة الثانية اليسار المصري، لأنه بينما يفترض فيه بصفة عامة «قيادة التقدم، ونقل بلدنا إلى مركز عالمي أفضل، كان اليسار المصري يفعل العكس تماماً، وكان على الدوام متخلفاً عن السادات، فلم يستطع أن يمدّ بصره إلى ما مدّ إليه السادات العظيم بصره».

كما أنه متخلف عن الرئيس مبارك، إذ إن اليسار المصري الآن «يتجمد ويتقوقع في موقفه من إسرائيل في الوقت الذي يتحرك فيه الرئيس مبارك برؤية ثاقبة إلى المستقبل تستهدف مصلحة مصر في العالم المتغير، تراعى فيها كل المتغيرات». وهكذا، فالسادات العظيم حرر سيناء، بينما لو كان اليسار المصري هو الذي يحكم مصر لما تحررت سيناء. والآن يبدو اليسار المصري بالمقارنة بالرئيس مبارك بمثابة أناس يعيشون في العصور الوسطى، ويبدو الرئيس مبارك بالمقارنة بهم «أشبه بقادم من المريخ يخاطب أناساً من أهل الكهف».

خاتمـــة

لا تكمن المشكلة في عملية التطبيع الثقافي في الرسالة التي يبثها خطاب التحالف الصهيوني ـ الأمريكي، والتي ثبت فشلها على مدار ثلاثة عقود في إجراء تحول ايجابي في صورة إسرائيل والولايات المتحدة لدى الرأي العام العربي، وفقاً للعديد من استطلاعات الرأي، على رغم كل الجهود التي بذلتها أبواق الدعاية الأمريكية والصهيونية.

كذلك لا تكمن المشكلة في مسار التطبيع الثقافي على مدار العقود الثلاثة الماضية في انخراط بعض المثقفين في أنشطة التطبيع أو الترويج له، أو حتى الترويج للرؤية الصهيونية ـ الأمريكية للتطبيع، ففي نهاية الأمر ظل هؤلاء «المغردون خارج السرب» فئة قليلة محدودة العدد، كما ظلت الرؤية التي يروّجون لها محاصرة بين واقع ثقافي معارض وحماقات إسرائيلية تبرهن دائماً على بهتان الادعاء. وتعترف معظم التحليلات الإسرائيلية بتجذر رفض المثقفين العرب التطبيع، ولا تمل من الشكوى منه.

لكن المشكلة الحقيقية تكمن في تفاعل التسويات وفقاً للشروط الصهيونية ـ الأمريكية مع واقع الثقافة العربية والمثقفين العرب:

أولاً بتداعيات هذه التسويات على جدول أولويات المجتمعات العربية.

و**ثانياً** بزعزعة مسلمات كانت قد استقرت في يقين المجتمع العربي، إذ أحيت نقاشات كانت قد قُبرت حول هوية المنطقة وروابطها.

و**ثالثاً** بالسياسات التي تفاعلت معها هذه الأحداث بدءاً من التحولات الاقتصادية من الاقتصاد المخطط والاشتراكية إلى اقتصاديات السوق التي صاحبت أول ممارسة للتطبيع مع مصر، ومع سياق العولمة الذي صاحب الهجمة الثانية من التطبيع على المنطقة، وانتهاء بدمج التطبيع في منظومة الحرب العالمية على الإرهاب التي استهدفت تغيير المنظومة السياسية والثقافة الاجتماعية في المنطقة. وفي سياق هذه المتغيرات، كان يطرح واقع جديد وتحديات أمام الثقافة العربية الإسلامية.

الفصل الرابع

الأمــن القومــي العربــي
ومخاطـر التطبيـع مـع إسرائيـل

مقدمـــة

يعتبر تطبيع العلاقات مع إسرائيل مولوداً غير شرعي للتسوية السياسية المبتسرة، التي أقدمت عليها أطراف عربية مع إسرائيل، سواء في إطار تعاقدي (مصر، ١٩٧٩، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٣، الأردن ١٩٩٤)، أم في ظل أطروحات السلام والتعايش التي سادت المنطقة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

إن التسوية بالمفهوم السياسي تعني اتفاق الأطراف المتصارعة على حل خلافاتها، بما يؤدي إلى تحقيق نوع من الاستقرار أو السلام. ولما كانت التسويات العربية ـ الإسرائيلية تدور حول الحقوق والحدود، فإنها تعني القبول بمبدأ وجود إسرائيل، وبأن لها حقوقاً وحدوداً، في حين أن التناقض معها هو تناقض وجود، وليس تناقض حقوق أو خلافات حدود[١]. أما التطبيع، فإنه يعني لغوياً أن تسير الأمور بشكل طبيعي من دون عقبات، ويعني سياسياً إقامة جوانب العلاقات كافة التي يجب أن تنشأ بين طرفين ارتضيا التعامل سوياً وفقاً للقواعد الدولية المرعية، وعلى أساس من المساواة، والتكافؤ، والاقتناع بوجود قدرٍ واضح من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

وإذا كانت التسويات السياسية التي تمت بين العرب وإسرائيل ـ قبل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أو بعده ـ قد جاءت في ظل خلل واضح في الموازين الاستراتيجية لصالح إسرائيل، نتيجة ظروف محلية وإقليمية ودولية طرحت سلبياتها على النظام الإقليمي العربي ومفرداته، فإن إقرار أي أوضاع مستقبلية بناءً عليها سوف يعكس هذا الخلل في التوازن ويتأثر به، ويكون تطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية بالتالي بمنزلة تكريس وتقنين لهذا الخلل، وتصبح التسوية نوعاً من

(١) مجدي حماد، «خبرة التسويات القائمة والجارية،» ورقة قدمت إلى: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢ ج (بيروت: المركز، ٢٠٠٠)، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ١٣٠.

الإذعان لمطالب إسرائيل، ويصبح التطبيع نوعاً من التسليم بمصالحها، حتى وإن تعارض مع الحقوق والمصالح والغايات القومية العربية.

وبغضّ النظر عن دوافع دول عربية وأهدافها من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والمدى الذي بلغته في هذه الطريق، فإن المبرر الرئيسي الذي طرحه «تيار التسوية» استند إلى مبدأ تحقيق الأمن القومي العربي، بتجنب المزيد من إهدار الطاقات العربية في الصراع وتوجيهها إلى البناء والتنمية، واستعادة الأراضي العربية المحتلة، وبعض حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة.

إن اختزال تحقيق الأمن القومي العربي، وما يرتبط به من الغايات القومية والوطنية في هذه الجزئيات يتجاهل طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، وحقيقة أهداف ودور إسرائيل والغرب فيه، وعمق تأثير معطيات التسويات السياسية والتطبيع السلبي البالغ في هذه المصالح والغايات، ولا سيما في ما يتعلق بقدرة الدول العربية على استعادة توازن القوى الاستراتيجي مع إسرائيل مستقبلاً، والتصدّي لأطماعها في التوسع والسيطرة في ظل هذه الأوضاع.

وتتطلب مناقشة هذه القضية الإجابة عن أسئلة محددة:

أولاً: هل تبلورت مفاهيم محددة وواضحة ومتفق عليها للمصالح والغايات القومية العربية خلال مراحل الصراع، وما تلاها من تسويات ومحاولات للتطبيع؟ وإلى أي مدى أمكن تحقيق تلك المصالح والغايات القومية خلال تلك الفترة؟

ثانياً: في ما يتعلق بطبيعة ومفاهيم المصالح والغايات الإسرائيلية بصفة عامة، واستراتيجيات إسرائيل تجاه السلام وسياساتها حيال التطبيع مع الدول العربية بصفة خاصة، إلى أي مدى حققت «تل أبيب» أهدافها ومصالحها من خلالها؟

ثالثاً: ما هي السلبيات التي لحقت بالأمن القومي العربي ـ في مجالاته الأساسية ـ في ظل استراتيجيات التسوية وسياسات التطبيع، والدور الذي أدته تلك الأخيرة في تمكين إسرائيل ومصالحها على حساب رصيد المصالح القومية العربية وحسماً منه؟

وبناءً على ذلك، يتضمن هذا الفصل ثلاثة أقسام، يتناول **أولها** ماهية الأمن القومي العربي والأمن الوطني الإسرائيلي، وأهداف كل منهما، واستراتيجياته بصفة عامة، بينما يتعرض **الثاني** للاستراتيجيتين العربية والإسرائيلية تجاه التسوية والتطبيع. ويتضمن **الثالث** عرضاً لبعض آثار التطبيع في الأمن القومي العربي من خلال عدد من المجالات المؤثرة.

أولاً: الأمن القومي العربي والأمن الوطني الإسرائيلي

على الرغم من ظهور مصطلح الأمن القومي في القرن السادس عشر، إلا أنه لم تطرح له تعريفات محددة إلا في أثناء الحرب العالمية الثانية، فذكر الأمريكي والتر ليبمان عام ١٩٤٣: «إن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وتصبح قادرة في حال التحدّي على حماية تلك المصالح بشنّ الحرب». ثم اتسع التعريف مع تطور مفهوم القدرة الشاملة للدولة فأصبح: «القدرة الشاملة والمؤثرة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية». وعرّفه فردريك هارتمان بأنه: «جوهر ومحصلة المصالح القومية الحيوية للدولة، والتي من أجلها تدخل الدولة في الحرب فوراً أو تستعد لشنّها»[٢].

ثم جاء روبرت ماكنمارا ليربط الأمن القومي بالتنمية لأول مرة عام ١٩٦٨. ومع التطورات التي لحقت بالنظام الدولي طرح الخبير الاستراتيجي الأمريكي توماس بارنت مؤخراً مقولته بأن: «الأمن القومي هو العولمة»، وأنه ثمرة الثورة الاتصالية الكبرى في العالم[٣].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تعريف الأمن القومي بأنه: «الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها وتأمين أراضيها ضد التهديدات الداخلية والخارجية، والمحافظة على وحدتها الوطنية واستقرارها السياسي وضمان نمائها ورفاهيتها، وتطوير قدراتها الذاتية، وحماية ما يسود المجتمع من مبادئ وقيم وعقائد وقوانين وأعراف، وتحقيق قدر ملائم من المطالب الإنسانية للشعب، مع إعطائه درجة عالية من حرية الإرادة والمشاركة العامة في اتخاذ القرار، وتعزيز التضامن والتكامل مع الدول ذات المصالح المشتركة على المستويين القومي والإقليمي وتنمية القدرات القومية».

١ ـ ماهية الأمن القومي العربي[٤]

لم يتوصل الفكر السياسي العربي إلى اتفاق على صياغة محدّدة ومحكمة لمفهوم

---

(٢) صلاح الدين سليم، «الأمن القومي وتداول المعلومات في ظل ثورة الاتصالات،» في: علي الصاوي، محرر، **حقوق الإنسان في القانون والممارسة**، ط ٢ (القاهرة: مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٣.

(٣) السيد يسين، «بحث الشعوب عن الأمن المفقود،» **الأهرام**، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٤) «الأمن القومي العربي والتحدي العلمي،» في: خلف محمد الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة ـ التقنيّة للصراع العربي ـ الصهيوني** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠)، الفصل ٣، <http://www.palestine-info.info/arabic/books/al_fakar/al_fakar.htm>.

الأمن القومي العربي، وقد برزت ثلاثة اتجاهات متباينة في هذا المجال:

١ ـ استخدام مصطلح الأمن القومي للإشارة إلى الأمن الوطني أو باعتباره مرادفاً له، ويؤخذ على هذا الاتجاه إغفاله التمييز بين الأمن الخاص بكل قطر عربي والأمن القومي العربي الشامل، وما بينهما من تكامل وظيفي، إذ ترتبط التهديدات التي تواجه أي دولة عربية بالأخطار التي تتعرض لها الأمة العربية كلها، كما أنه لا سبيل لأي دولة في عصر التكتلات والكيانات الكبرى أن تحقق أمنها الوطني بمعزل عن بقية الدول العربية الأخرى.

٢ ـ اعتبار الأمن مطلباً قومياً، من منطلق تعريف الأمن القومي العربي بأنه: «قدرة الأمة العربية على حماية الكيان العربي والقيم العربية التاريخية، من خلال منظومة اقتصادية وسياسية وعسكريّة متكاملة، من التهديد المباشر أو غير المباشر داخلياً وخارجياً». وعليه، يصبح الأمن القومي العربي تعبيراً عن وحدة الإرادة في مواجهة التهديدات، وضرورة للدفاع عن النفس، وما يرتبط بذلك من حشد القدرات كافة، والتنمية في إطار التكامل العربي.

٣ ـ الأمن القومي بديل أو مرادف للأمن الإقليمي، استناداً إلى الأمن المشترك للدول العربية، وأن الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي. ويعيب هذا الاتجاه الخلط بين مفهوم الأمن القومي وحق الدفاع الشرعي الجماعي، وهو ما يقود إلى التقليل من حجم الروابط التي تجمع الدول العربية، وقصرها على الجوار الجغرافي.

وعلى الرغم من تشكك الكثيرين في قدرة الدول العربية على صياغة نظرية واضحة لأمنها القومي، فقد تصدّى بعض المتخصصين بهذه المسألة، فمنهم من اعتبره: «محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية..»[٥]، ومنهم من تناوله من المنظار القطري/الوطني، واتجه آخرون إلى المفهوم الإقليمي، من منطلق أن كونه حاصل جمع الأمن الوطني لكل الدول العربية، فإن تحقيقه لا بد من أن ينطوي على تحقيق الأمن القطري لكل دوله.

---

(٥) منى ياسين، «قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفهوم الأمن القومي العربي،» المجموعة ١٩٤، ٢٩/٨/٢٠٠٦، <http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=62&table=studies>.

وهي منشورة أيضاً على موقع إسلام أون لاين: <http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article103.shtml>.

والجدير ذكره أن كلمة «الأمن» لم ترد صراحة سواء في ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤، أم في معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، ولكن كليهما أوردا تعبير «الضمان الجماعي». ولكن معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في مجال إشارتها إلى التعاون في مجال الدفاع نصَّت على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حال الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وعلى تشكيل كل من «مجلس الدفاع المشترك» و«اللجنة العسكرية الدائمة»، واللذين يُناط بهما إعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار المتوقعة كلها وتقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة وزيادة كفاءتها. ومع ذلك، فإن الواقع العملي لتلك المعاهدة أو الترتيبات التي نصّت عليها لم يتعدّ مجرد نصوص تتضمن ما يقترب من نظرية للأمن القومي، من دون أن ترتقي إلى ما يعبر عن مفهوم متكامل لنظرية أمن قومي عربي.

لم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع «الأمن القومي العربي» إلا عام ١٩٩٢ حينما أعدت الأمانة العامة دراسة عرّفته فيها بأنه: «قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر في الأمن القومي العربي». وقد تعرض هذا التعريف لانتقادات عديدة، انصبت على قصور المفهوم، والغموض، والخلط بين التعريف والإجراءات[٦].

ولما كان مفهوم «الأمن القومي العربي» يتمحور حول المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أي أخطار قائمة أو محتملة، وعلى تحقيق المشروع القومي، بما يتطلب الارتفاع فوق عوامل التفرق والتجزئة والضعف التي تعانيها الأمة العربية حالياً إلى ما يحقق الطموح القومي، وبما يعنى إعطاء الأولوية المطلقة للمصالح القومية الشاملة، فقد يكون تعريفه الأمثل هو: «تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات العمل المشترك وقواعده، بما فيها القدرة الدفاعية، لوقف الاختراقات الخارجية للجسد العربي، ودعم العلاقة بين وحدات النظام العربي،

(٦) زكريا حسين، «الأمن القومي،» ١٦/ ١١/ ٢٠٠٢، <http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm>.

وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات»[٧].

لا شك في أن الضربات المتتالية التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي بدءاً بتوقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، ثم غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، ومن بعدها الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق منذ عام ٢٠٠٣، قد أكدت صعوبة صياغة مفهوم مشترك لنظرية الأمن القومي العربي، وبخاصة في ظل ترسيخ الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، حتى وإن طرحت بعض المقترحات الرامية إلى إعادة تنشيط العمل العربي المشترك وتفعيل آلياته (مجلس أمن عربي، وآلية للوقاية وفضّ النزاعات ـ محكمة عدل عربية ـ أمين عام مساعد لشؤون الأمن القومي. .)[٨].

على الرغم من عدم الاستقرار على مفهوم محدّد لماهية الأمن القومي العربي، من حيث تعريفه وأبعاده، ولا سيما في ما يتعلق بحدود علاقته بالأمن القطري، فضلاً عن غياب آلياته، بجانب عوامل الجذب الناجمة عن الضغوط والاستقطابات الإقليمية والدولية التي تعوق مسيرته وتكبلها، فإن ذلك لا ينفي حقيقة الشعور الجارف بوجوده باعتباره أمراً واقعاً، يمكن أن تؤسس عليه نظرية والتزامات وسياسات وآليات، شريطة أن تتوافر الإرادة الصادقة الواعية بالمصالح القومية وما يواجهها من أخطار وتهديدات[٩].

٢ ـ ماهية نظرية الأمن الإسرائيلية[١٠]

تعني نظرية الأمن الإسرائيلية: «مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب التي يتم في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل طبقاً لأسبقياتها وطرق مواجهتها»، وضعاً في الاعتبار الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الإسرائيلية، مقابل

(٧) «الجزء الرابع: رأي في مفهوم الأمن القومي العربي،» حركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق الحركة، <http://www.wifaq.com/wifaq.pdf>.

(٨) «مؤسسات النظام الإقليمي العربي. . سوء أداء وإخفاق التطوير،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٤)، <http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/R2RB13.HTM>.

(٩) «أوهام الأمن القومي،» **الوطن** (حزب الخضر المصري)، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٣، <http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=3698&subcategoryid=260&categoryid=36>.

(١٠) عبد الوهاب المسيري، «نظرية الأمن الصهيونية،» باختصار من الموسوعة اليهودية (مركز المرشد للدراسات والأبحاث ـ جنين)، المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat4.htm>.

تحجيم معطيات القوة العربية. وتعتبر عملية تصنيف أسبقيات العمل واتجاهاته، من الجوانب الحيوية للمفاهيم الاستراتيجية الإسرائيلية(١١).

ارتبطت الثوابت الأساسية التي قامت عليها نظرية الأمن الإسرائيلية بخصوصية وضعية إسرائيل (الوضع الجغرافي والديمغرافي ـ الظروف الاجتماعية ـ الأوضاع الإقليمية ـ الروابط الخارجية، ولا سيما بالصهيونية العالمية . .)، بينما ارتبط تطورها بالتجارب التي مرت بها الدولة في ظل ظروف ومراحل زمنية متباينة(١٢).

وينصبّ هدف إسرائيل القومي الأعلى على إقامة «دولة إسرائيل الكبرى» ذات هوية يهودية نقية، باعتبارها قوة إقليمية مهيمنة، في المنطقة، من خلال مبادئ استراتيجية محددة (ضمان البقاء داخل حدود دفاعية آمنة ومعترف بها دولياً ـ تحقيق التفوق الكامل على الدول العربية ـ الوصول إلى أقصى درجات الاعتماد على النفس في المجالات كافة ـ الاعتماد على دعم قوة عالمية عظمى، كعنصر أساسي لحماية المصالح الأمنية الوطنية ـ التحكم في المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ـ منع قيام أي مشروع قومي عربي فيها)(١٣).

ومع ثبات المبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية، إلا أنها اتجهت مؤخراً إلى تعديل أساليب تحقيقها، ارتباطاً بالتطورات المحلية والإقليمية والدولية، فبينما تواصل تمسكها بالسيطرة على الأراضي العربية اللازمة لتوفير العمق الاستراتيجي والحدود الدفاعية، فقد أقدمت على التخلي عن الأراضي التي يكلفها احتلالها ثمناً باهظاً (جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ ـ غزة عام ٢٠٠٥)، اعتماداً على الضمانات الأمنية الحازمة (مراقبة دولية ـ مناطق منزوعة السلاح ـ محطات إنذار مبكر ـ تنسيق أمني ثنائي . .) التي تتضمنها معاهدات السلام المبرمة مع الدول العربية، إعمالاً لمبدأ «الأرض مقابل السلام»، والاحتفاظ لنفسها بحق استخدام القوة المفرطة إذا لزم الأمر (العودة إلى ضرب واحتلال غزة، العدوان على لبنان والتدمير الواسع لبنيته الأساسية عام ٢٠٠٦).

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: «نظرية الأمن الإسرائيلية: مقدمة،» **موسوعة مقاتل من الصحراء**، <http://www.alfikralarabi.org/vb/showpost.php?p=3632&postcount=3>.

(١٢) David Rodman, «Israel's National Security Doctrine: An Introductory,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 5, no. 3 (September 2001).

وقد قام بترجمة المقالة زهير عكاشة وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني التالي: <http:// www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_13.htm>.

(١٣) حسام سويلم، «الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها،» الجزيرة نت، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DD823CCA-0F37-4E07-9670-2A7D2AF3515F.htm>.

ولتنفيذ هدفها القومي الأعلى، تتحرك إسرائيل في الاتجاهات التالية:

أ ـ على المستوى السياسي

- ضم الأراضي العربية التي تحقق متطلبات أمنها من المنظار الجيو ـ ستراتيجي، وفرض شرعية هذا الضم، وتهويدها، بتكثيف الاستيطان وتقليص الوجود العربي فيها إلى أدنى حدّ ممكن.
- مدّ السيطرة بالصور كافة إلى مصادر المياه في الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع السعي للحصول على حصة من مياه النيل في إطار التعاون الإقليمي مع مصر.
- تطبيع العلاقات مع الدول العربية ودول النطاق الاستراتيجي والجوار الجغرافي، بما يمهد لها السبيل للهيمنة على المنطقة مستقبلاً.
- منع قيام دولة فلسطينية مستقلة بجوارها، وحصر الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي تحت سيطرتها المباشرة عسكرياً، وغير المباشرة سياسياً واقتصادياً.

ب ـ على المستوى العسكري

- الاحتفاظ بتفوق عسكري كمّي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على الدول العربية، ومواصلة سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي لفرض إرادتها على المنطقة، ومنع حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالحها، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، أو عند أي بادرة لشنّ عمليات عسكرية ضدها، أو وجود دلائل تهدد بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي.
- زيادة قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح، وامتلاك قدرات ردع تقليدية وفوق تقليدية متنوعة، وعلى درجة عالية من التأهب، تمكنها من تدمير أي قوات معادية من خلال ضربات وقائية واستباقية عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية.
- استغلال نجاح العمليات القتالية إلى أقصى حدّ، وبما يخلق أوضاعاً إقليمية جديدة تؤمن حصولها على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، وتنقل حدودها إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها.

ج ـ على المستوى الاقتصادي

- تنمية الاقتصاد الإسرائيلي وتطويره باستثمار القدرات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل.

- السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفتح أسواق دولية جديدة، ودعم التعاون مع القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- تأمين الحصول على الاستثمارات والموارد الخارجية، لرفع القدرة على استيعاب مزيد من المهاجرين اليهود، وتقليص اعتماد الاقتصاد على المساعدات الأجنبية تدريجياً.

د ـ على المستوى الاجتماعي

- الحفاظ على نقاء الجنس اليهودي، وذلك بزيادة حجم القوة البشرية وتحسين نوعيتها بتنشيط الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وبما يؤمن وصول تعدادها في عام ٢٠١٠ إلى ١٠ ملايين نسمة، والحثّ على زيادة النسل اليهودي، وتقليص الوجود العربي في إسرائيل، مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات استيطانية ذات أبعاد اقتصادية وعلمية واجتماعية تساعد على سرعة دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، وبما يساهم في تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين العرب المقيمين داخلها بصفة أساسية، ويدعم وضعها الديمغرافي في مواجهة الدول العربية.
- دعم التماسك الاجتماعي، بالقضاء على الصراعات والتناقضات العرقية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تسود المجتمع اليهودي في إسرائيل.
- رفع المستويات الثقافية والخدمية (التعليم ـ الصحة ـ الإسكان ـ التأمين)، لدعم أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

هـ ـ على المستوى الأيديولوجي

- إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح الدينية، بنشر الثقافة والاهتمام بالتاريخ اليهودي، وتعميق التقاليد اليهودية في المجتمع، ولا سيما لدى الشباب الإسرائيلي.
- إثراء الفكر الصهيوني باعتباره مبدأً أساسياً عنصرياً.
- إعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى باعتباره الهدف الأسمى ليهود العالم، والقادر على توحيدهم والتفافهم حول إسرائيل.
- زيادة نفوذ «اللوبيات» وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى وتقوية النفوذ اليهودي في بلدان كومنولث الدول المستقلة وشرق أوروبا.
- السعي لإعادة إنشاء حركة صهيونية شعبية على المستوى الدولي لبعث المضامين الروحية للحركة الصهيونية وإعادة ربط يهود العالم بالوطن الأم.

- العمل على بثّ عوامل الفرقة والتشتت والتعصب العرقي والطائفي في المجتمعات العربية، وزيادة التطرف الديني والعنصري، بهدف القضاء على التوجهات القومية والتضامن الإسلامي لصالح مشروعات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف فكرة محاربة ما تسميه بـ «الإرهاب الإسلامي» على المستويين الإقليمي والدولي لصالح إسرائيل، وذلك بالتعاون مع قوى الصهيونية المسيحية العالمية.

و ـ على المستوى التكنولوجي

تطوير البنية الأساسية في مجالات العلوم والاتصالات، والصناعات العالية التقنية، وبخاصة في ميادين التكنولوجيا الحيوية، والذكاء الصناعي، والحاسبات الآلية العملاقة، والفضاء، وأنظمة المعلومات، للوصول بذلك إلى مصاف الدول العظمى، وبالتالي إلى موقع الريادة والسيادة في المنطقة، وبما يؤدي إلى انطلاقها في مجالات التنمية الشاملة، أفقياً ورأسياً، ويهيئ للمجتمع الإسرائيلي مستوى عالياً من الرفاهية، مقارنة ببقية شعوب المنطقة.

استراتيجية إسرائيل لتحقيق أهدافها القومية[١٤]

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إبطال الهدف القومي الأعلى لأعدائها، والذي يستهدف القضاء عليها واستعادة كل فلسطين، وإجبارهم على اتباع سياسات واستراتيجيات أقل طموحاً في تعاملهم معها، وذلك من خلال الآتي:

- تكريس الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باتباع إجراءات سياسية واجتماعية واقتصادية تحقق مزايا آنية، وتقوي موقف إسرائيل التفاوضي، وبخاصة على صعيد الأمن.

- وفي مواجهة القضايا الأمنية، واتساقاً مع ثوابتها في هذا الشأن، فإن إسرائيل تضع مجموعة من الخطوط الحمر التي لا تسمح بتجاوزها (العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ ـ تقسيم القدس ـ سيادة عربية على جبل الهيكل «المسجد الأقصى» ـ دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ـ إيقاف الاستيطان وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية ـ عودة اللاجئين الفلسطينيين ـ المساس بالموارد المائية ـ الإخلال بتفوقها الاستراتيجي على الدول العربية).

---

(١٤) المصدر نفسه.

- استغلال مشاكل الأقليات العرقية والمذهبية في الدول العربية وتغذيتها لإثارة النعرات الانفصالية، أملاً في إشعال حروب أهلية، مثل أكراد العراق، وجنوب السودان في وقت ما[١٥]، بما يؤدي إلى إضعاف قوة هذه الدول وتماسكها، وربما إلى تفتيت وحدتها الوطنية[١٦].
- إذكاء الصراعات الجانبية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي غير العربية (تركيا ـ إيران ـ إثيوبيا ـ إريتريا ـ السنغال ـ تشاد. .)، بهدف إشغال الأولى عن صراعها الرئيسي مع إسرائيل.

ثانياً: استراتيجية السلام والتطبيع بين العرب وإسرائيل: الظروف والأبعاد والأهداف

١ ـ السلام في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي[١٧]

على الرغم من مواصلة قادة إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ تأكيد سعيهم الدائم نحو السلام، ومطالبتهم بالتفاوض المباشر مع الدول العربية، إلا أن مفهوم السلام ظل هو الأكثر تعقيداً في أدبيات الفكر السياسي الإسرائيلي، إذ يتضمن أبعاداً ومتطلبات وترتيبات متعددة تتجاوز البعد السياسي إلى مضامين استراتيجية

(١٥) برزت تفاصيل الدور الإسرائيلي في مشكلة جنوب السودان، وذلك في: موشى فرجي، **إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق** (تل أبيب: مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٣). وموشي فرجي ضابط متقاعد من الجيش الإسرائيلي، ويحتفظ بعلاقات وثيقة مع «الموساد». ويشير الكتاب إلى أن ما قامت به إسرائيل من دعم لحركة التمرد في جنوب السودان هو استمرار لاستراتيجية إسرائيلية وضعها فريق عمل ضم نخبة من أبرز المفكرين السياسيين والاستراتيجيين الإسرائيليين في الخمسينيات، منهم «غولدا مائير»، أطلق عليها «استراتيجية شد الأطراف وبترها». انظر: «الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى وشرق أفريقيا،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٦)، <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB90.HTM>.

(١٦) مخططات الزعيم الصهيوني جابوتنسكي، والتي دعا فيها إلى إقامة «كومنولث عبري» تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية. وهو المخطط نفسه الذي دعا إليه أيضاً عوديد بنون، مستشار مناحم بيغين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، في دراسة بعنوان: «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات». ويستمد هذا المخطط أساسه الفكري مما عبر عنه زبغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، حول: «تفتيت قوس الأزمات»، وبرنارد لويس، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون، في كتابه: **رهينة الخميني**، وكذا مشروع «بن غوريون» لتقسيم لبنان سنة ١٩٥٤.

(١٧) أشرف أبو عامر، في: منتدى مجلة **شروق** الالكترونية، ١/ ٥/ ٢٠٠٦، <http://www.shrooq2.com/mag/modules.php?name=News&file=categories&op=newindex&catid=89>.

واقتصادية وثقافية، الأمر الذي يثير خلافات واسعة بشأنه بين مختلف القوى في إسرائيل، وإن كانت وجهات نظرها تلتقي كلها حول قاسم مشترك أعظم يجمع بينها هو ضرورة تحقيق الهدف النهائي للرؤية الصهيونية.

وقد ثبت أن السلام الذي تطرحه إسرائيل على العرب، وفقاً لمفهومها الخاص، هو ذلك السلام المشروط الذي يحقق لها السيطرة والتحكم في المنطقة، بمعنى إحداث تغييرات استراتيجية واسعة على الجانب العربي، تبدأ بضرورة قبول إسرائيل كدولة ذات سيادة وشرعية إقليمية، وتمتد إلى تقييد القدرات العسكرية العربية. وقد تعدّدت المظاهر المعبّرة عن المضمون الاستراتيجي للسلام في هذا الإطار، وفقاً للاتجاهات الإسرائيلية المتعددة، كما يلي:

أ ـ يقول بن غوريون في كتابه: **لقاءات مع العرب**: «إن الاتفاق مع العرب لا يستهدف إحلال السلام في البلاد.. السلام هو حقاً أمر حيوي بالنسبة إلينا، لأنه لا يمكن بقاء البلاد في حالة حرب مستمرة، لكن السلام بالنسبة إلينا هو وسيلة، الهدف منها هو التحقيق والتجسيد التام للصهيونية فقط، لأجل هذا هناك ضرورة للاتفاق..».

ب ـ يذكر إيغال آلون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، في كتابه: **الستار الرملي** أن: «السلام اليهودي هو فرض سيطرة إسرائيل على المنطقة التي تعتبرها مجالاً حيوياً لأمنها، وهذا لا يتحقق بالحصول على حدود جغرافية معينة فقط، بل بالوصول إلى حدود أخرى من خلال سيطرة غير مباشرة لفرض سلام يحقق رضوخ المناطق المجاورة.

ج ـ يرى إسحاق رابين، رجل الحرب والسياسة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أنه لا يمكن تنفيذ السلام ـ حتى في إطار اتفاقيات سلام مكتوبة ـ إلا من خلال إجراءات طويلة ومعقدة، تؤدي إلى تغيير مواقف العرب تجاه إسرائيل بصورة جذرية، وأن هذه الإجراءات لا يمكن بدورها أن تتطور وتنمو بمعدل سريع إلا في ظل مزيد من النفوذ الغربي، وبخاصة الأمريكي.

د ـ يعتقد المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، يهوشفاط هركابي، أن العرب دائماً يخلطون في صراعهم مع إسرائيل بين الهدف الأكبر والسياسة، واللذين يتمحوران حول فكرة تدميرها باعتبارها كياناً سياسياً، وينتهي إلى القول إنه: «ليس بمقدور إسرائيل أن تمحو الأهداف الشريرة من أذهان العرب، وإنما تستطيع أن تقنعهم بضرورة وضع الأحلام جانباً، واتباع سياسات أكثر اعتدالاً من خلال مفهوم الردع الذي أصبح محور التفكير الاستراتيجي الحديث».

وهكذا، فإن السلام الذي تلحّ إسرائيل في طلبه ما هو إلا أداة من أدواتها في إدارة صراعها مع العرب، والتي تتكامل مع غيرها من الأدوات العسكرية والاقتصادية والدعائية، أي أنها تريد أن تحقق عن طريق السلام ما عجزت عن تحقيقه بالحرب. فإذا كانت الآلة العسكرية قد قامت بدورها في مرحلة معينة في تحقيق أهدافها التوسعية، إلا أنها لا يمكنها وحدها فرض الوجود الطبيعي لإسرائيل وإدماجها في المنطقة، أو تلبية حاجاتها في النمو والتطور الاقتصادي.

وقد عبّر أبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، عن ذلك بوضوح، حينما صرح غداة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أن النصر العسكري لا يستقر ولا ينجح إلا إذا دعمه «صلح»، بمعنى أن الوسيلة التي تمكّن إسرائيل من الاحتفاظ بما أنجزته من انتصارات عسكرية هي الدخول مع العرب في عملية السلام، ولكن بطبيعة الحال وفقاً لتصورها لشكل هذا الصلح ومدى توافقه مع متطلبات أمنها وسلامتها.

ويرتبط التحول في أسلوب إسرائيل بالتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي وانعكست بدورها على مناهج العلاقات الدولية، بظهور ما أطلق عليه «الدبلوماسية الاقتصادية» وتراجع العامل العسكري نسبياً، فضلاً عن المتغيرات المحلية والإقليمية في المنطقة العربية. لذا، فإنها ارتأت الاستعاضة قدر الإمكان عن الحلول العسكرية الباهظة التكلفة بحلول سياسية، لا تتناقض مع مبادئها وأهدافها العامة، تمكنها من الحفاظ على مكاسبها وتعزيزها، وتوسيع رقعة مجالها الحيوي، وتعميق تغلغلها في دول المنطقة، وتعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

ظهر العديد من الدراسات التي تؤيد ما سمي بـ «الغزو الاقتصادي» بديلاً ولو موقتاً من «الغزو العسكري» للوصول بطرق سلمية إلى الأهداف نفسها التي شنّت من أجلها الحروب. ومن تلك الآراء ما عبّر عنه المؤرخ الإسرائيلي، يعقوب تالمون، في معرض تحليله نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، قائلاً: «إذا اقتلعت جهود السلام لن نخرج من الأزمة أكثر قوة وأكثر ثقة، بل سيزداد الحصار علينا وتصبح الحروب أكثر تواتراً وتزداد عزلتنا، ومن دون سلام لن يكون لنا وجود. إن حدوداً أضيق لا تعني تقويض الكيان».

وبهذا، فإن المفهوم الاستراتيجي للسلام لدى إسرائيل لا يعني ضرورة إحداث تغيير في نمط السلوك السياسي العربي تجاه إسرائيل فحسب، ولكن يجب عليهم التسليم بالمطالب الأمنية والإقليمية الإسرائيلية. إن السلام لا يتحقق بتخلي

العرب عن حالة الحرب معها فقط، ولكن بتقديم تعهدات أمنية محددة أيضاً، بينما لا يعني إنهاء حالة الحرب تخليها عن امتلاك قدرة ردع عسكرية (نووية بالدرجة الأولى). وبهذا فإنها تتوخى تحقيق الآتي:

أ ـ حسم التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالحها، استناداً إلى تفوق نوعي وتكنولوجي، واحتكار للقدرات النووية، كرادع مباشر يحول دون حدوث تهديد لأمنها.

ب ـ استكمال ضبط الوضع الأمني الإقليمي من خلال ترتيبات تضمنها الاتفاقيات السياسية المبرمة مع الدول العربية (الاتفاقيات الخاصة بالوضع في سيناء، والأراضي الفلسطينية تحت الحكم الذاتي، والجولان مستقبلاً ـ صلاحيات دولية لمراقبة الأوضاع والنشاطات العسكرية للبلدان العربية ـ نظم أمنية متنوعة).

ج ـ تسليم الجانب العربي بالمطالب الإقليمية الإسرائيلية، والتي تتذرع بشأنها بالعديد من الحجج التي تقوم على اعتبارات سياسية وأمنية وأسانيد دينية تاريخية (القدس).

د ـ جعل العلاقات الاقتصادية والثقافية وأشكال محددة من المشروعات المشتركة جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقيات السياسية التي تُبرم مع الجانب العربي، بمعنى أن يكون نجاح السلام مرهوناً بإقامة هذه العلاقات، التي تُعتبر شرطاً رئيسياً للوصول بالمنطقة إلى مرحلة التطبيع.

تباينت التفسيرات العملية لهذه المفاهيم ارتباطاً بتباين الاتجاهات داخل إسرائيل من جهة، واختلاف الوقت والظروف من جهة أخرى، فبينما دعا حزب «العمل» إلى ما أسماه بـ «الحلول الإقليمية الوسط»، والتي يتم بمقتضاها التنازل عن بعض المناطق ـ وبخاصة ذات الكثافة السكانية الفلسطينية ـ مقابل الحصول على السلام، نادت الأحزاب الدينية وتكتل «الليكود» بـ «تكامل أرض إسرائيل». وعلى الوتيرة نفسها أيضاً جاءت نظرة كل منهم إلى إشكالية العلاقة مع الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية (الوطن البديل ـ الحكم الذاتي لأجزاء من الضفة الغربية ـ دولة فلسطينية في غزة ـ الخيار الأردني/ الفلسطيني ـ الحلول الوسط الإقليمية . .).

وترتيباً على ما سلف، يمكن إيجاز الأهداف الرئيسية لإسرائيل من تحقيق السلام في المنطقة كما يلي:

- اكتساب «الشرعية الإقليمية»، بدلاً من الواقع الإكراهي بالقوة العسكرية. والمقصود بالشرعية الإقليمية من المنظار الإسرائيلي هو ما عبّر عنه يوسف تكوه، ممثلها الأسبق في الأمم المتحدة، بقوله: «القبول بإسرائيل واستمرارها في البقاء على أساس الاعتراف القانوني بالوجود الإسرائيلي، ليس شكلاً، لكن بكل ما يعنيه ذلك من إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية الكاملة مع العرب..»، بما يعني الاعتراف بصحة الادعاءات الصهيونية بشأن العلاقة «التاريخية/الدينية» بين اليهود وما يسمى «أرض إسرائيل»، وحقوقهم فيها.

- السيطرة والتحكم في المنطقة، وبما يمكنها من جذب المهاجرين اليهود من أنحاء العالم من جهة، وإتاحة الفرصة للتعايش بين العرب واليهود حتى داخل إسرائيل، ومن ثم دمج خبرة وتكنولوجيا الغرب مع التقاليد والثقافة المشتركة للشعبين، وبحيث تصبح إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط.

- تغلب الاقتصاد الإسرائيلي على مشاكله المزمنة (قلة الموارد ـ صغر الحجم ـ المقاطعة العربية ـ الاعتماد على المعونات الخارجية..)، والاستفادة من مزايا اندماجه في إطار اقتصادي ضخم وغني (فتح أسواق للمنتجات الإسرائيلية ـ استثمارات ومشاريع مشتركة ـ الجمع بين المال والتكنولوجيا والقوى البشرية ـ سياحة)، بما يساعده على التطور والنمو، ويخفض من نفقات الدفاع والأمن، لصالح تحسين الأوضاع المدنية.

- توفير احتياجات إسرائيل من المياه، بإقامة نظام إقليمي يمكن من خلاله تخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتأمين حصصها فيها.

إذا لم تتخل إسرائيل في تعاملها مع العرب عن استراتيجية القوة العسكرية، وإنما تعمل على الاستفادة من خيار السلام من دون التنازل عن منطق القوة، بل إنها تُزاوج بين وظيفتي القوة العسكرية وعملية السلام، وتُفرغ الأخيرة من مضمونها وتجعلها بديلاً جديداً يؤدي وظيفة القوة العسكرية. يؤكد ذلك قول شمعون بيريس: «نحن نواصل تعلم الحرب، إلا أننا لم نعد نفعل ذلك لإعلان الحرب، بل للحفاظ على السلام وصدّ العدوان، لأن الوقت لم يحن بعد لتفكيك أسلحتنا وإعادة جنودنا إلى بيوتهم». كما يقول في موضع آخر: «إن هناك علاجاً بديلاً.. معاهدات ثنائية ومتعددة تتجاوز حدود البلدان المعنية وتغطي كامل المدى للصواريخ الفتاكة، أي معاهدات تغطي كل المناطق».

على المستوى الاستراتيجي تسعى إسرائيل بمقتضى عملية السلام إلى أن يكون لها الدور المسيطر في المنطقة عسكرياً واقتصادياً، وهذا ما عبّر عنه أبا إيبان قبل حوالى ٢٥ عاماً قائلاً: «إن أمل إسرائيل هو أن تصبح الولايات المتحدة الصغرى. نحن لا نريد أن تكون لنا علاقات مع الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان. ولكننا نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادي»، بمعنى أن تكون علاقة إسرائيل بالدول العربية علاقة هيمنة ونفوذ وسيطرة، تخضع فيها الأخيرة لإرادتها، وهو ما عبّر عنه شمعون بيريس صراحة في كتابه: **الشرق الأوسط الجديد**، قائلاً: «من المستحيل التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجري في الأماكن البعيدة؛ من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلومتر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلومتراً من مركز وجودنا؛ فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع، بل أبعاد قابلة للدفاع. بكلمات أخرى، علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة..»[١٨].

٢ ـ الاستراتيجية العربية تجاه السلام مع إسرائيل

إن حقيقة وجود المشروع القومي والنظام الإقليمي العربي لا ينفي عنا حقيقة أخرى، وهي غياب «الإرادة العربية» في بلورة «المشروع القومي» إلى واقع ملموس، ومن ثم صياغة نظرية واضحة لـ «الأمن القومي العربي»، تتمتع بآليات فاعلة يمكنها قيادته وتوجيهه بما يتفق مع الغايات والمصالح القومية المنشودة، وتتجاوز بذلك الإطارات القطرية الضيقة، وتتمكن من مواجهة التحديات والضغوط الداخلية والخارجية على حدّ سواء.

أما بالنسبة إلى الاستراتيجية العربية سواء إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، أو في مواجهة إسرائيل باعتبارها أمراً واقعاً في المنطقة، وإذا كانت هناك أركان أساسية لا بد من توافرها لأي استراتيجية ناجحة (هدف واضح ومحدد يجري التخطيط للوصول إليه ـ إرادة تعي الهدف وتحشد له الإمكانات اللازمة لتحقيقه ـ إطار زمني محدد لإنجاز الهدف ـ آليات مناسبة للتنفيذ)، فإن الأمر يقتضي طرح ملاحظات أساسية عدة حول الواقع العربي، وهي:

---

(١٨) المصدر نفسه.

أ ـ يوجد تباين واضح في الرؤية العربية تجاه طبيعة الصراع، فهناك من يراه صراعاً بين القومية العربية والصهيونية العالمية ومن ورائها الغرب؛ أداته إسرائيل، وغايته القضاء على المشروع العربي[١٩]، ومن ثم تكون المواجهة فيه بمنزلة «فرض عين» على الأمة العربية كافة دفاعاً عن أمنها، بل وجودها أيضاً. وهنا يكون الصراع صراع وجود. وآخر يكيفه على أنه صراع فلسطيني ـ صهيوني يتوجب على العرب مساندة شعب شقيق على استعادة حقوقه السليبة، أو بعضها على الأقل. وهنا تكون المواجهة بمنزلة «فرض كفاية»، يكاد أن يلقي عبئه على عاتق دول المواجهة، وهنا يكون الصراع صراع حقوق وحدود. ومكمن الخطورة هنا هو الخلاف على الهدف الاستراتيجي.

ب ـ إن الدول العربية لم تكن تملك إرادتها، سواء عندما بدأ المشروع الصهيوني في التبلور بصدور وعد «بلفور» عام ١٩١٧، أم لدى قيام «إسرائيل» عام ١٩٤٨. وعندما تفجر الوعي القومي وازدهرت حركة التحرر الوطني، وبخاصة بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، وتوالي استقلال الدول العربية، تناوشتها عوامل الفرقة لتتعثر محاولات الحشد، وتعود جهود الاتفاق على وحدة الهدف إلى نقطة الصفر.

ج ـ إن هناك متغيرات فاعلة ومؤثرة ظلت تتوالى على جوهر الصراع ومحدداته وأبعاده ونطاقاته، وتنعكس على موازين القوى بين أطرافه بالتالي، ولم يدرك الطرف العربي أن عامل الوقت يتسرب من بين أصابعه، فظل في أغلب الأحيان عاجزاً عن مواكبة ما يحدث على ساحة الصراع، وعلى سبيل المثال فإنه بعد حروب ثلاث لم تعد إسرائيل موجودة باعتبارها أمراً واقعاً في المنطقة، تحميها وتدعم تفوقها على العرب أعتى القوى العالمية فحسب، ولكنها تمكنت من ابتلاع بقية الأرض الفلسطينية ومعها أجزاء من دول عربية أخرى. وهكذا ظل الفكر الاستراتيجي العربي خلف الأحداث وليس سابقاً أو على الأقل مواكباً لها.

د ـ في ظل غياب الهدف والإرادة والإدراك السليم لعامل الزمن، يصبح من الصعب وضع الاستراتيجية الواضحة، ويستحيل توفير آليات فاعلة، ومن ثم فقد بقيت الجامعة العربية على حالها من الضعف، وأضحت مجرد وعاءً لتجميع خلافات أعضائها، بدلاً من أن تكون أداة توحيد لإرادتهم، وغدت أقرب ما تكون ساحة للقاءات مراسمية للقادة العرب ثم ينفضون آفلين إلى همومهم ومصالحهم الذاتية.

(١٩) حماد، «خبرة التسويات القائمة والجارية،» ص ١١٢ ـ ١١٤.

ولكن لم يحل ذلك دون استقرار مبادئ ثلاثة محددة في أعماق الوجدان العربي منذ بداية الصراع، وحتى الآن، وهي:

أ ـ رفض إضفاء صفة الشرعية على اغتصاب إسرائيل لفلسطين العربية، من منطلق قومي بحت، واستشعار حقيقة وأبعاد دورها في خدمة المشروع الصهيوني وخطره المحقق على كيان ومصالح ومقدسات الأمتين العربية والإسلامية بوجه عام، وعلى دول منطقة المشرق العربي بصفة خاصة.

ب ـ الإصرار على مواصلة مساندة الشعب العربي الفلسطيني، إن لم يكن لاستعادة كامل حقوقه المشروعة، فللإبقاء على هويته، واستمرار بث بذور المقاومة لدى أجياله إيماناً باستمرارية الصراع.

ج ـ بقاء جذوة من الأمل في دحر المشروع الصهيوني والمشروعات الدخيلة كافة على المنطقة، التي تعمل تحت شعارات براقة وتستهدف التمكين له وتحقيق أهدافه على حساب المشروع القومي.

لذلك لم يخل العمل العربي المشترك في أعلى مستوياته، متمثلة في مؤتمرات القمة العربية[(٢٠)] من محاولات بدت فيها ملامح من الصدق والجدية لوضع أسس استراتيجية عربية فاعلة تطبيقاً للمبادئ الثلاثة السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أظهر مؤتمر أنشاص عام ١٩٤٦، على الرغم مما كان يشوب الواقع العربي وقتذاك من سلبيات بحكم طبيعة معظم الأنظمة الحاكمة، وتحكم القوى الأجنبية المستعمرة في مقاديره، وظروف المجتمع الدولي غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، قدراً من الوعي بقومية الصراع، ونوعية العدو[(٢١)].

ثانياً: جاء مؤتمرا قمة القاهرة في كانون الثاني/يناير، والإسكندرية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٤ ليضعا أول علامة إرشادية إيجابية لإمكانية صياغة استراتيجية عربية موحدة جادة، سواء إزاء الصراع الشامل مع إسرائيل، أو في مواجهة موقف جزئي محدد في إطار هذا الصراع (تحويل مجرى نهر الأردن). ومما يميز المؤتمرين

---

(٢٠) للرجوع إلى نصوص قرارات وبيانات القمم العربية: انظر الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية، القمم العربية: <http://www.arableagueonline.org/las/arabic/conference.jsp>.

(٢١) نص البيان الصادر عن المؤتمر على أن: «قضية فلسطين جزء لا يتجزأ من قضايانا القومية الأساسية..»، وأن: «الصهيونية خطر داهم ليس على فلسطين وحدها، بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً. ولذلك فقد أصبح الوقوف أمام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعها..». كما حدد المؤتمر أيضاً السبل التي يجب إتباعها لمساندة الشعب الفلسطيني وحماية عروبة فلسطين والدفاع عنها في حالة تعرضها للاعتداء، ومساعدة عرب فلسطين بالمال.

مولدهما من رحم الخلافات والتباينات التي سادت المنطقة العربية وقتذاك (حرب اليمن ـ قضية القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة ـ الخلافات بين النظام في مصر وحزب البعث، وتداعيات الانفصال في سوريا ـ قضية الجنوب والخليج المحتل ـ شراسة التدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية بالمنطقة . .). لقد طرح المؤتمران إمكانية بلورة إطار عربي موحد، في صورة خطة استراتيجية بدت متكاملة، من حيث: قدر من وضوح الهدف[٢٢]، وإرادة الحشد[٢٣]، والتوقيتات[٢٤]، والآليات[٢٥].

(٢٢) «بما أن وجود إسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربي، لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائياً»؛ ووضع الخطط اللازمة لاسترداد فلسطين، مستخدمين الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية، وخصوصاً لمنع إسرائيل من تحويل مياه مجرى نهر الأردن. «إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني في ظل إرادة واحدة، وأن يستمر السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره».

(٢٣) «حشد جميع الطاقات العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية، أن تضع القيادة العامة الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف، وما يستلزمه من قوات ومعدات وأموال ووقت. وأن تبين كل دولة، في تفصيل مقدرتها على تقديم العون البشرى والمالي لاستكمال قوات الدول العربية المحيطة بإسرائيل والتي تحتاج إلى هذا العون، وأن تحدد مساهماتها في حمل مسئولياتها تجاه هذا الهدف القومي. ورصد مبلغ ١٥٠ مليون جنيه إسترليني لشراء الأسلحة والمعدات وإقامة المنشآت الرئيسية، وتخصيص مساهمة في الإدامة، مبلغ إضافي وقدره أربعة وعشرون مليونا وثمانمائة ألف جنيه إسترليني، تسدد بواقع خمسة ملايين جنيه إسترليني كل عام لمدة خمس سنوات. مليون جنيه إسترليني ميزانية للعام الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية، على أن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة، وللدول الراغبة أن تساهم بأكثر من المبلغ المعين لها. يتم حشد القوى المخصصة من العراق وسوريا والسعودية لنجدة الأردن ولبنان لتنطلق إلى أهدافها في حالة حصول أي اعتداء من إسرائيل أو احتمال حصول هذا الاعتداء. كما تلتزم سائر الدول العربية بأن تكون قواتها متأهبة لرد العدوان فوراً».

(٢٤) إن الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين: هدف قومي نهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني. هدف أولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول، التي تجري فيها روافد نهر الأردن، حرية العمل العربي في الأرض العربية، وهذا إلى جانب الوسائل السياسية والاقتصادية، هو الذي تقرر في مؤتمر القمة العربي الأول، تأميناً للتنفيذ الفوري للمشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وإحباطاً لمشروعات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. يبدأ بتنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وروافده فوراً ويعطي للمقاولين الإذن بمباشرة العمل.

(٢٥) «من الناحية العسكرية: إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً وذلك حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التي صدق عليها مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة في حزيران/ يونيو ١٩٦١، وحسب المرتبات التي وافق عليها رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية بتاريخ ٨/ ١/ ١٩٦٣»، من الناحية الفنية: إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، وتشكيل لجنة للمتابعة والتنفيذ برئاسة الأمين العام للجامعة من ممثلين للملوك ورؤساء الدول الأعضاء منضماً إليها ممثل فلسطين لدى مجلس الجامعة لمتابعة تنفيذ القرارات السابقة الذكر، وتجتمع دورياً بدعوة من الأمين العام، وتقدم تقريراً بنتائج كل اجتماع لها إلى رؤساء الدول الأعضاء».

ثالثاً: وإذا كانت الخلافات العربية قد قوّضت المحاولة الأولى الجادة لبلورة استراتيجية عربية واحدة، فإن قرارات مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، وإن لم ترتفع إلى مستوى جسامة نتائج عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ على واقع الأمة ومستقبلها، بوضع استراتيجية قومية موحدة ومتكاملة لمواجهة هذا الموقف، إلا أنها حرصت على تأكيد الصمود العربي ورفض الاستسلام تحت وطأة الهزيمة وضياع الأرض، برفع شعار الـ «لاءات» الثلاث: «لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل»، و«التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه»، وضرورة تضافر الجهود كلها لإزالة آثار العدوان، على أساس: «أن الأراضي المحتلة أراضٍ عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء»، فتم تخصيص دعم ماليٍ من الدول العربية النفطية للدول المتضررة من العدوان لدعم موقفها وصمودها في المعركة.

رابعاً: على الرغم من سلسلة الإحباطات التي عاناها الموقف العربي إثر عدوان ١٩٦٧، بدءاً بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٦٧، ومروراً بفشل مؤتمر الرباط عام ١٩٦٩، والخلافات التي واكبت قبول مصر مبادرة «روجرز» عام ١٩٧٠، وانتهاءً بأحداث «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠ في الأردن، والتي عمقت كلها الشعور بالتمزق والعجز العربي عن وضع الاستراتيجية المرجوة، فإنه لم يحدث أن بدرت أي إشارة تعكس اتجاه العرب للتخلي عن القضية القومية المركزية بالموافقة على تسوية دائمة مع إسرائيل، حتى إنه في ظل همه الرئيسي بوقف القتال بين الأشقاء الأردنيين والفلسطينيين لم يغفل مؤتمر القاهرة عام ١٩٧٠ تأكيد: «دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الإسرائيلي الغاصب».

خامساً: شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣، وإن خلت من مؤتمرات القمة العربية، أهم مراحل التخطيط الاستراتيجي والحشد القومي العربي، لمواجهة العدو الصهيوني، استعداداً لخوض حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، الأمر الذي أكد أن غياب الاستراتيجية العربية القومية لا يعني بالضرورة غياب الإرادة العربية في مواصلة الصراع، إدراكاً لطبيعة العدو وحقيقة أهدافه. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الموقف أثار تساؤلاً مشروعاً عما إذا كان نجاح العمل العربي المشترك رهن بإرادات منفردة لبعض دوله أكثر من ارتهانه بإرادة جماعية نظامية.

سادساً: حاولت الدول العربية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣

صياغة استراتيجية قومية تواجه بها نتائج حدثين تاريخيين على طرفي نقيض، وهما: هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ من جانب، ونصر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ من جانب آخر. ولكن بدا أن النتائج التي ترتبت على تلك الهزيمة أشد تجذراً في أعماق الوجدان العربي من هذا النصر، إذ اعتبرها الكثيرون تحولاً جوهرياً في موازين الصراع الاستراتيجي مع الصهيونية العالمية، بينما نظر البعض إلى النصر في إطار كونه مجرد تفوق في معركة تكتيكية في مواجهة إسرائيل.

وهكذا، وبدلاً من استثمار النتائج الإيجابية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، إذا بها توجه لتبرير سلسلة من التراجعات التي بدأت على المستوى التكتيكي لتنتهي إلى تنازلات على المستوى الاستراتيجي للصراع، فقد تحولت القضية من مواجهة المشروع الصهيوني إلى مجرد استرجاع الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام مع إسرائيل، حيث:

أ ـ ضمّنت قمة الجزائر (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣) قراراتها شروط إقامة سلام عادل في المنطقة (انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كلها، وفي مقدمها القدس ـ استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة)، مكتفية بترك الباب موارباً للاحتفاظ بالخط الاستراتيجي للصراع (التأكيد على أن استمرار الكفاح ضد الغزو الصهيوني مسؤولية تاريخية طويلة الأمد، تتطلب المزيد من البذل والتضحية).

ب ـ بلورت قمة الرباط عام ١٩٧٤ الهدف الاستراتيجي العربي المرحلي بالتركيز على التحرير واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره، واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وإقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادتها على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها، ومساندة الدول العربية لها إقليمياً ودولياً، مع التزام هذه الدول كلها بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني، وعرض قضية فلسطين باعتباره بنداً مستقلاً في الدورة (٢٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة، والعمل على تأييد وإنجاح المبادئ الواردة في القرار السياسي المطلوب استصداره من الجمعية، والمتضمن تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة.

سابعاً: على الرغم من محاولات مؤتمرات بغداد عام ١٩٧٨، وتونس عام ١٩٧٩، وعمّان ١٩٨٠ التي جاءت رداً على توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، بالرجوع إلى الجوهر القومي للصراع ضد الصهيونية، ووضع

الاستراتيجية القومية العليا المناسبة لذلك(٢٦)، إلا أن فاعلياتها ركزت على حشد الجهود لعزل مصر عربياً وإسلامياً من دون إحداث تحول نوعي في مسارات الصراع الاستراتيجي، بسبب غياب الدور المصري **أولاً**، وغلبة الدوافع الذاتية على مواقف الدول العربية، وافتقادها عوامل الثقة المتبادلة في ما بينها **ثانياً**، وتأثير التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في المنطقة **ثالثاً**، وأخيراً لنشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية بانعكاساتها السلبية على التماسك العربي. وباستثناء هذه القمة، فإنه لم تكن هناك ملامح لأي استراتيجية عربية عليا، بل كانت مجرد مبادئ عامة أقرب إلى الشعارات والأماني منها إلى خطط العمل.

ثامناً: قام مؤتمر فاس (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) ـ لأول مرة على مستوى النظام العربي ككل ـ بالاعتراف ضمنياً بإسرائيل، بإقراره مبادرة عربية للسلام من ثماني نقاط(٢٧)،

(٢٦) أ ـ جاء في بيان مؤتمر قمة بغداد: «إن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني.. وإن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها، وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية في سبيلها. . . وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه، وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها. وأن الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى إطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت أراضيها في عام ١٩٦٧ إلى الأمة العربية كلها لما تشكله الصهيونية وكيانها في الأرض المحتلة من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الأمة العربية كلها، وعلى مصالحها القومية الجوهرية، وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يحمل كل أقطار الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملكه من إمكانات..».

ب ـ أكد مؤتمر قمة تونس أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي طويل الأمد؛ وهو عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري، وأن الأمة العربية تناضل من أجل بلوغ السلام العادل المبني على مبادئ الحق والعدل والقائم على قاعدة استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتضمنت قراراته استراتيجية العمل العربي المشترك للمرحلة القادمة في المجالات كلها، بما في ذلك تعزيز القدرة العسكرية العربية، والإسراع بتعديل ميثاق الجامعة العربية.

ج ـ كانت قرارات مؤتمر عمان أكثر تفصيلاً وتحديداً في المجالات كلها، لا سيما على مستوى التعاون الاقتصادي العربي؛ فقد صادق على برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة، وأصدر قرارات تتعلق بتحقيق التوازن العسكري مع العدو الصهيوني، وسبل مواجهته على المستويين العربي والدولي. وصادق أيضاً على ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأكد الانعقاد الدوري لمؤتمرات القمة العربية.

(٢٧) **أولاً**: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كلها التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية. **ثانياً**: إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد ١٩٦٧. **ثالثاً**: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة. **رابعاً**: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة. **خامساً**: تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر. **سادساً**: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. **سابعاً**: يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات للسلام بين دول المنطقة كلها، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. **ثامناً**: يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وبما يمثل بدء مرحلة جديدة للاستراتيجية العربية وسط انقسام عربي واضح تجاه قضيتي الصراع مع إسرائيل، والحرب العراقية ـ الإيرانية. كما عكست المبادرة في الوقت نفسه انتقال مركز ثقل القرار العربي من دول «جبهة الصمود والتصدي» بعد أن خرج منها كل من العراق (بحكم ظروف الحرب مع إيران)، ومن بعده منظمة التحرير الفلسطينية (تأثراً بظروفها في لبنان، ثم نتيجة الغزو الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٨٢) ودول الخليج ومعها مصر.

تاسعاً: اتخذت الاستراتيجية العربية نقلة نوعية جديدة في قمة عمَّان ١٩٨٧، بدعوتها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام[٢٨]، وسماحها للدول العربية باستعادة علاقاتها بمصر[٢٩]، وهو ما يعني القبول العربي بمنهج التسويات المنفردة، وتغير مواقف الدول العربية المعارضة للتسوية إلى الاعتراف بإسرائيل في إطار مؤتمر دولي للسلام، لتتوالى الأحداث من «انتفاضة الحجارة»، حتى اتفاقية «أوسلو» الفلسطينية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٣، ومعاهدة «وادي عربة»، الأردنية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٤، ثم «انتفاضة الأقصى» التي تفجرت عام ٢٠٠٠، وتتعاقب معها مؤتمرات القمة العربية الدورية والطارئة لتصل إلى مؤتمر بيروت عام ٢٠٠٢، والذي طرحت فيه المبادرة العربية للسلام، والتي صارت منهاجاً أساسياً للموقف العربي تجاه الصراع.

عاشراً: بدأت خطوات الاستراتيجية العربية العليا منذ ذلك الوقت في السير باتجاه تطبيع العلاقات مع إسرائيل تعاقدياً أو واقعياً، ليتحول جوهر قضية العرب المركزية من كونها صراعاً عربياً ـ صهيونياً إلى مواجهة سياسية عربية ـ إسرائيلية، قوامها خلاف حول الحدود في ظل السلام واستحقاقات التسوية، تحكمه موازين

---

(٢٨) نصت قرارات المؤتمر على: «إن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ـ يدعو إليه أمينها العام وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع جميع أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، هو السبيل المناسب لتسوية النزاع تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الأراضي العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وتضمن إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.

(٢٩) نص بيان المؤتمر على: «إن الأمن القومي العربي لا تستكمل عناصره ولا تستوفى شروطه ومتطلباته إلا بتضامن كامل يشمل كافة أرجاء الوطن العربي ويمكن من حشد طاقات وقدرات الأمة العربية من أجل تحقيق الأهداف القومية.. ومن منطلق القناعة بوحدة الآمال والأماني والرؤية المشتركة لما يتهدد الوجود العربي ومستقبله من نوايا الشر والعدوان قرر القادة أن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها».

القوى الثنائية بين كل طرف من أطرافه وإسرائيل، بعد أن أخرجت سياسة التطبيع، فضلاً عن الظروف الداخلية والخارجية الضاغطة المصاحبة، أهم آليات الصراع وهو خيار استخدام القوة العسكرية أو حتى مجرد التلويح بها من حسابات العمل العربي المشترك، لتنفرد بها إسرائيل في مواجهة أي من الدول أو القوى العربية التي تواجهها في الزمان والمكان وبالقدر الذي تراه ملائماً لاستراتيجيتها الرامية إلى فرض سلامها الخاص في المنطقة.

يبقى أخيراً تساؤل محدد: هل كان في تقدير الدول العربية أن تقود استراتيجية التسوية إلى إحداث خلل في التوازن الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل على هذا النحو، من دون أن تحصل حتى على الحد الأدنى من استحقاقات السلام التي كانت تنشدها؟ أم أن تلك الدول قامت بما أطلقت عليه «هجوم السلام» بصورة ارتجالية من دون خطة مدروسة، أو حشد جيد للقدرات الذاتية وتهيئة للظروف المحيطة، وفي التوقيت المناسب، وبآليات فاعلة؟ أم أن الأمور أفلتت من بين أيديها بفعلها أو بفعل غيرها؟ أم هذه العناصر كلها؟

على أي حال، فشلت عملية السلام، ولم يتحقق الهدف المنشود منها، وباعتراف مؤتمر وزراء الخارجية العرب الاستثنائي الذي عقد في تموز/يوليو ٢٠٠٦، فإن الإجراءات أو السياسات كافة التي تبلورت في ما يسمى بعملية السلام قد فشلت[٣٠]، ذلك أنه لم يتحقق أي تقدم بالنسبة إلى الوضع الفلسطيني أو الأراضي السورية المحتلة أو مشكلة «شبعا»، بينما لا يزال الوضع متوتراً، ونزيف الدماء مستمراً. كل ذلك يحدث والدول العربية لا تزال تبدي استعدادها الدائم لتنفيذ التزاماتها كافة، في الوقت الذي تواصل إسرائيل التنكر لالتزاماتها، محتمية بالولايات المتحدة، ومطمئنة إلى أنها لا تواجه خطراً حقيقياً في ظل العجز والتفكك العربي، وغياب أي استراتيجية عربية، سواء لمواجهة الأوضاع الحالية، أم تحسباً لما يبدو واضحاً أنه يحاك حول المنطقة من مخططات، توضع بحق في مصاف المؤامرات[٣١].

---

(٣٠) حتى مؤسسو مؤتمر مدريد أقروا في اجتماعهم الذي عقد في ١١/ ١/ ٢٠٠٧ في ذكرى انعقاد المؤتمر بفشل الجهود الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة، وأجمعوا على ضرورة عقد مؤتمر دولي جديد لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. انظر: «مؤسسو مؤتمر مدريد يقرون بالفشل بعد ١٥ عاماً،» الجزيرة نت، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId = 1029583>.

(٣١) انظر كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، <http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id = 4354&level_id = 943>.

ثالثاً: الأمن القومي العربي: التهديد في ظل التطبيع

١ ـ القدرات العسكرية الإسرائيلية

أ ـ أسلحة الدمار الشامل[٣٢]

ليس خافياً خطورة امتلاك إسرائيل منظومة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، فضلاً عن وسائل حملها وإطلاقها بمستوياتها التكتيكية والاستراتيجية المختلفة. ولكن الأمر المثير للاهتمام حقاً هو مغزى استمرار حرصها على امتلاك تلك المنظومة وتطويرها في ظل مرحلة السلام وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وتمسكها، ولو بالقوة، بمنع أي دولة عربية من امتلاك سلاح نووي، ولا سيما مع رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وذلك في الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر وجود هذه القدرات على أمن البيئة في المنطقة وسلامتها.

ب ـ القدرات النووية الإسرائيلية[٣٣]

تعتمد الاستراتيجية النووية الإسرائيلية على الأسس التالية[٣٤]:

(١) عدم استبعاد الخيار النووي في مرحلة التوتر المسلح التي تسبق قيام الحرب، وإمكانية استخدام الأسلحة النووية ذات الأعيرة الصغيرة لتحقيق الردع النووي المحدود للخصم، بهدف الإسراع بوقف القتال وبدء المفاوضات السياسية في ظروف مواتية.

(٢) إمكانية توجيه ضربة نووية مسبقة، في حال توقع هجوم من أكثر من اتجاه، أو في حال عدم جدوى الوسائل التقليدية في درء التهديد وإحباط الخطر على أمن إسرائيل.

(٣) توجيه ضربات مضادة ضد أهداف مدنية كبرى ـ في حال تهديد إسرائيل ـ دفاعاً عن بقائها، وحماية للعمق من القصف أو الاختراق، وبخاصة في المنطقة الشمالية.

---

(٣٢) Center for Non-proliferation Studies, Weapons of Mass Destruction in the Middle East, «Israel: Weapons of Mass Destruction Capabilities and Programs,» Updated April 2006, <http://cns.miis.edu/research/wmdme/israel.htm#1>.

(٣٣) Lionel Beehner, «Israel's Nuclear Program and Middle East Peace,» 10 February 2006, <http://www.cfr.org/publication/9822/israels_nuclear_program_and_middle_east_peace.html>.

(٣٤) «السلام تحت مظلة السلاح النووي الصهيوني،» مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٢، <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-salam.htm>.

(٤) إمكانية اللجوء إلى الضربات الوقائية ضد المنشآت النووية في الدول العربية والإسلامية، لمنعها من امتلاك قدرة نووية تكتيكية.

(٥) التلويح بالرادع النووي، لدى توجيه ضربات تقليدية محدودة ضد بعض المناطق العربية (جنوب لبنان..).

(٦) مواصلة تطوير القدرات النووية، بما في ذلك الاستخدامات السلمية.

وتعمد إسرائيل إلى إحاطة قدراتها النووية بهالة من الغموض، إلا أن معظم المصادر تشير إلى امتلاكها ما يتراوح بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ قنبلة ورأس نووي وجهاز تفجير، تشمل قنابل نووية استراتيجية وتكتيكية، وقذائف صغيرة، بجانب عدد من القنابل الهيدروجينية. كما يتردد قيامها بتطوير قنابل «نيوترونية» تكتيكية قادرة على قتل الأفراد من دون المساس بالمباني والمنشآت، وهي مصممة لتعطي كمية زائدة من أشعة «غاما» المميتة، وذلك بجانب ألغام، وقذائف مدفعية نووية[٣٥].

وتتوافر لدى إسرائيل عدة وسائل عديدة ذات مديَات مختلفة لنقل هذه الأسلحة إلى أهدافها[٣٦]:

(١) جواً، الطائرات طراز «إف١٥» و«إف١٦»، الأمريكية الصنع، ويرجح أن يكون سرب الطائرات الـ «إف١٦» المتمركز في قاعدتي «نيفاتيم» و«رامون» مخصصاً لحمل الأسلحة النووية.

(٢) بحراً، تم تزويد الغواصات الإسرائيلية طراز «دولفين» الألمانية الصنع بصواريخ «كروز»، إذ نجحت تجربتها عام ٢٠٠٠ في إصابة أهداف على بعد ٩٥٠ ميلاً.

(٣) الصواريخ طرازات:

(أ) «أريحا/ ١، ٢، ٣» المتوسطة والبعيدة المدى، وصاروخ «أريحا/ ١» من تصميم إسرائيلي ـ فرنسي مشترك، وهو قادر على حمل رأس تقليدي أو نووي صغير نحو ١٠٠٠ كغم إلى مدى يتراوح ما بين ٥٦٣ ـ ٩٨٢ كم. أما «أريحا/ ٢»

---

(٣٥) أحمد خضر، «ترسانة إسرائيل النووية.. قنبلة موقوتة!! ـ شارون: العرب يملكون البترول ونحن نملك الكبريت ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ قنبلة نووية في الترسانة الإسرائيلية،» **مجلة الجزيرة** (٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، <http://www.al-jazirah.com/magazine/08072003/aa2.htm>.

(٣٦) المصدر نفسه.

فهو نموذج إسرائيلي مطور لسابقه، ويبلغ مداه نحو ١٥٠٠ كم. أما «أريحا/ ٣» فيصل مداه إلى ٢٥٠٠ كم[٣٧].

(ب) «شافيت» العابر للقارات، والذي أطلق قمر التجسس الإسرائيلي «أفق»، ويمكنه أن يحمل رأساً نووياً وزنه ٨٠٠٠ كغم، ويتردد أن مداه يصل إلى ٤٨٠٠ كم[٣٨].

٢ ـ الأسلحة الكيميائية والبيولوجية[٣٩]

تملك إسرائيل ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويقوم معهد الأبحاث البيولوجية في «نيززيونا» بتطوير وإنتاج تلك الأسلحة. وقد تم إعداد بعض طائرات «إف١٦» لحمل الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

كذلك، فقد تردد عام ١٩٩٣ أن معهد «نيززيونا» قام بإجراء أبحاث بالتعاون مع نظرائه في جنوب أفريقيا خلال الحكم العنصري لعمل «قنبلة بيولوجية عرقية»، بعزل «جين» مميز من سلالات عرقية معينة، ثم إيجاد فيروس أو ميكروب معدل وراثياً يهاجم حاملي هذا «الجين» فقط، ويتم نشر المرض عن طريق الهواء ومصادر المياه.

٣ ـ مخاطر التلوث من الإشعاعات النووية والنفايات الإسرائيلية[٤٠]

تزايدت خلال السنوات الأخيرة المخاوف من حدوث كارثة نووية يكون بطلها الأول مفاعل «ديمونة» (٣٥ عاماً) على وجه الخصوص، وذلك بعد أن خرجت تقارير من داخل المفاعل ذاته، تتحدث عن تآكل جدرانه العازلة، بما قد

---

(٣٧) للحصول على بعض المعلومات التفصيلية حول صاروخ «أريحا/ ١، ٢، ٣»، انظر: <http://www.israeli-weapons.com/israeli_weapons_missile_systems.html>.

ولمزيد من المعلومات حول الصاروخ (Shavit)، انظر: Federation of American Scientists [FAS], <http://www.fas.org/spp/guide/israel/launch/index.html>.

انظر أيضاً: <http://www.israeli-weapons.com/weapons/space/shavit/Shavit.html>.

(٣٨) أسعد عبد الرحمن، «القدرات النووية الإسرائيلية: حقائق ومغالطات،» **الاتحاد**، ٢/ ٩/ ٢٠٠٥، <http://www.al-vefagh.com/1384/840613/html/arabi.htm#s56397>.

(٣٩) أكد تقرير «مكتب تقييم التكنولوجيا» بالولايات المتحدة عام ١٩٩٣ أن إسرائيل تملك قدرات أسلحة كيميائية هجومية غير معلنة، وأسلحة بيولوجية غير معروفة أيضاً. كما أكد تقرير «مركز معلومات هارفارد» حول الأسلحة البيولوجية والكيميائية أن إسرائيل استخدمت غازات سامة في الستينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي في مناسبات متعددة، بل إن تاريخ استخدامها لهذه الأسلحة ربما يرجع إلى حرب عام ١٩٤٨. أشارت صحيفة **صانداي تايمز** عام ١٩٩٨ إلى امتلاك إسرائيل وسائل حمل هذه الأسلحة.

(٤٠) «مفاعل «ديمونة» الإسرائيلي والتلوث النووي،» معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس (أريج)، تموز/ يوليو ٢٠٠١، <http://www.arij.org>.

يؤدي إلى تسرب بعض الإشعاعات ويحدث أضراراً بيئية وصحية جمة لسكان المنطقة بشكل عام.

وأكد خبراء أردنيون أن المناطق الأردنية على امتداد الحدود مع إسرائيل تتعرض لإشعاعات نووية ونفايات سامة[٤١]. ولفتت مصادر طبية ومؤسسات صحية فلسطينية الانتباه إلى الانتشار الملحوظ للحالات المرضية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذه الفترة بسبب تسرب إشعاعات نووية خطيرة من مفاعل «ديمونة». كما نقلت صحيفة **الدستور** الأردنية يوم ٢٩/٨/٢٠٠٤ عن مستشفى الحسين في مدينة بيت لحم، أنه يستقبل أكثر من ٥٠٠ حالة مرضية من أنحاء الضفة الغربية سنوياً تتعلق بإصابات غريبة من بينها تشوّهات خلقية وأورام سرطانية.

ومن جهة أخرى، أصدرت وزارة الصحة الإسرائيلية[٤٢] تقريراً حول ارتفاع نسبة المصابين بمرض السرطان في المناطق المحيطة بمفاعل «ديمونة» في النقب وفي الساحل، وأوصت بتوزيع حبوب اليود للوقاية من مخاطر الإشعاعات النووية. وأعلن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أنه تم توزيع حبوب «لوجول» المضادة للإشعاعات النووية على المستوطنين القاطنين بالقرب من مفاعلي «ديمونة» و«ناحال سوريك»، في الوقت الذي رفع عدد من الفنيين والموظفين العاملين في المفاعلين دعاوى ضد الحكومة جرّاء أمراض سرطانية لحقت بهم، مطالبين بتعويضات مالية. كذلك فقد حذر الخبير النووي الإسرائيلي السابق، مردخاي فعنونو، الأردن من إشعاعات مفاعل «ديمونة»، بسبب توجيه المراوح والمداخن الخاصة بالمفاعل نحو البادية الأردنية، بدلاً من المستعمرات والمستوطنات اليهودية.

وقد أثار ممثلو السلطة الفلسطينية موضوع تسرب إشعاعات من مفاعل «ديمونة» خلال الاجتماعات الموازية لمؤتمر مدريد للسلام، وقدمت السلطة الفلسطينية مذكرة إلى الأمم المتحدة بهذا الخصوص. واتهمت بعض دول البحر المتوسط إسرائيل بتلويث مياه البحر، بإلقاء مخلفاتها النووية، كما علَقت أكثر من منظمة دولية علاقتها معها لهذا السبب، وبخاصة أن الدول العربية المطلة على

---

(٤١) «مفاعل ديمونة.. الغموض النووي!،» نشرة أخبار البيئة الأردنية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.4eco.com/2004/10/__6.html>.

وهي عرض لمحاضرة سفيان التل، المستشار الدولي في شؤون البيئة.

(٤٢) مناحم نانتس، «يهود يقاضون مفاعل ديمونة بسبب أمراضهم،» **معاريف**، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤ <http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=showsubject&subcategoryid=261&categoryid=36>.

البحر المتوسط قدمت شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة أثبتت فيها تزايد مستوى التلوث في مياه البحر، بجانب خروج سحب إشعاعات من مفاعل «ديمونة».

أ ـ نقل المخلفات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية(٤٣)

تتخلص إسرائيل حالياً من مخلفاتها الخطرة في منطقة «رامات حوفاف» الواقعة في صحراء النقب. وتشير التقارير الإسرائيلية ذاتها إلى معاناة المنطقة وسكانها من مشاكل بيئية كبيرة، فضلاً عن التخوف من احتمالات تلوث المياه الجوفية والتربة المحيطة بالمنطقة بالمواد الخطرة. وأشار تقرير لـ «مؤسسة السلام الأخضر» عام ١٩٩٨ إلى أنه يوجد في «رامات حوفاف» ما لا يقل عن ٦٠,٠٠٠ طن من المخلفات الخطرة معبأة في «براميل» غير محكمة، وأن السلطات الإسرائيلية بدأت منذ عام ١٩٩٧ في إحراق تلك المواد داخل محرقة خاصة.

ومن جهة أخرى، كشف تقرير لوزارة البيئة الإسرائيلية أن معالجة المواد الكيميائية في إسرائيل يتم بصورة غير سليمة تنذر بكارثة قد تصيب عدداً كبيراً من السكان بأخطار كيميائية. وأوضح التقرير أن هناك ٤٣٩ مخزناً للمواد الكيميائية تديرها ١٨٢ جهة لم تقم بخفض كمية المواد الكيميائية المخزونة لديها في منطقة عسقلان، وأن هذه المخازن غير جاهزة لمواجهة ظروف الحرب أو الأعمال العدائية. وأشار التقرير إلى أن خليج حيفا أصبح عرضة للمخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية التي قد تمسّ السكان بشكل مباشر وخطير(٤٤).

واكتشفت أيضاً محاولات إسرائيلية عدة لدفن النفايات النووية في بعض الأراضي الفلسطينية. أما بالنسبة إلى المخلفات الكيميائية والطبية السامة أو المواد الضارة الأخرى، فإن الدلائل تشير إلى قيام إسرائيل بتسهيل تهريبها إلى المناطق الفلسطينية. وهناك العديد من الحالات التي تم الكشف عنها في مناطق السلطة الوطنية، منها اكتشاف حاويات لنفايات خطرة من المواد المشعة والمسرطنة في كل من منطقة خان يونس ومنطقة جنين، وعند التحقق من طبيعة النفايات وجدت أنها تحوي مخلفات لصناعات عسكرية.

ومن جانب آخر اتهمت سوريا إسرائيل بدفن نفايات نووية ومشعة وسامة في

---

(٤٣) محمد خير الجمالي، «إسرائيل تنفث سمومها،» **الثورة** (دمشق)، ١٢/٨/٢٠٠٤. <http://www.thawra.alwehda.gov.sy>.

(٤٤) «إسرائيل تتحسب لكارثة كيماوية وتسرب نووي،» <http://www.greenline.com.kw/env&pol/036.asp>.

مرتفعات الجولان المحتلة، وقد ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) في ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦ أن دمشق قدمت تقريراً للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، اتهمت فيه إسرائيل بمواصلة دفن نفايات نووية مشعة وسامة في بعض المناطق في الجولان[٤٥].

ب ـ الصواريخ المضادة للصواريخ[٤٦]

وضعت إسرائيل خطة أطلقت عليها اسم «حوما»، تتضمن مشاريع عدة تكفل في محصلتها النهائية القضاء على فاعلية الصواريخ الباليستية العربية التي تخشى تهديدها للعمق الإسرائيلي. ويمثل الصاروخ المضاد «حيتس» جداراً يلف إسرائيل بسور من الوسائل المضادة للصواريخ ووسائل الإنذار التي ترتبط مباشرة بأقمار الإنذار الأمريكية، وذلك في إطار اتفاقات الشراكة الاستراتيجية الموقعة عام ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، والتي تلتزم فيها واشنطن بتحسين وتعزيز قدرات الردع والدفاع الإسرائيلية[٤٧]، إذ قامت الولايات المتحدة بتمويل أول جيل من هذا الصاروخ بنسبة ٨٠ في المئة من تكلفته[٤٨].

ويحوي الصاروخ المضاد «حيتس» نظام رادار حساس للغاية يمكّنه من تعقب الصواريخ الباليستية واعتراضها، وتبلغ سرعته تسعة أضعاف سرعة الصوت، ويمكنه اعتراض تلك الصواريخ قبل الوصول إلى أهدافها بنحو ٥٠ كيلومتراً. وتعود آخر تجربة ناجحة للصاروخ إلى كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من مواصلة عملية التطوير، فقد تردد مؤخراً أنه تجري حالياً دراسة وقف تطوير هذا الصاروخ بسبب ارتفاع كلفته، وتغييره بالصاروخ الأمريكي «ثاد»، وإن كانت الشركة المنتجة «لوكهيد» لن تتمكن من إمدادها به قبل عام ٢٠٠٩[٤٩].

---

(٤٥) «سوريا تتهم إسرائيل بطمر نفايات نووية في الجولان،» الجزيرة نت، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=368765>.

(٤٦) هيثم الكيلاني، ««الدول المارقة» في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكية،» إسلام أون لاين، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٠، <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic6.asp>.

انظر أيضاً: Federation of American Scientists [FAS], «Missiles,» <http://www.fas.org/nuke/guide/israel/missile/index.html>.

(٤٧) حسام سويلم، «أسرار صفقتي الصاروخ ARROW والقنابل الموجهة JDAM بين بوينج وإسرائيل،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، <http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/CI1R39.HTM>.

(٤٨) «إسرائيل تجرب صاروخاً مضاداً للصواريخ البالستية،» الجزيرة نت، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=66869>.

(٤٩) «إسرائيل تعتزم وقف تطوير «حيتس» وتعويضه بصاروخ أميركي،» الجزيرة نت، ٣/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1028728>.

واستكمالاً لمنظومة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ، قامت إسرائيل بالآتي[٥٠]:

- تطوير الصاروخ أرض/جو المضاد للطائرات طراز «هوك»، بتحويله إلى صاروخ مضاد للصواريخ، كما حصلت على الصاروخ «باتريوت/ ٢» الأمريكي الصنع.
- تجربة أسلحة الطاقة الحركية (Kinetic Energy Weapons) «KEW»، بإطلاق مقذوفات في مسار الصواريخ المعادية تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، وبنظام توجيه ذاتي وبسرعة تصل إلى ٤٠كم/ثانية، وذلك قبل أن يدخل الصاروخ المعادي في مرحلة الهبوط نحو الهدف. وكان من المتوقع إدخالها الخدمة عام ٢٠٠٥.
- تطوير أسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة (Directed Energy Weapons) «DEW»، والتي تعتمد على أنظمة أشعة موجهة عالية الطاقة تُسلط على جسم الصاروخ بطاقة تصل إلى ٢٠٠٠ ميغاواط، بحيث يتم تدميره في الجو.
- تجربة استخدام منظومات «الليزر» المضادة للصواريخ قصيرة المدى «كاتيوشا».
- توجيه الطائرات من دون طيار المحملة بمواد متفجرة إلى مواقع الصواريخ المعادية فور اكتشافها لتدميرها قبل إطلاقها.

ج ـ القوات التقليدية[٥١]

تحرص إسرائيل ـ باعتبارها هدفاً استراتيجياً دائماً ـ على أن تظل قوتها العسكرية التقليدية في موقع التفوق الحاسم، على قوات الدول العربية مجتمعة في أي مواجهة، لذا فإنها تعمل على تطويرها كماً وكيفاً، ولا سيما من حيث خفة الحركة والمباغتة وقوة النيران وكثافتها والقدرة التدميرية. وتتمثل أهم ملامح القوات المسلحة الإسرائيلية في ما يلي:

(١) بلغت ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٧ (١١,٣) مليار دولار، بما يبلغ ١٧ في المئة من إجمالي الميزانية[٥٢].

---

(٥٠) سويلم، «أسرار صفقتي الصاروخ ARROW والقنابل الموجهة JDAM بين بوينج وإسرائيل».

(٥١) حسام سويلم، «أبرز التطورات العسكرية والتكنولوجية الأخيرة في إسرائيل ـ (الحلقة الأولى)،» **الحرس الوطني**، العدد ٢٦٣ (أيار/مايو ٢٠٠٤)، <http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=138565>.

(٥٢) «٦٨ مليار دولار ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٧،» الجزيرة نت، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1028923>.

(٢) يبلغ إجمالي حجم القوات المسلحة الإسرائيلية العاملة نحو ٥٠٠,١٨٦ فرداً، منهم ٥٠٠,١١٧ مجنداً والباقي متطوعون، وتبلغ قوات الاحتياط ٤٥٠,٠٠٠ فرد يمكن تعبئتهم خلال ٧٢ ـ ٩٦ ساعة. يبلغ حجم القوات البرية ١٢٥,٠٠٠ فرد، وعند التعبئة ٥١٨,٠٠٠ فرد، والقوات البحرية ٧٦٠٠ فرد، منهم ٢٥٠٠ مجند، وعند التعبئة ١١,٥٠٠ فرد، والقوات الجوية ٣٥,٠٠٠ فرد، منهم ٢٠,٠٠٠ مجند، وعند التعبئة ٥٧,٠٠٠ فرد، والقوات شبه العسكرية ٨٠٥٠ فرداً، موزعين بين شرطة الحدود وحرس السواحل. يضاف إلى ذلك قوات الدفاع المدني.

(٣) تمتلك القوات البرية ٣٩٥٠ دبابة قتال رئيسية، منها ١٧٩٠ «ميركافا»، و١٦٤٦ دبابة أمريكية، والباقي دبابات روسية معدلة، و٩٦٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، و٣٧٠ قطعة مدفعية مجرورة من عيارات مختلفة، و٢١٢ راجمة صواريخ من أعيرة مختلفة، و١٨٩٠ مدافع هاون من أعيرة مختلفة بعضها ذاتي الحركة، و١٠٧ قواذف صواريخ تكتيكية أرض/أرض، و١٢٢٥ قاذفاً صاروخياً مضاداً للدبابات، و١٢٩٨ قاذف صواريخ أرض/جو قصيرة المدى.

(٤) يضم السلاح البحري ٥ غواصات، منها ٣ حديثة طراز «دولفين» المسلحة بصواريخ «كروز»، و٣ زوارق «ساعر٥» مسلحة بصواريخ «هاربون» و«غبرييل» البحرية، و«باراك» للدفاع الجوي قصير المدى، وطوربيدات عيار٣٢٤ مم، وهليوكوبتر SA-366 لقتال الغواصات، و١١ لنشاً طرازات «عاليا»، و«ساعر»، و«راشيف» مزودة بصواريخ «هاربون» و«غبرييل»، ومدافع ٧٦ مم، و٣٩ زورقاً سريعاً طرازات: «سوبر دفورا»، و«ناشال»، و«دبور»، و«بوب كات كاترمان»، وسفينتا إنزال برمائيتان متوسطتان، و٤ هليوكوبترات.

(٥) يمتلك السلاح الجوي ٦٨٨ مقاتلة، منها نحو ٣٥٠ طراز «إف/ ١٦»، وهي أحدث طائرات القتال الأمريكية، و١٥٠ مقاتلة قاذفة حديثة «إف/ ١٥»، و١٠٠ هليوكوبتر هجومية، و٦ طائرات للإنذار بوينغ ٧٠٧ مزودة بنظام فالكون، و١٨٦ هليوكوبتر نقل، و٤٢ طائرة حرب إلكترونية، و٢٥ طائرة إمداد جوي، و٢١ طائرة نقل جوي، و٣٠ طائرة اتصال جوي، و٣ طائرات استطلاع بحري، و٧٦ طائرة تدريب، و٢٠٠ طائرة من دون طيار.

(٦) لدى قوات الدفاع الجوي ٢٥ بطارية صواريخ، وأكثر من ١٢١٠ مدافع مضادة للطائرات من أعيرة مختلفة.

د ـ الأنشطة الأمنية الإسرائيلية

لم تخفف إسرائيل من أنشطتها الأمنية الموجهة إلى الدول العربية في ظل أجواء السلام، بل إنها حاولت استغلالها لزيادة هذه الأنشطة وتنويعها، سواء ما يتعلق منها بجمع المعلومات، أم ببث بذور التخريب المادي والمعنوي والسلوكي والعقائدي، اعتقاداً منها أن هذا المناخ قد يؤدي إلى نوع من الاسترخاء وتراجع الحذر الأمني لدى تلك الدول العربية. ولما كان المجال لا يتسع للتفصيلات، فسوف نكتفي بعرض مجرد نماذج معبرة عن تلك الأنشطة.

(١) مصر(٥٣)

استغلت إسرائيل السياحة إلى مصر لتكثيف نشاطها في مجال التجسس، فقد تبين أن الأكثرية العظمى من قضايا التجسس التي تم ضبطها عبر ما يزيد على ٢٥ عاماً كانت تخص إسرائيل، وأن عدد جواسيس جهاز «الموساد» الذين تم تجنيدهم والدفع بهم إلى مصر في السنوات القليلة الماضية بلغ حوالى ٦٤ جاسوساً، ٧٥ في المئة منهم مصريون، و٢٥ في المئة إسرائيليون(٥٤)، منهم على سبيل المثال الآتي(٥٥):

(أ) عام ١٩٨٥ قُبض على ٩ من عناصر «الموساد»، وصلوا ضمن فوجين سياحيين، وقد ضبط بعضهم في مدينة بور فؤاد في أثناء قيامهم بتصوير ورصد أماكن محظورة.

(ب) عام ١٩٨٦ ضبطت شبكة تجسس ضمت عدداً من العاملين في المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، وسيدة أمريكية تعمل في هيئة المعونة الأمريكية، وبحوزتهم أجهزة إرسال واستقبال وكمية من الأفلام والصور لوحدات من الجيش المصري.

(ج) عام ١٩٨٦ ضُبط ٤ جواسيس إسرائيليين، وفي عام ١٩٨٧ ضُبطت مجموعة أخرى بين السياح الإسرائيليين في مدينة شرم الشيخ.

---

(٥٣) «أشهر قضايا التجسس الإسرائيلي في مصر،» شبكة الأخبار العربية «محيط»، <http://www.arab.moheet.com/asp/report/1452361-3.htm>.

(٥٤) محمد جمال عرفة، «ضبط ٢٥ شبكة تجسس إسرائيلية في مصر خلال ١٠ سنوات،» إسلام أون لاين، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/Arabic/news/2000-12/07/article10.shtml>.

(٥٥) «جواسيس إسرائيل في المصيدة: إسرائيل لا تكف عن التجسس على مصر..رغم اتفاقية السلام!،» <http://www.yabeyrouth.com/pages/index2419.htm>.

(د) عام ١٩٩٦ قُبض على الجاسوس الإسرائيلي عزام متعب عزام وشريكه المصري عماد عبد الحميد بتهمة العمل لحساب «الموساد» لجمع معلومات عن المصانع في المدن الجديدة.

(هـ) هناك عدد آخر من القضايا لا يتسع المجال لعرض تفصيلاتها (إبراهيم مصباح عوارة، ١٩٩٠ ـ عبد الملك عبد المنعم، ١٩٩١ ـ شبكة آل مصراتي ـ عامر سليمان أرميلات، ١٩٩٢ ـ سمير عثمان أحمد علي، ١٩٩٧ ـ شريف الفيلالي، ٢٠٠٠ ـ شبكة تهريب السياح الآسيويين والروس إلى إسرائيل، ٢٠٠٢ ـ وليد أحمد لطفي هاشم، ٢٠٠٣. . .)[٥٦].

استغلت إسرائيل مناخ السلام أيضاً للعمل على الإفراج عن جواسيسها المقبوض عليهم، أو حتى المحكوم عليهم بالسجن. وعلى الرغم من شيوع مبادلة المتهمين بالتجسس بين مصر وإسرائيل على مدى نحو نصف قرن، إلا أن الفترة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ وحدها شهدت تسليم ٣١ متهماً في قضايا مختلفة (تجسس، ومخدرات، وتزوير عملة، وأنشطة أخرى)[٥٧]، كما أن إسرائيل عمدت إلى التحايل بتلفيق التهم بالتجسس لمصريين تسللوا أو دخلوا أراضيها على سبيل الخطأ، بقصد الضغط على السلطات المصرية لمبادلتهم بالجواسيس الإسرائيليين، وآخرهم عزام متعب عزام[٥٨].

ومن جهة أخرى، يشير بعض المصادر إلى أن نحو ٨٦ في المئة من جرائم تهريب وتزوير العملات في مصر قد ارتكبها إسرائيليون، في حين بلغت أعداد قضايا المخدرات المتهم فيها إسرائيليون أيضاً خلال ١٠ سنوات فقط ٤٤٥٧ قضية. وقد اعترف مصدر إسرائيلي بدخول نحو ٥٠٠ طن مخدرات إلى مصر سنوياً عن طريق إسرائيل[٥٩].

---

(٥٦) خديجة عفيفي وخالد ميري، «أسرار سقوط شبكة الجاسوسية الإسرائيلية الجديدة،» **آخر ساعة** (القاهرة) (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، <http://www.akhbarelyom.org.eg/akhersaa/issues/3552/0110.html>.

(٥٧) سيد عبد العاطي، «ملف تبادل الجواسيس بين القاهرة وتل أبيب: عزام لم يكن الأول.. ولا الأخير،» **الوفد**، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦، <http://www.alwafd.org/front/special_detal.php?id_spe=71>.

(٥٨) عبد الله الحوراني، «النظام الرسمي العربي ينحاز إلى الموقف الإسرائيلي،» شبكة البصرة، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/arabic/1204/horani_111204.htm>.

(٥٩) «إسرائيل لا تكف عن التجسس على مصر.. رغم اتفاقية السلام،» ٧/ ١١/ ٢٠٠٥، <http://www.crime.saudihit.com/article_detels.php?id=272>.

انظر أيضاً: محمد يوسف وعلي البلهاسي، «بعد كشف قضايا الجاسوسية ومافيا السائحين: حرب الجواسيس. . الصراع الخفي بين مصر وإسرائيل،» **مجلة الجزيرة** (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، <http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/10122002/ae7.htm>.

وهناك الكثير والكثير من التفاصيل حول أنشطة الاستخبارات الإسرائيلية في مصر، سواء ما يتصل منها بالتجسس بشكل مباشر، أم ما يتجه إلى عمليات المخابرات السياسية التي تستهدف خلخلة الاستقرار الاجتماعي بشقيه المادي والمعنوي، الأمر الذي لا يتسع المجال للاستطراد فيه[٦٠].

(٢) العــــراق

منذ احتلال الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣ فُتحت أبوابه أمام نشاط أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، فقد وصلت عناصر جهاز «الموساد» إلى بغداد مع الطلائع الأولى للقوات الغازية، وبعضهم من أبناء اليهود العراقيين الذين هاجروا إلى إسرائيل، لينضموا بذلك إلى أقرانهم في مراكز «الموساد» الموجودة في المناطق الكردية (السليمانية وإربيل) منذ سنوات. ومن ثم فقد أنشأوا قواعدهم في أهم المدن العراقية تحت ستار الأعمال والتوكيلات التجارية والمقاولات، وباشروا مهام محددة تتعلق بجمع المعلومات عن القدرات العسكرية العراقية، وتصفية العلماء الذين كانوا وراء مشروعات التسلح، ومحاولة الاستيلاء على تراث اليهود في بابل والحلة والموصل والعمارة[٦١]. ويتردد أن عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في العراق تجاوز ١٥٠ شركة، تعمل تحت سواتر غربية وعربية. وذكرت مصادر عراقية أن إسرائيل أقامت جسراً جوياً إلى بغداد لنقل شحنات ضخمة لحساب جهات عسكرية وشركات تجارية تعمل في القطاعات المدنية العراقية وفي إطار المجهود العسكري الأمريكي، وكذا لحساب تجار عراقيين[٦٢].

ويستهدف الوجود الاستخباري الإسرائيلي في العراق تحقيق مزايا استراتيجية تفوق في قيمتها بلا شك أي مكاسب اقتصادية، فهو لا يشارك في تقليم أظافر العراق وتجريده من قدراته العسكرية وخلخلة استقراره فحسب، ولكنه يمثل قواعد متقدمة تسمح له برصد ما يجري في كل من إيران وسوريا وتركيا ودول الخليج عن كثب، وتمكنه من القيام بأي أعمال سياسية أو تعرضية في هذه الدول إذا اقتضى الأمر ذلك.

تعددت مظاهر الوجود الإسرائيلي في العراق، بدءاً من المشاركة في عمليات

---

(٦٠) سمير محمود قديح، «شبكة جاسوسية للموساد في القاهرة تستغل الجنس وتنشر المخدرات ومرض الإيدز،» **دنيا الوطن** (غزة)، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.php?go= show&id=66045>.

(٦١) «المخابرات الأمريكية تنشئ المؤتمر الوطني العراقي المعارض،» ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٤، <http:// alnoha.com>.

(٦٢) **الحياة**، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤، كما أكدت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية ذلك لاحقاً.

التحقيق والاستجواب مع المعتقلين العراقيين في سجن «أبو غريب»، بتقديم الخبرات للمحققين الأمريكيين في كيفية التعامل معهم على غرار ما يتم مع الفلسطينيين، وهو ما ظهر جلياً في تشابه الأسلوبين (تغطية الرؤوس بالأكياس ـ القيود البلاستيكية المدببة ـ هدم المنازل بالجرافات . .).

ومن جانب آخر، ركز «الموساد» جهوده لإرساء قواعده في العراق، كعادته في محاولة اختراق المجتمعات العربية، على فئتين هما: الأقلية الكردية، و«المؤتمر الوطني العراقي» بزعامة أحمد الجلبي، وذلك على النحو التالي:

(أ) استند «الموساد» في مجال تحركه بين أوساط الأقلية الكردية إلى العلاقات الوثيقة التي ربطت المخابرات الإسرائيلية ببعض النخب من القيادات الكردية[٦٣] (مسعود البرزاني بوجه خاص) منذ ثلاثة عقود على الأقل، ومن ثم فقد اندفع إلى تعزيز محطته الاستخباراتية في كردستان، وتوسيع مجال عملها، بحيث أصبحت تشرف على تدريب الميليشيات الكردية في معسكرات تحت إشراف ضباط وخبراء إسرائيليين، في إطار ما سمي بالخطة «بي»[٦٤]. وعلى الرغم من النفي الإسرائيلي والكردي هناك توجد أعداد من عناصر «الموساد» التابعين لـ «قسم المخابرات الخارجية» شمال العراق، تحت ساتر رجال الأعمال الأكراد، كما أن المخابرات الأمريكية على علم مسبق بهذا الوجود.

(ب) تعود علاقة «الموساد» بالمؤتمر الوطني العراقي، وزعيمه أحمد الجلبي إلى عام ١٩٩٠، إذ كشفت صحيفة **يديعوت أحرونوت**[٦٥] أنه قام بعدة زيارات سرية لإسرائيل، كما التقى سراً بمسؤولين إسرائيليين في لندن مرات عدة تم خلالها بحث مستقبل العلاقات بين العراق وإسرائيل بعد سقوط صدام حسين، ورسم خريطة سياسية جديدة للشرق الأوسط. وأكدت الصحيفة أن المخابرات الإسرائيلية هي أول من قدم الجلبي إلى الأمريكيين، وساعدته على كسب ثقتهم، وإقناعهم بدعمه، ولا سيما أنه تعهد لهم في حال توليه السلطة في العراق بالاعتراف بإسرائيل وعقد معاهدة سلام معها، وإعادة ضخ النفط العراقي عبر خطوط أنابيب الموصل ـ حيفا.

---

(٦٣) انظر عرض أيمن الهاشمي لكتاب: شلومو نكديمون، «الموساد في العراق ودول الجوار،» ترجمة بدر عقيلي، مركز المقريزي للدراسات التاريخية، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٦، <http://www.alnoha.com/read10/3urdhLEkeetab.htm>, and <http://www.almaqreze.com/munawaat/artcl024.html>.

(٦٤) فهمي هويدي، «إسرائيل على ضفاف الفرات،» بوابة العرب، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤، <http://www.arabgate.com>.

(٦٥) **يديعوت أحرونوت**، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣.

وتؤكد العديد من المصادر، ومنها مجلة **الصورة الكبيرة** *(The Big Picture)* الأمريكية في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٤ أن المحامي الإسرائيلي مارك زيل (Mark Zell) قام بعد غزو العراق بعقد شراكة تجارة وأعمال في بغداد مع سالم الجلبي، ابن أخي أحمد الجلبي ومعاونه الرئيسي في الشؤون المالية والتجارية، وأن هذه الشراكة سهلت لشركات أمنية إسرائيلية الحصول على عقود «إعادة إعمار» ومهمات أمنية في العراق[٦٦]، كما أبرمت عقوداً لأكثر من ٥٠ محققاً إسرائيلياً للعمل في سجن أبو غريب في العراق[٦٧].

(٣) فلسطين

حرصت الاستخبارات الإسرائيلية على تجنيد أكبر عدد من العملاء في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة[٦٨]، واستخدمت بعضهم لكشف أماكن وجود واختباء ناشطين في المقاومة الفلسطينية، وساعد بعضهم الآخر في عمليات تهريب النفايات الإسرائيلية السامة والضارة لدفنها في الأراضي الفلسطينية.

ومن أهم واجبات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية العمل على تصفية الزعامات السياسية والعسكرية الفلسطينية، فقد ذكرت صحيفة **يديعوت أحرونوت** أن الجيش الإسرائيلي أعد قائمة اغتيالات لعدد من قادة الفصائل الفلسطينية على رأسهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، كما تحدثت عن خطة إسرائيلية أطلق عليها اسم «خلق الفرص» للرد على الصواريخ الفلسطينية، من بينها اغتيال أشخاص محدّدين من الجهاز العسكري لحماس والمنظمات الأخرى، وكل من له صلة بشبكات إطلاق الصواريخ.

وتعمد الأجهزة الإسرائيلية إلى تنويع أساليبها وفقاً للظروف المحيطة

---

(٦٦) سايمور هيرش، «قصة التواجد والتعاون بين الأكراد والإسرائيليين؟: الخطة (ب)،» ترجمة كهلان القيسي، شبكة البصرة، <http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/arabic/0604/kahlan_210604.htm>.

(٦٧) انظر: <http://www.nysol.se/arabic>.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل انظر: «العملاء الفلسطينيون: سرطان في جسد الانتفاضة،» شبكة فلسطين للحوار (المركز الفلسطيني للإعلام)١٠/ ١/ ٢٠٠٣، <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6954>;

صالح النعامي، «كيف بنت إسرائيل «جيشاً» من العملاء الفلسطينيين؟» <http://www.naamy.net/view.php?id=295>,

و**عملاء «إسرائيل» وأسرار اغتيال قادة المقاومة**، إعداد وتوثيق أسامة عبد الحق؛ تقديم رفعت سيد أحمد وعبد القادر ياسين (دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥)، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=12933&SecID=418>.

بالشخصيات المستهدفة بعمليات التصفية، فبينما تعتمد على ما يحقق عنصر الردع[٦٩] في ما يتعلق بالناشطين عسكرياً أساساً، سواء بالاغتيال المباشر (د. فتحي الشقاقي عام ١٩٩٥، ود. عبد العزيز الرنتيسي عام ٢٠٠٤)، أم التفجير عن بعد (م. يحيى عياش عام ١٩٩٦)، فإنها تستخدم العمليات السرية بالنسبة إلى الشخصيات السياسية تجنباً للتداعيات السلبية المترتبة (الشكوك حول مسؤولية الاستخبارات الإسرائيلية عن حدوث الانهيار المفاجئ لصحة الرئيس ياسر عرفات، بتجنيد بعض المقرّبين منه أو العاملين في مكتبه لدسّ مواد سامة زودتهم بها إسرائيل في طعامه[٧٠]، وهو الاستنتاج نفسه الذي أكده أوري أفنيري في تصريح لشبكة «جزيرة نت» بأن عرفات اغتيل بالسم من قبل إسرائيل (بالطريقة نفسها التي تمت بها تصفية قائد العمليات الخاصة في الجبهة الشعبية وديع حداد)[٧١]، على غرار محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس مكتب «حماس» في عمّان عام ١٩٩٧[٧٢] التي قام بها عملاء الموساد.

(٤) لبنـان

تتركز أولويات النشاط الاستخباري الإسرائيلي في الساحة اللبنانية على جمع أكبر قدر من المعلومات عن قدرات حزب الله ومخططاته وعلاقاته الخارجية ووضعه الداخلي، وكذا عن أبعاد النفوذين السوري والإيراني، والأنشطة الفلسطينية، بجانب أعمال الاستخبارات السياسية التي تستهدف إثارة القلق وعدم الاستقرار في لبنان، إذ:

(أ) تم اعتقال أعضاء شبكة إرهابية في مدينة صيدا ترتبط بجهاز «الموساد» في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ للقيام باغتيالات في لبنان، وكشف النقاب عن قيامها بتنفيذ سلسلة اغتيالات على مدى سبع سنوات شملت مسؤولين بارزين من حزب الله (علي حسن ديب الملقب بأبو حسن سلامة) وفصائل فلسطينية (جهاد أحمد جبريل)، كما تبين تلقي أفرادها دورات تدريبية داخل إسرائيل وخارجها[٧٣].

---

(٦٩) انظر موقع «أخبارنا» بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٦، <http://www.akhbaruna.com>.

(٧٠) عامر مخيمر الحنتولي، «سموم بطيئة المفعول في طعام عرفات،» منتدى منار للحوار، ٣١/١٠/٢٠٠٤، <http://www.manaar.com>.

(٧١) وديع عواودة، «صديق شارون ينشر اعترافات ضمنية باغتيال عرفات،» الجزيرة نت، ٣١/١٢/٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1028495>.

(٧٢) «إسرائيل دسَّت السُم لعرفات،» رويترز، ١١/٨/٢٠٠٤.

(٧٣) «لبناني يعترف بسلسلة اغتيالات وتفجيرات لصالح إسرائيل،» أخبار سورية، ١٤/٦/٢٠٠٦، <http://www.news.syrianobles.com/news/index.php>.

(ب) اعتقلت سلطات الأمن اللبنانية عدداً آخر من اللبنانيين في أثناء العدوان الأخير على لبنان يقدر بنحو ٧٠ شخصاً، بتهمة التجسس لإسرائيل وتحديد أهداف القصف، نصفهم من سهل البقاع وجنوب لبنان، وكثير منهم كانوا أعضاء في جيش أنطوان لحد.

(ج) نقل عن مصادر أمنية إسرائيلية أن جهاز الأمن الخاص لحزب الله استطاع في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ تفكيك أخطر شبكات التجسس الصهيونية التابعة للموساد، والتي عملت في بيروت والجنوب اللبناني، وأنها تعدّ الأكثر تدريباً على أحدث الأجهزة الإلكترونية، إذ كانت مهمتها تحديد الأماكن والمخابئ السرية والشقق البديلة التي يستخدمها زعماء الحزب ووضع علامات إلكترومغناطيسية وفوسفورية على تلك الأماكن لضربها بمعرفة إسرائيل[(٧٤)].

(٥) الأردن

تعتبر الساحة الأردنية دائماً من أهم مسارح عمليات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ولكن جاءت معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل لتتيح مجالاً أرحب أمام أنشطة تلك الأجهزة، سواء في مجال المخابرات السياسية (التنسيق بين الجهازين للحصول على معلومات دقيقة حول الحالة الصحية للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في أثناء زيارته الأردن عام ٢٠٠٠)[(٧٥)]، أم العملياتية (محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس مكتب منظمة «حماس» في الأردن أمام مقره في عمّان عام ١٩٩٧ برش مادة قاتلة على وجهه)[(٧٦)].

هـ ـ الترتيبات الأمنية الإقليمية

إن الأمن الإقليمي هو ما تتوافق عليه دول إقليم معين والقوى المؤثرة فيه، من داخله أو خارجه، من مصالح وغايات وتهديدات مشتركة تقتضي منها صياغة

---

(٧٤) «شبكات التجسس في لبنان: حزب الله فكك أخطر شبكتي تجسس عملتا لصالح الموساد في بيروت والجنوب،» موقع فلسطين، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.falasteen.com/spip.php?page=archive&id_rubrique=64>.

(٧٥) محمد حسنين هيكل، **كلام في السياسة، قضايا ورجال: وجهات نظر (مع بدايات القرن الواحد والعشرين)**، ط ٥ (القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠١)، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٧٦) انظر تقرير تشحنوفر الذي قدم إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٩٨: «تقرير لجنة تشحنوفر الصهيونية حول محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)،» مركز الإعلام الفلسطيني، <http://www.palestine-info.info/arabic/terror/sijil/tshahnofer.htm>.

مواقف موحدة إزاءها. وهو ما يستوجب أن يكون للإقليم الأمني هوية واضحة، من حيث: حدوده؛ ومكوناته؛ وطبيعة قضاياه الأمنية؛ واتجاهات قوى وأطراف التوازن فيه؛ وأوجه اتفاقها وخلافها؛ وعناصر الأمن ومصادر التهديد، سواء لكل منها، أو لبعضها، أو لها جميعاً.

وقد أدى عدم اتفاق الدول العربية حول مفهوم محدد لأمنها القومي، وغياب آليات الدفاع عنه، إلى تباين المواقف إزاء طبيعة التهديدات والمخاطر وأولوياتها، بين مُطالب بضرورة بلورة هذه النظرية، وإرساء قواعد آلياتها الواقعية لكشف التهديدات والمخاطر التي تواجه المصالح والغايات القومية ومواجهتها من جهة، ومن جهة أخرى محبذ لإيجاد بديل إقليمي تدخل فيه قوى غير عربية (إسرائيل ـ إيران ـ تركيا)، أو فوق إقليمي (الشراكة الأورومتوسطية (برشلونة) ـ صيغة التعاون المتوسطي المعروفة بمجموعة «٥+٥» ـ برامج الشراكة من أجل السلام الذي يقوده حلف الأطلسي).

ويجادل دعاة الرأي الأول بأن إسرائيل لا تزال تمثل أهم مصدر تهديد للأمن القومي العربي، لأنها اغتصبت واحتلت أراضي دول عربية بالقوة، وتملك السلاح النووي، وترتبط بقوى عالمية كبرى منحازة لها، في الوقت الذي لا تزال التسوية السلمية معها متعثرة، في ظل خلل بالغ في موازين القوة الاستراتيجية مع الدول العربية[٧٧]، إضافة إلى أنه على الرغم من ظروف التمزق العربي الراهن، فإن ثمة أطروحات إيجابية ظهرت مؤخراً يمكن البناء عليها إذا صدقت النيات (آلية إدارة النزاعات وتسويتها التي وافق مجلس الجامعة العربية عليها عام ٢٠٠٠ ـ مجلس الأمن والسلم العربي ـ مشروع إنشاء محكمة عدل عربية ـ إنشاء منصب الأمين العام المساعد لشؤون الأمن القومي داخل الأمانة العامة للجامعة العربية[٧٨]، في الوقت الذي لم يعد ممكناً استئناف بناء نظام للأمن الإقليمي، إثر تعثر العملية السلمية، ولا سيما بعد توقف أعمال «لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي» ضمن ما كان يطلق عليه «الإطار المتعدد الأطراف لعملية السلام»، وما تبع ذلك من ظهور العديد من الإشكاليات الفنية والإجرائية والسياسية.

---

(٧٧) محمد عز العرب، «عرض أعمال ندوة: «نحو تشكيل تصور مصري للأمن الإقليمي» التي عقدت بالأهرام في ٥/ ٦/ ٢٠٠٥،» **الاتحاد**، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٥.

(٧٨) «تصور مصري للأمن الإقليمي والعربي: عرض أعمال ندوة: «نحو تشكيل تصور مصري للأمن الإقليمي» التي عقدت بالأهرام في ٥/ ٦/ ٢٠٠٥،» **أخبار الخليج** (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية)، ٧/ ٧/ ٢٠٠٥، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/arc_Section.asp?Sn=DRAS&IssueID=9967>.

وفي المقابل، يستند دعاة إقامة الترتيبات الإقليمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة صعبة مفعمة بالاضطراب والتوتر والغموض، تواجه فيها تحديات هائلة وتطورات متلاحقة؛ ومن ثم فقد أصبح مفهوم الأمن أكثر تعقيداً وتشعباً، إذ لم يعد يقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التقليدية، بل تجاوزها إلى المزيد من التفصيلات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والمياه، وأسعار الطاقة، والتنمية، والهجرة غير المشروعة، في الوقت الذي تفتقد المنطقة منظمة إقليمية تُعنى بقضايا الأمن الإقليمي، وبخاصة إزاء عدم قدرة جامعة الدول العربية على التصدي لمثل هذه القضايا. وبالتالي فإن التوصل إلى تسويات سياسية بين العرب وإسرائيل من شأنه إتاحة فرص متزايدة لإنشاء منظمة أمنية في منطقة الشرق الأوسط على غرار منظمة «الأمن والتعاون الأوروبي»، بحيث تشمل إلى جانب العرب كلاً من إسرائيل وتركيا، وربما باكستان، بغض النظر عن صعوبة ضم إيران إليها في ظل وضعيتها الحالية على المستويين الإقليمي والدولي[٧٩].

وعلى أي حال، فإن الجدال يتركز حول عدد من النقاط، يتمثل أهمها في ما يلي:

(١) عدم توصل الدول العربية عملياً إلى اتفاق محدد حول طبيعة مصالحها الإقليمية، وماهية الأخطار والتهديدات التي تجابهها، وبخاصة إزاء استمرار الارتباك والتخبط في الإدراك العربي لمفهوم «الأمن القومي»، ولا سيما منذ غزو العراق للكويت، وتمركز قوات أجنبية في المنطقة، الأمر الذي كرس غياب أي وجود ملموس لسياسة أمنية ودفاعية يمكنها من التعامل والتفاوض على المستوى العالمي باعتبارها كتلة إقليمية واحدة، وارتباط صياغة أي ترتيبات أمنية في المنطقة بطبيعة المصالح والمواقف الذاتية، وبخاصة بالنسبة إلى العلاقات مع إسرائيل، الأمر الذي أفقد النظام العربي مضمونه القومي، وعمَّق أزمة الثقة بين الأطراف العربية[٨٠]، وبما دفع البعض إلى المطالبة بإعادة النظر في الرؤية العربية لموضوع الأمن، وعدم التركيز فقط على ما يتعلق بالتهديد الإسرائيلي ومسائل ضبط التسلح[٨١].

(٧٩) العرب، المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٢) تباين الرؤى بين الأطراف الأساسية في القضية، فبينما ترى الولايات المتحدة وجود ارتباط قوي متبادل بين التقدم في عملية السلام وتهيئة الظروف السياسية الملائمة لبناء نظام الأمن الإقليمي، وأن كليهما يدعم الآخر، فلا تزال هناك خلافات جذرية في المفهوم بين الدول العربية وإسرائيل، إذ ترى الأولى أن إقامة نظام الأمن الإقليمي وتفعيله يجب ألا يسبق إبرام وتنفيذ التسوية السياسية على مسارات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بينما تصرّ إسرائيل على وضع التهديدات الموجهة لأمنها في الاعتبار قبل أي مصالح مشتركة أو برامج فاعلة للتعاون الإقليمي مع الدول العربية، ولا سيما أنها لا تتعجل بدء حوار جاد حول نظام الأمن الإقليمي، لكونه يتناول بالضرورة قضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل[٨٢].

(٣) غياب المحددات المتعارف عليها بالنسبة إلى الإقليم الأمني بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط[٨٣]، ولا سيما في ظل التباينات الكبيرة بين دولها (العرب ـ إسرائيل ـ إيران ـ تركيا)، على الرغم مما يفترضه النظام الأمني من ترتيبات ضرورية لتبادل المعلومات وشفافيتها، وتسويات خاصة للمشكلات الإقليمية والثنائية والمحلية، الأمر الذي يضاعف حجم المشكلة المتعلقة بإمكانية التوصل إلى نظام أمني إقليمي لهذه المنطقة[٨٤].

ومن جهة أخرى، هناك أمران يبدوان على جانب كبير من الأهمية، وهما:

- إن الترتيبات الأمنية الإقليمية الشرق أوسطية، وإن بدا أنها البديل الأكثر رواجاً، لكونه الأقرب وفاءً بالغرض المطلوب للغرب بإدماج إسرائيل في المنطقة وذوبان دول المواجهة العربية في وعاء أوسع، وبما يمكنها من فرض هيمنتها عليها مستقبلاً، فإن ذلك يصطدم بمشكلتين لا تظهر لهما حلول في المدى القصير على الأقل (إيران ـ إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل).

- إن البدائل الأخرى، وإن كانت لا تفي بهذا الغرض كسابقها، فإنه لا غنى عنها بالنسبة إلى الاستراتيجيات الغربية، ارتباطاً بمصالحها الذاتية، أو بتحقيق المصلحة الإسرائيلية، إما باعتبارها مرحلة انتقالية لتشجيع الترتيبات الإقليمية والتمهيد لها، أو باعتبارها عنصراً أساسياً يساعد على مضيها في طريق أبعد هدفه احتواء المنطقة وما حولها من مناطق حيوية.

---

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه.

وفي ظل عدم تبلور إطار أو ترتيبات أمنية إقليمية متفق عليها في المنطقة حتى الآن، فإن الحوار المتوسطي لحلف الناتو يعدّ أحد الإطارات الأمنية المهمة في هذه المرحلة (بدأ عام ١٩٩٥ مع كل من مصر والأردن وإسرائيل وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، بهدف بناء علاقات جيدة بين الحلف والدول المتوسطية، وتطوير الأمن والاستقرار الإقليمي، كما شمل أنشطة تدريبية تتضمن حضور برامج محددة في مدرسة الناتو في «أوبرميرجاو» في ألمانيا، وفي كلية الدفاع التابعة للناتو في روما).

وتعتبر قمة الحلف في اسطنبول التي عقدت عام ٢٠٠٤ نقطة البدء الحقيقية في توسيع عمليات الحلف خارج أوروبا، والانطلاق في توسيع مجالات التعاون بينه وبين شركاء آخرين جدد، إذ دعت الدول المتوسطية السبع المشاركة في الحوار إلى دخول مرحلة الشراكة الكاملة التي يتم من خلالها تعميق الحوار السياسي، ودفع التعاون في مجالات تأمين الحدود، ومكافحة الإرهاب، والتنسيق العملياتي، والإصلاح والأمني. ومن ثم، فقد دعت «مبادرة اسطنبول للتعاون» لأول مرة دول المتوسط إلى الاهتمام بعملية السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، والعناية بالشفافية في عمليات التخطيط العسكري والميزانية العسكرية في إطار إصلاح مؤسسة الدفاع. وتضمنت المبادرة أيضاً إقامة علاقات تعاون مع دول خارج الدائرة المتوسطية، مثل دول الخليج، تشمل تقديم استشارات في مجالات إصلاح ميزانية الدفاع، والتخطيط العسكري، والعلاقات المدنية/العسكرية، بجانب العمل المشترك لمكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في المعلومات ومراقبة المجال البحري، والتعامل مع مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها ومحاربة التهريب.

وتضمنت «مبادرة إسطنبول» أيضاً إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع دول الجوار المتوسطي، وإن تباينت مواقف تلك الدول في هذا الشأن، إذ رفضت مصر، وإن لم تمانع في إجراء تدريبات مع أي دولة من دول الحلف، خارج إطار استراتيجيته وخططه، التزاماً بموقفها المبدئي تجاه الأحلاف، كما ربطت تطور علاقاتها به بتقدم عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، بينما قبل المغرب إجراء مناورة موسعة مع الحلف قرب مياهه الإقليمية (ضمت حوالى ٣٠ ألف جندي و٢٠ سفينة وغواصات وحاملات طائرات)، للتدريب على محاربة الإرهاب في البحر، وحماية السفن التجارية والتصدّي لتحركات قادة الإرهاب وتنظيماتهم. وقامت الجزائر بتدريبات عسكرية مع الحلف في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥، تزامنت مع زيارة كاسحات ألغام تابعة للحلف إلى ميناء العقبة الأردني لمدة ثلاثة أيام.

وقد اشترط «الناتو» عدم الربط بين مبادرة التعاون والصراع العربي ـ

الإسرائيلي، وذلك تفادياً لبعض المشاكل السياسية، وعلى اعتبار أن هذه القضايا يتم مناقشتها بصورة أوسع في محافل أخرى، كما تم تقنين العلاقة على أساس تعامل الحلف مع كل دولة من دول المبادرة على حِدى (٢٦+١)، وأكد سكرتير عام الحلف خلال الاجتماع المشترك لوزراء خارجية «الناتو» ونظرائهم المتوسطيين (بروكسل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) أن التعاون سوف يتم في مناخ حرّ خال من أي ضغوط، وفي ظل احترام خصوصيات كل دولة وظروفها. وقد عبّرت مصر في هذا الاجتماع عن قلقها من عدم توضيح الحلف خططه التفصيلية لتحول الحوار إلى شراكة، وبخاصة إزاء التوترات القائمة في المنطقة، وأثارت أيضاً موقفه من انضمام ليبيا وسوريا ولبنان إلى الحوار، بما من شأنه تحسين صورته في المنطقة، مؤكدة أهمية الأخذ بالاعتبار أثر التسلح النووي الإسرائيلي في الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وربطت الجزائر نجاح الحلف بدعم علاقته مع دول المنطقة بوضوح موقفه تجاه الحقوق السياسية والأمنية العربية.

والجدير ذكره أن العديد من الدول العربية بدأت في اتخاذ مواقف مستقلة في مجال علاقاتها بحلف «الناتو»[٨٥]، إذ بادرت الكويت إلى الانضمام إلى المبادرة عام ٢٠٠٥، ثم عُقد فيها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مؤتمر للتعاون بين الحلف ودول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان: «مواجهة التحديات المشتركة من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون»، تم خلاله التوقيع على اتفاقية أمنية بينها وبين «الناتو»، تتعلق بتبادل المعلومات، وشارك فيها أيضاً كل من دولة الإمارات ومملكة البحرين[٨٦]، بينما لا تزال كل من العربية السعودية وعُمان تدرسان التوقيع على المبادرة، وإن كان من الواضح أن الرياض تنظر إليها بالاعتبار، إذ يجري الإعداد لعقد مؤتمر في الرياض في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧[٨٧] بعنوان: «قضايا التعاون الأمني ومبادرة اسطنبول للتعاون: تعزيز علاقات حلف شمالي الأطلسي ودول الخليج» برعاية كل من «مركز الخليج للأبحاث» و«معهد الدراسات الدبلوماسية» في وزارة الخارجية السعودية، و«قسم الدبلوماسية العامة» في حلف «الناتو».

---

(٨٥) «حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير،» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB86.HTM>.

(٨٦) «الكويت توقع اتفاقية أمنية مع حلف الناتو،» الجيران نت، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، <http://www.aljeeran.net/wesima_articles/iran_and_gulf-20061212-58214.html>.

(٨٧) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، «دول المجلس.. ومبادرة اسطنبول للتعاون،» **الشرق الأوسط**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦، <http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10250&article=39798>.

و ـ الأمن المائي

يبرز العديد من الحقائق باعتبارها تحديات مستقبلية للأمن المائي العربي، على النحو التالي:

(١) إن أكثر من ٦٠ في المئة من إجمالي المياه العربية ترد من خارج الوطن العربي.

(٢) تبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة حوالى ٢٠٠ مليون هكتار لا يزرع منها سوى ٤٧ مليون هكتار فقط، ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى نقص المياه.

(٣) محدودية الموارد المائية المتجددة، وتراجع نصيب الفرد من المياه بدرجة كبيرة، إذ يعتبر نصيب الفرد العربي من أدنى الأنصبة المائية في العالم، على اعتبار أنه تراجع من ٣٣٠٠ م^3 سنوياً عام ١٩٦٠، وإلى ١٢٥٠ م^3 عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٥٠ م^3 عام ٢٠٢٥، بسبب التزايد المطرد في عدد السكان[٨٨] (٣٠٠ مليون نسمة).

(٤) قلة كفاءة استخدام الموارد المائية، وضعف القدرة على تنميتها وترشيد استخدامها، سواء لقلة الوعي العام، أو لتدهور نوعية المياه بسبب التلوث.

(٥) تمثل المياه قضية حيوية بالنسبة إلى إسرائيل، ولا سيما إزاء تزايد العجز المائي لديها، وبما جعل تحقيق السيطرة على مصادر المياه العربية أحد الثوابت الأساسية في استراتيجيتها السياسية والعسكرية (كانت قضية المياه أحد أهم أسباب تخطيط الإسرائيلي لعدوان عام ١٩٦٧، والسيطرة على جنوب لبنان، كما بدا حرصها واضحاً على أن يكون ضمان حصتها من المياه هي أهم ورقة تساوم بها على الانسحاب من بقية الأراضي العربية خلال مباحثات السلام).

(٦) إن إسرائيل لا تهدف إلى التحكم بالموارد المائية العربية لمجرد الحصول على احتياجاتها المائية فحسب، ولكن بهدف الضغط على الدول العربية، لإشغالها، وإضعاف موقفها الاستراتيجي في مواجهتها.

ومن الناحية العملية، تمكنت إسرائيل بالفعل من تحقيق حلمها التاريخي بالوجود في الملفات المائية كلها لدول منطقة المشرق العربي[٨٩]، إن لم تكن قد هيمنت عليها بالفعل.

---

(٨٨) مغاوري شلبي، «الأمن المائي العربي: تهديدات مستمرة.. وتوصيات مكررة!!،» إسلام أون لاين، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa26-2-00/namaa1.asp>.

(٨٩) «إسرائيل وملف الأمن المائي العربي،» إسلام أون لاين، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa26-2-00/namaa3.asp>.

(١) الملف المائي الفلسطيني

تسيطر إسرائيل على حوالى ٨٠ في المئة من مياه الينابيع المتجددة، والتي تقدر بنحو ٦٥٠ مليون م^{3} سنوياً، وتبيع الـ ٢٠ في المئة الباقية للشعب الفلسطيني، وهو ما يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع.

(٢) الملف المائي السوري والعراقي

تحصل إسرائيل على نحو ٤٠ في المئة من مياه هضبة الجولان المحتلة، وبما يقدر بضعفي كمية المياه السطحية التي تغذّي بحيرة طبريا، والتي من المتوقَّع أن تصل إلى مليار م^{3} سنوياً (اتهمت دمشق إسرائيل في تقرير قدمته إلى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بمحاولة بناء سدّ على بعد عشرة أمتار من خط وقف إطلاق النار داخل المنطقة التي تحتلها من الجولان بهدف تجميع مليون م^{3} من المياه، الأمر الذي يحرم المواطنين في الجولان من المياه ويعدّ انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن)[٩٠].

ومن جهة أخرى، تعمد إسرائيل إلى الضغط على كل من العراق وسوريا بالتلاعب في حصصهما في مياه دجلة والفرات بالتنسيق مع تركيا بإقامة مشروعات مياه مشتركة بين البلدين (أشار تقرير للجامعة العربية في أوائل عام ٢٠٠١ إلى اتفاق تركيا وإسرائيل على إقامة ستة مشروعات للريّ من دون تشاور مع بقية الدول الواقعة على النهرين، ووصف هذه المشاريع بأنها: «خطر حقيقي على الأمن المائي العربي والأمن العربي عموماً»). وكانت تركيا قد وقعت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ اتفاقاً مبدئياً على تصدير كميات من مياهها إلى إسرائيل تقدر بنحو خمسين مليون م^{3} سنوياً، وبما يمثل نحو ٢,٥ بالمئة من احتياجات الأخيرة من المياه العذبة[٩١].

(٣) الملف المائي اللبناني

تستغل إسرائيل حالياً مياه «الحاصباني» و«الوزاني» بشكل كامل، إذ تحصل على ١٤٥ مليون م٣ سنوياً من خلال خط الأنابيب الذي مدته من نبع «العين» المتفرع عن نهر «الجوز» (أحد روافد نهر «الحاصباني»)، كما تقوم أيضاً بتحويل جزء من مياه نهر «الليطاني» إلى نهر «الحاصباني»، ومنه إلى بحيرة «طبريا» عن طريق محطة ضخّ قرب جسر «الخردلي».

---

(٩٠) «سوريا تتهم إسرائيل بطمر نفايات نووية في الجولان،» الجزيرة نت.

(٩١) «الجامعة العربية: تركيا وإسرائيل تهددان الأمن المائي العربي،» الجزيرة نت، ٥/ ٢/ ٢٠٠١،
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=3113>.

(٤) الملف المائي الأردني

لا تكتفي إسرائيل بالاستحواذ على مياه نهر «الأردن»، بل إنها تحظر على الأردن اتخاذ أي موقف منفرد لاستغلال هذه المياه بمنعه من إقامة أي سدود على النهر. وقد قننت اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن السيطرة الإسرائيلية، إذ اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين ٢٠ مليون م٣ من مياه فيضان النهر خلال الشتاء، وحوالى ١٠ ملايين م٣ من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، بجانب ١٠ ملايين م٣ تقدمها للأردن في توقيتات يحدّدها الأخير في غير فصل الصيف، ومع ذلك فإنها لم تنفذ الاتفاق، الأمر الذي جعل الأردن يعاني نقصاً في المياه ويسعى لشرائها من تركيا.

(٥) الملف المائي لمصر والسودان(٩٢)

يمثل التأثير في مياه النيل قضية محورية في الاستراتيجية الإسرائيلية، سواء لامتلاك أوراق للضغط على الأمن القومي لكل من مصر والسودان، أم للحصول على حصة من مياه النهر (ترجع أطماع إسرائيل في مياه النيل إلى عام ١٩٠٣، حينما طلب ثيودور هرتزل من الحكومة البريطانية تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، ثم تجدّد الطلب نفسه في أثناء محادثات السلام المصرية ـ الإسرائيلية في السبعينيات الماضية، ثم من خلال لجنة المياه في أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف)(٩٣). وتحقيقاً لأهدافها تتحرك إسرائيل في اتجاهات أربع، هي(٩٤):

- محاولة التأثير في الحصص المائية لكل من مصر والسودان، سواء بالسعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني الحالي لمسألة المياه في دول الحوض، والعمل على إثارة حفيظة الأخيرة، وتحريضها للتشكيك في الاتفاقيات المائية الموقعة والمطالبة بإعادة النظر في حصص المياه، أم حثها على إقامة مشروعات مائية على نهر النيل، بادعاء أن التنمية الحقيقية لدول أعالي النيل لا بد من أن تبدأ بإقامة سدود ومشروعات مائية للتحكم في مياه النيل في تلك الدول (كثفت إسرائيل جهودها منذ بداية التسعينيات الماضية لدى العديد من دول منطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا لمساعدتها في بناء سدود على روافد

---

(٩٢) مرسي عطا الله، «دعوة للانتباه بشأن صراع المياه،» **الأهرام**، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٩٣) «الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى وشرق أفريقيا».

(٩٤) أحمد تهامي عبد الحي، «هضبة البحيرات في أفريقيا، ملعب مياه إسرائيلي،» **مجلة الوحدة الإسلامية** (تجمع العلماء المسلمين في لبنان)، العدد ٢٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

نهر النيل وعلى وضع نظم جديدة للريّ، إذ قدمت دراسات تفصيلية إلى إثيوبيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا لبناء سدود وإنشاء مشروعات زراعية مختلفة، كما وقعت عام ٢٠٠٠ اتفاقاً مع أوغندا لتنفيذ مشاريع ريّ في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف).

- العمل على استغلال التطورات الجديدة التي طرأت على القواعد القانونية الدولية المعمول بها في إطار توزيع مياه الأنهار منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، والتي تضمنت استحداث مفاهيم تتعلق بتسعير المياه وإنشاء بنك وبورصة للمياه، إذ سعت إلى الترويج لدى الولايات المتحدة والبنك الدولي لأفكار وأطروحات مؤيدة لمواقف بعض الأطراف، مثل تركيا وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا، مع إهمال وجهة نظر الأطراف العربية، ولا سيما المصرية بشأن قضايا توزيع المياه(٩٥).

- التسلل إلى مناطق منابع النيل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي تحت سواتر مقبولة، وبشكل شرعي (مشروع الحفاظ على الإطار الجيولوجي لمنطقة الأخدود الأفريقي العظيم وحماية الطيور على شواطئ البحر الأحمر بدعوى الحفاظ على مكوّناتها الطبيعية والثقافية تحت رعاية منظمة اليونسكو)(٩٦)، في إطار استراتيجية إرساء وجود دائم لها في نطاقات الأمن الاستراتيجية العربية.

ز ـ التغلغل الإسرائيلي في نطاقات الأمن الاستراتيجية العربية

في تقريره أمام لجنة الدفاع والخارجية للكنيست في ١٢/ ١٢/ ١٩٨٢ حدّد آرييل شارون، وزير الدفاع آنذاك، دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، بأنها: «المنطقة التي تضم جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان، وأفريقيا شمالاً حتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوباً». وقد توسعت هذه الدائرة في التسعينيات الماضية لتمتد من الساحل الشرقي للأطلسي غرباً، وإلى إيران وباكستان شرقاً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً إلى كيب تاون في جنوب أفريقيا جنوباً(٩٧). من هنا، يمكن فهم مغزى وأهداف التعاون الاستراتيجي الذي قام بين إسرائيل وعدد من الدول الآسيوية والأفريقية المحيطة بالدول العربية، والتي تمثل مجالات أمن حيوية بالنسبة اليها.

---

(٩٥) «الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى وشرق أفريقيا».

(٩٦) «مشروع صهيوني لاختراق النيل ودول إفريقيا تحت ستار اليونسكو،» قدس نت، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٤، <http://www.qudsnet.com/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=2760>.

(٩٧) سويلم، «الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها،» الجزيرة نت.

(١) التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية[٩٨]

دخلت القارة الأفريقية حيز اهتمام الفكر والتخطيط الاستراتيجي الصهيوني منذ أن طرح المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ فكرة إقامة دولة صهيونية في أوغندا. وقد اعتبرت إسرائيل أفريقيا واحدة من أهم دوائر أمنها القومي، وعملت على تنشيط سياستها الأفريقية، ولا سيما في ضوء الاعتبارات التالية:

(أ) وجود جاليات يهودية في بعض مناطقها، وبخاصة في منطقة شرق القارة (الفلاشا).

(ب) تطويق العالم العربي في نطاقاته الاستراتيجية الجنوبية، ومحاصرة الوجود الإسلامي على أطرافه الأفريقية.

(ج) تأمين الممرات البحرية في البحر الأحمر الذي يمثل الشريان الحيوي الجنوبي لإسرائيل، عسكرياً وتجارياً.

(د) كسر طوق الحصار الذي تفرضه الدول العربية عليها.

(هـ) فتح أسواق واسعة لمنتجاتها وخبراتها، وللحصول على المواد الخام الرخيصة.

(و) اكتساب شرعية دولية، وتدعيم ثقلها الإقليمي باعتراف الدول الأفريقية القانوني بها.

تمكنت إسرائيل من إرساء دعائم قوية لعلاقاتها الأفريقية، على مختلف المستويات، حتى في ظل إقدام الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية على قطع علاقاتها بها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. كما أدت المتغيّرات الدولية، وتقدم عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن ضعف المساعدات العربية لأفريقيا، إلى إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لتدعيم وضعيتها على الساحة الأفريقية، ولا سيما إزاء اقتناع الأنظمة الأفريقية بأنها المدخل الرئيسي للحصول على المعونات والتسهيلات من الدول والمؤسسات الدولية المانحة.

وقد احتلت دول حوض النيل وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي أولوية متقدمة في اهتمام إسرائيل، لكونها أهم النطاقات الاستراتيجية للأمن القومي العربي بصفة عامة، والأمن المصري بصفة خاصة، فضلاً عن أهميتها المباشرة لإسرائيل ذاتها (تمر أكثر من ٢٠ في المئة من تجارة إسرائيل البحرية عبر مضيق باب المندب في البحر الأحمر أمام

---

(٩٨) خالد زكريا حسن حسين الكاشف، «إسرائيل والقارة السوداء،» **الدفاع** (الرياض)، العدد ١٣٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، <http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InNewsItemID = 130280>.

سواحل القرن الأفريقي). وتلتها في الأهمية منطقة غرب أفريقيا، ولا سيما نيجيريا (أكبر تجمع إسلامي ـ أسواق للمنتجات والمواد الخام ـ إحدى القوى الأفريقية ذات الثقل)، ثم جنوب أفريقيا (تحالفها مع النظام العنصري السابق، وحالياً القوة القارية الصاعدة ذات الإمكانات الكبيرة الواعدة، والمنافسة للدور المصري بصفة خاصة في أفريقيا)[٩٩]. وقد تمثلت أبرز أدوات التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية في ما يلي:

- الشركات الإسرائيلية المتنوعة الأنشطة («سوليل بونيه» ـ «أجريد أب» ـ «كور» ـ «موتورولا»، ـ «تروم أسيست» ـ «ملونوت» ـ «موشي ميئير» ـ «الكرمل» ـ «تامال»)، ولا سيما في مجال التشييد وشقّ الطرق وإقامة السدود والمطارات والموانئ والفنادق والاستراحات والمباني الجاهزة، وتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وإقامة المزارع التجريبية، ومدّ شبكات الكهرباء والمياه، وتوريد أجهزة التحكم المائية. كما نجحت هذه الشركات بالحصول على امتيازات واحتكارات لبعض الأنشطة التجارية في عدد من الدول الأفريقية، أهمها احتكار تجارة الماس في الكونغو الديمقراطية.

- استقطاب بعض النخب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بأساليب متنوعة (الادعاء، بوجود روابط أيديولوجية بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجة ـ مساعدات ـ دعوات لزيارة إسرائيل. .)[١٠٠].

- دعم علاقات ببعض القوى ذات الثقل الاجتماعي أو السياسي، سواء منها ما يشكل قاعدة السلطة القائمة (الأمهرة في إثيوبيا ـ الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا)، أم المعارضة (الإيبو في الإقليم الشرقي لنيجيريا، والذين دعمتهم في حربهم الانفصالية عام ١٩٦٧ ـ حركة «أنيانيا/ ١» في السودان)، لاستخدامها في الضغط على الأنظمة إذا لزم الأمر، مع محاولة إضفاء طابع أيديولوجي على هذه العلاقات (الزعم بانتماء الأمهرة إلى الأسرة السليمانية ـ الربط بين الصهيونية والقومية الأفريكانية البيضاء في جنوب أفريقيا)[١٠١].

---

(٩٩) مصطفى رجب، «التقارب الإسرائيلي ـ الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي،» **الشرق** (الدوحة)، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥، <http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha-58.htm>.

(١٠٠) إبراهيم نصر الدين، «المشروع الصهيوني في أفريقيا،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/africa1.htm>.

(١٠١) شبه البيض خروجهم من مستعمرة «الرأس» عام ١٩٣٦ هرباً من الحكم البريطاني، بخروج بني إسرائيل من مصر، وكما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى ـ عليه السلام ـ هرباً من فرعون، فإنهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة «بيتر ريتيف» إلى «ناتال والترنسغال»، ومن ثم فقد شبهوا بريطانيا بفرعون، وبلاد المهجر «أرض الميعاد»، وتصوروا أنفسهم «شعباً مختاراً».

- توظيف الدبلوماسية الشعبية لبناء علاقات وثيقة على المستوى الشعبي في المجالين الثقافي والاجتماعي (تبادل وفود صحافية وإعلامية وموسيقية وغنائية وثقافية ـ توثيق التعاون مع المؤسسات الشبابية).

- اختراق دوائر صنع القرار بدعم نفوذها في المؤسسات العسكرية والأمنية، من خلال تقديم المساعدات المختلفة (تسليح ـ تدريب على تشغيل وصيانة الأسلحة والمعدات ـ إعداد الكوادر والقيادات ـ تنظيم وإدارة. .)، في إطار اتفاقيات التعاون مع العديد من تلك الدول (إثيوبيا وإريتريا في بداية التسعينيات الماضية ـ رواندا ١٩٩٨ ـ الكونغو الديمقراطية ٢٠٠٢. .)، وبما أتاح وجود أعداد كبيرة من خبرائها العسكريين والأمنيين (مكاتب للموساد في إريتريا وأوغندا وكينيا وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية ورواندا).

- الوجود العسكري المباشر، من خلال التسهيلات العسكرية في عدد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بمقتضى اتفاقات محددة (اتفاق مع إريتريا عام ١٩٩٣ بتسهيلات بحرية في جزر فاطمة وفخر ومرسي لاستقبال السفن الإسرائيلية، وإقامة محطة رادار على قمة جبل «سوركين» في أعلى جبال المنطقة ـ اتفاق مماثل مع إثيوبيا عام ١٩٩٦، تم تجديده عام ١٩٩٩).

- إنشاء خطوط مواصلات بحرية، وبخاصة إلى موانئ كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وغانا والكونغو الديمقراطية، بجانب الخطوط الجوية التجارية المنتظمة (تغطي شركة «العال» معظم الدول الأفريقية، كما تعمل إلى جوارها شركات تابعة للقطاع الخاص، ولا سيما في الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا).

- تقديم الدعم الفني في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، سواء بإنشاء مراكز للتدريب والدعم الفني وإرسال الخبراء الإسرائيليين إلى الدول المعنية، أو باستقبال متدربيها في مراكز متخصصة في إسرائيل (مركز «جبل كارمل» في مدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الأفريقية في مجال التنمية ـ مركز دراسة الاستيطان الذي يقدم تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي ـ المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدة الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة ـ قسم التدريب الأجنبي التابع للتعاون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية الذي يهتم بقضايا التنمية الريفية ـ المعهد الأفرو ـ آسيوي للهستدروت الذي يهتم بأنشطة الاتحادات العمالية)، إذ تقوم تلك المراكز بتدريب نحو ٨٥٠ متدرباً أفريقياً سنوياً في مختلف التخصصات من حوالى ٤٥ دولة أفريقية.

- إقامة غرف تجارية مشتركة، وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية (الزراعة والريّ وبحوث المياه ـ الطاقة الكهربائية ـ الثروة الحيوانية. .)، بجانب إنشاء المدارس والمستوصفات الطبية والعيادات الصحية ومراكز الطب البيطري، ومحطات الإذاعة والتلفزيون، وبخاصة في دول حوض النيل.

- الاعتماد على الولايات المتحدة في تعزيز تحركاتها، بالعمل على دعم السياسة الأمريكية والمشاركة في تنفيذ أهدافها، وبخاصة في دول حوض النيل وشرق أفريقيا، ولا سيما تلك المتعلقة بمواجهة الحركات الإسلامية واحتواء النفوذ الإيراني، والتركيز على ما يعرف بمجموعة «القادة الجدد» الذين ترعاهم السياسة الأمريكية في المنطقة[(١٠٢)].

(٢) النفوذ الإسرائيلي في النطاق الآسيوي للأمن القومي العربي

(أ) تركيا

نجحت الصهيونية العالمية بامتلاك عناصر التأثير في تركيا منذ ما قبل قيام إسرائيل[(١٠٣)]، حتى إنها كانت أول دولة إسلامية تعترف بها، وواصلت إسرائيل هذه السياسة مستفيدة من عوامل متعددة (موقعها في إطار الاستراتيجيات الغربية، وتطلعها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ـ ظروف العلاقات العربية ـ التركية. .)، لتصبح تركيا متنفسها من الحصار العربي، ومعبرها إلى جمهوريات آسيا الإسلامية.

حققت إسرائيل تقدماً ملموساً على صعيد علاقاتها الاقتصادية والعسكرية بتركيا، تمثلت أهم ملامحه في ما يلي:

- انتشار مجموعة من الشركات الإسرائيلية ـ الهولندية، والإسرائيلية ـ الأمريكية (الشركة الهولندية الإسرائيلية للدواجن ـ الشركة الإسرائيلية الهولندية لتربية المواشي ـ الشركة الإسرائيلية الدانماركية للألبان. .) العاملة في القطاع الزراعي التركي، وبصفة خاصة في المنطقة الشرقية المحاذية لسوريا والعراق.

---

(١٠٢) انظر: «الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى وشرق أفريقيا».

(١٠٣) لم يغب عن ذهن إسرائيل ذلك الموقف المشهود للسلطان عبد الحميد حين طرد كلاً من «أك صو»، ممثل الصهيونية العالمية، وثيودور هرتزل منسق الصهيونية الأول من قصره، حينما جاءا ليساوماه على منح فلسطين لليهود مقابل تسديد ديون الدولة العثمانية ذهباً وفضة، قائلاً: «لن نبيع أولى القبلتين وثالث الحرمين بذهب العالم كله، فالقدس عين الأمة الإسلامية. انظر: عبد الإله بن سعود السعدون، «هل هناك خطأ استراتيجي في العلاقات الإسرائيلية التركية؟،» **الجزيرة**، ١/ ٩/ ٢٠٠١، <http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/sep/1/wt1.htm>.

● شراء أراض شاسعة من أملاك الدولة، فضلاً عن سعي شركات إسرائيلية ـ أوروبية مشتركة إلى شراء الشركات التركية المهددة بالإفلاس لعدم تمكنها من سداد القروض التي حصلت عليها من البنوك.

● التعاون في المجال العسكري، إذ تم التوقيع على اتفاق عام ١٩٩٦، تقوم إسرائيل بمقتضاه بتحديث معدات الجيش التركي ودعم قدراته (١٧٠ دبابة طراز إم ٦٠ ـ تصنيع طائرة للتجسس من دون طيار ـ بيع صواريخ مضادة للدبابات ـ بيع قمر للتجسس ـ تصنيع صواريخ أرو/ ٢ ـ تزويده بمنظومة دفاع جوي من الصواريخ والمعدات الإلكترونية الحديثة[١٠٤]، بما بلغت تكلفته نحو ثلاثة مليارات دولار أمريكي[١٠٥]، بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية بحرية بصورة منتظمة[١٠٦].

● الاتفاق على إمداد تركيا إسرائيل بالمياه العذبة، وإن كان لم يتم التنفيذ حتى الآن.

(ب) دول آسيا الوسطى الإسلامية[١٠٧]

اهتمت إسرائيل بدول منطقة آسيا الوسطى (طاجيكستان ـ تركمانستان ـ قرغيزستان ـ أوزبكستان ـ كازاخستان)، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية والجيوستراتيجية البالغة (موقع جغرافي متميز ـ ثروات طبيعية هائلة، زراعية وحيوانية وسمكية ومعدنية، فضلاً عن مصادر الطاقة ـ تقدم علمي وتكنولوجي، وبخاصة في مجال الفيزياء النووية، وعلوم الفضاء، وتصنيع الصواريخ، والبتروكيماويات ـ وجود جاليات يهودية كبيرة فيها ـ منطقة أمن مباشرة للدول العربية والإسلامية الآسيوية، ومجال حيوي لروسيا، ومحطّ اهتمام الاستراتيجيات الغربية).

نجحت إسرائيل بمدّ جسورها مبكراً مع النخبة السياسية والعلمية في هذه الدول، ثم بإقامة علاقات اقتصادية وعسكرية معها، حتى إذا استقلت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ فتح الباب واسعاً أمام التغلغل الصهيوني فيها،

(١٠٤) «صواريخ إسرائيلية في تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية،» الجزيرة نت، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=13051>.

(١٠٥) محمد عبد القادر، «الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١١٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤).

(١٠٦) «مناورات بحرية تركية إسرائيلية غير معلنة،» الجزيرة نت، ١/ ٥/ ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=7634>.

(١٠٧) محمد فراج أبو النور، «آسيا الوسطى.. منطقة جديدة للصراع والتوغل الصهيوني،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat5.htm>.

وبخاصة بعد أن أدى تلاقي الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية ـ الأمريكية تجاه المنطقة إلى توحيد جهودهما، ولا سيما في مجال التنسيق العسكري والاستخباري مع بعض بلدانها، في إطار النشاط الموجّه إلى روسيا والصين وإيران، بجانب التعاون في اجتذاب رؤوس الأموال اليهودية والغربية إليها. كذلك فقد أدت الجاليات اليهودية دوراً إيجابياً مؤثراً لصالح التحرك الإسرائيلي في هذا المجال(١٠٨).

ساعد إسرائيل أيضاً على نجاح مخططاتها في البداية حاجة هذه الدول الماسة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية، بحكم ما كانت تعانيه من ضعف في هياكلها السياسية والاقتصادية والأمنية والفنية والإدارية، وقلقها من نمو المدّ الإسلامي في المنطقة، وبخاصة بعد اشتعال الحرب الأهلية في طاجيكستان عام ١٩٩٢، ووصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان. في الوقت الذي اتسمت فيه المساعدات العربية لها بالبطء والمحدودية والشكلية، مقارنة باحتياجاتها الفعلية (أنشطة دينية وثقافية ـ تمثيل دبلوماسي ـ زيارات رسمية متبادلة..).

اتسعت مظاهر علاقات إسرائيل بدول آسيا الوسطى الإسلامية لتشمل العديد من المجالات (تبادل التمثيل الدبلوماسي والزيارات على مختلف المستويات والصعد ـ تعاون في المجال الاقتصادي والاستثمار(١٠٩) ـ تعاون فني، ولا سيما في مجال تبادل الخبراء والكوادر العلمية، وبخاصة في مجال المشاريع والبرامج النووية والفضاء(١١٠) ـ

= ويتضمن الموقع مجموعة مقالات نشرت على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، ومأخوذة من الأسبوع السياسي في جريدة **البيان** الإماراتية بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢.

(١٠٨) محمد عباس ناجي، «الوجود الإسرائيلي في آسيا الوسطى.. الأهداف والآليات،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١١١ (آذار/ مارس ٢٠٠٤).

(١٠٩) ركزت إسرائيل نشاطها منذ البداية من خلال رجال الأعمال الإسرائيليين والصهاينة من شتى الجنسيات، والعمل بصفتهم وسطاء نشطاء لجذب رؤوس الأموال الغربية والأمريكية إلى تلك البلدان، وفتح أبواب واشنطن وغيرها من العواصم الغربية أمامها من جهة أخرى. ففي آذار/ مارس ١٩٩٢ نظمت في العاصمة الأوزبكية «طشقند» أول مؤتمر اقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى لبحث احتياجاتها من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به تل أبيب في تلبيتها، وخلال فترة وجيزة بدأت في تنفيذ هذه المشروعات. وفي هذا الإطار أيضاً قام شول إيرنبيرغ، وهو أحد رجال الأعمال الصهاينة، بتوقيع عقود مع حكومة كازاخستان في عام ١٩٩٢ بمشاريع تتعلق بمشروعات مشتركة، ونقل التكنولوجيا، خاصة في مجالات الري، والصناعات الغذائية، والاتصالات، وتكرير النفط، والصناعات الكيماوية، وغيرها، قيمتها ٢ مليار دولار، إذ بدأ التنفيذ بالفعل أواخر ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣. كما افتتح خط جوي بين تل أبيب و«آلما آتا»؛ ثم امتدت الصفقات الاقتصادية إلى باقي الجمهوريات الإسلامية في المنطقة. وذلك مع توسيع التبادل التجاري معها، وفتح أسواقها أمام المنتجات الإسرائيلية.

(١١٠) قامت شركة «سابيتون ليمتد» أحد فروع شركة «أفريطا ـ إسرائيل أنفيستمنت» الصهيونية القابضة عام ١٩٩٩ بشراء مجمع «تسيليفا» للتعدين والكيمياء في كازاخستان بكل موجوداته، وهو أحد أكبر مجمعات معالجة اليورانيوم الخام في العالم؛ وبذلك وضعت يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان =

تعاون أمني، وبخاصة في مجال مواجهة التطرف الإسلامي(١١١).

خاتمــة

تعدّ مهدّدات الأمن القومي/الوطني، قضية لها أبعادها ومحدداتها، ذلك أن أي كيان سياسي مهما بلغت قوته لا يستطيع أن يحقق لنفسه الأمن المطلق على حساب الكيانات الأخرى، كما أن المخاطر والتهديدات بدورها ليست مطلقة أو لامتناهية. أما بالنسبة إلى الأمن القومي العربي في مرحلة التسويات والتطبيع مع إسرائيل، فالأمر مختلف إلى حدّ ما، ويمكن وصفه بإشكالية من نوع خاص جداً. . ذلك أن الخصوصية التي يتسم بها «الأمن القومي العربي» تستمد وجودها من الثوابت اللصيقة بالموقف العربي ذاته، ومن طبيعة الصراع مع الصهيونية العالمية وأداتها إسرائيل، ومن المتغيرات التي أفرزتها عملية التسوية والتطبيع وتداعياتهما على الدول العربية على الصعد المحلية كافة والإقليمية والدولية أيضاً.

كان مفهوم «الأمن القومي العربي» قبل احتدام الصراع مع المشروع الصهيوني غائماً، وربما في بعض الأحيان غائباً، ولكن تبلورت له معالم أساسية حتى قبل إعلان قيام إسرائيل، ثم مضى بشكل أو بآخر يحدّد طبيعة العدو، وأبعاد الصراع معه، وحدود الهدف من الصراع، ونوعية الأدوات التي يجب أن يخوض بها هذا الصراع، بمعنى أنه قد استقر في أعماق الوجدان العربي حدّ أدنى من الاتفاق حول هذه العناصر، أو على بعضها، حتى إنه في ظل أصعب مراحل الانكسار والهزيمة لم تغب عن الإدراك العربي بعض الثوابت المتعلقة بالموقف وأبعاده. وبقدر ما كان الصراع العربي ـ الصهيوني بمنزلة أجراس تنبيه للأمة العربية لما يحدق بها من أخطار وأطماع وتربص، فقد كان يمثل دافعاً وزاداً لآمال إحياء المشروع القومي يوماً ما، بل إن البعض يمضي ليقول إن حال الاحتقان والتحفز التي ولّدها مناخ الصراع كانت حافزاً للأمة العربية يدفعها إلى الأخذ بأسباب التطور والتحديث، ولا سيما في المجال العسكري، حتى وإن استغلته معظم الأنظمة لإحكام قبضتها على أعناق شعوبها.

= من اليورانيوم سنوياً، كما يتيح لها ذلك أيضاً السيطرة على مناجم اليورانيوم التي ترسل خاماتها للمعالجة.

وفي مجال التعاون الفضائي، استفادت إسرائيل من قاعدة «بايكونور» الفضائية الكازاخية لإطلاق أكثر من قمر صناعي إسرائيلي كان أولها قمر للأبحاث العلمية والاتصالات تم إطلاقه في تموز/يوليو ١٩٩٨ بواسطة صاروخ روسي.

(١١١) كشفت نشرة **تيك ديبكا** العسكرية الصهيونية في ١/٥/٢٠٠١ النقاب عن وجود خبراء عسكريين ورجال استخبارات لإسرائيل في قيرغيزستان؛ في إطار تعاون روسي إسرائيلي لمواجهة «التطرف الإسلامي» في المنطقة، كما وقع عدد من الاتفاقيات الأمنية والاستخباراتية المشتركة لتبادل الوفود والمعلومات، والقيام بعمليات مشتركة، والتدريب بين الجانبين.

والآن، وقد وقعت اتفاقات التسوية، وخبت أصوات المدافع في المنطقة. . هل زال الخطر والتهديد عن «الأمن القومي العربي»، أو حتى عن الأمن الوطني لكل دولة عربية؟ العكس هو الصحيح. لقد زادت فرقة العرب وتشرذمهم، وصودر حقهم الطبيعي في البحث عن عناصر القوة لصالح تفوق استراتيجي كاسح لإسرائيل، ومن ثم فقد غاب أي نظام للأمن الإقليمي إلا أن يكون حامياً لإسرائيل، وضامناً لتسييدها المنطقة، وخرجت دول عربية كثيرة ـ فرادى أو مجتمعة ـ تبحث عن أمنها القطري في منظومات خارج الإقليم، وانكفأت أخرى على نفسها من دون قدرات ذاتية تكفي لحمايتها من الخطر أو التهديد خارجياً كان أو داخلياً. أما النظام العالمي للأمن (Global Security System)، فقد احتكرته القوة العالمية القائدة وسخرته لما يتفق ومصالحها، والتي يأتي تفوق إسرائيل المطلق على جيرانها على رأس أولوياتها.

قبل التسويات السياسية والتطبيع كان كل شيء يخصّ الأمن القومي/ الوطني يبدو محدداً وحاسماً، وتبدو المصالح والغايات القومية/ الوطنية لا لبس فيها ولا غموض، نطاقات الأمن الاستراتيجية لا مجال للتهاون في العمل على حمايتها وإبعاد القوى المناوئة عنها، والقوى الصديقة من داخل أو خارج المنطقة ظاهرة وواضحة، وهوامش الحركة إزاءها مرسومة بدقة؛ ولكن كل ذلك الآن أصبح موضع شكوك كثيرة، إذا ما كانت إسرائيل والولايات المتحدة واحداً من مكوناته، وكأن وجودهما يقلب أرقام المعادلات رأساً على عقب، فاختلط على البعض ما إذا كان تصدّي «حزب الله» و«حركة حماس» لإسرائيل مقاومة مشروعة دفاعاً عن الحق أم إرهاباً جرّ على الأمة العربية ما لا طاقة لها به من ويلات الحرب والدمار، تماماً كما اختلط عليهم ما إذا كان امتلاك إيران القدرات النووية خيراً أم شراً، إضافة إلى الأرصدة العربية أم خصماً منها؟

أمور كثيرة اختلطت، ولم يعد بالإمكان حسمها وفقاً للقواعد والثوابت التقليدية لأن هذه القواعد والثوابت ذاتها اختلت بفعل واقع غير طبيعي وغير متوازن بين الدول العربية وإسرائيل اسمه «التطبيع من طرف واحد» هو العرب، ولصالح طرف واحد هو إسرائيل، ولأن الواقع الحالي قد أفرز عشرات المعطيات السلبية، أهمها ذلك الخلل الفادح في موازين القوى بين العرب وإسرائيل، واختلال الرؤية في التمييز بين العدو والصديق. وفي هذا السياق يقف «الأمن القومي العربي» متخبطاً، مُهدداً، مستسلماً لأقداره، ينتظر ما يأتي به المجهول.

الفصل الخامس

المقاطعـة ومقاومـة التطبيـع

أولاً: المقاطعة

يضرب مفهوم المقاطعة بجذوره في عمق الصراع العربي ـ الصهيوني، وقد بدأت المقاطعة بمبادرة شعبية بين الفلسطينيين كردّ فعل لتزايد مخاطر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وتزايد النشاط الصهيوني، فتألفت لجان من المسلمين والمسحيين بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني (١٩١٩ ـ ١٩٣٥)، ثم الهيئة العربية بعد ذلك، وأخذت تدعو الأهالي والتجار إلى مقاطعة السلع اليهودية، ووقف التعامل مع التجار اليهود بهدف الحدّ من تقدم الإنتاج اليهودي، ومن ثم تخفيف تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١].

واعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، قررت الجامعة العربية التدخل المباشر في مسألة المقاطعة لمساعدة الفلسطينيين بإغلاق باب الأسواق العربية في وجه الصناعة اليهودية، فقرر مجلس الجامعة العربية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ أن المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها «لأن إباحة دخولها إلى البلاد العربية يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية للصهيونية». وطالب الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات لمنع هذه المنتجات والمصنوعات من دخول بلادها، سواء جاءت من فلسطين مباشرة أم عن طريق آخر، وعليها كذلك مقاومة الصناعة الصهيونية بأي وسيلة ممكنة، كما دعا الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة إلى التضامن والتعاون مع دول الجامعة في هذا القرار، وقرر تأليف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للتنسيق والإشراف على تنفيذ هذا القرار. وبناء على هذا القرار، تألفت اللجنة الدائمة للمقاطعة وبدأت نشاطها في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، وقدم أعضاؤها قرارات حكوماتهم بشأن مقاطعة المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين، كما قررت اللجنة ـ بالاتفاق مع اللجنة العربية العليا والغرف التجارية في فلسطين ـ إنشاء مكتب دائم في فلسطين، تكون مهمته

---

(١) جوزيف مغيزل، **المقاطعة العربية والقانون الدولي**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٢٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٥٦.

الإرشاد إلى المصنوعات الصهيونية هنالك لإحكام مقاطعتها، والتعرف إلى الصناعات العربية للتوجيه بمساعداتها[٢].

وفي حزيران/يونيو ١٩٤٦، نظم مجلس الجامعة العربية مسألة المقاطعة، فقرر إنشاء لجان للمقاطعة في فلسطين، وفي كل دولة من دول الجامعة للإشراف المحلي، وتكون هذه اللجان على صلة باللجنة الدائمة للأمانة العامة، كما قرر مقاطعة الخدمات الصهيونية في فلسطين، كالبنوك وشركات التأمين.. إلخ. ورأى ألا تكون المقاطعة سلبية، بل إيجابية، بمعنى أن يقوم العرب بإنشاء صناعات تحلّ محل الصناعات اليهودية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ عزز مجلس الجامعة العربية إجراءات المقاطعة بالاستجابة لسلسة الإجراءات التي أوصت بها اللجنة الدائمة للمقاطعة، وسارت البلدان العربية على تحقيق أحكامها حتى عام ١٩٤٨.

وفي مايو/أيار ١٩٤٨، توقفت لجنة المقاطعة العربية عن أعمالها بسبب نشوب القتال، ثم أصدر مجلس الجامعة بدورة انعقاده الرابعة عشرة قراراً شاملاً يقضي بإنشاء مكتب رئيسي للمقاطعة يكون مركزه دمشق، وإنشاء مكاتب إقليمية للمقاطعة في كل دولة عربية، وأوصى الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من تدابير إدارية وتشريعية لتنفيذ المقاطعة، وزجر من يثبت عليه من رعاياها والمقيمين فيها التعامل مع إسرائيل أو تسهيله. وبناء على هذه القرارات، تم تشكيل المكاتب الإقليمية للمقاطعة في الدول العربية، وعقد ضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة أول مؤتمر إقليمي لهم في القاهرة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، وسنّت بعض الدول العربية التشريعات اللازمة لتنظيم المقاطعة داخل كل منها[٣].

١ ـ أحكام المقاطعة

تتضمن أحكام المقاطعة سلسلة متكاملة من الإجراءات في مجالات التصدير والاستيراد وعبور البضائع، وتجاه الشركات والمؤسسات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي، وتتضمن أحكام المقاطعة ثلاث درجات، تُعنى المقاطعة من الدرجة **الأولى** بمقاطعة السلع الإسرائيلية، وتُعنى الدرجة **الثانية** بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، كما تُعنى الدرجة **الثالثة** بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، وتهتم المقاطعة بالمجالات كافة، وفي مقدمها صناعة الأسلحة والصناعات النووية، وشركات الملاحة وشركات الطيران،

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٤.

والنفط، والمصارف وشركات التأمين الأجنبية، كما تخص اهتماماً مماثلاً للمؤسسات الثقافية، مثل الشركات السينمائية الأجنبية والممثلين الأجانب الضالعين مع إسرائيل، والأفلام المتضمنة دعاية لإسرائيل أو طعناً في العرب، والإنتاج التلفزيوني والمطبوعات الأجنبية المتضمنة دعاية لإسرائيل أو طعناً في العرب.

ويتم إحكام الرقابة على المقاطعة عبر مراقبة البيوت المالية، وأعمال التجار المشتبه في تعاملهم مع إسرائيل، وتبادل المعلومات، ومكافحة التهريب على الحدود، ومراقبة المناطق المتاخمة للحدود، واتخاذ سلسلة من الإجراءات للحيلولة دون تسرب النفط إلى إسرائيل، والاستعانة بالممثليات العربية في الخارج[٤].

كما تضمنت أحكام المقاطعة مجموعة إجراءات خاصة بحالات رفع المقاطعة واستئنافها على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والحالات التي يسمح فيها باستيراد بعض منتجات شركات محظور التعامل معها، مثل قطع غيار المركبات المتداولة والأدوية.

وقد واجه مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل بعض المشكلات التي أثرت في أعماله، في سنوات عمله الأولى، إذ لم تُستكمل أجهزته وتستقر تقاليد عمله إلا بعد سنوات من تأسيسه، فعلى سبيل المثال لم تتألف «اللجان الاقتصادية العربية المشتركة في البلدان الأجنبية» التي تتكون من موظف تابع للمكتب الرئيسي للمقاطعة ومندوب عن كل ممثلية دبلوماسية في المدن والعواصم الأجنبية التي تنشط الشركات الإسرائيلية فيها، إلا بقرار من مجلس جامعة الدول العربية في تاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، ولم يصدر القرار الخاص بتحديد اختصاصات أجهزة المقاطعة بصورة عامة، إلا بعد مرور قرابة عشر سنوات على قرار مجلس الجامعة بتأسيس المكتب، وصدر قرار تحديد اختصاصات الأجهزة بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١[٥].

ومع استكمال المكتب أجهزته ولوائحه ونظمه الداخلية، نشطت أجهزة المقاطعة العربية، ودخلت المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل مرحلة مهمة أزعجت إسرائيل وسببت لها خسائر اقتصادية كبيرة، بفضل اتساع رقعة المقاطعة لتشمل كثيراً «من الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز». وبدأت الشركات الغربية

---

(٤) في تفصيل مبادئ المقاطعة، انظر: محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغني، **قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل** (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٣)، ص ٩٩ ـ ١١١.

(٥) مكتب المقاطعة العربية (آب/ أغسطس ١٩٥٦)، ص ٨.

والأجنبية تراجع مواقفها وتراعي القواعد التي وضعها مكتب المقاطعة العربية ـ الإسرائيلية، وهو ما أثر كثيراً في الاقتصاد الإسرائيلي وفي حركة التنمية والاستثمار فيها.

ولم يتغير الموقف إلا بعد توقيع إسرائيل اتفاقية سلام مع مصر والأردن، إذ بدأت تتدفق الاستثمارات على إسرائيل بشكل كبير وينتعش الاقتصاد الإسرائيلي وتزداد معدلات النمو بشكل ملحوظ (بلغت الاستثمارات الأجنبية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية السلام)، وقد أثرت مرحلة دخول بعض الدول العربية مع إسرائيل بمعاهدات سلام في عمل أجهزة المقاطعة وعدم انتظام مؤتمراتها، وهو ما تكشف عنه الأوراق التحضيرية للمؤتمر السابع والسبعين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل الذي انعقد في دمشق ما بين ٦ ـ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، إذ بدأت تبرز بعض العقبات، مثل غياب ضباط اتصال المكاتب الإقليمية، وعدم الالتزام بحضور دورات المؤتمرات الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى عدم اكتمال النصاب القانوني، أو التقاعس عن تنفيذ مضمون قرار القمة العربية رقم (٢٠٢) بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠١ بشأن تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي، وذلك بعدم الوفاء بالواجبات والقرارات التي تصدرها أجهزة المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل.

وعلى الرغم من الكثير من الثغرات التي اعترت المقاطعة، وعدم التزام بعض البلدان العربية بتطبيق بعض جوانب قرارات جامعة الدول العربية بشأنها، فقد حققت إنجازات مهمة، وطبقت العقوبات بحق شركات عالمية كبيرة، واضطر بعضها إلى التخلي عن النشاطات والمؤسسات التي سببت مقاطعتها، وبذلت جهود مضنية للحصول على موافقة لإلغاء المقاطعة، كما شكلت ردعاً لحركة الاستثمار الأجنبي بإسرائيل أثر في تدفق هذا الاستثمار طوال فترة المقاطعة، وبلغت ذروة تجلياتها في الحظر النفطي الذي فرضته البلدان العربية على الدول الداعمة لإسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣[٦]. وكرست الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة لمقاومة مقاطعة إسرائيل ومعاقبة الشركات التي تتعامل مع شروط المقاطعة أو تنصاع لها[٧].

---

(٦) في تفصيل ذلك، انظر: تقرير بأعمال المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل خلال حرب ١٩٧٣، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، دمشق، شباط/ فبراير ١٩٧٤، ص ١١ ـ ١٦.

(٧) في تفصيل موقف الولايات المتحدة من المقاطعة، انظر: عبد الغني، **قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل**، ص ١٥٦ ـ ١٦٠.

وعلى الرغم من أن المقاطعة تلقت ضربة عنيفة بسبب إسقاط مصر المقاطعة في إطار اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، واتفاقية السلام عام ١٩٧٩، فقد استمر سريانها من جانب جامعة الدول العربية وباقي البلدان العربية، وساعد على استمرار تماسكها الإجراءات العربية التي تم اتخاذها تجاه نظام السادات، والحركة الاحتجاجية الواسعة في مصر تجاه التطبيع مع إسرائيل، والتي شملت كل التيارات السياسية والاجتماعية بمصر في هذه الفترة. ولم تتحقق المخاوف التي أثارتها وتحدتها حركة مناهضة التطبيع في مصر وعلى الساحة العربية من أن يتحول التطبيع الإسرائيلي ـ المصري، إلى «حصان طروادة» للأسواق العربية، فعلى الرغم من جموح السياسة المصرية تجاه التطبيع في عهد الرئيس السابق أنور السادات وتحديه الإجماع العربي، فقد حرصت الحكومة المصرية على تفادي آثار المقاطعة، ومن ذلك على سبيل المثال تكونت شركة خاصة للطيران، وهي «إير سينا» للعمل على خط القاهرة ـ تل أبيب، لتفادي تعرض شركة مصر للطيران لأحكام المقاطعة.

لكن أخطر التحديات التي واجهت المقاطعة جاءت خلال عملية «خلط الأوراق» التي أعقبت مؤتمر مدريد، وانخراط البلدان العربية في مفاوضات السلام الثنائية، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وما انبثق عنها من اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، وكذا من آليات مثل المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإلى جانب انطلاق التطبيع الرسمي في إطار اتفاقيات أوسلو ووادي عربة طُلب من البلدان العربية التي لم توقع معاهدات صلح مع إسرائيل ـ إنهاء المقاطعة ـ ونفذ معظمها إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة في عام ١٩٩٤، بزعم تعزيز التقدم الحادث آنذاك في مسيرة التسوية السياسية، كما تحللت المقاطعة من الدرجة الأولى عملياً، وأصبحت أجهزة المقاطعة ـ المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية ـ مجمدة من الناحية العملية.

أدى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل إلى فتح أسواق عديدة للاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة في جنوب شرق آسيا، كما شجع دمج الاستقرار السياسي الشركات الأجنبية والاستثمارات، وطبقاً للمصادر الإسرائيلية، تضمنت قائمة الشركات الأجنبية التي دخلت السوق الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية أوسلو، سلاسل الشركات الأمريكية الكبرى، مثل «ببسي كولا»، و«ماكدونالدز»، و«بيرغر كينغ»، و«تاور ريكوردز»، و«أوفيس ديبوت»، و«إس. إيه. هاردوير»، وغيرها التي خضعت من قبل للمقاطعة، إلى جانب الشركات الأوروبية وشركات شرق آسيا. وإذا كان تدفق الاستثمارات في أوائل التسعينيات بمعدل ٢٤٠ مليون دولار سنوياً، فقد بلغ في السنوات الأربع الأخيرة من العقد نفسه معدل ٢,٤ بليون

دولار سنوياً، أي تضاعف عشر مرات، وتحسنت درجة المخاطرة، وبلغت المستويات القياسية، وقيمت بدرجة عالية من الجودة، وقدرة قوية على السداد(٨).

لكن مع تولي نتنياهو السلطة، وعرقلته كل جهود التسوية، وانتهاجه سياسة استفزازية، وتصاعد الضغط الشعبي، قرر مجلس الجامعة العربية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧ «إيقاف» خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل، و«إيقاف» التعامل معها، بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، حتى تنصاع إسرائيل إلى مرجعية مؤتمر مدريد، وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي يتم التوصل إليها خلال محادثات السلام، وكذلك «تعليق» المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار التزام المقاطعة من الدرجة الأولى و«تفعيلها» إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام الشامل والعادل.

ويرتبط بقضية المقاطعة الرسمية سؤال جوهري حول ما يثار عن تدفق تجارة سرية بين إسرائيل وبلدان عربية؟ وهناك اعتقاد بوجود هذه التجارة عبر التهريب أو عبر طرف ثالث، لكن هذا الأمر ظل موضع تقديرات متباينة لدى المصادر الرسمية والإعلامية العربية على السواء. وعلى مستوى المصادر الرسمية، سبق أن أشار وزير خارجية قطر في أحد تصريحاته إلى أن حجم هذه التجارة يصل إلى مليار دولار مع دول الخليج عبر قبرص، كما قدّرتها مصادر صحافية في عام ٢٠٠٤ بنحو ٤٠٠ مليون دولار، أي مرتين ونصف حجم التجارة بين إسرائيل والدول العربية الموقّعة على اتفاقيات سلام معها(٩).

وقد دقق باحث إسرائيلي(١٠) في حجم هذه التجارة من خلال أربعة أبعاد، وهي: التهريب، والتجارة غير المباشرة، وبيانات التجارة الإسرائيلية، والمكوّنات الإسرائيلية في السلع المختلفة. وخلص إلى أن الأرقام لا يمكن أن تكون كبيرة، ولا تزيد على ٤٠ مليون دولار في أوائل التسعينيات، وأن مبعث الشائعات ربما يكون من قراءة الإحصاءات التجارية الإسرائيلية التي تتضمن حجماً يعتدّ به من الصادرات لأماكن غير محددة، بينما معظمها ذو طبيعة عسكرية، ويرجح هذا أنها لا تتجه إلى دول عربية.

---

(٨) Guy Ben-Porat, in: Lecture, Department of Public Policy and Administration, Ben-Gurion University, 24 March 2002, pp. 13-14.

(٩) Gamal Essam El-Din, «Egypt Flourishing Quiz,» *Al Ahram Weekly* (12 October 2006), <http://www.metimes.com/storyview.php?storyID=20061027-91134-4229>.

(١٠) Ephraim Kleiman, «Is There a Secret Arab-Israeli Trade?,» *Middle East Quarterly*, vol. 5, no. 2 (June 1998), <http://www.meforum.org/article/393>.

٢ ـ محاولة إحياء المقاطعة العربية

يهمنا في هذا الجانب أن نرصد أبعاد المرحلة الحالية من نشاطات مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، وبخاصة بعد أن أصدر مؤتمر القمة العربية، في دورة انعقاده في الأردن، قراره رقم (٢٠٢) بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ بشأن «تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي»، فقد عقد فريق العمل من الفنيين والمعنيين بشؤون المقاطعة في الدول العربية في مدينة دمشق مؤتمراً بتاريخ ٢٩ ـ ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠١ لبحث سبل تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربية المتضمن البدء بإعادة تفعيل نشاط مكاتب الاتصال المخصصة في الدول العربية، وانتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، والبدء بإعادة تفعيل دور اللجان الاقتصادية المشتركة الموجودة في الخارج وتنشيطها، وبخاصة في ما يتعلق بكشف عمليات إعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى الأقطار العربية، وأوصى بما يلي[(١١)]:

(١) دعوة الأمانة العامة للجامعة إلى نقل عدد كاف من موظفيها إلى العواصم الرئيسية في العالم، ولا سيما ذات الفاعلية الاقتصادية للقيام بمهام ضباط مكاتب الاتصال، كما كان الحال سابقاً.

(٢) دعوة الدول العربية إلى التأكيد على سفاراتها في الخارج ضرورة التعاون مع ضباط الاتصال في الخارج لتفعيل دور اللجان الاقتصادية العربية المشتركة وتنشيط دورها في كشف عمليات إعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى الدول العربية تحت أسماء لشركات لا وجود لها، والتحقق من صحة البيانات الواردة في شهادة المنشأ.

(٣) الطلب من الدول العربية إدخال «مبادئ المقاطعة وأسباب وجودها ومبرراتها وقانونيتها على موقع الإنترنت للجهات صاحبة الاختصاص فيها باللغات العربية والأجنبية الحية، بهدف اطلاع الرأي العام عليها.

(٤) دعوة وزراء الإعلام العرب إلى إعطاء المقاطعة الحيز اللازم في أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والرد على النشاط الإعلامي والسياسي المعادي للمقاطعة العربية الذي يحاول اتهام المقاطعة العربية بأنها عنصرية ومعادية للسامية.

---

(١١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، مرفقات مشروع جدول أعمال المؤتمر السابع والسبعين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، دمشق، ٦ ـ ٩/ ١١/ ٢٠٠٦.

(٥) الطلب من المكتب الرئيسي للمقاطعة أن يعمم المعلومات التي تتوافر لديه عن الشركات العاملة في بعض الدول العربية والتي تخرق قواعد المقاطعة المقررة.

(٦) يوصي الدول العربية التي لم تصدر قانون المقاطعة الموحد العمل على إصداره بالسرعة الممكنة وفقاً للأصول المتبعة في بلادها.

(٧) يوصى الدول العربية التي لم تنشئ مكاتب لضباط الاتصال الإقليميين بأن تبادر إلى ذلك تنفيذاً لمبادئ المقاطعة ولحماية الأسواق العربية من تسرب البضائع الإسرائيلية إليها.

(٨) يؤكد الفريق ضرورة تفعيل وتعميق الاتصال والتنسيق في المواقف بين المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل (في منظمة المؤتمر الإسلامي) والمكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(٩) يوصى الفريق بدعم وتشجيع المقاطعة العربية الشعبية ولجان المقاطعة ومقاومة التطبيع مع إسرائيل في الأقطار العربية كافة.

وقد صادق مجلس الجامعة العربية على هذه التوصيات خلال اجتماعه بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما عرضت على المؤتمر السابع والستين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل الذي اعتبر تلك التوصيات جزءاً لا يتجزأ من المبادئ العامة للمقاطعة العربية لإسرائيل.

وتابع المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل من دمشق هذه التوصيات، وقام بمخاطبة حكومات الدول الأعضاء في الجامعة، ليطلب منها تنفيذ التوصيات. لكن للأسف لم يرد أحد عليه!!. والدليل أن هذه التوصيات التي عرضت من قبل على المؤتمر السابع والستين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، والتي تبناها واعتبرها جزءاً من المبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل، يعاد التذكير بأنها من قبل مكتب المقاطعة الإقليمي في فلسطين، و«يتم عرضها على المؤتمر السابع والسبعين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل» في محاولة للضغوط من أجل تنفيذها.

ويكشف هذا الوضع مدى الفجوة القائمة بين القرارات التي تصدرها القمم العربية (والتي يبدو أنها قرارات للاستهلاك الإعلامي وتهدئة الرأي العام)، والممارسات الفعلية للحكومات العربية التي باتت تخشى مجرد القيام بعمل موقع على الإنترنت لمبادئ المقاطعة والتعريف بنشاط المكتب السياسي، أو التعريف بالمقاطعة وأهدافها ووسائلها عبر وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة. إن الأمر يقتضي تأليف شبكة من جماعات الضغط غير الحكومية، للقيام بحملات

واسعة يكون هدفها دعوة الحكومات العربية إلى تنفيذ هذه التوصيات ودعوة البرلمانيين إلى التقدم بمشروع قانون المقاطعة الموحد إلى المجالس النيابية في البلاد التي لم تصدر تشريعات خاصة بذلك، ويتطلب الوضع أيضاً سرعة المبادرة لعقد لقاءات مكثفة بين المفوض العام لمكتب المقاطعة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمفوض العام للمكتب الرئيسي للمقاطعة في دمشق، والتحضير لعمل ورشات عمل مشتركة لتبادل الخبرات، وأيضاً عقد مؤتمر سنوي مشترك بين المنظمتين يكون هدفه تعزيز المقاطعة والقيام بحملات مشتركة لمقاومة التطبيع ومواجهة التغلغل الصهيوني في الدول العربية والإسلامية.

ثانياً: مقاومة التطبيع على المستوى القطري

١ ـ مصر

شهدت الحركة الشعبية لمناهضة التطبيع في **مصر** ثلاث مراحل متميزة، بدأت **الأولى** في أعقاب زيارة الرئيس السادات المشؤومة لإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، واستمرت حتى مصرعه، وبرزت **الثانية** في الموجة الثانية للتطبيع وتوقيع اتفاقيات أوسلو، بينما انطلقت **الثالثة** في أعقاب انتفاضة الأقصى.

انصبت الجهود في **مرحلتها المبكرة** على طبيعة التسوية المطروحة، وأسلوب القفز فوق الواقع الذي انتهجه الرئيس المصري السابق في مواقفه، وفي البداية تركزت المعارضة في الأحزاب السياسية المعارضة: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب العمل الاشتراكي، والقوى السياسية الشرعية المحجوب عنها: الناصريون والشيوعيون والإخوان المسلمون، وقد استمر حجب الشرعية القانونية عن الأخيرة حتى الآن، وبعض الشخصيات العامة، مثل أعضاء مجلس قيادة ثورة تموز/ يوليو السابقين، واستطاعت هذه القوى السياسية من خلال بياناتها السياسية، والعدد المحدود من النواب الممثلين لها في مجلس الشعب، ومن خلال صحف المعارضة، كلما كان متاحاً لها الظهور في فترات ما بين مصادرتها أو حظرها، في ذلك الوقت، أن تصل بصوتها إلى الرأي العام المصري الذي كان موزعاً بين «أحلام الخلاص» التي يبشره بها الرئيس السابق وأركان مؤسسته، والواقع السياسي الذي تنبه له هذه القوى[١٢]، ولم يشذ عن هذا المسار من أحزاب وقوى المعارضة

(١٢) محمد حسن، **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٨٨ ـ ١٩٠.

سوى الراحل مصطفى كامل مراد، رئيس حزب الأحرار، الذي شارك في أنشطة التطبيع بزيارته إلى إسرائيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ في إطار وفد برلماني من مجلسيْ الشعب والشورى.

وأظهرت النقابات والاتحادات المهنية والهيئات الثقافية أحد أهم صور مناهضة التطبيع، ويأتي في مقدمها نقابات المحامين والصحافيين والأطباء والصيادلة والبيطريين، وشعبة الهندسة الكيميائية في نقابة المهندسين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة (قبل حله)، واتحاد نقابات المهن الفنية (السينمائيون، والممثلون، والموسيقيون)، ومؤتمرات نوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية.. إلخ[١٣]. كما أفرزت الممارسة أشكالاً جديدة من النضال ضد التطبيع، فتكونت لجان تجمع العديد من المواطنين من الاتجاهات كلها، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية[١٤]، واللجنة القومية لمناصرة شعبيْ فلسطين ولبنان، ولجنة الدفاع عن الاقتصاد القومي، ولجنة حماية القطاع العام، ولجنة مقاطعة السينما الصهيونية، ولجنة مناهضة الصهيونية وغيرها.

ولم تتخلف القوى الوطنية داخل الجهاز الحكومي ذاته عن مقاومة التطبيع، بل لعل واحدة من أهم المبادرات التي نبهت الرأي العام المصري إلى مخاطر ما يجري جاءت من داخل الجهاز الحكومي نفسه، ومن قبل أن تهبط طائرة الرئيس المصري في مطار بن غوريون، إذ قدم جهاز الدبلوماسية المصرية أول احتجاج له على هذه الخطوة، فاستقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إسماعيل فهمي، وأعقبه خليفته محمد رياض، قبل مرور أربع وعشرين ساعة، كما استقال بعد ذلك عدد من سفراء وزارة الخارجية، ومن بينهم مراد غالب، وسعد الدين الشاذلي، ولحقهم محمد إبراهيم كامل، ثالث وزير خارجية لمصر بعد المبادرة في كامب ديفيد، رافضاً تحمل ما قبله الرئيس المصري السابق من اتفاقيات في ذلك المكان.

وقد تحولت هذه المبادرات المختلفة مع الوقت ومع تطور التسوية إلى روافد لنهر عريض من المقاومة الوطنية فاقت طاقته الإطار الشكلي المتاح للديمقراطية الذي كان السادات يأخذ به، ولم تتسع له التشريعات القانونية القائمة على الرغم من

---

(١٣) محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(١٤) لمزيد من التفاصيل عن اللجنة ونشاطها، انظر: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، **من مقاومة «التطبيع» إلى مواجهة الهيمنة: دراسات ووثائق، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤** (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٤).

تعددها وضراوتها، واضطر إلى استصدار مزيد من القوانين والتشريعات المعيبة لحماية السياسة الجديدة والحيلولة دون نقدها، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل في وقت المدّ المتصاعد ضد سياسات التطبيع.

وفي خريف ١٩٨١ كانت المواجهة بين القوى الوطنية ونظام الرئيس السابق قد بلغت ذروتها، وكانت القضية المركزية في هذه المواجهة هي قضية التطبيع، فخاض النظام مغامرة شاملة وسعت كل معارضيه دفعة واحدة بإجراءات أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة التي شملت اعتقال جميع قيادات ورموز التيارات السياسية والفكرية الكبرى في مصر، لكن مغامرة السادات الكبرى فشلت، وسقط قتيلاً على يد مجموعة من الشباب حرصت على أن توضح أن في مقدمة دوافعها إلى قتله سياسته تجاه إسرائيل.

لكن كما استرخت كل نشاطات المعارضة في أعقاب مقتل السادات، وتولي الرئيس محمد حسني مبارك لأسباب متعلقة بطبيعة المرحلة واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وسياسات الرئيس مبارك العربية والداخلية، حدث قدر من الفصل بين مناهضة التطبيع والسياسات الأخرى، وتزحزحت القضية عن موقعها المركزي في محور نشاطات السياسة الوطنية لتتحول إلى قضية مناسبات تشتد وتتراخى مع حجم الاعتداءات التي كانت ترتكبها إسرائيل تجاه شعوب الأمة العربية، مثل الغزو الإسرائيلي للبنان وتداعياته، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، والغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

أما **المرحلة الثانية** التي ميزت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، فقد جاءت في أعقاب مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وواجهت صعوبات عديدة تحت وطأة المتغيرات الإقليمية والدولية في حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وخلط الأوراق على الساحة العربية إثر بدء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو، إذ أحدثت هذه العوامل التباسات عديدة لدى الرأي العام المصري، وبخاصة انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في عملية أوسلو التي أحدثت انقساماً في الرأي العام المصري وفي موقف بعض الأحزاب السياسية، وإضعافاً لخطاب مناهضة التطبيع الذي ظل يتبنى لفترة طويلة شعار «نقبل بما تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية».

وبرزت في هذه المرحلة، إلى جانب لجنة الدفاع عن الثقافة القومية «اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع» بمبادرة من الحزب الناصري، وعقدت اجتماعها التأسيسي في مقر حزب التجمع بحضور رؤساء أحزاب التجمع

والناصري والعمل والأحرار والوفد عام ١٩٩٤، وأعلن عن قيامها تحت اسم لجنة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية لمقاومة التطبيع بهدف توسيع عضويتها وضم بعض الشخصيات العامة إليها.

كما تأسست في عام ١٩٩٦ «الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل من مجموعة من الشخصيات الوطنية الحزبية والمستقلة. ويرى حسين عبد الرازق[١٥] أنه «على رغم أن الحزبيين لعبوا دوراً مهماً في تشكيل هذه الحركة، فقد كانت تعبيراً عن وجود انقسامات داخل الأحزاب بين الحرس القديم وجيل الشباب الذي لعب الدور الأساسي في تكوين الحركة». كما برز في هذه المرحلة دور اتحاد النقابات الفنية واتحاد الفنانين العرب برئاسة سعد الدين وهبة.

ركزت الحركة الشعبية خلال هذه المرحلة على تبديد خطاب الشرق أوسطية، وكشف أبعاد التسويات المنقوصة والمهترئة التي تكرس الأمر الواقع، لكن ليس قبل العدوان الإسرائيلي على الشعب اللبناني في عملية عناقيد الغضب ومذبحة قانا الأولى (١٩٩٦) التي شنّها بيريس، وتجميد عملية السلام عملياً بوصول نتنياهو إلى السلطة، ومذبحة المسجد الأقصى، وهي الأمور التي بدّدت خداع البصر، وأعادت كشف «الوجه الحقيقي للسلام الإسرائيلي»، فأثبتت صحة رؤية مناهضي الصهيونية والتطبيع، واستعاد خطاب مناهضة التطبيع جاذبيته لدى الرأي العام.

أما **المرحلة الثالثة** التي لا تزال ممتدة حتى الآن، فقد اندلعت في أعقاب انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وما تلاها من أحداث بدءاً من إعلان «الحرب العالمية على الإرهاب» التي استهدفت شعوب الأمة العربية والإسلامية في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، واستراتيجيات الولايات المتحدة الجديدة لإخضاع المنطقة، واجتياح مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني عام ٢٠٠٢، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، والعدوان على الشعب اللبناني عام ٢٠٠٦. في هذه المرحلة، استعادت مقاومة التطبيع مكانتها الصحيحة في قلب استراتيجية العمل الوطني، وأخذت حركة مناهضة التطبيع ومقاومة الصهيونية أبعاداً جديدة، وتم تفعيل منظمات قائمة وتكوين تشكيلات جديدة لمناهضة التطبيع.

كان من بين المنظمات التي جرى تفعيلها «اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية»، التي تأسست في عقد الثمانينيات، وكرست جهودها للتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، إذ أعيد تأسيس هذه اللجنة في

---

(١٥) حسين عبد الرازق، **التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية** (القاهرة: دار سطور، ٢٠٠٠)، ص ٩٥.

شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ للإسهام في تطوير مشاركة أعضاء هيئات التدريس في دعم الانتفاضة ومساندة الشعب الفلسطيني في معركته المصيرية.

كما كان من بين التشكيلات الجديدة «اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني»، وقد وقع على إعلان تأسيسها نحو ثلاثمئة من كبار المثقفين والسياسيين والفنانين والمعنيين بالشأن العام في مصر. وقد نجحت بتشكيل لجان عديدة في بعض أحياء القاهرة وضواحيها، وفي عدة محافظات، ووصلت إلى القرى والكفور، وتولت هذه اللجان جمع المساعدات الغذائية والطبية وتوصيلها في قوافل شعبية إلى أبناء الشعب الفلسطيني، كما قامت بحملة لجمع مليون توقيع على عريضتين، وجهت **الأولى** إلى رئيس الجمهورية وطالبته بقطع العلاقات كلها مع إسرائيل وإغلاق سفارتها في القاهرة، ووجهت **الثانية** إلى أمين عام الأمم المتحدة وطالبته بتشكيل لجنة تحقيق دولية لبحث ما يتعرض له شعب فلسطين، وتوفير الحماية الدولية له، وإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة[(١٦)].

كان من بين هذه اللجان أيضاً «اللجنة المصرية لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية»، وقد تشكلت في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ في مؤتمر حاشد في نقابة الصحافيين المصريين، بهدف توحيد فاعليات مقاومة النشاط الصهيوني والتطبيع مع إسرائيل، ومن أجل دعم مقاومة الشعب الفلسطيني، وتوحيد الحركة الشعبية المصرية التلقائية لمقاطعة السلع الإسرائيلية والشركات الصهيونية والمصرية المتعاملة ببضائع إسرائيلية، وبعض الشركات والسلع الأمريكية، اعتراضاً على التواطؤ الأمريكي مع العدوان الإسرائيلي. وقد حققت حركة المقاطعة نجاحاً ملموساً بإكراه احتكار سينسبري لتجارة التجزئة على الخروج من مصر بعد ثبوت تبرع مالكيه لصندوق حركات «الاستيطان الصهيوني» التي تكرس سرقة الأراضي الفلسطينية، كما نجحت بوضع ضغوط شديدة على العديد من الشركات الأمريكية.

ومن أمثلة هذه اللجان كذلك «اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطيني»، وهي تجمع طلابي يضم طلاب الجامعات المصرية، عقد مؤتمره التأسيسي في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، وحدّد مهامه في بذل أقصى الجهد من أجل رفع صوت المناضل الفلسطيني الذي أجمع الاستعمار العالمي والحكومات العربية على إخماده.

---

(١٦) أحمد بهاء الدين شعبان، «من خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقي،» ورقة قدمت إلى: **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة**، تحرير نادية محمود مصطفى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٢١ و٢٢٧.

وقد توسعت توجهات هذه التنظيمات لتضم إلى أهدافها مناصرة الشعب العراقي، مثل «تجمع المهندسين المصريين لنصرة فلسطين والعراق»، ويعدّ مثالاً للجان الشعبية المصرية المشكلة للعمل في قطاع متخصص بهدف دعم نضال الشعب الفلسطيني، وقد تكوّن في منتصف عام ٢٠٠٢ لتعبئة جهود المهندسين المصريين بهدف توفير وسائل الدعم الممكنة للشعب الفلسطيني، وأضاف إلى أهدافه مساندة الشعب العراقي بعد محنته الأخيرة.

٢ ـ المشرق العربي

أ ـ الأردن

اندلعت حركة مقاومة التطبيع في الأردن عقب توقيع معاهدة وادي عربة في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، في ظروف مغايرة لتلك التي سادت مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام قبل خمسة عشر عاماً، فقد كانت البيئة الإقليمية غير رافضة للتسوية بعد اتفاقية أوسلو، وانغماس البلدان العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، وكانت الاتفاقية نفسها أكثر تفصيلاً في فرض مجالات التطبيع، والنظام أكثر حميمية في تفاعله مع التسوية والتطبيع معاً بهدف بناء علاقات دافئة بخلاف تلك التي تحققت على الساحة المصرية، لكن مقابل ذلك كانت هناك خبرة التجربة المصرية في مقاومة التطبيع، والارتباط العضوي للمواطنين الأردنيين بمشكلات العلاقات مع إسرائيل بحكم طبيعة التركيبة السكانية في الأردن.

ومنذ البداية عملت الأحزاب المعارضة على تشكيل لجان داخلية لمقاومة التطبيع ونشر الوعي بمخاطره وتهديداته للمجتمع الأردني، وسعت إلى تفادي إضفاء الطابع الأيديولوجي على هذه المواجهة، ومحاولة تجميع كل التيارات الثقافية في مشروع واحد للمقاومة من أجل تعميق الوعي لدى المواطن العادي، لكن انعكست اختلافات في رؤيتها للتطبيع ولإسرائيل بين التيارات الإسلامية والقومية من ناحية، والتيار الليبرالي من ناحية أخرى، وانعكس ذلك على معسكر مناهضة التطبيع، وأدى إلى عدم التحاق التيار الليبرالي بهذا التجمع كمؤسسات، وإن كان قد شارك فيه أفراد حذروا بقوة من المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التطبيع، من وجهة نظر عملية من دون انخراط في التباينات الأيديولوجية[١٧].

---

(١٧) Jamal Al-Khatib, *Role of Civil Society Institutions in Resisting Normalization with Israel* (Brighton, BN: Civil Society and Governance Programme, Institute of Development Studies, 2000), p. 2.

وأدت النقابات المهنية دوراً بارزاً في مناهضة التطبيع بأشكاله المختلفة، فألفت لجاناً فرعية في كل نقابة لمناهضة التطبيع، كما ألفت لجنة مركزية للنقابات هي اللجنة النقابية الأردنية لمقاومة التطبيع، وتضم ١٤ نقابة مهنية أردنية، وألفت هذه اللجان لجاناً فرعية في المحافظات. وقد اتخذت الهيئات العامة للنقابات مواقف موحدة تجاه التطبيع، وكان من أبرز القرارات التي اتخذتها الهيئة العامة لنقابة المهندسين اعتبار كل من يمارس التطبيع خارج عن آداب المهنة وأخلاقياتها، واتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه(١٨).

وفي مجال الطلاب، تكوّنت لجان عمل في عدد من الجامعات ألفت «فريق مقاومة التطبيع الطلابي». كذلك أسهم القطاع النسائي الأردني من خلال اللجنة النسائية لمقاومة التطبيع، وتتبع الاتحاد النسائي الأردني أو من خلال القطاعات النسائية الحزبية والنقابية.

أدت «الجمعية الأردنية لمقاومة الصهيونية» التي أسسها المعارض البارز ليث شبيلات دوراً بالغ الأهمية في مقاومة التطبيع، وخاضت معارك قوية مع الدولة والحكومة، فبادرت الحكومة إلى اعتقال مؤسسها وسجنته مع أعضاء عديدين من الجمعية لفترات مختلفة، وباتهامات مختلفة أبرزها إهانة الملك، وذلك في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧(١٩).

كذلك أدت «اللجنة الشعبية الأردنية لمقاومة التطبيع» التي تأسست باعتبارها تحالفاً لأحد عشر حزباً و٦٠ شخصية أردنية عامة في عام ١٩٩٤ دوراً بارزاً في مقاومة التطبيع، وقد انطلقت اللجنة من رفض معاهدة السلام ذاتها، وأسهبت نشرتها الإخبارية المتخصصة في شرح التهديدات التي يفرضها التطبيع، وكان من بين أهدافها كشف المطبّعين، وتكوين لجان شعبية لحثّ مجلس النواب على عدم تغيير التشريعات التي تحظر التعاملات السياسية مع إسرائيل، وقررت تأسيس لجان فرعية للأنشطة الاقتصادية، والقوى السياسية، ورجال الأعمال، والروابط المهنية، ونقابات العمال لمقاومة التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، وتأسيس لجان ثقافية فرعية لمواجهة التطبيع مع الدوائر الثقافية، والدعوة لمقاطعة أي سياسي أو تاجر، أياً كانت هويته يتعامل مع شخصيات إسرائيلية.

واجهت الحكومة هذه اللجنة بالقوة عام ١٩٩٥ عندما دعت إلى المؤتمر الأول

(١٨) شعبان، المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(١٩) Al-Khatib, Ibid., p. 3.

لمناهضة التطبيع المعنون بـ «حماية الوطن ومقاومة التطبيع»، فبعد تأخيرات ومماطلات في الترخيص لعقد المؤتمر حشدت قوات مقاومة الشغب في اليوم المقرر لعقده، ومنعت عقده بدعوى فشله في توفير الشروط القانونية، وألقت القبض على بعض منظميه، ثم حظرت المؤتمر ذاته، واقتصر ترخيصها لاحقاً على التصريح بعقد مؤتمر آخر على مستوى متواضع للغاية في مقر تجمع النقابات المهنية بعد أشهر عدة، الأمر الذي حرم المؤتمر من تحقيق الفاعليات التي كان يهدف إليها.

وفي السنة نفسها منعت الحكومة بالقوة عقد العديد من المؤتمرات الصغيرة لمقاومة التطبيع التي دعا إليها رئيس النقابات المهنية في آب/أغسطس، إذ أغلقت الشرطة بوابات المركز وطلبت من الأعضاء مغادرته، وبررت الحكومة موقفها برفض انخراط المؤسسات النقابية في النشاط السياسي، ودعت إلى تأكيد الطابع المهني للنقابات.

على المستوى الفردي، أظهر كثير من الأفراد معارضتهم التطبيع، وكان مألوفاً أن يعلق تجار لافتات على محالهم برفض استقبال الإسرائيليين، وكان مألوفاً كذلك نبذ المطبّعين، مثل رفض حكم الروسان أن يتقبل التعازي من أحد النواب المطبعين. ومن نماذج ذلك أيضاً عاقب الناخبون مرشحاً لمجلس النواب في انتخابات عام ١٩٩٧، أدار حملته الانتخابية بصفته «مرشح السلام» في إحدى دوائر عمّان، حيث تعرض لهزيمة ساحقة، ولم يحصل إلا على بضع عشرات من الأصوات على الرغم من ضخامة الدعاية والأموال التي أنفقها خلال حملته الانتخابية.

ب ـ فلسطين

أما في فلسطين التي يحمل التطبيع فيها معنى خاصاً بحكم الضرورة التي تفرضها ظروف الاحتلال، فإن مقاومته بدورها تحمل مغزى مختلفاً، إذ ترتبط بمقاومة الاحتلال بطابعه الاستيطاني الإحلالي والأيديولوجية الصهيونية بطابعها العنصري، وإحباط أهداف إسرائيل والصهيونية العالمية في تهويد البلاد والقضاء على هويتها واستلاب تاريخها ومستقبلها.

وفي هذا السياق، تصطف طائفة كبيرة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انخرط فيها الشعب الفلسطيني، وتنظيماته السياسية والنقابية، ومؤسساته المدنية، والتي بلغت ذروتها بانتفاضتيه في عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٠.

لكن بعيداً عن سياق المقاومة بمعناها العام تجلّى مشهد خاص لمقاومة التطبيع بمفهومه الضيق، سواء بين فلسطينيي الداخل أم في المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧،

إذ مارس فلسطينيو الداخل العديد من الأنشطة للحفاظ على الهوية، وحفظ التراث، ومقاومة «الأسرلة»، ومكافحة القوانين العنصرية، والحفاظ على سلامة المسجد الأقصى، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتسيير التظاهرات الاحتجاجية في مواجهة الاعتداءات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، على غرار تلك التي تمت في مطلع الانتفاضة وواجهتها السلطات الإسرائيلية بالقتل والإصابة والاعتقال للعديد من المشاركين فيها.

وبالمثل بلور أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أشكالاً مهمة لمقاومة التطبيع مع إسرائيل بمفهومه الضيق، منها مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومحاولة تعزيز قدرات الاقتصاد الفلسطيني في الاعتماد على الذات، وتدعيم الروابط الاقتصادية مع البلدان العربية، ومقاومة العنصرية، وملاحقة الإسرائيليين الذين تورّطوا في جرائم حرب.

وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى علم الباحث وجود أشكال تنظيمية متخصصة في مقاومة التطبيع بمفهومه الضيق، إلا أن موضوع التطبيع وسبل مواجهته يعدّ أحد هموم منظمات المجتمع المدني. ومن نماذج ذلك ورشة عمل عقدت في رام الله بتاريخ ٢٢/٧/١٩٩٩ حول التطبيع، نظمها مركز المعلومات البديلة بالتنسيق مع مركز بيسان للبحوث والإنماء، ومواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، بحضور ثلاثين مندوباً يمثلون أكثر من ١٥ مؤسسة ومركزاً وإطاراً، تناولت عشر أوراق عمل حول موضوع التطبيع، شارك في إعدادها «الملتقى الفكري العربي»، و«اتحاد لجان العمل الصحي» و«مؤسسة الحق»، و«مركز القدس للنساء»، و«الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين»، و«اتحاد الشباب القومي الفلسطيني»، و«مركز الفن الشعبي»، وخبراء. ودار نقاش مفتوح حول التجربة الفلسطينية، ودور المنظمات الأهلية في مواجهة التطبيع، وحظي مفهوم وتعريف التطبيع باهتمام خاص، ارتباطاً بالممارسة الحية، وبحكم التشابك الحاصل نتيجة سنوات الاحتلال الطويلة، وأكد الجميع أهمية وضوح الأهداف السياسية باعتبارها معياراً في مواجهة الاحتلال ومقاومة سياسة التطبيع، والوقوف أمام مجموعة من الدروس والمحدّدات لمواجهة محاولات المنظمات الإسرائيلية لاستخدام المنظمات الفلسطينية، والبرامج المشتركة لخدمة أهداف سياسية خاصة. وفي حصيلة الحوار، أكد جميع المشاركين تثمين هذه المبادرة في صياغة رؤية عامة وناظمة للمنظمات الأهلية الفلسطينية، واستكمال الحوار بصورة أكثر تحديداً[٢٠].

---

(٢٠) **مجلة رؤية أخرى** (مركز المعلومات البديلة، القدس)، العدد ٢٩ (حزيران/ يونيو ١٩٩٩)، ص ٢٨.

ج ـ لبنان

وفي لبنان الذي كان، ولا يزال، مدرسة فريدة في المقاومة، كما في مناهضة التطبيع، واستطاع طرد الجيش الإسرائيلي وتحرير التراب الوطني عام ٢٠٠٠ من دون اتفاق ومن دون سفارة، والصمود في وجه العدوان الهمجي الذي شنّته إسرائيل لمدة ٣٣ يوماً مستخدمة فيه طاقة نيران أكثر من تلك التي قصفتها في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وخرجت منها صفر اليدين.

لقد كان البلد العربي الوحيد الذي أسقط اتفاق السلام المهين الشهير باتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، وأن يغلق بوابة التطبيع التي كانت مشرّعة في وجود جيش لبنان الجنوبي الذي تركه الإسرائيليون في عام ٢٠٠٠ يهرول في أعقابهم طلباً للجوء والحماية، ليكتشف ويكشف لكل العملاء أنه لا يمكن الركون إلى إسرائيل.

في هذا السياق، كان لبنان واحداً من أنشط الساحات العربية وأكثرها حيوية في مجالات مقاومة الصهيونية والتطبيع، ونصرة الشعب الفلسطيني وقضيته.

وقد انخرط في مقاومة التطبيع العديد من اللجان النقابية والحزبية اللبنانية، وأسهمت بجهد وافر في مجال المقاطعة ومواجهة التطبيع، ومساندة الانتفاضة الفلسطينية، كما تشكلت العديد من التنظيمات الشعبية، نذكر منها على سبيل المثال:

(١) المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني

تأسس في مؤتمر حاشد عقد في دار الصحافة يوم ١١/١١/١٩٩٤، ورفع شعار «المناهضة الثقافية» باعتبارها الإطار الشامل لأنواع المناهضة الشعبية كافة للغزو الصهيوني بأشكاله كافة، وتبنّى المؤتمر المقاطعة الثقافية والاقتصادية في المجالات كافة، ومواجهة كل ما هو صهيوني أو «متصهين»، والعمل مع القوى العربية الفاعلة لإقامة جبهة ثقافية شعبية لمناهضة الصهيونية. وقد عقد المؤتمر العديد من الندوات والمؤتمرات الشعبية، وشارك في المسيرات والتظاهرات الجماهيرية[٢١].

(٢) الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع

تأسست عام ١٩٩٥، ونالت الترخيص الرسمي في آذار/مارس ١٩٩٩، وتهدف إلى مقاومة التطبيع مع إسرائيل في مختلف ميادين السياسة والاقتصاد، والاجتماع والثقافة، والتربية، والإعلام، وغيرها بغية المحافظة على هوية لبنان

---

(٢١) من نماذج نشاطات المؤتمر الدائم، انظر: **الكتاب الراصد (١): على طريق مناهضة الغزو الصهيوني** ([د. م.]: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٩٥).

العربية ودوره الحضاري ومصالحه العليا، وحدّدت وسائلها بجمع الوثائق والمطبوعات المختلفة في قضية مقاومة التطبيع وتنظيم الندوات والمؤتمرات وإعداد الدراسات، والاتصال مع الهيئات المماثلة لأهدافها في البلدان العربية وسائر أنحاء العالم والاتصال مع المراجع الرسمية.

(٣) حملة مقاطعة داعمي إسرائيل

بدأت هذه الحملة في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ من مجموعات مدنية وتنظيمات سياسية، وناشطين في الحقول الثقافية والاجتماعية والسياسية والطلابية، وركزت أنشطتها على قضية المقاطعة ونشر ثقافتها وممارستها، واتجهت إلى تكوين مجموعات شبابية للاعتصام أمام المطاعم الأمريكية الداعمة لإسرائيل مثل «بيرغر كينغ»، و«ماكدونالدز»، و«ستاربكس»، كما نظمت الحملة مؤتمراً للمقاطعة العربية شارك فيه عدد كبير من لجان المقاطعة العربية ونشطائها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٤) لجنة المتابعة لمكافحة الاختراق الصهيوني في لبنان

انبثقت هذه اللجنة عن المؤتمر الشعبي اللبناني الذي عقد في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، والذي حضره ممثلون عن مختلف القطاعات الشعبية من مختلف المناطق اللبنانية بغية إعلاء الصوت لوجود شركات صهيونية في لبنان تسللت إليه تحت غطاء من طرف رسمي، على الرغم من أنها مدرجة على لوائح المقاطعة العربية. وتنشط هذه اللجنة في تقصي عمليات التطبيع الاقتصادي وكشفها، وتعبئة الجهود في مواجهتها، وشاركت في قيادة حملات ناجحة لمقاطعة الشركات المساعدة لإسرائيل مثل شركة «إستي لودر» لمستحضرات التجميل وغيرها.

د ـ سوريا

تمثل سوريا خبرة مختلفة على مستوى المقاومة الشعبية للتطبيع مع إسرائيل، فمن ناحية لا تزال سوريا الرسمية رافضة التطبيع مع إسرائيل، ومقراً لمكتب المقاطعة العربية، ومكاتب بعض منظمات المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمها حماس والجهاد الإسلامي. ومن ناحية أخرى، لا يزال نظامها السياسي محافظاً حيال المبادرات الشعبية المستقلة للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

في ضوء هذين الاعتبارين، كانت التشكيلات الحزبية والنقابية والعمالية والنسائية والطلابية والفنية تعبّر عن رفضها التطبيع في سياق سياسة الدولة الرسمية، كما كانت تمارس ضغوطها على من ينخرطون في مواقف أو علاقات تطبيعية.

لكن مع انتقال السلطة إلى الرئيس بشار الأسد، وما أعقب ذلك من حراك

سياسي وانتشار المنتديات الثقافية، وظهور العديد من المبادرات الشعبية المستقلة، سرعان ما تفاعلت مع بدء انتفاضة الأقصى بتاريخ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، فانبثقت عن الحركة الشعبية الاحتجاجية التي انطلقت لمناصرة الشعب الفلسطيني العديد من اللجان المستقلة التي تدعو إلى مقاطعة المصالح والبضائع الأمريكية والشركات الداعمة لإسرائيل، مثل «اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سوريا»، و«لجنة المبادرة النسائية لدعم الانتفاضة» وغيرها من اللجان الطلابية، وقد ضمت هذه اللجان العديد من الشخصيات المستقلة، ونسقت في ما بينهما.

وبخلاف مجالات أخرى، لم تمنع السلطات هذه اللجان الشعبية من ممارسة أنشطة محدودة، مثل الاعتصام وتوزيع البيانات التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية، لكنها في الوقت نفسه لم تمنحها ترخيصاً رسمياً، الأمر الذي يحدّ كثيراً من نشاطها، إذ لا يسمح لها بتنظيم المحاضرات وإقامة المهرجانات باسمها، كما لا يسمح لها بتلقي التبرعات لكونها غير مرخص لها بالنشاط. كما أنها لم تنخرط في التعاون مع المنظمات العربية أو الدولية، الأمر الذي جعلها تعتمد في معلوماتها على مصادرها الخاصة، وغالباً غير الموثقة، ومن ثم اقتصر نشاط التعبير الشعبي في سوريا على الاعتصامات وتوزيع البيانات، والدعوة إلى تجمعات تجري خلالها محرقة رمزية للبضائع الأمريكية.

٣ ـ بلدان المغرب العربي

أ ـ موريتانيا

كما كانت موريتانيا حالة خاصة بالنسبة إلى التطبيع، على نحو ما سبق إيضاحه، فقد كانت بالمثل حالة خاصة في مواجهته، فمنذ بداية التطبيع دمجت الحركة الشعبية بين مناهضتها التطبيع، ومقاومتها الاستبداد الداخلي، ونجحت في تضمين هذه المواجهة جدول أعمال المعارضة الوطنية بتياراتها المختلفة، حتى كانت قضية العلاقات مع إسرائيل إحدى العناصر الأساسية في الانقلاب الفاشل الذي قاده الرائد ولد حننا في عام ٢٠٠٣.

في هذا السياق، شنّت أحزاب المعارضة منذ بداية التطبيع حملة قوية ضده، وتعرضت ثلاثة منها للحل في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وهي أحزاب الطليعة الوطنية، واتحاد القوى الديمقراطية، والتحالف الشعبي الناصري[٢٢].

(٢٢) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٢.

وأظهرت الحركتان النقابية والطلابية عزيمة مماثلة، فنظم الطلاب العديد من المسيرات والتجمعات المناهضة للتطبيع، بل أسسوا لأنفسهم أيضاً منظمة لمناهضة التطبيع هي «المبادرة الطلابية لمواجهة الاختراق الصهيوني».

وكذلك تأسس العديد من المنظمات المناهضة للتطبيع يأتي في مقدمها «الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني والدفاع عن القدس» الذي يتولى أمانته محمد جميل ولد منصور، والمنتدى الوطني لدعم نضال الشعب الفلسطيني، و«الجبهة الديمقراطية للإنقاذ ومقاومة التطبيع مع إسرائيل»، وقد ضمت الأخيرة أحزاباً سياسية، وممثلين لتيارات فكرية مختلفة، وسياسيين مستقلين، ودعوا الأحزاب السياسية في البلاد إلى ربط مشاركتها في الانتخابات التي كان يجري الاستعداد لها عام ٢٠٠١ بقطع العلاقات مع إسرائيل جنباً إلى جنب مع مطالب الإصلاح السياسي.

وشنّ التيار الإسلامي حملة قوية ضد التطبيع، فعارضه العلماء وأئمة المساجد، ووحدوا خطب الجمعة في أحيان كثيرة ضده، وأصدر العلامة محمد ولد الددو فتوى بتحريم العلاقات مع إسرائيل، وضرورة قطع هذه العلاقات، ومقاطعة البضائع الأمريكية. وقد وقّع هذه الفتوى كبار العلماء والأئمة، مثل بداه بن البصري ومحمد سالم ولد عدود، وأباه ولد عبد الله.

وقاد الرائد صالح ولد حننا محاولة انقلاب في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وكان أبرز ما تداولته المصادر حول هذا الانقلاب الذي استمر ٣٦ ساعة قبل إحباطه أن أحد أسبابه الرئيسية معارضه إقامة علاقات مع إسرائيل، ورجحت مصادر معارضة أن تكون الولايات المتحدة قدمت دعماً لوجيستياً للقوات الموريتانية الموالية لرئيس الجمهورية لاستعادة سيطرته على البلاد.

وفي كل الأحوال، فقد شنّت الحكومة في عام ٢٠٠٣ العديد من الاعتقالات في صفوف الإسلاميين الذين أظهروا معارضتهم النظام والتطبيع، وفي صفوف التيار القومي وناشطي حزب البعث، وكذا في صفوف العسكريين في أعقاب فشل الانقلاب، وأحالت العشرات منهم إلى المحاكمة باتهامات مختلفة، الأمر الذي ضاعف من الاحتقان السياسي، ومهّد للانقلاب الذي قاده العقيد أعلى ولد محمد فال.

ب ـ المغرب

في المغرب أفرزت الحركة الوطنية حركة شعبية مهمة لمقاومة التطبيع ومواجهة المشروع الصهيوني، ونجحت بإبطال أغلب مبادرات التطبيع مع الكيان الصهيوني،

سواء على المستوى السياسي والاقتصادي أم على المستوى الثقافي والفني والإعلامي ـ وأدت «الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني» دوراً محورياً في قيادة المعركة الشرسة ضد التطبيع والمطبّعين، وكذا في تنسيق عمل مختلف مكوّنات المجتمع المدني والسياسي والثقافي والحقوقي في هذا المجال[(٢٣)].

وقد تعززت جهود الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع بالإحباط الذي أصاب العاهل المغربي الذي كان يشغل رئيس لجنة القدس، بعد أن فوجئ بإجراءات نتنياهو بحفر نفق البراق، وبدء استعمار جبل أبو غنيم. وشكت المصادر الإسرائيلية من عشرات المواقف التي أحبطت مشروع التطبيع، إذ قطع الملك الحسن الثاني الاتصالات مع إسرائيل، وألغت الحكومة المغربية رحلات الطيران المباشر، وتكدست البضائع الإسرائيلية في موانىء المغرب، وتقلص الاستيراد الشخصي، وواجه السياح الإسرائيليون صعوبات كثيرة في دخول المغرب، وقوبل الرياضيون الإسرائيليون بالرفض عندما طلبوا الذهاب إلى المغرب للمشاركة في بطولات دولية، وألغى المغرب مؤتمراً لوزراء الصناعة والتجارة في مراكش حتى لا يضطر لاستضافة مسؤول إسرائيلي، وانسحب منتخب المغرب للتنس من المشاركة في مباراة ضد منتخب إسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ في نطاق كأس ديفيد، مفضلاً العقوبات على ألا يذهب المنتخب المغربي إلى إسرائيل، كما رفض المغرب استقبال المنتخب الإسرائيلي لسباقات اختراق الضاحية في مراكش[(٢٤)].

وإثر انتفاضة الأقصى، نظمت القوى السياسية في المغرب مسيرة مليونية يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ رفعت شعار «كلنا فلسطينيون»، ووقعت الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وثيقة شهيرة طالبت بإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي. وفي ضوء هذه الحركة الاحتجاجية الكبيرة التي شهدها المغرب، عمد الملك محمد السادس إلى إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي، كما نظمت القوى السياسية أيضاً أكبر مسيرة في الوطن العربي لمساندة الشعب الفلسطيني في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠١[(٢٥)].

---

(٢٣) شعبان، «من خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقي،» ص ٢٣٤.

(٢٤) بن كسبيت، «هكذا فقدنا المغرب،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٤١ (أيار/ مايو ١٩٩٨)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٢٥) فؤاد وليد، «التطبيع مع دولة إسرائيل: حلقة أساسية في المخططات الإمبريالية في المنطقة،» **المناضل**، العدد ٦ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، <http://www.almounadil-a.info/article241.html>.

ج ـ تونس

في تونس التي كانت قد احتضنت منظمة التحرير الفلسطينية في أثناء منفاها عقب خروجها الإجباري من لبنان عام ١٩٨٢، أظهرت الحركة الشعبية كثيراً من التعبيرات عن رفض التطبيع، من بينها تأسيس حزب الوحدة الشعبية «لجنة حزبية للتصدي للتطبيع مع الكيان الصهيوني»، والدور الذي تؤديه صحيفة **الوحدة** في الدعوة إلى مواجهة التسلل الصهيوني، ودعوتها إلى المقاطعة الشعبية للبضائع الأمريكية والصهيونية.

وبلغت هذه التعبيرات ذروتها في التظاهرات الاحتجاجية التي نظمتها الحركة الشعبية لمناهضة التطبيع احتجاجاً على دعوة الحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لحضور قمة الأمم المتحدة للمعلومات عام ٢٠٠٥.

وخلال هذه الحركة الاحتجاجية اعتقلت السلطات التونسية في آذار/مارس ٢٠٠٥ المحامي محمد عبو، عضو هيئة المحامين التونسية الناشط في مجال مقاومة التطبيع، بعد أيام من تزعمه حركة شعبية لمقاومة هذه الزيارة. وقد جاء اعتقاله أشبه بالاختطاف، إذ اختفى فجأة، واستمر احتجازه لفترة طويلة من دون إفادة محاميه أو ذويه، وعندما قدم إلى المحاكمة في ٢٩ نيسان/أبريل، وجهت إليه ـ كالمعتاد في القضايا السياسية في تونس ـ تهم جنائية في قضيتين: تعود **إحداهما** إلى عام ٢٠٠٢ بادعاء اعتدائه على زميلة له، وتعود **الثانية** إلى عام ٢٠٠٤ بادعاء تحريضه على العنف ضد مؤسسات قضائية، وقضت المحكمة بسجنه ثلاث سنوات ونصف في محاكمة تفتقد شروط العدالة طبقاً لما أوردته منظمات حقوق الإنسان.

وقد اعتصم العديد من المحامين التونسيين في دار المحامي للإعراب عن تضامنهم معه والمطالبة بإطلاق سراحه لقرابة شهرين، وأنهوا اعتصامهم يوم ٢٦ أيار/مايو بعقد مؤتمر صحافي أكدوا فيه استمرار مطالبتهم.

لكن لم تحل إجراءات التنكيل بالمحامي محمد عبو دون استمرار الحركة الاحتجاجية ضد مشاركة وفد إسرائيلي في قمة المعلومات، وتواصلت في البلاد المتظاهرات الطلابية والنقابية والحزبية احتجاجاً على هذه المشاركة حتى قبل انعقاد المؤتمر بيومين، إذ قامت السلطات المتخوفة من تصاعد الاحتجاجات تحت الأضواء الإعلامية التي جذبها المؤتمر بتعطيل الدراسة تماماً في الكليات والمعاهد لمدة أربعة أيام.

د ـ الجزائر

في الجزائر ترصد مصادر وطنية أن التطبيع يجد مقاومة عنيفة من الجماهير

والنخب الوطنية، وقد أنشأت التيارات الوطنية «التنسيقية الوطنية لمناهضة المد الصهيوني والتطبيع»، وتعمل على تحريك المجتمع المدني للضغط على الحكومة لرفض كل محاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما تشهد الجامعات الجزائرية نشاطاً كبيراً لمساندة القضية الفلسطينية عبر الندوات والتجمعات، ويؤدي التلفزيون دوراً مهماً في حشد الجماهير خلف المواقف الوطنية المعادية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، كما ينشط البرلمانيون في هذا الاتجاه نفسه، ويتفاعل الشعب الجزائري مع المقاطعة الاقتصادية بعفوية مطلقة[٢٦].

هـ ـ ليبيا

اتخذت الحركة الشعبية في ليبيا، التي تتبنى نظاماً سياسياً فريداً في طبيعته تحت عنوان «سلطة الشعب»، ورؤية خاصة تجاه القضية الفلسطينية تشبه الحل التاريخي السابق نحو تأسيس دولة ديمقراطية تضم الفلسطينيين والإسرائيليين بالدعوة إلى تأسيس «دولة إسراطين»، طابعاً متميزاً، تبناه ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، إذ انبثق عنه مؤتمر قومي لمقاومة التطبيع (وسوف يتم تناوله في العمل القومي لمقاومة التطبيع).

٤ ـ بلدان الخليج العربي

على الرغم من عمق النفوذ الأمريكي والغربي في بلدان الخليج، وتضييق معظم النظم الخليجية من هامش الحريات المدنية والسياسية، فقد شهدت البلدان الخليجية حركة مهمة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وتأسست منظمات شعبية مهمة عدة للنهوض بهذه المهمة، كما حرصت هذه الحركة على تشكيل تنظيم إقليمي له بُعد عربي أوسع لتنسيق جهودها.

أ ـ البحرين

شهدت البحرين أول تعبير تنظيمي للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع في عام ٢٠٠٠ بتأسيس «الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني»، وقد تأسست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ باعتبارها جمعية أهلية بحرانية من أجل التوعية بالمبادئ القومية ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، والعمل على التوعية

---

(٢٦) شعبان، «من خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقي،» ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

بمخاطر فك العزلة عنه. وتقوم الجمعية بإصدار بيانات، وتنظيم تظاهرات واعتصامات، وإحياء المناسبات الفلسطينية والحفلات التضامنية مع الانتفاضة.

ب ـ الإمارات

وفي الإمارات نظمت «اللجنة الوطنية للمقاطعة» في دبي مؤتمراً كبيراً للمقاطعة يومي ١٣ و١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في مدينة دبي، شارك فيه وفود عربية للمقاطعة ومقاومة التطبيع، وجامعة الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني. وأشارت عائشة النعيمي، رئيسة اللجنة الوطنية للمقاطعة، في افتتاح المؤتمر، إلى أن الهدف من تنظيمه هو بلورة مفهوم جديد للعمل المشترك، ووضع برنامج لمواجهة العدو الصهيوني في ظل المرحلة الدقيقة التي تمر بها الأمة العربية والقضية الفلسطينية، ودعت إلى تشكيل لجان مشتركة على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي لتحديد القنوات التي يمر عبرها تهريب السلع الصهيونية تحت مسميات مختلفة، وتوعية الشعوب العربية بخطورة هذه السلع، وإنشاء مركز معلومات لرصد ومتابعة هذه القضية، إضافة إلى البحث عن بدائل لهذه السلع من منتجات دول وشركات أخرى. وناقش المؤتمر العديد من أوراق العمل حول مفهوم المقاطعة وإطارها القانوني وأسبابها، ومقاومة التطبيع[(٢٧)].

كما تنشط في مجال مقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة في الإمارات «لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني» التي تنظم اللقاءات وأشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد نشرت بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني في لندن «وثيقة التمسك بحق العودة للفلسطينيين المهجرين بدافع الإرهاب الصهيوني».

ج ـ اليمن

كوّنت الحركة الشعبية في اليمن «اللجنة اليمنية لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني» لمواجهة الغزو الاقتصادي المتمثل في إغراق الأسواق اليمنية بالمنتجات الصهيونية. وبذلت هذه اللجنة جهوداً كبيرة في متابعة عمليات تهريب السلع الصهيونية إلى البلاد، وتحركت على الصعد القانونية والسياسية والعملية، لمحاصرة هذه الظاهرة، كما تشكلت لجان طلابية لمقاطعة المنتجات والبضائع

---

(٢٧) من بين نماذج أوراق العمل، انظر: حسين مجلي، «الإطار القانوني للمقاطعة ومقاومة التطبيع،» وإبراهيم كمال الدين، «مفهوم المقاطعة وأسبابها ومقاومة التطبيع،» ورقتان قدمتا إلى: المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة، اللجنة الوطنية للمقاطعة الشعبية في الإمارات، دبي، ١٣ ـ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢.

الصهيونية والأمريكية. وأصدرت هذه اللجان نشرات خاصة بمتابعة أعمالها، كما بدأت اللجنة اتصالات باللجان العربية المناظرة، وتعاونت معها في أنشطة مشتركة عديدة. وقد صادفت حملات مقاطعة البضائع الصهيونية ـ الأمريكية في اليمن قبولاً شعبياً.

وتمثل «المؤتمرات الشعبية الخليجية لمقاومة التطبيع» إحدى السمات المميزة للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع في البلدان الخليجية، وقد عقدت حتى الآن ثلاثة مؤتمرات إقليمية حاشدة، كان آخرها المؤتمر الذي عقد في البحرين يومي ٣٠ و٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ تحت شعار «نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة»، وشاركت فيه وفود كبيرة مثلت دول الخليج العربي والجزيرة العربية، إضافة إلى بعض الدول العربية الأخرى، ومن ضمنها مصر. وقد انبثقت عن المؤتمر لجنتان دائمتان، إحداهما لـ «دعم الانتفاضة والصمود الفلسطيني»، وأخرى لـ «مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني»، وصدرت عن المؤتمر توصيات مهمة في المجالات الثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، وكذا في مجال آليات العمل. وقد تضمنت الأخيرة تأسيس موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ونشرة إلكترونية للمقاطعة، ومأسسة العمل لضمان استمراره، وتوزيع أوجه النشاط قطرياً، وإجراء دراسات عملية في مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع، والتنسيق بين لجان المقاومة الخليجية والعربية لضمان التعبئة الجماهيرية. . . إلخ[٢٨].

د ـ قطر

عقد في الدوحة في قطر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لقاء تشاوري لـ «المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج»، بدعوة من المركز العربي للدراسات والبحوث في قطر، تحت عنوان «المقاطعة العربية للكيان الصهيوني في الخليج»، وقد ضم عدداً من الباحثين من قطر والكويت والبحرين ومصر ولبنان وفلسطين، وقدمت فيه أوراق عمل عدة تتناول التطبيع وآلياته وخبرة مقاومته في بلدان عربية عدة، وبخاصة في مصر والأردن والبحرين. وقد صدر عن المؤتمر التشاوري توصيات عدة شملت الدعوة إلى العمل من أجل تغيير الموقف الرسمي العربي باتجاه استعادة المانعة، والتصدّي للهجمة الأمريكية ـ الصهيونية التي تصاعدت في مواجهة الأمة العربية منذ أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحملت العديد من المخاطر الاستراتيجية على الأمة، وكذا العمل على تصويب

(٢٨) شعبان، المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

مفهوم الصراع العربي ـ الصهيوني وإعادته إلى جذوره، وحماية المقاومة وردفها بأسباب الصمود، وكذلك السعي لتنظيم مؤتمر عربي لمقاومة التطبيع تنبثق عنه لجان لمقاومة التطبيع في مختلف البلدان العربية، ومطالبة الجامعة العربية بتفعيل مكتب المقاطعة العربية بغية جعل قراراته ملزمة للجميع، والسعي لتضمين المناهج التربوية الرسمية وغير الرسمية مواد تشرح أبعاد الصراع العربي ـ الصهيوني ومضار التطبيع مع الكيان الصهيوني. كما اتفق المجتمعون على عقد المؤتمر التالي لـ «المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج»(٢٩).

ثالثاً: مقاومة التطبيع على المستوى القومي

كان العمل من أجل مقاومة التطبيع والصهيونية على المستوى القومي أحد الساحات المهمة لمقاومة التطبيع كما هو متوقع، إذ تنطلق مؤسسات الحركة الشعبية العاملة على هذا المستوى بدءاً من الاتحادات المهنية، مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحافيين العرب، واتحاد الأطباء العرب، واتحاد الصيادلة العرب، واتحاد الكتّاب العرب، إلى التنظيمات النقابية العمالية، مثل اتحاد العمال العرب، إلى التنظيمات الشعبية، مثل المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي ـ الإسلامي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية، وملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، من توجّه قومي، فضلاً عن أن قيادات عدد كبير من هذه التنظيمات تنبثق في الأساس من تمثيل الحركة النقابية المهنية والعمالية التي تتبنى معارضة التطبيع، وتتضامن بالضرورة مع مكوّناتها القطرية النقابية والثقافية على الساحات الوطنية، فضلاً عن عامل ثالث، وهو وجود التيارين القومي والإسلامي اللذين يعارضان التطبيع في قيادة عدد كبير من هذه التنظيمات.

لكن تجدر الإشارة إلى أن العمل في مقاومة التطبيع على المستوى القومي لا تقتصر على نشاط هذه المنظمات، بل تأسست إلى جانبها تنظيمات شعبية عملت على المستوى القومي، مثل «المؤتمر الشعبي القومي لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني».

نشط معظم هذه التنظيمات في معارضة التطبيع مع إسرائيل منذ بدايته، بل سبق بعضها مقاومة التطبيع، بالانخراط في أنشطة المقاطعة على نحو ما فعل اتحاد

---

(٢٩) ياسين سويد، «تقرير عن: المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج، الدوحة، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، ص ٢٤٦ ـ ٢٥٤.

المحامين العرب. وبينما اتجه معظمها إلى دمج نشاط مقاومة التطبيع في برامجه، فقد قام بعضها بمأسسة أنشطة مقاومة التطبيع وهيكلتها في بنيانه التنظيمي، مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحافيين العرب، كما اتجه بعضها إلى إدماج مقاومة التطبيع ضمن قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، مثل المؤتمر القومي العربي.

وعلى الرغم من الموقف العام الذي يجمع هذه التنظيمات في مقاومة التطبيع والصهيونية، فقد تنوعت نقاط التركيز لدى كل منها اتساقاً مع سياق اهتماماته وما يمثله، فركزت المنظمات الحقوقية على الجوانب القانونية، وركزت اتحادات الأطباء والصيادلة على الجوانب الصحية وجمع التبرعات وتقديم العون الطبي والدوائي لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، واهتمت التنظيمات الثقافية بالأبعاد الثقافية والمواجهات الثقافية ومجادلة المثقفين المنخرطين في أعمال التطبيع.

كذلك عملت هذه التنظيمات والتجمعات بشكل مستقل أحياناً، وفي إطار ائتلافات أحياناً أخرى، وفي كل الأحوال فقد أتاح انخراط معظمها في أطر نقابية أو مهنية دولية، أو إقليمية أوسع، انغماسها في الحوار الدولي حول هموم واهتمامات المنطقة، كما يحظى بعضها بالصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل اتحاد المحامين العرب، وتحقق لها هذه الصفة المشاركة في عدد كبير من لجان الأمم المتحدة وحضور مؤتمراتها الدولية، والانخراط في التحالفات الدولية في موضوعات ذات تأثير قوي في قضايانا، مثل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

وأدت مراكز البحوث العربية دوراً بارزاً في مواجهة التطبيع والصهيونية، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، ومركز البحوث والدراسات العربية، وقدمت عشرات من الكتب والدراسات والبحوث حول القضية الفلسطينية وأبعاد الصراع العربي ـ الصهيوني، وكشف مخططات التحالف الأمريكي ـ الصهيوني تجاه المنطقة وبلدانها ومتابعة التطبيع. وخاضت هذه المراكز العديد من المعارك الفكرية والثقافية مع المطبعين، ومن أجل تعزيز الوعي الوطني والقومي، وتثبيت الممانعة العربية، وتعزيز خيار المقاومة، واتسم نشاط العديد منها بالاستدامة والعمق، وإتاحة منابر للحوار لدعم التحالفات بين مختلف التيارات الفكرية والثقافية.

ولا يمكن بالطبع التطرق إلى أنشطة كل هذه المنظمات تجاه مقاومة التطبيع والصهيونية في حدود الحيز المتاح في هذا الكتاب، لذلك سوف يقتصر الأمر على إبراز بعض الأمثلة باعتبارها نماذج أو دراسة حالة لجهود هذه المنظمات.

١ ـ اتحاد المحامين العرب

يعدّ اتحاد المحامين العرب من أقدم الاتحادات المهنية على الساحة العربية، ويضم في عضويته معظم نقابات المحامين في البلدان العربية، وقد ظلت القضية الفلسطينية وما تفرع عنها من قضايا ومشكلات سياسية وقانونية تمثل القاسم المشترك بين معظم الدراسات والقرارات التي صدرت عن دورات مؤتمره العام منذ انعقاده الأول في دمشق في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٤، كما بقيت مسألة مواجهة الصهيونية والمقاطعة ومقاومة التطبيع مع إسرائيل تمثل جوهر النشاطات العربية والدولية لبقية المؤسسات التنظيمية للاتحاد (المكتب الدائم ـ الأمانة العامة).

وقد ظهرت قضية المقاطعة في اهتمامات المؤتمر العام الثالث للمؤتمر في دمشق (٢١ ـ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧)، إذ أصدر أول قرار خاص بتشديد إجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل إلى أن يتحقق الحل النهائي للقضية الفلسطينية بشكل يضمن للعرب تحقيق أمانيهم القومية في فلسطين، وكرر التأكيد على إحكام المقاطعة في مؤتمراته اللاحقة.

وفي المؤتمر الرابع عشر في الرباط (٢٦ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠) ركّز المشاركون بشكل مكثف على ضرورة إسقاط اتفاقية كامب ديفيد والعمل على محاصرة تداعياتها بمزيد من التضامن العربي ودعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية.

وفي المؤتمر الخامس عشر في سوسة، أضاف المؤتمر لجنة جديدة إلى لجانه تعنى بـ «مكافحة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية» قامت بمناقشة العديد من الأبحاث والدراسات الخاصة بالصهيونية ومخاطرها، كما تأسست لجنة دائمة بالمسمى نفسه في الأمانة العامة، وذلك في إطار رؤية الاتحاد لمدى الترابط بين مكافحة الاستعمار ومواجهة الصهيونية. وقد كثفت اللجنة جهودها لمواجهة النشاط الإسرائيلي المحموم لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ونسقت جهودها مع مركز التخطيط الفلسطيني، والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، من أجل تصعيد الحركة الدولية ضد العنصرية والصهيونية، وفضح الترابط بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وإسرائيل.

وعلى الرغم من غلبة أنشطة حقوق الإنسان على أنشطة الاتحاد في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، لم يتأثر اهتمامه بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية وانتفاضة الشعب الفلسطيني، كما انخرط في جهود المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بدعم القضية الفلسطينية، والتي نجحت بتأليف لجنة تنسيق دولية في ما بينها

تعمل بالتوازي مع مركز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة.

ولكن، وسط كل هذا النشاط الإنساني والتضامني الواسع، عاد المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب الذي انعقد في الدار البيضاء في شهر أيار/مايو ١٩٩٣ إلى الالتفات مرة أخرى إلى قضية مقاومة التطبيع مع العدو الإسرائيلي ومكافحة التغلغل الصهيوني في الأقطار العربية المختلفة، وأكد المؤتمر في ذلك أهمية تطبيق قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل، وعدم السماح بأي اختراق أو تجاوز من أي جهة عربية ولأي سبب كان، ورفض محاولات التطبيع مع العدو الصهيوني، سرية كانت أم علنية.

كما ركز الاتحاد ولجنته الدائمة لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري مع نهاية عقد التسعينيات على بناء تحالف واسع من المنظمات الوطنية والإقليمية العربية غير الحكومية المهنية والشعبية والعاملة في مجال حقوق الإنسان للتحضير للمشاركة الفاعلة في المؤتمر الدولي الثالث لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري الذي نظمته الأمم المتحدة في دربان في جنوب أفريقيا بتاريخ آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١، للتعاون من أجل إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وشارك في تنظيم تظاهرات واسعة خلال المؤتمر وتوزيع العديد من المطبوعات باللغات المختلفة التي تكشف الطبيعة العنصرية للحركة الصهيونية وممارساتها في التمييز العنصري، وقد ساهم هذه الجهد مع غيره من جهود المنظمات العربية والدولية في إقناع الحركة الدولية لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري في تبني وثيقة مهمة تدمغ الصهيونية بالعنصرية، وتطالب بإحياء قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩).

نجحت لجنة مناهضة التطبيع ومكافحة العنصرية، وهو المسمى الذي حلّ محل اسم لجنة مكافحة الاستعمار والصهيونية ومقاومة التطبيع، بأن تكلل نشاطها في مجال مقاومة التطبيع بتحويل انعقاد المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب في بيروت في ربيع عام ٢٠٠١ إلى تظاهرة فكرية وسياسية وثقافية مهمة شارك فيها العديد من الباحثين والمثقفين ونشطاء الحركة العربية لمقاومة التطبيع، وقدمت خلالها أبحاث مهمة ورائدة، مثل «البداية المنسية للمقاطعة العربية للكيان الصهيوني ـ حول التطبيع في الصحافة المصرية»، ودراسة حالته على صحيفة **الأهرام** بتاريخ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ـ شباط/فبراير ٢٠٠١. وما زالت أنشطة الاتحاد مستمرة، ولكنها ترتبط في حركتها صعوداً أو هبوطاً، بحجم الانتهاكات الإسرائيلية وممارستها اليومية ضد الشعب الفلسطيني، وهو أمر أصبح من سمة العمل العربي الرسمي والأهلي بشكل عام.

٢ ـ اتحاد الصحافيين العرب

يعدّ اتحاد الصحافيين العرب أحد أبرز المنظمات الإقليمية المهنية غير الحكومية التي تضع هدف «تعبئة الرأي العام العربي ضد أشكال التطبيع كافة مع العدو الصهيوني، تأكيداً على استمرار الصراع العربي ـ الصهيوني حتى يتم تحرير كل التراب العربي المحتل من المحيط إلى الخليج» في صدر نظامها الأساسي، وبخاصة بعد أن أسفر المؤتمر العام الثامن للاتحاد الذي انعقد في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٩٦، عن نقل مقره إلى القاهرة، وإعادة تأسيس هياكل الاتحاد، وبعث الحياة فيه بعد سنوات من الجمود وعدم انتظام اجتماعات الأمانة العامة والمكتب الدائم للاتحاد، بسبب الخلافات العربية والعقوبات الدولية على العراق.

وجاء تقرير الأمين العام للاتحاد إلى المؤتمر العام التاسع الذي انعقد في عمّان ما بين ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠[(٣٠)]، ليعكس قدرة الصحافيين العرب واتحادهم على تخطي الخلافات العربية وعودة الاتحاد إلى مكانته العربية والدولية، في طليعة العمل الشعبي والمهني، بل السياسي أيضاً، دفاعاً عن قضايا الأمة العربية وثوابتها القومية وأهدافها ومصالحها. كما أعاد تقرير الأمين العام تأكيد المواقف الثابتة للاتحاد بشأن القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وموقف الاتحاد القاطع والصارم ضد التطبيع مع إسرائيل، وإدانة دعوات القلة الخارجة على الإجماع العربي، الداعية إلى ما يسمى «ثقافة السلام مع إسرائيل والتحاور مع الآخر».

كما دعا الأمين العام للاتحاد إلى ضرورة الإسراع إلى تنسيق جهود الصحافيين العرب مع الاتحادات والمنظمات الوطنية والقومية المقاومة للتطبيع، وبرمجة حملة قوية موجهة إلى الرأي العام العربي للتوعية بمخاطر الاستسلام لدعاوى التطبيع قبل السلام الشامل، واقترح على المؤتمر أن يصدر وثيقة جديدة تحدد موقف الاتحاد من التطبيع وتحديد مفهوم التطبيع وأساليب مقاومته، ومسؤولية كل نقابة عضو في مقاومته، وطرق محاسبة أعضائها ممن يمارسون التطبيع، ومسؤولية الصحف ووسائل الإعلام عن إيفاد أو إجبار الصحافيين العرب على أداء أعمال صحافية وإعلامية تندرج تحت باب التطبيع، كما تحدد دور اتحاد الصحافيين العرب في مراقبة ومحاسبة كل من يخرق مواقفه، سواء جاء ذلك من جانب النقابات أم من جانب الأعضاء الأفراد.

---

(٣٠) صلاح الدين حافظ، «الصحفيون جنود الحرية: توثيق لتقارير نشاط اتحاد الصحفيين العرب في أربع سنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤،» ص ٩.

وقد تبنّى المؤتمر رؤية الأمين العام وضمّنها في قراراته وتوصياته، وجاء تبني المؤتمر العاشر للاتحاد الذي عقد في القاهرة ما بين ٢ ـ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ليواصل المسيرة ويصدر قرارات مهمة تضمنت: رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإدانة الدعوات الرامية إلى ما يسمى بـ «ثقافة السلام والتطبيع مع إسرائيل»، ويدعو النقابات العربية إلى اتخاذ موقف صارم ضد المطبّعين، وإبلاغ الاتحاد بذلك، ودعا المؤتمر الاتحاد إلى وضع لائحة بأسماء المطبّعين والمروّجين للتطبيع وتعميمها على النقابات الأعضاء لإيقاف التعاون معهم أو تقديم أي خدمات أو تسهيلات لهم.

ونبّه إلى أنه بعد تعذّر محاولات التطبيع مع جهات إسرائيلية نتيجة الرفض الشعبي الواسع لهذا الاتجاه، فإنها تحاول التسلل من الباب الخلفي من خلال التمويل الأجنبي للأنشطة المهنية. ودعا النقابات الأعضاء إلى فحص منح التدريب الوافدة من الخارج بدقة وحذر شديد. وأوصى أيضاً المؤسسات الصحافية بضرورة التوقف عن إيفاد مراسلين لها إلى الأراضي العربية المحتلة، وأن تعتمد بدلاً من ذلك على الصحافيين والمراسلين الفلسطينيين من خلال اعتمادهم لمراسلة الصحف العربية والأجنبية.

وفي اجتماعات «المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب» في القاهرة يومي ٢١ ـ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعاد الأعضاء تأكيد المواقف المعلنة السابقة برفض التطبيع مع العدو الصهيوني، حتى تتحقق المطالب العربية المشروعة، وطالب المكتب الدائم للصحافيين العرب بالحرص على هذا الموقف المبدئي. كما أدان القانون الأمريكي المسمى بـ «قانون متابعة ومراقبة معاداة السامية في العالم» الذي يهدف إلى إسباغ الحماية الأمريكية على العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني، ومحاصرة أي جهود دولية مناصرة للشعب الفلسطيني وترويعها بحجة معاداة السامية.

كما واصل المكتب الدائم في دورته الأخيرة في القاهرة يومي ٨ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تأكيد الموافقة السابقة بشأن مقاومة التطبيع ورفضه أشكاله وأساليبه كافة تحت أي شعار أو مسمى، وطالب المكتب الدائم للنقابات الأعضاء في الاتحاد بضرورة الالتزام بموقف الاتحاد واتخاذ مواقف أكثر صرامة ضد المطبّعين وتوقيع العقوبات عليهم.

وإلى جانب تحديد المواقف، يشارك الاتحاد في العديد من الأنشطة الرامية إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني، ومواجهة العنصرية والصهيونية والتطبيع، وشارك

بفاعلية في المعركة السياسية/ الثقافية الكبرى في عام ٢٠٠١ خلال التحضير للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وخلال المؤتمر ذاته، مع غيره من المنظمات غير الحكومية العربية التي نجحت باستصدار وثيقة مهمة تدمغ الصهيونية بالعنصرية، وتدعم حقوق الشعب الفلسطيني على نحو ما سبقت الإشارة.

كما يسعى بوجه خاص إلى مواجهة تسريب المصطلحات الصهيونية إلى الصحافة العربية، ففضلاً عن تأكيده المتكرر في مؤتمراته إلى تجنب استخدام صيغ التعبير التي تروّج لها الدوائر الصهيونية عبر وسائل الإعلام الدولية، أصدر في عام ٢٠٠٢ كتاباً مهماً بعنوان: **حرب المصطلحات** يتضمن دراسات تصحيحية للمفاهيم والمصطلحات المتداولة في الإعلام العربي حول الصراع العربي ـ الصهيوني، شارك في إعدادها لفيف من المفكرين العرب البارزين[٣١].

٣ ـ المؤتمر القومي لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني

يمثل هذا المؤتمر بدوره نموذجاً آخر من نماذج عمل الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع على المستوى القومي، وقد عقد مؤتمره التأسيسي يومي ٢٨ و٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٥ في مدينة سرت بمبادرة من القوى الشعبية المنخرطة في «ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي» في ليبيا.

قدم البيان الصادر عن المؤتمر التأسيسي رؤية تحليلية للتطبيع بمستوياته المختلفة، وأدان دعوة الاستسلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني، واعتبر أن مقاومة سياسة الاستسلام والتطبيع حلقة حيوية ومصيرية في خيار التحرير والاستقلال الوطني والقومي وبناء التقدم وتحقيق الوحدة، ذلك أن التطبيع في منطق الاستراتيجية الإمبريالية إنما يرمي إلى استدراج العرب إلى قبول واقع الاحتلال وتكريسه. ودعا الحركة الشعبية العربية على مستوى كل قطر عربي إلى أن تتضافر جهودها وتوحد صفوفها في إطار هيئات شعبية تمثيلية لمقاومة الاستسلام والتطبيع، كما قرر ـ من الناحية التنظيمية ـ إنشاء لجنة متابعة تكون مهمتها تفعيل وتنسيق مختلف النضالات الشعبية العربية، وتوحيدها في معركة مقاومة الاستسلام والتطبيع، وتلتزم بميثاق شرف يتم بموجبه تغليب الهمّ القومي على ما عداه من مسائل[٣٢].

---

(٣١) **حرب المصطلحات: دراسات تصحيحية للمفاهيم والمصطلحات المتداولة في الإعلام العربي حول الصراع العربي الصهيوني**، إعداد عبد الوهاب المسيري [وآخرون]؛ تحرير أحمد عبد الرحيم؛ إشراف وتقديم صلاح الدين حافظ (القاهرة: اتحاد الصحفيين العرب، ٢٠٠٢).

(٣٢) البيان التأسيسي الصادر عن المؤتمر القومي لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني، مطبوعات ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، الأمانة العامة.

لقد حدّدت لجنة المتابعة القومية لمقاومة الاستسلام والتطبيع التي انبثقت عن المؤتمر في أول اجتماع لها في مدينة طرابلس في ٢٨ ـ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٥ عدة مهام من أجل التصدّي الحازم لنهج وسياسات الاستسلام والتطبيع، وبناء الآليات الجماهيرية المكرسة لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني، وتوسيع قاعدة اللجان الشعبية أفقياً لتشمل الأقطار العربية كافة، وقطاعياً لتغطي كل القطاعات الشعبية والمهنية من دون استثناء. كما وضعت برنامجاً تنفيذياً لتحقيق مهامها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

وقد حدّدت اللجنة هيكلية عملها من خلال: «اللجنة القومية للمتابعة»، وهي المسؤولة عن رسم السياسات والتوجيهات ومتابعة النشاطات المتعلقة بمقاومة الاستسلام والتطبيع بين دورتي انعقاد المؤتمر العام، وتعمل في إطار الجسم الأساسي لـ «ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي» ومقرها طرابلس؛ و«الأمانة الإدارية»، وهي الهيئة التي تقوم بالعمل اليومي، والتواصل مع اللجان القطرية في الساحات؛ و«اللجان القطرية»، وهي لجان منبثقة عن مؤتمرات شعبية وقطاعية داخل كل ساحة، وهي المسؤولة عن قيادة النشاط المتعلق بمقاومة الاستسلام والتطبيع في الساحة، وكذا تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر العام، وكذا القرارات الصادرة عن اللجنة القومية للمتابعة. كما توصلت اللجنة أيضاً إلى قرار إضافي بإنشاء وحدة بحثية متخصصة في مجالات مقاومة الاستسلام والتطبيع في جوانبها المختلفة.

رابعاً: آليات مقاومة التطبيع

استخدمت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع والصهيونية آليات متعددة لأداء مهامها، بدءاً من الإصدارات المختلفة من بيانات ونشرات وكتب، إلى عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات البحثية، إلى المسيرات والتظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية وإحياء المناسبات التضامنية، إلى اللجوء إلى المحاكم واستخدام الآليات القضائية، ولم تخلُ أحياناً من مبادرات استخدم فيها العنف.

كانت **النشرات والمطبوعات المتخصصة** إحدى الآليات البارزة التي استخدمتها الحركة الشعبية لمناهضة التطبيع، ولا يكاد يوجد تجمع أو جمعية من تجمعات هذه الحركة لم تصدر نشرات إخبارية أو بيانات توضح أهدافها وأنشطتها، أو تتيح للرأي العام معلوماتها عن أنشطة التطبيع، وتحليلاتها وتعليقاتها على الأحداث الجارية. وقد صدرت أولى هذه النشرات في مصر عن لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بعنوان: **المواجهة**، ولحقها صدور مجلة بحثية تحمل العنوان نفسه، استمرت

بضع سنوات. وصدرت بالتوازي مع هذه المطبوعات وبعدها عشرات من النشرات الإخبارية، مثل نشرة **الصراع** التي تصدرها اللجنة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومناهضة إسرائيل، ونشرة **المقاومة** التي تصدرها «اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين»، ونشرة **المقاطعة** التي تصدرها اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية، كما أصدرت بعض هذه اللجان كتباً ودراسات متعلقة بمجال نشاطها.

وتمتد هذه الظاهرة إلى كل أنحاء المنطقة العربية، ففي المشرق العربي تصدر نشرة بعنوان: **المقاطعة** عن «اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سوريا»، ونشرة بعنوان: **قاطعوا** عن «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل ـ لبنان»، ونشرة **المجابهة** عن «اللجنة النقابية الأردنية لمقاومة التطبيع»، ونشرة **لا للتطبيع** عن «لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين» في الأردن، ونشرة **قاوم** عن «الجماعات الطلابية المناهضة للتطبيع مع العدو الصهيوني»، ونشرة **المناهضة** عن «جمعية مناهضة العنصرية والصهيونية».

وفي المغرب العربي تصدر جماعات مناهضة التطبيع نشرات عدة، وبالمثل تصدر في منطقة الخليج أيضاً نشرات عدة من بينها نشرة **مقاومة ـ مقاطعة** عن الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع.

ولا يقلل من أهمية هذه الآلية عدم انتظام صدور هذه المطبوعات، أو حتى عدم اهتمام بعضها بتوثيق ما تورده من معلومات وتركيزها على تأكيد المواقف، كما لا يقلل من أهميتها أيضاً عدم اتساع نطاق توزيعها، إذ من الواضح أن هذه النشرات أسهمت وتسهم بشكل فاعل في توفير معلومات حول جوانب مختلفة من التطبيع، ووفرت بعداً مهماً في تعميق الوعي بأهمية مقاطعة إسرائيل ومسانديها، وتجاوزت العقبات التي وضعتها الحكومات أمام الإعلام من خلال مصادرة بعض أعداد الصحف الحزبية، أو غلقها تماماً، أو حظر صدور صحف تعبّر عن جماعات كبيرة من معارضي التطبيع في بعض الأوقات، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

حققت بعض هذه المطبوعات نتائج مهمة بالفعل، وبخاصة تلك التي تضمنت قوائم بأسماء المطبّعين من أشخاص طبيعيين واعتباريين، وبخاصة في مصر والأردن، كما وفرت للصحافيين والإعلاميين مصادر مهمة للمعلومات والتعليقات. وقد أتاح انتشار الحاسبات الإلكترونية، واستخدام الشبكة العالمية للمعلومات، أداة مهمة لانتشار مثل هذه المعلومات، ووصولها إلى نطاق أوسع من

الجمهور، كما وفر «المدوّنون» منابر منتظمة ليس فقط للمعلومات، ولكن أيضاً لتبادل الرأي حول مظاهر التطبيع وأبعاده.

وعلى الرغم من القيود التي تفرضها الحكومات على **المسيرات والتظاهرات والاعتصامات** وغيرها من صور الاحتجاج السلمي، فقد كانت هذه الوسائل من أبرز الآليات التي استخدمتها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع والصهيونية، على نحو ما شهدته تظاهرات المثقفين المصريين لمنع اشتراك إسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي يعقد سنوياً، وصور الاحتجاجات السنوية التي شهدها الأردن بعد توقيع اتفاق وادي عربة أو خلال انعقاد المؤتمرات السنوية لمنتدى ديفوس في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

لكن الزخم الأقوى لهذه الوسائل كان يتم في المناسبات التضامنية مع شعوب الأمة العربية، خلال الاعتداءات المتكررة التي تعرضت لها عبر مسيرة السلام الإسرائيلي المزعوم، فعادة ما كانت هذه التظاهرات حاشدة، وعادة ما كانت تتبنى مطالب قطع العلاقات مع إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلي، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الداعمة لإسرائيل.

والواقع أن هذه المناسبات أصبحت منذ بداية العقد الحالي هي القاعدة، وليست الاستثناء، بدءاً من الاعتداءات اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، والتي تخللتها عشرات المذابح المروعة، إلى الاعتداءات المتواصلة التي تعرض لها الشعب العراقي، والتي بلغت ذروتها بالاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، وإغراق البلاد في شلال من الدماء من جانب قوات الاحتلال وأعوانه، وانتهاء بالعدوان الشامل على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ الذي استمر ٣٣ يوماً. ففي سياق هذه الاعتداءات اندلعت تظاهرات احتجاجية حاشدة في معظم البلدان العربية، وامتدت إلى بلدان ربما لم تعرف التظاهرات من قبل، ووُصف بعضها بـ «التظاهرات المليونية»[(٣٣)]، وأفضت إلى إغلاق مكاتب اتصال كما حدث في المغرب.

وقد تفاوتت مواقف الحكومات العربية حيال هذه التظاهرات والمسيرات، فسمحت ببعضها، وتصدت لفضّ بعضها بالقوة، الأمر الذي أدى إلى سقوط ضحايا

---

(٣٣) في تفصيل ذلك، انظر: التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن **حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** في سياق معالجتها للحق في ممارسة التجمع السلمي الصادرة في السنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وانظر أيضاً: بشير عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ١٣٠.

في بعض الأحيان واعتقال آخرين على نحو ما حدث في التظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في البحرين في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ على خلفية العدوان الإسرائيلي على فلسطين، إذ فضتها القوات الأمنية بالقوة بعد أن استهدفت السفارة الأمريكية، وواجهات محلات ماكدونالدز. وقد أفضى استخدام القوة إلى سقوط عشرات الجرحى، توفي أحدهم في اليوم التالي متأثراً بجراحه، واعتقال العديد من المتظاهرين[٣٤]، وكذا التظاهرات الحاشدة التي شهدتها اليمن في آذار/ مارس ٢٠٠٣ احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ورفض قيام الولايات المتحدة بضرب العراق، إذ لجأت القوات الأمنية إلى استعمال القوة في فضّ بعض المتظاهرات، الأمر الذي أدى إلى إصابة العديد من المواطنين ومقتل صبي يوم ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣[٣٥]، وخلال التظاهرات «المليونية» الحاشدة التي امتدت في المدن المغربية تحول الغضب في أحداها إلى عنف أفضى إلى حدوث حالة وفاة واحدة على الأقل[٣٦].

كذلك نجحت الحركة الشعبية بمواجهة التطبيع والصهيونية في دمج هذه المواجهة في سياق الحركة المطلبية للإصلاح التي أفرزت العديد من الحركات الاجتماعية التي قرنت بين القهر الداخلي والخارجي، وتبنت في سياق دعوتها لمناهضة القهر الداخلي، مناهضة القهر الخارجي، متمثلاً في الاعتداءات الإسرائيلية والهيمنة الأمريكية، وكان من نماذجها البارزة على الساحة المصرية «حركة كفاية» التي تعرض العديد من نشطائها للاعتقال.

كذلك كانت **الفتاوى الدينية** إحدى الوسائل المهمة والمؤثرة التي استندت إليها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، وتصدى بعض علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي للعديد من مظاهر التطبيع في العديد من البلدان العربية. لقد تصدى علماء مسلمون لجهود إسرائيل في إجراء حوار مع الأزهر، ولمحاولة تعديل المناهج التربوية على نحو يلبّي مطالب التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، ولاستقبال وفود رياضية إسرائيلية للمشاركة في المسابقات الرياضية الدولية. وحظر الأنبا شنودة سفر الأقباط إلى القدس للحج، وفي **فلسطين** دعا المطران كابوتشي المسيحيين إلى عدم زيارة القدس. وفي **موريتانيا** أصدر العلامة محمد الحسن ولد الددو فتوى بتحريم العلاقات مع إسرائيل ووجوب قطع هذه العلاقات ومقاطعة

(٣٤) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٣)، ص ٨٧

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

البضائع الأمريكية، ووقّع على هذه الفتوى كبار العلماء والأئمة، ومن بينهم بداه بن البصري، ومحمد سالم ولد عدود، وأباه ولد عبد الله.

كذلك لجأت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع والصهيونية إلى الوسائل القانونية **والآليات القضائية**، ومن أمثلة ذلك رفع عدد من المواطنين المصريين دعوى أمام القضاء الإداري طالبوا فيها بإغلاق القنصلية الإسرائيلية في الإسكندرية، استناداً إلى قرار مجلس الوزراء المصري بتجميد العلاقات مع إسرائيل، لكن المحكمة حكمت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بعدم اختصاصها بالنظر في الموضوع[٣٧]، وأقام أحد المحامين المصريين دعوى ضد الحكومة الإسرائيلية تطالب بتعويضات لأسر الشهداء المصريين الأسرى في حروب مصر، وقد ناشد الدفاع أسر الضحايا التضامن لرفع الدعوى أمام القضاء الدولي. ومن ذلك أيضاً نظرت محكمة العريش في شمال سيناء دعوى مرفوعة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون باعتباره مسؤولاً عن تعذيب الأسرى المصريين وقتلهم ودفن بعضهم أحياء في أثناء احتلال سيناء عام ١٩٦٧. وقد طالب الدفاع في هذه الدعوى بتعويض مدني ضخم. كما رفع المواطن المصري محمد السوراكة، العائد من سجون إسرائيل، دعوى قضائية بسبب تعذيبه في السجون الإسرائيلية لأكثر من عشرين عاماً.

كذلك اتجه أبناء المذيعة الراحلة سلوى حجازي في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٣ لمقاضاة إسرائيل لإسقاطها الطائرة المدنية التي كانت تقلها من ليبيا منذ ٣٠ عاماً، وتطوع عدد كبير من المحامين للمرافعة في هذه القضية، ودعت ابنة الإذاعية الراحلة إلى مطالبة الإسرائيليين بتعويض يماثل ما دفعته ليبيا في حادثة «لوكيربي»، إذ اعترف أحد الطيارين الإسرائيليين بارتكاب الجريمة ضد مدنيين لم يشكلوا تهديداً لأحد. كما تضامنت ابنة المذيعة الراحلة مع أسرة الطيار الفرنسي وقائد الطائرة، لرفع دعوى قضائية أمام القضاء الفرنسي. كما تحركت فتاة مصرية أخرى للادعاء أمام القضاء التونسي عن مقتل والدها في الطائرة نفسها.

وعلى صعيد آخر، أقام مواطن مصري في محافظة المنوفية دعوى قضائية أمام محكمة شبين الكوم يطلب فيها الحكم بإزالة السور الذي أقامته إسرائيل بين رفح المصرية، ورفح الفلسطينية، وبتعويض قدره خمسة مليارات دولار من إسرائيل[٣٨].

---

(٣٧) **التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٧٠.

(٣٨) **التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

وعلى الرغم من أن الباحث لم تتوافر له أمثلة متعددة موثقه عن استخدام هذه الآلية في البلدان العربية الأخرى، فقد اطلع على إحدى هذه القضايا في الأردن، وقد رفعتها مواطنة أردنية ضد الراحل الملك حسين في عام ٢٠٠٥ لقيامه بالتفريط في السيادة الأردنية على القدس الشرقية واعترافه بالاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة، ولكن المحكمة رفضت الدعوى بسبب الحصانة التي يتمتع بها الملك[٣٩]. كما اطلع على قضية أخرى في المغرب حيث رفعت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني دعوى قضائية من أجل منع النشاط الثقافي والسياحي الإسرائيلي في المغرب[٤٠].

كما استخدم النشطاء الفلسطينيون آلية التقاضي لكشف جرائم الحرب الإسرائيلية، وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وجاء هذا النشاط من جانب منظمات حقوقية، وبالتعاون مع منظمات دولية تعنى بالقانون الجنائي الدولي، وعدم الإفلات من العقوبة، ومن ذلك باشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٢ رفع قضايا على إسرائيل أمام القضاء الدولي (الأمريكي والأوروبي) في ضوء الردود السلبية وغير المنصفة التي تلقاها ولا يزال بصدد شكاواه وقضاياه المرفوعة أمام محاكم إسرائيلية، والتي تؤكد حقيقة تمتع المحققين الإسرائيليين بالحصانة اللازمة لممارسة التعذيب. وقد قام المركز في هذا الإطار بتوكيل عدد من المحامين الدوليين، وبالاستعانة بعدة مؤسسات قانونية وحقوقية دولية لمتابعة مجموعة من القضايا الخاصة بملاحقة مجرمي حرب إسرائيليين تشمل اغتيالات سياسية، وقتل مدنيين وهدم منازل ومنشآت صناعية، وتعذيب معتقلين في سجون الاحتلال[٤١].

وعلى الرغم مما قد يثور من شكوك حول جدوى هذه الآلية في ظل الظروف الدولية السائدة، إلا أنها يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية على المدى الطويل، وبخاصة مع تأكيد القانون الجنائي الدولي على اعتبار جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، جرائم لا تسقط بالتقادم، فضلاً عن أن صدور أحكام إدانة من إحدى

---

(٣٩) Al-Khatib, *Role of Civil Society Institutions in Resisting Normalization with Israel*, p. 5.

(٤٠) **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (آذار/ مارس ١٩٩٧)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٠٤.

(٤١) «التوظيف الإسرائيلي لأدوات القانون: تقرير خاص حول الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتسويغ استمرارها في اعتقال معتقلي قطاع غزة رغم إعلان إنهاء الحكم العسكري عليه،» المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، ص ١٩، <http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/israeli_legislations.pdf>.

المحاكم الوطنية، سوف يضع المتورطين في مثل هذه الجرائم أمام خيار الامتناع عن زيارة هذا البلد، وهذا مكسب، أو التعرض لإجراءات قضائية، وهذا أيضاً مكسب. وتشير المعلومات المتوافرة لدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن عشرات من الجنرالات الإسرائيلية أصبحوا محرومين حالياً من زيارة عدد من الدول الأوروبية، نظراً إلى أنهم يواجهون فيها خطر الاعتقال بسبب القضايا التي يرفعها المركز[٤٢].

إضافة إلى ذلك، تمثل هذه الإجراءات ضغوطاً سياسية، انعكست في تصريحات لمسؤولين إسرائيليين، وتعميمات أصدرها قادة عسكريين لجنود وضباط قوة الاحتلال الحربي في فلسطين بعدم الإدلاء بأي تصريحات قد تدينهم، كما تمثلت أيضاً في الجهود الحثيثة التي تبذلها إسرائيل للحيلولة دون وصول أي لجان تحقيق دولية إلى الأراضي المحتلة، على غرار تلك التي شكلتها لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخاصة عام ٢٠٠٢ عقب مذبحة جنين، وتلك التي شكلها مجلس الأمن في المناسبة ذاتها، وإجهاض مشروع قرار المجموعة العربية في مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ الذي كان يستهدف تشكيل لجنة تحقيق دولية في مذبحة بيت حانون، وذلك من خلال الفيتو الأمريكي.

كذلك كانت **طلبات الإحاطة والاستجوابات في المجالس النيابية** إحدى الآليات المهمة التي مارستها الحركة الشعبية لمناهضة التطبيع، على الرغم مما هو معروف عن هيمنة النظم الحاكمة على هذه المجالس في معظم البلدان العربية التي تتوافر فيها مثل هذه المجالس من خلال الأغلبية المصطنعة للأحزاب الحاكمة عبر القوانين المقيدة للحق في المشاركة أو عبر التدخل الإداري.

ومن نماذج ممارسة هذه الآلية في مصر ما أثارته المعارضة المصرية في مجلس الشعب في مصر حول تزويد إسرائيل بمياه النيل، وحول زواج مواطنين مصريين من إسرائيليات، وحول موقف الحكومة المصرية من قناة البحرين. ومساعي المعارضة الأردنية في مجلس النواب الأردني لعرقلة إجراءات التطبيع من خلال الجوانب الإجرائية، واعتراض المعارضة اللبنانية في مجلس النواب اللبناني على إصدار عفو عام عن المتعاونين مع إسرائيل خلال فترة احتلال إسرائيل للشريط الحدودي، ووجود جيش لبنان الجنوبي.

وقد حققت هذه الآلية نتائج مهمة في بعض القضايا، مثل إحباط توصيل

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

مياه النيل إلى إسرائيل، كما أخفقت في قضايا أخرى، لكنها في كل الأحوال أثارت نقاشات مهمة، وساهمت في تعميق وعي الجمهور بالقضايا المطروحة، الأمر الذي حدا بعض الحكومات، مثل الحكومة المصرية، على التهرب من عرض بعض مسائل التطبيع على مجلس الشعب حتى لا تفتح نقاشاً عاماً حولها، مثل اعتبار تعديل اتفاقية السلام للسماح بنشر قوات مصرية على الحدود المصرية في قطاع غزة بمثابة «برتوكول» لا يحتاج إلى العرض على مجلس الشعب، وبالمثل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، واتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل التي وُصفت بأنها مذكرة تفاهم، وليست اتفاقية.

المقاومة المسلحة للتطبيع

على الرغم من الطابع السلمي الذي ميّز الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، إلا أنها لم تخلُ من مبادرات عنيفة في بعض الأحيان، وقد ظهرت أولى هذه المبادرات في اليوم الأول لتسليم أول سفير إسرائيلي أوراق اعتماده في القاهرة، ففي هذا اليوم اقتحم سعد إدريس حلاوة، وهو فلاح مصري شاب من قرية «أكياد» مقر إحدى الجمعيات الزراعية في محافظة القليوبية، واستبقى موظفيها رهائن تحت تهديد السلاح، وطالب بطرد السفير الإسرائيلي، كما استخدم مكبراً للصوت لإذاعة عدد من الأناشيد الوطنية المصرية، تخللتها بيانات قصيرة ونداءات وطنية حول الموضوع، وانتهى الموقف الرمزي باقتحام قوات الأمن للمكان وقتل سعد إدريس حلاوة. وفي صبيحة اليوم التالي، أفردت بعض الصحف المصرية في زاوية صغيرة قصة شاب «مختل العقل» اقتحم جمعية زراعية وهدد موظفيها بسبب خلافات مع أسرته حول قطعة أرض.

لكن الافتتاح الرمزي لعملية المقاومة المسلحة تطور إلى عمل درامي خطير في عملية اغتيال الرئيس المصري السابق في السادس من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨١، عندما قام الملازم أول خالد الإسلامبولي ومجموعة من زملائه باقتحام منصة العرض العسكري وأمطروا الرئيس السابق بوابل من المقذوفات النارية والقنابل اليدوية، وأياً ما كانت الملابسات التي أحاطت بظروف هذه العملية والأسباب الدافعة إليها، فقد كان أحد هذه الأسباب هو علاقات السادات بإسرائيل، وكان من نتائجها أيضاً تغيير نمط العلاقات مع إسرائيل.

كانت الواقعة التالية على يد جندي شاب «مجند» في القوات المسلحة المصرية، وهو سليمان خاطر، وقد أفرغ رصاص مدفعه الرشاش في مجموعة من السياح الإسرائيليين، اقتحموا موقع حراسته في أحد المواقع العسكرية النائية في سيناء في

شهر آب/ أغسطس ١٩٨٥، وأسفر الحادث عن مقتل سبعة من السياح الإسرائيليين، وطالب حكام إسرائيل برأس سليمان خاطر، وجعلوا ذلك الرأس من بين شروط ثلاثة لإحالة مشكلة طابا إلى التحكيم. أما الشارع الإسرائيلي، فقد طالب إلى جانب رأسه بإسقاط معاهدة السلام ومعاقبة مصر. وقد أحيل سليمان خاطر إلى محاكمة عسكرية عاجلة، ووقعت عليه عقوبة السجن المؤبد، ويبدو أنه عُثر عليه مشنوقاً في زنزانته بعد بضعه أيام، وذكرت السلطات المصرية أنه انتحر، كما خرجت صحيفة **الأهرام** بآراء ثلاثة من أساتذة علم النفس حول اختلال حالته النفسية. وهكذا كان الرجل عاقلاً لتحمل مسؤولية الحادث، فعوقب بالسجن المؤبد، ومختلاً حتى يشنق نفسه في زنزانته، وهذه واحدة من معجزات الإعلام المصري. ومع أن ما فعله سليمان خاطر قد يكون موضعاً لخلاف في الرأي، إلا أن قضيته تحولت إلى عريضة استفتاء كبيرة أدلى فيها الشعب المصري بصوت قاطع برفض التطبيع[٤٣].

لكن اعتباراً من عام ١٩٨٤ اتخذت المقاومة المسلحة للوجود الإسرائيلي في مصر بعداً جديداً، ففي هذا العام بدأت سلسلة من النشاطات ضد عناصر الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية في مصر استمرت ثلاث سنوات، وحققت عدة عمليات ناجحة صدرت في أعقابها بيانات تنسبها إلى تنظيم أطلق على نفسه «ثورة مصر»، وأحدث التنظيم فزعاً كبيراً في دوائر الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية، ولم يتسنّ اعتقال عناصره إلا في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، وجرت محاكمتهم ابتداء من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وتحولت محاكمتهم التي أطلق عليها في مصر محاكمة العصر، وانضم إلى الدفاع فيها أكثر من ستين محامياً، إلى محاكمة لإرهاب التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، والتطبيع[٤٤]، وصدرت فيها عقوبات مشدّدة بالسجن، وتحولت القضية بدورها إلى عريضة استفتاء على التطبيع أدلى فيها الرأي العام أيضاً بصوت قاطع في رفضه.

وقد شهدت التسعينيات أحداثاً مماثلة باستخدام العنف ضد السياح الإسرائيليين في مصر والأردن باعتباره مظهراً من مظاهر الرفض للتطبيع مع إسرائيل أو العداء لها، وأصبح من المألوف في ذلك الوقت مشاهدة «باصات» السياحة الإسرائيلية في شوارع القاهرة مسبوقة ومتبوعة بحراسات أمنية مشددة، في مشهد غير مألوف في عالم السياحة ولا في منطقها. كما كان لافتاً أيضاً ردّ

(٤٣) محسن عوض، «حرب سليمان خاطر وسلام إسرائيل،» (افتتاحية ملف وثائقي عن قضية سليمان خاطر، **مجلة المواجهة** (دار المستقبل العربي).

(٤٤) عصمت سيف الدولة، **دفاع عن ثورة مصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠).

الفعل المؤازر للجندي أحمد الدقامسة الذي أطلق النار على أتوبيس سياحي إسرائيلي في الأردن، إذ تحول أيضاً إلى استفتاء سلبي ضد التطبيع مع إسرائيل.

وزادت الظاهرة نفسها منذ بداية العقد الحالي، لكن اختلطت بسياق الإرهاب، وبالمواجهة بين الحكومات وجماعات «القاعدة»، وردود فعل الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، والأمريكية البريطانية على العراق، وتعرُّض إسرائيليين ويهود لأعمال عنف في بلدان عربية عدة، وقع أبرزها في مصر والأردن وتونس والمغرب.

وثمة مفارقة تستحق الإشارة، وهي أنه بينما تعاملت السلطات العربية المختصة في كل هذه الحالات المشار إليها بصرامة بالغة أمنياً، وقضت محاكمها بأقصى العقوبات قضائياً، فقد تعاملت السلطات الإسرائيلية في حالات الاعتداءات التي تعرض لها مواطنون فلسطينيون أو عرب، بل حتى نشطاء سلام أجانب على أيدي جنود أو مستعمرين في إسرائيل، ببلادة شديدة تكرس مفهوم «الإفلات من العقوبة»، وتحفل تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية بالعديد من هذه الحالات، ومنها على سبيل المثال تقرير لمنظمة العفو الدولية صادر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦[٤٥].

خامساً: خطاب مقاومة التطبيع

استقى خطاب مقاومة التطبيع عناصره من روافد عديدة، عبّرت عن التيارات الفكرية والاجتماعية الكبرى الرافضة الاستسلام والتطبيع والعنصرية الصهيونية على الساحة العربية، وهي: التيار القومي، والتيار الإسلامي، والتيار الماركسي، والتيار الليبرالي، فجات صياغة الخطاب ذات طابع جبهوي شكلته الطبيعة الجبهوية للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، مع تبنّي كل تيار عناصر إضافية تنطلق من مفهومه لطبيعة الصراع، وتقديره لتأثير خطابه في جمهوره وقدرته على التعبئة الشعبية التي يتوخاها.

كذلك لم يكن هذا الخطاب جامداً، بل كان «ديناميا» وتطور على نحو كبير على مدار العقود الثلاثة الماضية في ضوء التطورات التي شهدها الصراع، ومواقف النظم العربية منه، وطبيعة المتغيرات التي لحقت بالساحات الوطنية.

---

(٤٥) منظمة العفو الدولية، «إسرائيل والأراضي المحتلة: الطريق إلى العدم،» (الوثيقة رقم MDE 15/ 093/2006).

وقد ركز هذا الخطاب منذ بداية تشكله في مصر على نهج التسوية الانفرادية والقفز فوق الحقائق، والطابع المسرحي الذي أديرت به عملية التسوية، بدءاً من زيارة السادات إلى إسرائيل، إلى دعوة قادة إسرائيل، وفتح أبواب مصر لزيارة الإسرائيليين، بينما تحتل إسرائيل أراضي مصر وغيرها من الأراضي العربية. كما ركز الخطاب على ما يمثله هذا التطور من تخلّ عن القضية الفلسطينية، ورفض انخراط مصر في مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين، وأكد رفض التسويات المنقوصة والمشوّهة.

كما ركز الخطاب على اعتبار السلام الخيار الوحيد، وتسليم زمام التسوية للولايات المتحدة، والزعم بأنها تملك «٩٩ في المئة من أوراق اللعبة»، محاصراً العمل الوطني وكل كفاح الشعوب العربية في تلك النسبة الضئيلة المتبقية.

كذلك ركز الخطاب على الأطماع الصهيونية تجاه الثروات العربية، وطموحها إلى الهيمنة على الاقتصاد الوطني، والنفاذ إلى الاقتصادات العربية عبر الأسواق المصرية. ومع توقيع اتفاقية «السلام» عام ١٩٧٩ ركز خطاب مقاومة الاستسلام والتطبيع على كشف أبعاد الاتفاقية وأثرها في الإخلال بالأمن الوطني والقومي، وإخلالها بالسيادة الوطنية بقبول قوات متعددة الجنسيات لا يجوز لها إنهاء مهمتها من دون موافقة إسرائيل، ومساسها بالكرامة الوطنية بفتح سفارة إسرائيل ورفع أعلامها، بينما يحتل جيشها أراضي مصرية.

ومع بدء خطوات التطبيع الرسمي، وتبينّ أبعاده، وتورط النظام في ملاحقة ناقديه، وانكشاف تورط بطانات السلطة في قضايا فساد وتهريب خلال ممارسة التطبيع، ربط الخطاب بين الاستبداد والفساد والتطبيع، في مواجهته الموجة **الأولى** من التطبيع، وانخرطت الحركة الشعبية المناهضة للتطبيع في مواجهة واسعة أربكت النظام، فتورط في المواجهة الواسعة النطاق التي بدأت باعتقالات أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة، وشملت اعتقال أكثر من ١٥٠٠ من قيادة المعارضة السياسية والنقابية والثقافية بكل أبعادها، والدينية بمسلميها ومسيحييها، وانتهت بالنهاية المأساوية بقتل الرئيس السادات يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

لكن فضلاً عن هذا السياق العام الذي اجتمعت عليه مختلف التيارات السياسية، فقد أكد كل تيار جوانب معينة تتسق ورؤيته، إذ أكد **التيار القومي** إثر الاتفاقية التضامن العربي، وإضعاف الأطراف العربية في مواجهة إسرائيل، وأبرز **التيار الإسلامي** الطبيعة الدينية للصراع، وما تضمره إسرائيل من بغض وكراهية للمسلمين والمسيحيين، ونهجها التاريخي في نكث العهود، كما ركز **التيار الماركسي** على دور هذه التسوية في تعزيز الهيمنة الأمريكية على مصر والمنطقة، ودور

إسرائيل باعتبارها وكيلاً للمصالح الاستعمارية في المنطقة، وأكد **التيار الليبرالي** الطبيعة العنصرية لإسرائيل، وأثر التسوية في الهامش الديمقراطي المحدود.

وقدم الاستعلاء الإسرائيلي، وحماقات إسرائيل المتكررة ذخيرة حية للحركة الشعبية لمناهضة إسرائيل والصهيونية، سواء على المستوى الوطني بتركيزها على إهانة الوطنية المصرية بإنجاز التطبيع في ظل الاحتلال، ومحاولتها اقتطاع طابا التي لا تتجاوز كيلومتراً مربعاً حتى لا ترسي سابقة الانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحتى حرمان المصريين من الاحتفال بإنهاء احتلال أراضيهم مراعاة لشعور الرأي العام الإسرائيلي. وأضفت الاعتداءات الإسرائيلية على البلدان العربية، وبخاصة غزو لبنان عام ١٩٨٢ مصداقية لخطاب مقاومة التطبيع والصهيونية.

كذلك أعطت حركة الرفض العربية وإجراءاتها لعزل النظام المصري بعداً إضافياً للحركة الشعبية الرافضة التطبيع، وأظهرت عُزلة النظام المصري على الساحتين العربية والإسلامية.

وشهد خطاب مقاومة التطبيع تطوراً مهماً في مواجهة الموجة **الثانية** من التطبيع، وبخاصة بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية «غزة وأريحا أولاً» (عام ١٩٩٣) إثر مفاوضات سرية مع إسرائيل تمت من وراء ظهر المفاوض الفلسطيني الذي كان منغمساً في مفاوضات المسار الفلسطيني، وما لحقها من توقيع اتفاق وادي عربة. وفي إطار الخداع البصري الذي ساد هذه المرحلة، واجه خطاب مقاومة التطبيع ثلاث مشكلات:

الأولى هي انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في مهزلة التسويات المنقوصة، بينما كان تيار كبير من الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع يردّد شعار «نقبل بما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية».

و**الثانية** هي تآكل رفض النظم العربية لجهود التسوية والتطبيع بانفراط عقد جبهة الرفض وانغماس معظم البلدان العربية في مخططات التسوية المطروحة والمفاوضات المتعددة الأطراف، وتحول جامعة الدول العربية عن استراتيجية المواجهة إلى استراتيجية المصالحة بإقرار خطة فاس.

أما المشكلة **الثالثة** فكانت تتمثل في الالتباسات والضغوط التي تعرض لها التيار القومي عقب حرب الخليج الثانية (عام ١٩٩١)، وتلك التي تعرض لها التيار الإسلامي بانغماس جناح منه في نزاعات عسكرية مع الحكومات العربية في بلدان عربية عدة، وبخاصة في الجزائر ومصر. وفي هذه السياقات مجتمعة، انتقل «المطبّعون» من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم، وظهر تحالف كوبنهاغن، وجمعية

القاهرة للسلام وغيرها، وتعززت مقولات تعزيز «تيار السلام» في إسرائيل، وتورط إعلاميون في زيارات لإسرائيل تحت عنوان المهام المهنية، وبحث مثقفون انتهازيون مغمورون عن فرص الشهرة، ودمج آخرون بين «البزنس» والثقافة.

ويوجز حسين عبد الرازق الخلافات التي ظهرت في خطاب التطبيع خلال الموجة **الثانية** من التطبيع في ست قضايا أبرزها[٤٦]:

أ ـ الموقف من قضية التسوية، فعلى عكس المنطق الذي ساد في بداية حركة مقاومة التطبيع، والذي تميز بالحرص على أن تضم الحركة في صفوفها أوسع جبهة ممكنة من الذين يعلنون وقوفهم ضد التطبيع مع إسرائيل، فقد أصرّ البعض على ضرورة رفض مبدأ التسوية والتمسك بالموقف الاستراتيجي الداعي إلى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وتحول الخلاف إلى ما يشبه الصدام.

ب ـ الموقف من قضية المشاركة في المؤتمرات الدولية التي يشارك فيها إسرائيليون، ومن الناحية العملية تم استثناء المؤتمرات الدولية التي تتم خارج مصر، بينما حرصت قطاعات من حركة مقاومة التطبيع على التمسك الحرفي بقرار المقاطعة لتأكيد مقاومتها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية.

ج ـ الموقف من زيارة المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، فبينما رأى قطاع من القوى التي تخوض المعركة ضد التطبيع أن القيام بمثل هذه الزيارات يمثل دعماً للشعب الفلسطيني، فقد عارض قطاع كبير من الأحزاب والقوى المناهضة للتطبيع هذه الزيارات لأي سبب، واعتبرها طعنة للشعب الفلسطيني الذي تمنع السلطات الإسرائيلية حقه في العودة إلى بلاده.

د ـ الموقف من قرارات النقابات حيال أعضائها الذين يخالفون قرارات عدم التطبيع مع إسرائيل، إذ طالب البعض بمحاكمتهم تأديبياً وفصلهم، بينما رأى آخرون أن ذلك يحول النقابات على سلطات قمعية لأسباب سياسية، بالإضافة إلى مخالفته قوانينها، وبخاصة أن عضوية النقابات المهنية في مصر شرط لمزاولة المهنة، ويفضي الفصل إلى المساس بلقمة العيش لخلاف في الرأي، وطالبوا بدلاً من ذلك بنشر أسماء المخالفين باعتباره عقوبة أدبية رادعة.

---

(٤٦) عبد الرازق، **التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية**، ص ١٠١ ـ ١١٦.

هـ ـ الموقف مما يسمى الحوار مع قوى السلام في إسرائيل، والذي ظل من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلاف.

لكن هذه الفترة لم تطل بفعل عوامل موضوعية مهمة أعادت زمام المواجهة للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، إذ سرعان ما أظهر مسار الممارسات على الأرض **أولاً** زيف منظومة أوسلو التي حولت القضية الفلسطينية من قضية حركة وطنية تناضل من أجل إنهاء احتلال استيطاني إحلالي إلى قضية سلطة تنازع على نسب وصلاحيات من دون إطار نهائي، أو أفق متفق عليه، تحول خلالها التفاوض إلى هدف وليس وسيلة، والاتفاقيات إلى أوراق عمل تحتاج إلى مفاوضات تلو أخرى وجداول زمنية ينسخ بعضها بعضاً، ولم يكن لها قدسية عند صانعها رابين، ولا حجية لدى خلفائه، الأمر الذي أعاد الحقائق مرة أخرى إلى الواجهة، والمطبّعين إلى خنادقهم، فاندثر تحالف كوبنهاغن، وماتت جمعية القاهرة للسلام ونظيراتها، واضطرت الجامعة العربية لاحقاً إلى أن تعلن وفاة هذه المنظومة البائسة.

وكان العامل الموضوعي **الثاني** الذي عزّز الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع هو ثبوت مصداقية تحليلها اتجاه المفاوضات المتعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية، إذ أفضت إلى دمج جهود مكافحة التطبيع مع جهود الحركة المناهضة للآثار السلبية للعولمة. وقد أثر هذا العامل بشكل بارز في خطاب الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع بإعلاء مقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل وتسليط الأضواء على مسار العولمة الذي لم يكن في حقيقة الأمر سوى «الأمركة».

ثمة عامل موضوعي **ثالث** هو بروز أثر نماذج المقاومة الشعبية في فلسطين ولبنان في المشروع الصهيوني، إذ دحضت انتفاضة الحجارة في فلسطين، وإجبار المقاومة إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ خطاب التيئيس الذي كان يبثّه المطبّعون.

أما الموجة **الثالثة** من التطبيع التي تم تدشينها بالدم بدلاً من السلام الزائف، فقد كان خطاب مقاومة التطبيع فيها أكثر يسراً في بعض جوانبه، وأكثر صعوبة في جوانب أخرى.

كان موضع **اليسر** هو اقترانه بالاعتداءات العسكرية المتواصلة التي شنّها التحالف الأمريكي ـ الصهيوني على بلدان المنطقة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لقمع الانتفاضة الفلسطينية، أو احتلال العراق، أو بالضغوط الشديدة على سوريا ولبنان لفضّ المسارين السوري واللبناني، وإقصاء القوات السورية من لبنان، والحرب الشاملة على لبنان. وفي مثل هذا السياق، ومشاهد

شلالات الدم والمذابح المتكررة، كان من الطبيعي أن يجد خطاب مقاومة التطبيع آذاناً صاغية، وأن تندلع التظاهرات الاحتجاجية، وأن تنشأ حركة عفوية للمقاطعة تدعم الحركة الشعبية المنظمة لمقاومة التطبيع.

أما موضع **الصعوبة**، فقد تمثل في جانبين: يتعلق **الأول** بالدعوة إلى الإصلاح التي أطلقتها الولايات المتحدة، والدول الغربية، واستعارت خلالها كثيراً من مطالب الحركة الوطنية العربية بتعزيز الحريات المدنية والسياسية ومكافحة الفساد. لقد كانت كلمة حق يراد بها باطل، إذ كان مطلب الإصلاح مطلباً أكيداً لدى كثير من القوى السياسية والاجتماعية التي طال نضالها عقوداً عديدة من أجل تحقيقه من دون جدوى تحت وطأة الاستبداد والاستئثار بالسلطة والثروة، والبيروقراطية والفساد، وتغييب سيادة حكم القانون والعدالة تحت مظلة قوانين الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب، بينما كانت غايته الصادرة عن الغرب منبتة الصلة عما كانت تدعو إليه الحركة الديمقراطية في الوطن العربي. وثار نقاش كبير حول الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج، وعلاقة الإصلاح بالسلام، وعلاقته بالوسائل التي طرحت من خلال المشاريع الغربية المختلفة على الساحة العربية.

في هذا السياق، رفض خطاب مقاومة الاستسلام والتطبيع المفاضلة بين استبداد الداخل وقهر الخارج، وأكد مرة أخرى، أن أشكال السلام المزعومة لم تجلب إلا تعزيز القهر الداخلي، لكن لم تحسم هذه القضية سوى النتائج على أرض الواقع. وفي سياق «الإصلاح السياسي» في فلسطين وصلت حركة حماس إلى السلطة، ووضعت الدعوة والدعاة موضع امتحان سرعان ما ظهرت نتائجه، وقدم «البديل الديمقراطي» في العراق درساً بليغاً لحزب «المارينز العرب».

أما موضع الصعوبة **الثانية** الذي واجه خطاب الحركة الشعبية لمقاومة الاستسلام والتطبيع، فيتمثل في الآليات الجديدة التي دفع بها التحالف الأمريكي ـ الصهيوني لتعميق التطبيع على الساحة العربية، وفي مقدمها «نهج الكويز» و«المناطق الحرة» وغيرها، ففي بلدان تعاني البطالة، وتسعى بكل السبل لجذب الاستثمار، وتعاني صعوبات في التصدير، وتحت دعاية كثيفة من الغرب والحكومات العربية عن توفير هذه الآليات عشرات الآلاف من فرص العمل بأجور أفضل من تلك التي توفّرها أسواق العمل المحلية، واجتذاب مئات الملايين من الدولارات، اندفعت مئات من الشركات تطلب الانضمام إلى المناطق المؤهلة صناعياً، ونشأت مشكلة التعارض بين المصالح الشخصية المباشرة، والصالح العام الذي يدعو إليه خطاب التطبيع. وهو ما سوف يحتاج إلى تقييم دقيق للأوضاع المترتبة على هذا

النهج: **أولاً** لدحض هذه الدعايات التي لا تلامس الحقيقة في واقع الأمر في ضوء بعض المعطيات التي توافرت حول نقل مصانع من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى هذه المناطق للاستفادة من رخص الأيدي العاملة، بمعنى أنها لم تضف إلى الاقتصاد الوطني في الأردن أو مصر إلا خصماً من الاقتصاد الفلسطيني الذي تضاعفت معاناته. و**ثانياً** لطبيعة الشركات العاملة في هذا الحقل، والتي هدد بعضها في مواجهة مطالب عمالية بقدرته على التحرك إلى بلدان أخرى، وطابع الاستغلال لمرافق وإمكانات الدولة في النظم التي قبلتها، فضلاً عن الاحتكار الفعلي لعدة مؤسسات صناعية لثمرة هذه المشاريع، وهل هناك بدائل لجذب الاستثمار؟ وهل من بينها وقف نهب المال العام على النحو الذي شهدته مصر في السنوات الأخيرة؟ وذلك من أجل تبديد الأوهام حول الرخاء الذي سيجلبه الكويز، وما تبديه الحكومة المصرية من انعدام الحيلة، حتى إنه لزمها أن يطأطئ الاقتصاد المصري رأسه ليمر عبر سقف الكويز إلى الأسواق الخارجية.

خاتمـة

في خاتمة هذا الفصل يبقى السؤال المهم: ما هو أثر جهود الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، وما هي الإنجازات التي حققتها؟ وما هي الصعوبات التي تواجهها؟ وما هو الأفق المفتوح أمامها؟

الواقع أن أهم إنجاز حققته الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع هو عزل التطبيع عن العمل الشعبي، وهو أهم مقتضياته، ومحاصرته في مجرد علاقة بين حكومات، سواء كان ذلك في إطار ما يسمى السلام البارد في مصر أم السلام الدافئ والشراكة الاستراتيجية في الأردن. وربما يكون هذا التقويم أحد التقويمات النادرة التي يتفق عليها المحللون العرب والإسرائيليون والغربيون بغضّ النظر عن الاستنتاجات التي يتوخاها كل طرف من وراء هذه النتيجة.

ثمة إنجاز استراتيجي آخر أنجزته الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع، وهي أنها جعلت من انخراط النظم العربية في عملية التطبيع عملاً شائناً يستحق الإخفاء، فعدا مجالات محدّدة جاهرت فيها النظم بأعمال التطبيع، فقد درجت على إخفاء أنشطة التطبيع، والتلاعب في تسمية اتفاقاتها مع إسرائيل لتجنب عرضها على مجالسها النيابية لتفادي مناقشتها. كما بادرت في معظم المجالات التي انخرطت فيها في مثل هذه الأنشطة إلى تبريرها والمبالغة في بيان آثارها الإيجابية في الدولة والمجتمع، على نحو أضرّ بمصداقيتها أكثر مما جمع لها التأييد.

أما الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين انخرطوا في التطبيع، فقد حرصوا بدورهم على إخفاء أنشطتهم، سواء خشية المقاطعة أم التشهير.

مقابل هذه الإنجازات الاستراتيجية، كانت هناك أيضاً تحديات استراتيجية قد لا تكون منوطة بالحركة الشعبية لمقاومة الاستسلام والتطبيع والصهيونية، ولكنها تضع تحدياً مهماً في مواجهتها: **أولاً** في سياق عملية التسوية الطويلة وما واكبها من مراجعات فكرية وسياسية على الساحة العربية، انبثقت قوى اجتماعية جديدة حملت رؤى جديدة لذاتها ومحيطها وللعالم كذلك، استلهمت أفكاراً سابقة كانت قد انقضت صلاحيتها، وسرعان ما رفعت شعارات تقول: مصر أولاً، أو الأردن أولاً، أو لبنان أولاً، وأي شيء آخر أولاً، من دون أن تعي أن عالم كيانات الشظايا قد انتهى، وأنه لم يعد ثمة مكان للكيانات الضئيلة الضعيفة فيه، وهو أمر ينتقص من مصلحة تستلزم روح التضامن في مواجهة قضية تهم كل بلدان المنطقة، وثمة آخرون اندفعوا على خط العولمة، واستبدلوا حدود دولهم بخطوط الطول والعرض، حتى بشّرنا أحدهم بأن الأوطان كالأحذية يستطيع المرء أن يستبدلها كما يشاء في ظل العولمة.

التحدي **الآخر** المهم هو طبيعة الآليات الجديدة للتطبيع، إذ تخلق نمطاً من التناقض بين المصالح الشخصية للعديد من التجار ورجال الصناعة في مواجهة الإجماع العام لمقاومة التطبيع، وهي لا تقتصر على اتفاقيات الكويز، بل على المناطق الحرة أيضاً، فبينما تفرض الأولى نمطاً من التبادل الإجباري مع إسرائيل، ومزايا نسبية لبعض الفئات المتعاملة معها في السوق الأمريكية، فإن الثانية تقتضي إلغاء المقاطعة على نحو ما حدث في البحرين إثر دخولها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

لكن يظل التحدي الأهم، كما كان دائماً، ليس في الصعوبات الموضوعية التي قد تواجهها أي حركة شعبية في ذاتها، وإنما في ما تستطيع أن تحشده هذه الحركة من إمكانات لمواجهة هذه الصعوبات. وإذا كان ثمة ما يمكن استخلاصه من هذا العرض الموجز لجهود الحركة الشعبية العربية لمناهضة التطبيع، فهي أنها تملك وضوح الرؤية، وتتوافر لها الآليات، ولا يعوزها الاستعداد لتقديم التضحيات، ولا تنقصها الخبرات الحركية والتنظيرية. لكنها تحتاج بالتأكيد إلى دعم قدراتها التنظيمية، وتعزيز قنوات التواصل بينها، والأهم تطوير مصادر معلوماتها وسبل توزيعها.

وقد لا يحتاج تعزيز هذه القدرات إلى إقامة هياكل مؤسسية جديدة أو تمويل

يفوق قدرة تجمعات هذه الحركة، ولكنه يحتاج إلى توظيف أفضل للإمكانات القائمة بتفعيل الهياكل القائمة، وتحسين تدفق المعلومات بينها، وتطوير الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة التي أصبحت توفر منابر للتواصل والتفاعل «والتشبيك» بتكلفة لا تكاد تذكر، وكذا تطوير الاستفادة من منافذ الإعلام التي اتسعت بالفضائيات، والصحف المستقلة، والصحافة الإلكترونية، ولم تعد قاصرة كما كانت من قبل على الصحف الحزبية المعارضة. كما يمكن لعدد معقول من المؤتمرات والندوات الموسعة العديدة التي تنتظم في الساحة العربية أن توفر ملتقيات منتظمة لنشطاء مناهضة التطبيع لتعزيز التنسيق بينها.

وفي الختام، يبقى السؤال المهم عن مستقبل التطبيع، ليس فقط في ضوء ما عرضنا له من معطيات، ولكن أيضاً في ضوء ما تكشف عنه الإرادة السياسية العربية على المستويين الرسمي والشعبي. وسوف نتوقف قليلاً عند المستوى الرسمي الذي شهد ثلاث تحولات استراتيجية منذ بدء جهود التطبيع: **أولها** تحوله مبدئياً من إقرار مبدأ التطبيع باعتباره جزءاً من أي تسوية سياسية بـ «المبادرة العربية» عام ٢٠٠٣ إلى مناقشة شروطه بقرار تسويق هذه المبادرة في القمة العربية عام ٢٠٠٧. وبغض النظر عن أن هذه الشروط تطرح مبدأ التفاوض من نقطة الحد الأدنى للمطالب العربية للتسوية، فإن آليات هذا «التسويق» تكرس مرحلة جديدة من التطبيع السياسي قبل التسوية، بأكثر مما توفر «قبلة الحياة» للعملية السياسية التي أعلنت الجامعة العربية وفاتها، وتجسر الهوة بين الذين يربطون بين التطبيع والتقدم في عملية التسوية، وأولئك الذين يروّجون لمنطق التطبيع قبل التسوية.

ويتعلق التحول **الثاني** بأثر متغيرات العقد الراهن في النظم العربية، بدءًا بانطلاق ما يسمى «الحرب الدولية على الإرهاب»، إلى التداعيات الجيوسياسية جرّاء تبني الولايات المتحدة استراتيجية الضربات الاستباقية، واحتلال العراق، وإذكاء الفتنه الطائفية والمذهبية، إذ وفر هذا التحول في أذهان معظم النظم العربية قناعات بأن سلامة نظمهم رهن بالانصياع للإدارة الأمريكية، وأفضى عملياً إلى انخراط الحكومات العربية في أشكال من التعاون الأمني مع إسرائيل تأخذ شكل الانخراط في ترتيب أوضاع المنطقة، وهو ما يظهر جلياً في المواقف العربية ونمط تداخلاتها في الأوضاع الداخلية الفلسطينية واللبنانية.

ويتعلق التحول **الثالث** والأخير بالتطور الذي لحق بآليات التطبيع في السنوات الأخيرة، والذي تطرق، وطرق مجالات استراتيجية، مثل المشاريع الإقليمية الكبرى كقناة البحرين، واتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، أو

مد خط أنابيب غاز بين مصر وإسرائيل أو اختراق الجهاز المصرفي المصري بشراء بنك الإسكندرية، أو التسلل إلى مواقع الاستثمار في سيناء، والتي كانت خطاً أحمر حتى بالنسبة إلى الرئيس الراحل السادات الذي كان يتبنى استراتيجية «خطوتان من جانب مصر مقابل أي خطوة من جانب إسرائيل» بسبب المخاطر الأمنية لمثل هذا الإجراء.

وعلى الرغم من أن هذه التحولات الثلاثة تضاعف من التحديات التي تواجهها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع والاستسلام، إلا أنها تظل في حقيقة الأمر عوامل متغيرة وليست راسخة، فالمشروع الأمريكي ـ الصهيوني تجاه العراق، وتجاه ما يسمى الإرهاب، وتوجهاته لدعم ما يسمى قوى الاعتدال في المنطقة، يتفسخ تحت ضغط المقاومة العراقية التي جعلت من الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، ورطة كبيرة وليست نزهة، كما كانت تعتقد الإدارة الأمريكية، ونقلت المعركة إلى الداخل الأمريكي، وأصبحت الاستراتيجية الأمريكية ـ الصهيونية تعاني صعوبات في باقي أنحاء المنطقة العربية على الرغم مما تعانيه شعوب المنطقة من ويلات الاعتداءات المتكررة. وعلى الرغم من أن المعركة لا تزال مفتوحة، إلا أنها سوف تخضع بالضرورة إلى إعادة تقييم بعد أن غادر توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا، موقعه في شهر حزيران/ يونيو الجاري قبل نهاية ولايته، وإذ سيلحق به الرئيس الأمريكي «جورج بوش» الابن في نهاية ولايته في العام القادم، وهما اللذان قادا المشروع الأمريكي ـ الصهيوني في المنطقة. وأياً كانت النتائج التي سوف تسفر عنها المعركة، فسوف يكون من بينها بالضرورة إعادة النظر في اعتبار أن الانخراط في المشروع الأمريكي ـ الصهيوني ليس طريق السلامة للنظم العربية.

أما مستوى الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع والاستسلام، على الرغم من كل ما قد يعتريها من نواقص على نحو ما سبقت الإشارة، فتمتلك مقومات موضوعية للاستمرار والتأثير، يأتي في مقدمها إرادتها التي أثبتت وجودها على الرغم من كل الضغوط من جانب النظم العربية والضغوط الدولية، ونجاحها بإحراز نجاحات مهمة في مواجهة الموجتين الأولى والثانية للتطبيع. كما يأتي في مقدمها كذلك حماقات إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على شعوب المنطقة، والتي لا تمثل في حقيقة الأمر نزوة من نزوات المتطرفين ـ على نحو ما يصور البعض ـ بقدر ما تمثل صلب العقيدة الصهيونية، وهو أمر قوّض، وسوف يظل يقوّض، خطاب التطبيع مهما بالغت إسرائيل وبالغ حلفاؤها المحليون والدوليون في تسويقه. كما يأتي في مقدمها كذلك جشع حزب التطبيع في الوطن العربي وحماقته، والذي يلحق بخطابه

المهترىء، والتصاقه بالسلطات المستبدة، وانخراطه في الفساد، أضرارا بالغة بالفكرة وممارسيها.

هل تحسم مفردات هذه الصورة نتائج التحليل لتشوّف المستقبل؟ قد لا يمكن الادعاء بذلك على نحو تلقائي بدعوى خبرة التاريخ التي أثبتت أن كل الأيديولوجيات العنصرية مهما كانت قوتها إلى زوال، بدءاً من النظام النازي في ألمانيا إلى نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، أو أن كل أشكال الاستعمار إلى زوال حتى لو قادتها الولايات المتحدة بكل جبروتها من فييتنام إلى العراق، فالعنصر الجوهري في كل هذه الحالات كان إرادة المقاومة والتصميم على النصر، ففي سياقهما تولدت عناصر القوة والمساندة، وبهذا وحده يمكن الاستنتاج، وهو أيضاً ما نعوّل عليه.

المراجـــع

١ ـ العربيـة

كتـب

بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

التقرير الخليجي الاستراتيجي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. الشارقة: مركز الخليج للدراسات؛ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

الجراد، خلف محمد. **الأبعاد الفكريّة والعلميّة ـ التقنيّة للصراع العربي ـ الصهيوني**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠.

حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

حرب المصطلحات: دراسات تصحيحية للمفاهيم والمصطلحات المتداولة في الإعلام العربي حول الصراع العربي الصهيوني. إعداد عبد الوهاب المسيري [وآخرون]؛ تحرير أحمد عبد الرحيم؛ إشراف وتقديم صلاح الدين حافظ. القاهرة: اتحاد الصحفيين العرب، ٢٠٠٢.

الحسن، بلال. **ثقافة الإستسلام: قراءة نقدية في كتابات كنعان مكية، صالح بشير، حازم صاغية، العفيف الأخضر، أمين المهدي**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥.

حسن، محمد. **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

سالم، علي. **رحلة إلى إسرائيل**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٩٦.

السيد حسين، عدنان. **التسوية الصعبة: دراسة في الإتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.

سيف الدولة، عصمت. **دفاع عن ثورة مصر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠.

شماري، خميس وكارولين ستايني. **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية**. ترجمة إيمان شكيب وشهرت العالم؛ مراجعة وتحرير صلاح أبو نار. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠.

الصاوي، علي (محرر). **حقوق الإنسان في القانون والممارسة**. ط ٢. القاهرة: مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.

صناعة الكراهية في العلاقات العربية ـ الأمريكية. تحرير وتقديم أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٢.

عبد الرازق، حسين. **التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية**. القاهرة: دار سطور، ٢٠٠٠.

عبد العال، صفا محمود. **تربية العنصرية في المناهج الإسرائيلية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥.

عبد الغني، محمد عبد الحميد أبو زيد. **قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل**. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٣.

عبد المجيد، وحيد. **الانحدار: القضية الفلسطينية من الكفاح المسلّح إلى غزّة ـ أريحا**. القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٤.

عملاء «إسرائيل» وأسرار اغتيال قادة المقاومة. إعداد وتوثيق أسامة عبد الحق؛ تقديم رفعت سيد أحمد وعبد القادر ياسين. دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥.

عوض، محسن. **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦)

ـــــ . **مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

فرجي، موشى. **إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق**. تل أبيب: مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٣.

الكتاب الراصد (١): على طريق مناهضة الغزو الصهيوني. [د. م.]: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية. **من مقاومة «التطبيع» إلى مواجهة الهيمنة: مقالات ووثائق، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٤**. القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٤.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**. القاهرة: المركز، ١٩٩٦.

ـــــ . **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**. القاهرة: المركز، ١٩٩٨.

ـــــ . **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣**. القاهرة: المركز، ٢٠٠٤.

ـــــ . **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**. القاهرة: المركز، ٢٠٠٦.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **أوهام الانسحاب: تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بمناسبة مرور عام على تنفيذ خطة الفصل**. غزة: المركز، [٢٠٠٦].

مغيزل، جوزيف. **المقاطعة العربية والقانون الدولي**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٢٨)

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة، ٢٠٠١.

ـــــ . ـــــ . القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٢.

ـــــ . ـــــ . القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٣.

هاشم، حازم. **المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري: أسرار ووثائق**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

هيكل، محمد حسنين. **كلام في السياسة، قضايا ورجال: وجهات نظر (مع بدايات القرن الواحد والعشرين)**. ط ٥. القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠١.

دوريــات

ابن صقر، عبد العزيز بن عثمان. «دول المجلس.. ومبادرة اسطنبول للتعاون.» **الشرق الأوسط**: ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦.

«اتفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦.

الأسطل، عواد. «عملية الإحتواء السياسي الإسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧.

اشترانفرج، عادي. «التصدير خارج الحدود.» **ملحق هآرتس**: ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

«إعلان القاهرة: عن المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.» **الحياة**: ١٥/ ١١/ ١٩٩٦.

أفيدان، دان. «دافئة وشهية.» **دافار**: ٥/ ٤/ ١٩٩٦.

الأهـــرام: ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦؛ ١/ ٧/ ٢٠٠٥؛ ٢/ ٧/ ٢٠٠٥؛ ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥، و٢٧/ ١١/ ٢٠٠٦.

الأهرام العربي: ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

«أوهام الأمن القومي.» **الوطن** (حزب الخضر المصري): ١٧/ ٧/ ٢٠٠٣.

إيلان، شحر. «ماذا يريد الحاخام في قصر الرئيس.» **هآرتس**: ١٧/ ١٢/ ١٩٩٧.

باسور، شلومو كوفر. «المهم بعد كل ذلك عودة العلاقات العراقية الإسرائيلية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٠١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

بكري، مصطفى. «تنفيذاً لمبادرة كولن باول: خطة أمركة الخطاب الديني للمسلمين.» **الأسبوع**: ١٢/ ١/ ٢٠٠٣.

بيئـور، حاييم. «شركة إسرائيلية تُصدر منتجاتها إلى العراق.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٣٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

«التحديات التي تواجه صناعة السياحة المصرية الإسرائيلية ـ إصدار مركز بيريز للسلام (مايو ٢٠٠٠).» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٦٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

«تصور مصري للأمن الإقليمي والعربي: عرض أعمال ندوة: «نحو تشكيل تصور مصري للأمن الإقليمي» التي عقدت بالأهرام في ٥/ ٦/ ٢٠٠٥.» **أخبار الخليج** (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية): ٧/ ٧/ ٢٠٠٥.

جاد، عماد. «مصر وإسرائيل: ربع قرن على معاهدة السلام.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٠، العدد ١٥٦، نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

جرونبرج، جرشوم. «الجبل بالكامل ملكي.» **معاريف**: ٨/ ٢/ ٢٠٠١.

الجمالي، محمد خير. «إسرائيل تنفث سمومها.» **الثورة** (دمشق): ١٢/ ٨/ ٢٠٠٤.

جويدة، فاروق. «خطايا الحكومة بأثر رجعي.» **الأهرام**: ١/ ٦/ ٢٠٠٧.

«حلقة نقاشية: حول اتفاق «واي ريفر».» شارك في الحلقة حسن نافعة [وآخرون]؛ أعد ورقة العمل محسن عوض، **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

حمدي، إيمان. ««السلام الآن» و«جمعية القاهرة للسلام»: نظرة مقارنة.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٧٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

«حوار مع حيدر عبد الشافي حول اتفاقية أوسلو.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٦، خريف ١٩٩٣.

الحياة: ١١/ ١٢/ ٢٠٠٠؛ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤، و٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

خضر، أحمد. «ترسانة إسرائيل النووية.. قنبلة موقوتة!! ـ شارون: العرب يملكون البترول ونحن نملك الكبريت ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ قنبلة نووية في الترسانة الإسرائيلية.» **مجلة الجزيرة**: ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

«خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول في مؤسسة التراث (١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤).» **قضايا حقوق الإنسان**: العدد ٩، آذار/ مارس ٢٠٠٤.

الدجاني، أحمد صدقي. «قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل: إتفاق مُمْلَىَ.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

راينهارت، تانيا. «أكاذيب عن السلام: حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين.» ترجمة أشرف الشرقاوي. **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٢٦، حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

رجب، مصطفى. «التقارب الإسرائيلي ـ الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي.» **الشرق** (الدوحة): ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥.

رمضان، عبد العظيم. «أكذوبة الأمن القومي العربي.» **الأهرام**: ٩/ ٤/ ١٩٩٤؛ ١٣/ ٤/ ١٩٩٤، و٢٣/ ٤/ ١٩٩٤.

زهرة، السيد. «زلزال في قطر.» **أخبار الخليج** (المنامة): ١٦/ ٢/ ٢٠٠٣.

زينجر، يوئيل. «الهندسة الداخلية لاتفاقيات أوسلو.» **هآرتس**: ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧.

سالم، علاء. «إسرائيل والعراق: مكاسب ما بعد التغيير السياسي.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٠٢، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

ـــــ . «إسرائيل وموريتانيا: جدلية العلاقة بين التطبيع السياسي والمصالح الاقتصادية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٦٢، شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

سالمان، عبد المالك. «مسيرة برشلونة.. عشر سنوات من الوقت الضائع.» **شؤون خليجية**: السنة ٨، العدد ٤٤، شتاء ٢٠٠٦.

السعدون، عبد الإله بن سعود. «هل هناك خطأ استراتيجي في العلاقات الإسرائيلية التركية؟.» **الجزيرة**: ١/ ٩/ ٢٠٠١

سعيد، عبد المنعم. «الشرق أوسطية بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

سوفير، أرنون وليئور ريفين. «مقاربات مختلفة من مسألة الحدود.» **الملف**: السنة ٣، العدد ٥ (٢٩)، آب/ أغسطس ١٩٨٦.

سويد، ياسين. «تقرير عن: المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج، الدوحة، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

سويلم، حسام. «أبرز التطورات العسكرية والتكنولوجية الأخيرة في إسرائيل ـ (الحلقة الأولى).» **الحرس الوطني**: العدد ٢٦٣، أيار/ مايو ٢٠٠٤.

ـــــ . «أسرار صفقتي الصاروخ ARROW والقنابل الموجهة JDAM بين بوينج وإسرائيل.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٩٤، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

السياسة الدولية: العدد ١٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

السيد، حامد محمود. «خمسة وعشرون عاماً على السلام بين مصر وإسرائيل.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١١٣، أيار/ مايو ٢٠٠٤.

شبانة، عمر. «معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية: ردات فعل وتحليلات (الملف): ردات الفعل في الأردن.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤.

الشرق الأوسط: ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٣؛ ٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

شلبي، علاء. «إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية.» **قضايا حقوق الإنسان**: العدد ٨، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

ـــــ . «البعد الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة.» **قضايا حقوق الإنسان**: العدد ٩، آذار/ مارس ٢٠٠٤.

الصادق، هشام. «مشروع قناة البحر الميت بين التأييد الإسرائيلي والرفض العربي.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٩٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

عبد الحي، أحمد تهامي. «قناة البحرين: الأبعاد البيئة والاقتصادية والاستراتيجية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٩٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

ـــــ. «هضبة البحيرات في أفريقيا، ملعب مياه إسرائيلي.» **مجلة الوحدة الإسلامية** (تجمع العلماء المسلمين في لبنان): العدد ٢٥، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

عبد الرحمن، أسعد. «القدرات النووية الإسرائيلية: حقائق ومغالطات.» **الاتحاد**: ٢/ ٩/ ٢٠٠٥.

عبد العاطي، سيد. «ملف تبادل الجواسيس بين القاهرة وتل أبيب: عزام لم يكن الأول.. ولا الأخير.» **الوفد**: ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦.

عبد الفتاح، بشير. «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٢، العدد ١٦٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

عبد القادر، محمد. «الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١١٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

عدوان، بيسان. «الثقافة العنصرية وأدب الأطفال الإسرائيلي.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٥٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

العرب، محمد عز. «عرض أعمال ندوة: «نحو تشكيل تصور مصري للأمن الإقليمي» التي عقدت بالأهرام في ٥/ ٦/ ٢٠٠٥.» **الاتحاد**، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٥.

عطا الله، مرسي. «دعوة للانتباه بشأن صراع المياه.» **الأهرام**: ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

عفيفي، خديجة وخالد ميري. «أسرار سقوط شبكة الجاسوسية الإسرائيلية الجديدة.» **آخر ساعة** (القاهرة): ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

عنباري، إيتمار وآساف زلينجر. «المائة مصطلح ـ النسخة العربية.» **معاريف**: ٦/ ١٢/ ٢٠٠٥.

عوض، محسن. «قراءة في نتائج المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.» **المجلة العربية لحقوق الإنسان** (المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس): العدد ١٩، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

عوض، محمود. «اختصار مصر.» **الحياة**: ١٦/ ١/ ٢٠٠٥.

فرسخ، ليلى. «الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة: هل هي ممكنة من دون سيادة وطنية ووحدة جغرافية؟.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٤٢، ربيع ٢٠٠٠.

القفاص، نصر. «تقرير إخباري: إلغاء العلوم الإسلامية في الجزائر بين الفرض والرفض.» **الأهرام**: ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥.

«قمة برشلونة تختتم أعمالها.» **الأهرام**: ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٥.

«قمة عمّان الاقتصادية (ندوة): قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية.» شارك في الندوة إبراهيم العيسوي [وآخرون]؛ قدّم ورقة العمل عبد الفتاح الجبالي؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري، **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/ فبراير ١٩٩٦.

الكاشف، خالد زكريا حسن حسين. «إسرائيل والقارة السوداء.» **الدفاع** (الرياض): العدد ١٣٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

كسبيت، بن. «هكذا فقدنا المغرب.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٤١، أيار/ مايو ١٩٩٨.

كوهين، شاؤول. «الانقلاب السياسي في موريتانيا خطر على إسرائيل.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٢٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

اللاوندي، سعيد. «أين نحن بعد عشرة سنوات من برشلونة؟.» **الأهرام**: ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٥.

ليفني، تسيبي. «خيار السلام.» **الشرق الأوسط**: ١٨/ ٦/ ٢٠٠٧.

مجلة رؤية أخرى (مركز المعلومات البديلة، القدس): العدد ٢٩، حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

مختارات إسرائيلية: العدد ٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٧؛ العدد ٣٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨؛ العدد ١٧، أيار/ مايو ١٩٩٩؛ العدد ٦١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠؛ العدد ٦٢، شباط/ فبراير ٢٠٠٠؛ العدد ٦٥، أيار/ مايو ٢٠٠٠؛ العدد ٧٥، آذار/ مارس ٢٠٠١، والعدد ١٣٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦

مخول، أمير. «منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني: وجهة نظر نقدية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٦١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

«مشروع فاس.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، ١٩٨٣.

معاريف: ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٠.

ملحق هآرتس: ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

«منظمة البحث عن أرضية مشتركة في الشرق الأوسط: مشروعات التعاون الإسرائيلية الفلسطينية.» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٦٢، شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

«ميجل موراتينوس في حوار خاص للأهرام قبل قمة التعاون اليورو متوسطة.» **الأهرام**: ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٥.

ناجي، محمد عباس. «الوجود الإسرائيلي في آسيا الوسطى.. الأهداف والآليات.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١١١، آذار/ مارس ٢٠٠٤.

نانتس، مناحم. «يهود يقاضون مفاعل ديمونة بسبب أمراضهم.» **معاريف**: ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤.

نتسر، أولك. «فيروس الكراهية: حل الشفرة السياسية على خلفية إسرائيل.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٨٠، آب/ أغسطس ٢٠٠١.

نتنياهو، بنيامين. «شرق أوسط جديد؟: يالها من فكرة مسلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧.

«نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط (٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢).» **قضايا حقوق الإنسان**: العدد ٨، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

«نص خطاب وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر أمام مؤتمر ميونخ في ٧/ ٢/ ٢٠٠٤.» **الحياة**: ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٤.

«نص المشروع الفرنسي الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط.» **الحياة**: ٧/ ٣/ ٢٠٠٤.

هآرتس: ٣١/ ٣/ ٢٠٠٣، و١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥.

هويدي، فهمي. «حفاوة في غير محلها.» **الأهرام**: ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٧.

ـــــ . «فضيحة مركبة.» **الوفد**: ١/ ٢/ ٢٠٠٢.

هيكل، محمد حسنين. «الحوار الضائع: تصورات السلام كما يراها بيجن وديان وجور.» **الأهرام**: ١٧/ ٤/ ١٩٧٨.

«وزير التجارة والصناعة في «صالون الأهرام».» **الأهرام**: ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦.

وليد، فؤاد. «التطبيع مع دولة إسرائيل: حلقة أساسية في المخططات الإمبريالية في المنطقة.» **المناضل**: العدد ٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

يحزقيئيلي، تسادوك [وآخرون]. «في عمق العدو ـ عن التواجد الإسرائيلي في شمال العراق.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٣٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

يديعوت أحرونوت: ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢؛ ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٢؛ ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣؛ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥، و٢٧/ ١١/ ٢٠٠٦

يزرعئيلي، سارة. «السعودية وقطار السلام.» **ملحق معاريف**: ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

يسين، السيد. «بحث الشعوب عن الأمن المفقود.» **الأهرام**: ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥.
«اليهود الليبيون يراسلون العقيد القذافي ويباشرون إجراءات استعادة أملاكهم في طرابلس.» **الحياة**: ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٦.
يوسف، محمد وعلي البلهاسي. «بعد كشف قضايا الجاسوسية ومافيا السائحين: حرب الجواسيس.. الصراع الخفي بين مصر وإسرائيل.» **مجلة الجزيرة**: ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

أطروحــــة

أبو عايد، رؤوف سليمان. «الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على القضية الفلسطينية.» (رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٧).

نــدوات، مؤتمــرات

أعمال المؤتمر السابع والسبعين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، دمشق، ٦ ـ ٩/ ١١/ ٢٠٠٦.
تجمع عربي أم شرق أوسطي؟ مائدة مستديرة دعت إليها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، ١١ أبريل ١٩٩٤. تحرير وإعداد فخري لبيب. القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٤.
تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز يافا للدراسات والنشر. تحرير أمين اسكندر. القاهرة: المركز، ١٩٩٨.
حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (آذار/ مارس ١٩٩٧). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ ابريل ١٩٩٨). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٦.
الحلقة النقاشية المحدودة حول «تجريم معاداة السامية ومناهضة التميز ضد العروبة والإسلام» التي عقدت في مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

الحوار الإسلامي المسيحي: مؤتمر الدوحة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤. تحرير محسن عوض. القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٥.

الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة. تحرير حلمي شعراوي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٢ ج.

ج ١: **الدراسات الأساسية**.

ج ٢: **نحو استراتيجية وخطة عمل**.

ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة. تحرير نادية محمود مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

مؤتمر جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين العرب الذي نظمته خمس منظمات عربية ومصرية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية: مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية، القاهرة، ٢٦ ـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

المؤتمر السنوي الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط: «المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة، اللجنة الوطنية للمقاطعة الشعبية في الإمارات، دبي، ١٣ ـ ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٢.

مؤتمر عمان الإقليمي الذي عقد في الفترة من ٥ ـ ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠١ للتحضير للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

دراسات وتقارير منشورة على الانترنت

«٦٨ مليار دولار ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٧.» الجزيرة نت، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId = 1028923>.

أبو النور، محمد فراج. «آسيا الوسطى.. منطقة جديدة للصراع والتوغل الصهيوني.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat5.htm>.

«إسرائيل تتحسب لكارثة كيماوية وتسرب نووي.» <http://www.greenline.com.kw/env&pol/036.asp>.

«إسرائيل تجرب صاروخاً مضاداً للصواريخ البالستية.» الجزيرة نت، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=66869>.

«إسرائيل تعتزم وقف تطوير «حيتس» وتعويضه بصاروخ أميركي.» الجزيرة نت، ٣/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1028728>.

«إسرائيل لا تكف عن التجسس على مصر.. رغم اتفاقية السلام.» ٧/ ١١/ ٢٠٠٥، <http://www.crime.saudihit.com/article_detels.php?id=272>.

«إسرائيل وملف الأمن المائي العربي.» إسلام أون لاين، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa26-2-00/namaa3.asp>.

«أشهر قضايا التجسس الإسرائيلي في مصر.» شبكة الأخبار العربية «محيط»، <http://www.arab.moheet.com/asp/report/1452361-3.htm>.

«تفاصيل جديدة عن أخطر اجتماع تنسيق أمني عربي إسرائيلي.» <http://www.akhbaruna.com/node/2342?PHPSESSID=6df7b278bbbd90939847baffb>.

«تقرير لجنة تشحنوفر الصهيونية حول محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).» مركز الإعلام الفلسطيني، <http://www.palestine-info.info/arabic/terror/sijil/tshahnofer.htm>.

«التوظيف الإسرائيلي لأدوات القانون: تقرير خاص حول الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتسويغ استمرارها في اعتقال معتقلي قطاع غزة رغم إعلان إنهاء الحكم العسكري عليه.» المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، بتاريخ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٦. <http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/israeli_legislations.pdf>.

«تونس تقطع علاقتها بإسرائيل.» <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid/984000/984548.stm>.

«الجامعة العربية: تركيا وإسرائيل تهددان الأمن المائي العربي.» الجزيرة نت، ٥/ ٢/ ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=3113>.

«الجزء الرابع: رأي في مفهوم الأمن القومي العربي.» حركة الوفاق الوطني العراقي، ميثاق الحركة، <http://www.wifaq.com/wifaq.pdf>.

«جواسيس إسرائيل في المصيدة: إسرائيل لا تكف عن التجسس على مصر.. رغم اتفاقية السلام!.» <http://www.yabeyrouth.com/pages/index2419.htm>.

حسين، زكريا. «الأمن القومي.» ١٦/ ١١/ ٢٠٠٢، <http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm>.

الحنتولي، عامر مخيمر. «سموم بطيئة المفعول في طعام عرفات.» منتدى منار للحوار، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.manaar.com>.

الحوراني، عبد الله. «النظام الرسمي العربي ينحاز إلى الموقف الإسرائيلي.» شبكة البصرة، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/arabic/1204/horani_111204.htm>.

«السعودية تنفي وجود اتصالات سرية مع إسرائيل أثناء حرب لبنان.» <http://www.alarabiya.net/articles/2006/09/23/27705.html>.

«السلام تحت مظلة السلاح النووي الصهيوني.» مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٢، <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-salam.htm>.

«سوريا تتهم إسرائيل بطمر نفايات نووية في الجولان.» الجزيرة نت، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=368765>.

سويلم، حسام. «الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها.» الجزيرة نت، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DD823CCA-0F37-4E07-9670-2A7D2AF3515F.htm>.

«شبكات التجسس في لبنان: حزب الله فكك أخطر شبكتي تجسس عملتا لصالح الموساد في بيروت والجنوب.» موقع فلسطين، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.falasteen.com/spip.php?page=archive&id_rubrique=64>.

شلبي، مغاوري. «الأمن المائي العربي: تهديدات مستمرة.. وتوصيات مكررة!!.» إسلام أون لاين، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa26-2-00/namaa1.asp>.

«صواريخ إسرائيلية في تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية.» الجزيرة نت، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=13051>.

عرفة، محمد جمال. «ضبط ٢٥ شبكة تجسس إسرائيلية في مصر خلال ١٠ سنوات،» إسـلام أون لايـن، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/Arabic/news/2000-12/07/article10.shtml>.

علوش، إبراهيم. «لقاء دافوس/ الأردن: مشروع لتهويد وعولمة المنطقة العربية بأسرها.» <http://www.al-moharer.net/moh140/alloush140.htm>.

«العملاء الفلسطينيون: سرطان في جسد الانتفاضة.» شبكة فلسطين للحوار (المركز الفلسطيني للإعلام)، ١٠/ ١/ ٢٠٠٣، <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6954>.

عواودة، وديع. «صديق شارون ينشر اعترافات ضمنية باغتيال عرفات.» الجزيرة نت، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1028495>.

قديح، سمير محمود. «شبكة جاسوسية للموساد في القاهرة تستغل الجنس وتنشر المخدرات ومرض الإيدز.» **دنيا الوطن** (غزة): ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.php?go=show&id=66045>.

«كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦.» <http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4354&level_id=943>.

«الكويت توقع اتفاقية أمنية مع حلف الناتو.» الجيران نت، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٦، <http://www.aljeeran.net/wesima_articles/iran_and_gulf-20061212-58214.html>.

الكيلاني، هيثم. ««الدول المارقة» في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكية.» إسلام أون لايـن، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٠. <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic6.asp>.

«لبناني يعترف بسلسلة اغتيالات وتفجيرات لصالح إسرائيل.» أخبار سورية، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٦، <http://www.news.syrianobles.com/news/index.php>.

«المخابرات الأمريكية تنشئ المؤتمر الوطني العراقي المعارض.» ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٤، <http://alnoha.com>.

المعلم، عباس. «العراق في عام بين المقاومة والاحتلال.» البصرة نت، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. <http://www.albasrah.net>.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. «اتفاقية المعابر: عام آخر من المعاناة: تقرير حول آثار القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة، خلال عام من تطبيق اتفاقية المعابر

(٢٥/ ١١/ ٢٠٠٥ ـ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٦).» غزة، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/clouse-12-2006.pdf>.

المسيري، عبد الوهاب. «نظرية الأمن الصهيونية.» باختصار من الموسوعة اليهودية (مركز المرشد للدراسات والأبحاث ـ جنين)، المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat4.htm>.

«مشروع صهيوني لاختراق النيل ودول إفريقيا تحت ستار اليونسكو.» قدس نت، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٤، <http://www.qudsnet.com/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=2760>.

«مفاعل «ديمونة» الإسرائيلي والتلوث النووي.» معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس (أريج)، تموز/ يوليو ٢٠٠١، <http://www.arij.org>.

«مفاعل ديمونة.. الغموض النووي!.» نشرة أخبار البيئة الأردنية، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.4eco.com/2004/10/__6.html>.

«مناورات بحرية تركية إسرائيلية غير معلنة.» الجزيرة نت، ١/ ٥/ ٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=7634>.

منتدى **مجلة شروق** الالكترونية، ١/ ٥/ ٢٠٠٦، <http://www.shrooq2.com/mag/modules.php?name=News&file=categories&op=newindex&catid= 89>.

منظمة العفو الدولية، «إسرائيل والأراضي المحتلة: الطريق إلى العدم.» (الوثيقة رقم (MDE 15/093/2006)).

«مؤسسو مؤتمر مدريد يقرون بالفشل بعد ١٥ عاماً.» الجزيرة نت، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1029583>.

نصر الدين، إبراهيم. «المشروع الصهيوني في أفريقيا.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/africa1.htm>.

النعامي، صالح. «كيف بنت إسرائيل «جيشاً» من العملاء الفلسطينيين؟.» <http://www.naamy.net/view.php?id=295>.

نكديمون، شلومو. «الموساد في العراق ودول الجوار.» ترجمة بدر عقيلي. مركز المقريزي للدراسات التاريخية، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٦، (أيمن الهاشمي) <http://www.alnoha.com/read10/3urdhLEkeetab.htm>.

هويدي، فهمي. «إسرائيل على ضفاف الفرات.» بوابة العرب، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤، <http://www.arabgate.com>.

هيرش، سايمور. «قصة التواجد والتعاون بين الأكراد والإسرائيليين؟: الخطة (ب).» ترجمة كهلان القيسي، شبكة البصرة، < http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/arabic/0604/kahlan_210604.htm >.

ياسين، منى. «قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفهوم الأمن القومي العربي.» المجموعة ١٩٤، ٢٩/٨/٢٠٠٦، < http://www.group194.net/?page = ShowDetails&Id = 62&table = studies >.

٢ ـ الأجنبية

Books

Al-Khatib, Jamal. *Role of Civil Society Institutions in Resisting Normalization with Israel*. Brighton, BN: Civil Society and Governance Programme, Institute of Development Studies, 2000.

Quandt, William B. (ed.). *The Middle East: Ten Years after Camp David*. Washington, DC: Brookings Institution, 1988.

Savir, Uri. *The Process: 1,100 Days that Changed the Middle East*. New York: Random House, 1998.

Yaari, Ehud. *Peace by Piece: A Decade of Egyptian Policy towards Israel*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1987.

Periodicals

Essam El-Din, Gamal. «Egypt Flourishing Quiz.» *Al Ahram Weekly*: 12 October 2006.

Ferguson, Niall. «Baker - Hamilton's Fine Print: Stay in Iraq.» *Los Angeles Times*: 11/12/2006.

Haass, Richard N. «The New Middle East.» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 6, November-December 2006.

«Jordan and Israel Sign Key Upgraded Trade Accord.» *Khaleej Times Online*: 24/12/2004.

Kleiman, Ephraim. «Is There a Secret Arab-Israeli Trade?.» *Middle East Quarterly*: vol. 5, no. 2, June 1998.

Peres, Shimon. «This War Has Thought US that Israel Must Revise it's Military Approach.» *Guardian*: 4/9/2006.

Rabbani, Mouin. «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement.» *Middle East Report*: vol. 26, no. 4 (201), October-December 1996.

Rodman, David. «Israel's National Security Doctrine: An Introductory.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 5, no. 3, September 2001.

Documents and Reports

Badarneh, Wehbe. «Israeli Textile Firms Flourish in Jordan and Egypt.» Forum on Labor in the Global Economy, <LABOR-L@YorkU.CA>.

Baker, III, James A. and Lee H. Hamilton, «The Iraq Study Group Report.» December 2006.

Beehner, Lionel. «Israel's Nuclear Program and Middle East Peace.» 10 February 2006, <http://www.cfr.org/publication/9822/israels_nuclear_program_and_middle_east_peace.html>.

Center for Non-proliferation Studies, Weapons of Mass Destruction in the Middle East. «Israel: Weapons of Mass Destruction Capabilities and Programs.» Updated April 2006, <http://cns.miis.edu/research/wmdme/israel.htm#1>.

Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Seventeenth Session, Geneva, 19 February-9 March 2007, (CERD/C/ISR/CO/13/xxMarch 2007).

«A Decade between Israel and Jordan.» 26 October 2004, <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/A+Decade+of+Peace+between+Israel+and+Jordan+26-Oct-2004.htm>.

«The Meeting between the Sheik of Al-Azhar and the Chief Rabbi of Israel.» Middle East Media Research Institute [MEMRI], special report, no. 2 (8 January 1998).

«Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross - Sectional Cluster Sample Survey.» <http://www.thelancet.com/webfiles/images/journals/lancet/s0140673606694919.pdf>.

«Projects Working for Peace among Israelis and Arabs.» <http://en.wikipedia.org/wiki/Projects_working_for_peace_among_Israelis_and_Arabs>.

«Seeds of Peace.» <http://en.wikipedia.org/wiki/Projects_working_for_peace_among_Israelis_and_Arabs>.

«Stagnation or Revival?: Israeli Disengagement and Palestinian Economic Prospects.» World Bank, Washington, DC, 1 December 2004.

Susser, Asher. «A Decade of Jordanian Israeli Peace.» (Lecture, Tel Aviv University, 26 October 2004), <http://www.tau.ac.il/dayancenter/commentary/susser_decade.htm>.

Travis, Tom. «Peace through Prosperity: Why Trade Can Bring Peace to the Middle East.» <http://newsblaze.com/story/20060825202748nnnn.nb/topstory.html>.

Yuter, S. C. «Middle East Free Trade Area (Mefta): Business Peace Plans, Nuclear Peace Plans.» < http://www.mefta.org/page1.htm > .

Conference

Middle East and North Africa Economic Summit, October 1994.

فهـــرس

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

- و -